



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



اشرافيية
عليه السلام

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تاريخ العرب

المجلد الأول

الجزء الأول

الجزء الثاني

تأليف الأستاذ الدكتور
عبدالمجيد السعيد

الطبعة الأولى



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تنقيح مباني العروه: الصلاة

كاتب:

آيت الله شيخ جواد تبريزي

نشرت في الطباعة:

دارالصديقه الشهيد سلام الله عليها

رقم الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٤	تنقيح مبانى العروه: الصلاه المجلد ٢
١٤	اشاره
١٤	اشاره
٢٠	فصل فى الستر والساتر
٢٠	اشاره
٢٠	الستر فى غير الصلاه
٢٥	يجب على المرأه ستر تمام بدنها عمن عدا الزوج والمحارم
٢٩	يجب ستر الشعر الموصول بالشعر
٣٠	يحرم النظر إلى ما يحرم النظر إليه فى المرأه
٣٢	لا يعتبر فى الستر الواجب ساتر مخصوص أو كيفيه خاصه
٣٢	الستر فى حال الصلاه
٣٦	الواجب ستر البشره والأحوط ستر الشبح المرئى خلف الثوب
٣٦	يجب على المرأه ستر جميع بدنها حتى الرأس والشعر
٤١	يجب على المرأه ستر المستثنيات إذا كان من ينظر بريبه
٤٢	يجب على المرأه ستر رقبتهها حال الصلاه
٤٣	الأمه كالحره فى جميع ما ذكر من المستثنى والمستثنى منه
٤٥	المبعضه كالحره فى الستر
٤٨	الصبيه غير البالغه حكمها حكم الأمه فى عدم وجوب ستر رأسها ورقبتهها
٥٠	إذا بلغت الصبيه أثناء الصلاه
٥٠	الستر شرط فى الصلاه الواجبه والمستحبه
٥٠	يشترط الستر فى سجدتى السهو
٥١	يشترط فى الطواف الستر
٥٣	إذا بدت العوره فى أثناء الصلاه لم تبطل

٥٤	يجب الستر من جميع الجوانب
٥٦	يجب الستر عن نفسه
٥٨	الستر الواجب بنفسه يحصل بكل ما يمنع النظر وهو لا يكفي في الستر الصلواتي
٦٤	فصل في شرايط لباس المصلى
٦٤	اشاره
٦٤	الأول: الطهاره
٦٤	الثاني: الإباحه
٦٩	لو صلى بالمغصوب عالماً عامداً بطلت صلاته
٧٢	حكم الصلاه في المغصوب وما بحكمه
٧٩	إذا استقرض ثوباً ونوى عدم أداء عوضه فهو من المغصوب
٨١	الثوب الذي تعلق به الخمس أو الزكاه مع عدم الأداء بحكم المغصوب
٨٢	الثالث: أن لا يكون من أجزاء الميته
٩٠	أمارات تذكیه الحيوان
٩٧	في حكم اللحم أو الشحم أو الجلد المأخوذ من يد الكافر
٩٨	حمل أجزاء الميته مبطل للصلاه
٩٩	الصلاه في الميته جهلاً لا يوجب الإعاده
١٠٠	تجوز الصلاه في المشكوك كونه جلد الحيوان أو غيره
١٠٠	الرابع: أن لا يكون من أجزاء ما لا يؤكل لحمه
١٠٣	أمثله ما تجوز الصلاه فيه
١٠٥	الكلام في ما يستثنى مما لا يؤكل
١١٢	لا تجوز الصلاه في أجزاء السمور والقاقم والفنك والحواصل
١١٧	الفرق بين الشرط الفلسفي والمانع وبين المراد منهما في الاصطلاح الفقهي
١٢٥	في مدلول موثقه عبدالله بن بكير
١٢٨	في مدلول روايه على بن حمزه
١٣٠	في الأصل الموضوعي عند دوران الحيوان بين كونه مما يؤكل أو لا يؤكل
١٣٨	تجوز الصلاه فيما شك في كونه من أجزاء الحيوان

- ١٣٩ الصلاة في غير المأكول جاهلاً أو ناسياً صحيحه
- ١٤٢ لا فرق بين فيما يحرم أكله سواء كان بالأصالة أو بالعرض
- ١٤٣ الخامس: أن لا يكون من الذهب للرجال
- ١٤٨ يجوز للنساء لبس الذهب
- ١٤٩ لا بأس بالمشكوك كونه ذهباً في الصلاة وغيرها
- ١٥٠ لا بأس بكون قاب الساعة من الذهب
- ١٥١ السادس: أن لا يكون حريراً محضاً للرجال
- ١٥٧ يجوز لبس الحرير مع الضرورة
- ١٥٩ يجوز للنساء لبس الحرير
- ١٦١ في لبس الحرير الممتزج بغيره والصلاة فيه وحمله
- ١٦٤ لا بأس بغير الملبوس من الحرير في الصلاة وغيرها
- ١٦٤ لا يجوز جعل البطانة من الحرير
- ١٦٥ يجوز جعل الأبريسم بين الظهر والبطانة
- ١٦٩ يجوز استخدام الحرير في عصابه الجروح والقروح
- ١٦٩ يجوز لبس الحرير لمن كان فَمِلاً
- ١٧٠ لا تجب إعادة الصلاة على من صلى في الحرير جهلاً أو نسياناً
- ١٧٢ تجوز الصلاة فيما شك أنه حرير محض أو مخلوط
- ١٧٣ إذا اضطر إلى لبس الحرير صلى فيه
- ١٧٤ حكم الصلاة في الميتة والمغصوب والذهب والتجس
- ١٧٦ إذا اضطر إلى الممنوعات قدم التجس
- ١٧٧ يجوز للصبي لبس الحرير
- ١٧٧ يحرم لباس الشهره
- ١٨٠ في صلاة العارى
- ١٨٦ إذا وجد ساتراً لإحدى عورتيه قدم الدبر
- ١٨٧ تستحب صلاة الجماعة للعراه
- ١٩٠ الأحوط تأخير الصلاة إذا احتتم وجود الساتر آخر الوقت

- ١٩١ فيما إذا كان عنده ثوبان ويعلم إجمالاً بأن أحدهما لا تجوز الصلاة فيه
- ١٩٤ فى ساتر المستلقى أو المضطجع للصلاه
- ١٩٥ حكم الصلاه فى الثوب الطويل
- ١٩٦ تجوز الصلاه فيما يستر ظهر القدم
- ٢٠٣ فصل فيما يكره من اللباس
- ٢٠٧ فصل فيما يستحب من اللباس
- ٢٠٩ فصل فى مكان المصلى
- ٢٠٩ اشاره
- ٢٠٩ يشترط فى مكان المصلى الإباحه
- ٢١٧ يشترط العلم فى بطلان الصلاه فى المغصوب
- ٢٢٢ لا فرق بين النافله والفريضه فى بطلان الصلاه فى المغصوب
- ٢٢٦ لو صلى على مغصوب فُرش على مباح بطلت صلاته
- ٢٢٧ لو صلى على سقف مباح مغصوب ما تحته بطلت صلاته
- ٢٢٨ الكلام فيما إذا صلى فى مكان مباح وسقفه مغصوب
- ٢٢٩ تبطل الصلاه على الدابه المغصوبه
- ٢٣٠ فى الصلاه على الأرض التى تحتها تراب مغصوب
- ٢٣١ الكلام فى الصلاه على الدابه التى خيط خرجها بخيط مغصوب
- ٢٣٢ حكم صلاه المحبوس فى المكان المغصوب
- ٢٣٣ فى صلاه من اعتقد الغصبيه فصلّى
- ٢٣٤ الأقوى صحه صلاه الجاهل بالحكم الشرعى
- ٢٣٥ لا تجوز الصلاه فى الأرض المغصوبه المجهول مالکها
- ٢٣٧ الكلام فى شراء دار من مال غير مخمس أو مزكى
- ٢٣٨ لا يجوز للورثه التصرف فى تركه من عليه زكاه أو خمس
- ٢٣٩ لا يجوز التصرف فى تركه من عليه دين مستغرق لها
- ٢٤٤ لا يجوز التصرف فى التركه إذا كان بعض الورثه قاصراً أو غائباً
- ٢٤٤ يعتبر فى التصرف فى ملك الغير إجاز رضا المالك

- ٢٤٥ تجوز الصلاة في الأراضي المتسعة اتساعاً عظيماً
- ٢٤٩ يجب على الغاصب الخروج من المكان المغصوب
- ٢٥٠ إذا دخل المكان المغصوب جهلاً أو نسياناً وجب عليه الخروج
- ٢٥٢ إذا أذن المالك بالصلاة ثم رجع عن إذنه وجب الخروج
- ٢٥٤ لا تجوز الصلاة إذا كان الإذن عن خوف أو غيره
- ٢٥٥ الكلام في دوران الصلاة كامله حال الخروج أو ادراك ركعه بعده
- ٢٥٧ يشترط في المكان كونه قاراً
- ٢٦٦ الثالث: أن لا يكون معرضاً [١] لعدم إمكان الاتمام .
- ٢٦٦ أن لا يكون المكان معرضاً لعدم إمكان الاتمام
- ٢٦٧ أن لا يكون المكان ممّا يحرم البقاء فيه
- ٢٦٧ أن لا يكون المكان ممّا يحرم الوقوف والقيام والقعود عليه
- ٢٦٨ أن يكون المكان ممّا يمكن أداء الافعال فيه
- ٢٧٠ سابعاً: أن لا يكون المكان مقدماً على قبر المعصوم
- ٢٧٥ أن لا يكون المكان نجساً نجاسه متعديه
- ٢٧٦ محاذاه الرجل للمرأة
- ٢٨٧ الصلاة في جوف الكعبه وعلى سطحها
- ٢٩١ فصل في مسجد الجبهه من مكان المصلى
- ٢٩١ في اعتبار طهاره مسجد الجبهه وكونه من الأرض
- ٢٩٥ يجوز السجود على القرطاس
- ٢٩٨ لا يصح السجود على ما خرج عن اسم الأرض كالمعادن
- ٣٠٢ لا يجوز السجود على البلور والزجاج
- ٣٠٣ يجوز السجود على الطين الأرمني
- ٣٠٤ الكلام في حكم السجود على العقاقير والأدويه
- ٣٠٥ يجوز السجود على التبن والعلف
- ٣٠٥ لا يجوز السجود على ورق الشاي
- ٣٠٦ لا يجوز السجود على الجوز واللوز

- ٣٠٧ يجوز السجود على نخاله الحنطه والشعير وقشر الأرز
- ٣٠٨ يجوز السجود على ورق العنب بعد اليبس
- ٣٠٨ فى حكم السجود على ما يؤكل فى بعض الأوقات دون بعض
- ٣١٠ حكم السجود على الثمار
- ٣١١ لا يجوز السجود على النبات الذى ينبت على وجه الماء
- ٣١٣ فى السجود على القبقاب والنعل المتخذ من الخشب
- ٣١٤ فى السجود على القشور
- ٣١٤ يجوز السجود على القرطاس
- ٣١٥ الكلام فيما لو لم يكن عنده ما يصح السجود عليه
- ٣١٩ يشترط فى محل السجود تمكين الجبهه عليه
- ٣٢٠ يجب إزاله الطين اللاصق للسجده الثانيه
- ٣٢٠ الصلاه على أرض ذات طين
- ٣٢٢ السجود على الأرض أفضل وأفضل منه التربه الحسينيه
- ٣٢٣ الكلام فى فقد ما يصح السجود عليه أثناء الصلاه
- ٣٢٥ حكم السجود على ما لا يجوز السجود عليه
- ٣٣٣ فصل فى الأمكنه المكروهه
- ٣٣٣ يعتبر الوقف فى صيروره المكان مسجداً
- ٣٣٥ يستحب تعمير المسجد
- ٣٣٧ فصل فى بعض أحكام المسجد
- ٣٣٧ اشاره
- ٣٣٧ تحرم زخرفه المساجد
- ٣٣٨ لا يجوز بيع المسجد ولا آلاته
- ٣٣٩ يحرم تنجيس المسجد
- ٣٤٠ فى جواز جعل الكنيف مسجداً بعد الطم بالتراب
- ٣٤٢ لا يجوز إخراج الحصى من المسجد
- ٣٤٣ لا يجوز دفن الميت فى المسجد

٣٤٥	فصل فى الأذان والإقامة
٣٤٥	إشاره
٣٤٥	الاذان والإقامة مستحبان
٣٥٧	يستحب الأذان والإقامة فى أمور
٣٦٠	فى أقسام الأذان
٣٦١	يعتبر فى أذان الصلاة قصد القره
٣٦٣	فصول الأذان
٣٦٧	يستحب الصلاة على محمد وآله عند ذكر اسمه
٣٦٨	فى الشهاده الثالثه
٣٧١	حكم المسافر والمستعجل بالنسبه إلى الأذان والإقامة
٣٧٣	يكراه الترجيع فى الأذان
٣٧٤	فى موارد سقوط الأذان
٣٧٤	أولاً: أذان عصر يوم الجمعة إذا جمعت مع الجمعة
٣٧٨	ثانياً: أذان عصر يوم عرفه اذا جمعت مع الظهر
٣٨٠	ثالثاً: أذان العشاء فى ليله المزدلفه
٣٨١	رابعاً: أذان العصر والعشاء للمستحاضه
٣٨٢	خامساً: المسلوس إذا جمع بين الصلاتين
٣٨٤	فى المراد من الجمع بين الصلاتين
٣٨٥	سقوط الأذان رخصه لا عريمه
٣٨٦	فى أذان وإقامه الفوائت
٣٨٨	موارد سقوط الأذان والإقامة
٣٨٨	الأول: عمن دخل فى الجماعه التى أذن لها وأقيم
٣٩١	الثانى: عمن دخل المسجد للصلاه منفرداً أو جماعه
٣٩٧	شروط سقوط الأذان والإقامة
٤٠٢	يسقط الأذان والإقامة إذا سمع أذان وإقامه غيره
٤٠٤	الكلام فى حكايه الأذان

٤٠٧	تجوز حكاية الأذان وهو في الصلاة
٤٠٨	عدم الفرق في السقوط بين السماع والاستماع
٤٠٨	المعتبر سماع أذان الرجل لا المرأة
٤١١	فصل [في شروط الأذان والإقامة]
٤١١	إشاره
٤١١	الأول: النيه
٤١٢	الثاني: العقل والإيمان
٤١٥	تعتبر الذكوريه في أذان الإعلام
٤١٦	الثالث: الترتيب بينهما بتقديم الأذان على الإقامة
٤١٩	الرابع: الموالاته بين فصولهما
٤٢٠	الخامس: الاتيان بهما على الوجه الصحيح بالعربيه
٤٢١	السادس: دخول الوقت
٤٢٢	السابع: الطهاره من الحدث
٤٢٦	الحكم في الشك بالإتيان بالأذان
٤٢٧	فصل [في مستحبات الاذان والإقامة]
٤٢٧	فصل [في مستحبات الاذان والإقامة]
٤٢٧	فصل [في مستحبات الاذان والإقامة]
٤٢٧	إشاره
٤٢٩	الثاني والثالث: القيام والطهاره
٤٣٠	الرابع: عدم التكلم في أثنائهما
٤٣١	الخامس: الاستقرار في الإقامة
٤٣١	السابع: الجزم في أواخر فصولهما
٤٣٢	الثامن: وضع الإصبعين بالأذنين في الأذان
٤٣٢	التاسع: مدّ الصوت في الأذان
٤٣٣	العاشر: الفصل بين الأذان والإقامة بركعتين أو غيرها
٤٣٥	الكلام فيمن ترك الأذان أو الإقامة

- الكلام فيما إذا نام في أحدهما أو ارتد ٤٣٨
- يستحب إعادتها لمن أذن منفرداً ثم بدا له الإمامه ٤٤٠
- يعيد المصلي الإقامه لو أحدث أثناءها دون الأذان ٤٤٠
- الكلام في أخذ الأجره على الأذان ٤٤١
- الكلام في اللحن بالأذان ٤٤٣
- فصل [في شروط قبول الصلاه وزياده ثوابها] ٤٤٥
- فصل [في واجبات الصلاه وأركانها] ٤٤٧
- الفهرس ٤٥١
- تعريف مركز ٤٤٣

سرشناسه: تبریزی، جواد، ۱۳۰۵ - ۱۳۸۵.

عنوان قراردادی: عروه الوثقی . شرح

عنوان و نام پدیدآور: تنقیح مبانی العروه: الصلاة/ جوادالتبریزی.

مشخصات نشر: قم: دار الصدیقه الشهیده (س)، ۱۴۳۱ق. = ۱۳۸۹

مشخصات ظاهری: ج.

شابک: دوره ۹۷۸-۹۶۴-۸۴۳۸-۲۲-۲: ج. ۱ ۹۷۸-۹۶۴-۸۴۳۸-۸۵-۷: ج. ۲: ۸-۸۸-۸۴۳۸-۹۶۴-۹۷۸

وضعیت فهرست نویسی: برونسپاری

یادداشت: عربی.

یادداشت: ج. ۲ (چاپ اول: ۱۴۳۱ق. = ۱۳۸۹).

موضوع: یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق. عروه الوثقی -- نقد و تفسیر

موضوع: فقه جعفری -- قرن ۱۴

موضوع: نماز

شناسه افزوده: یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق. عروه الوثقی. شرح

رده بندی کنگره: BP۱۸۳/۵ ی ۴۰۲۳۲۱۷۲ع ۱۳۸۹

رده بندی دیویی: ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی: ۱۸۸۱۱۰۹

ص: ۱

الموسوعة الفقهية للميرزا التبريزي قدس سره

تنقيح مباني العروه

الجزء الثاني

ص: ٤

اعلم أنّ الستر قسمان: ستر يلزم فى نفسه [١] وستر مخصوص بحاله الصلاه.

الشرح:

فصل فى الستر والساتر

الستر فى غير الصلاه

[١] التقسيم فى الستر إلى قسمين لاختلاف الحكم فى القسمين واختلافهما فى خصوصيه الساتر، فإنّ أحد الستين واجب نفسى على كل من الرجل والمرأه حيث يجب على كل منهما ستر عورته عن الناظر، سواء كان مماثلاً أم لا محرماً أو غيره كما يحرم نظر كل مكلف إلى عوره الغير كذلك ولا يستثنى من هذا الحكم إلاّ الزوج والزوجه والسيد والأمه إذا لم تكن الأمه مزوجه أو محلله والحكم على كل من الرجل والمرأه بستر عورتهم، وكذا حرمة النظر إلى عوره الغير لعله من الضروريات عند العلماء والواضحات عند المتشرعه.

ويدل على وجوب الستر وكذلك على حرمة النظر إلى عوره الغير الروايات الكثيره المتفرقه فى أبواب مختلفه كصحيحه محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام قال: سألته عن الحمام؟ فقال: «ادخله بإزار» (١) الحديث، فإنّ ظاهر الأمر بالاتزار عند دخوله لزوم التحفظ على عورته من أن ينظر إليها، وفى معتبره حنان بن سدير، عن أبيه قال:

ص: ٧

١- (١) وسائل الشيعه ٢ : ٣٨ ، الباب ٩ من أبواب الحمام، الحديث الأول .

فالأول: يجب ستر العورتين _ القبيل والدبر _ عن كل مكلف من الرجل والمرأه عن كل أحد من ذكر أو أنثى ولو كان مماثلاً محرماً أو غير محرّم، ويحرم على كل منهما أيضاً النظر إلى عوره الآخر، ولا يستثنى من الحكمين إلا الزوج والزوجه والسيد والأمه إذا لم تكن مزوجه ولا- محله، بل يجب السترة عن الطفل المميز خصوصاً المراهق، كما أنّه يحرم النظر إلى عوره المراهق، بل الأحوط ترك النظر إلى عوره المميز.

الشرح:

دخلت أنا وأبى وجدى وعمى حماماً بالمدينه فإذا رجل فى بيت المسلخ، فقال لنا: ممن القوم _ إلى أن قال _ : ما يمنعكم عن الأزور؟ فإنّ رسول الله صلى الله عليه و آله قال: عوره المؤمن على المؤمن حرام»(١) الحديث، وظاهره عدم كشف العوره بحيث ينظر إليها وعدم جواز نظر الغير إليها.

وعلى الجملة، مقتضى كون العضو عوره لزوم سترة وحرمة النظر إليها من الغير وفى صحيحه رفاعه بن موسى: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام إلا بمتر»(٢) وفى صحيحه حريز، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: «لا ينظر الرجل إلى عوره أخيه»(٣) وظاهرها أيضاً عدم جواز النظر إلى عوره الغير، وفى مرسله الصدوق سئل الصادق عليه السلام عن قول الله عزوجل: «قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يُغْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَرْكَى لَهُمْ» فقال: «كل ما كان فى كتاب الله تعالى من ذكر حفظ الفرج فهو من الزنا إلا فى هذا الموضع فإنه للحفظ من أن ينظر إليه»(٤).

ص: ٨:

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٢ : ٣٩ ، الباب ٩ من أبواب الحمام، الحديث ٤ .
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٢ : ٣٩ _ ٤٠ ، الباب ٩ من أبواب الحمام، الحديث ٥ .
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ١ : ٢٩٩ ، الباب الأول من أبواب احكام الخلو، الحديث الأول .
 - ٤- (٤) من لا يحضره الفقيه ١ : ١١٤ ، الحديث ٢٣٥ ، والآيه ٣٠ من سوره النور.

الشرح:

وقد يناقش فيما ورد من حرمة عوره المؤمن على أخيه المؤمن بأنه ليس المراد ستر العوره وعدم جواز النظر إليها، بل المراد وجوب ستر عيب المؤمن وزلته، وفي صحيحه عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن عوره المؤمن على المؤمن حرام؟ فقال: نعم، قلت: أعنى سفليه، فقال: ليس حيث تذهب إنما هو إذاعه سرّه (١). ونحوها غيرها، ولكن لا يخفى أنّ المراد من هذه الصحيحه ونحوها بيان عدم انحصار المراد بحرمة سفليه، بل يعم كشف سرّه، وعليه حيث إنّ بيان حرمة النظر إلى عوره الغير، بل وجوب ستره والممانعه من أن ينظر إليها من الواضحات كيف لا يكون المراد كذلك؟ وقد تقدم في معتبره حنان بن سدير، عن أبيه قول الإمام عليه السلام وتعليقه وجوب ستر العوره ولزوم الدخول في الحمام بإزار بقول رسول الله صلى الله عليه وآله: «عوره المؤمن على المؤمن حرام» (٢). ومقتضى الإطلاق فيما تقدم حرمة النظر إلى عوره الغير، سواء كان الداعي إليه الالتذاذ أو عدمه، كما أنه لا فرق في حرمة النظر إلى عوره الغير بين عوره الشاب والشايب والبالغ والصبى المراهق حيث يعم عنوان المؤمن للمراهق، بل الصبى المميز أيضا وإن لا يخلو عن تأمل في الثاني.

والمحصل أنّ حرمة النظر إلى عوره المؤمن مقتضى احترام المسلم، بخلاف عوره الكافر فإنه لا بأس بالنظر إلى عورته إذا لم يكن النظر التذاذيا، وفي صحيحه ابن أبي عمير، عن غير واحد، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «النظر إلى عوره من ليس بمسلم مثل نظرك إلى عوره الحمار» (٣). والتقييد بعدم كونه التذاذيا لقوله عليه السلام: مثل النظر إلى

ص: ٩

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٢: ٣٧، الباب ٨ من أبواب الحمام، الحديث ٢.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٢: ٣٩، الباب ٩ من أبواب الحمام، الحديث ٤.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٢: ٣٥ - ٣٦، الباب ٦ من أبواب الحمام، الحديث الأول.

الشرح:

عوره الحمار، حيث لا- يكون النظر إلى عوره الحمار بنحو الالتذاذ الجنسي كما هو ظاهر، وقد عنون في الوسائل بابا في جواز النظر إلى عوره البهائم ومن ليس بمسلم بغير شهوه وأورد الحديث فيها وأورد بعد ذلك مرسله الصدوق قدس سره قال روى عن الصادق عليه السلام إنه قال: إنما كره النظر إلى عوره المسلم، فأما النظر إلى عوره من ليس بمسلم مثل النظر إلى عوره الحمار. (١)

قد ذكرنا مرارا أنّ الكراهه في الروايات تستعمل في معناها اللغوي لا الاصطلاحى المقابل للحرمة، ومعناها اللغوي هو الجامع فلا ينافى الحرمة المستفاده من ساير الخطابات.

ومما ذكر يظهر أنه لا فرق في هذا الحكم بين الرجل والمرأه والمماثل وغيره والمحارم وغيرها، فإنّ ظاهر المؤمن والمسلم فيما تقدم الجنس لا خصوص الرجل.

أضف إلى ذلك قاعده الاشتراك التي لا- يرفع اليد عنها في مثل المقام ممّا لا يحتمل أن يكون فرق بين الرجل والمرأه حرمة عوره الرجل على الرجل وعدم حرمة عوره المؤمنه على المؤمنه وجواز تصدى النساء للمرأه عند وضع حملها يعد من الضروره، كتصدي الرجل للرجل في مقام المعالجه عن مرض في عورته، ولا يخفى أنّ ما ذكر من عدم حرمة النظر إلى عوره غير المسلم بلا- التذاذ وشهوه إنّما هو بالإضافة إلى نظر الرجل إلى عوره الرجل الكافر، ولا يبعد أن يكون الأمر كذلك بالإضافة إلى نظر المرأه إلى عوره المرأه الكافره، وأمّا نظر الرجل إلى عوره الكافره فلا يبعد حرمة مضافا إلى أنّ الدليل مفاده عدم حرمة عوره الكافر، وهذا لا ينافى حرمة

ص: ١٠

١- (١) وسائل الشيعة ٢: ٣٦، الباب ٦ من أبواب الحمام، الحديث ٢. عن الفقيه ١: ١١٤، الحديث ٢٣٦.

الشرح:

نظر الرجل إلى الكافره فإنّ الكافره وإن لا حرمه لها إلا أنّ في نظر الرجل إليها فساد، حيث إنه يوجب تحريك الشهوه والرئيه.

ويدل على عدم جواز هذا النظر ما ورد في النظر إلى نساء أهل الذمه حيث ورد التقييد في الترخيص في النظر بشعورهن وأيديهن، وفي معتبره السكوني عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لا حرمه لنساء أهل الذمه أن ينظر إلى شعورهن وأيديهن»^(١) ولو كان الجواز يعم جميع جسدن لما كان للتقييد بشعورهن وأيديهن وجه.

هذا بالإضافة إلى نساء أهل الذمه، وهكذا الحال بالإضافة إلى نساء أهل السواد والأعراب، حيث إنّ ما ورد في موثقه عباد بن صهيب جواز النظر إلى رؤسهن وشعورهن معللاً بأنهن لا ينتهين إذا نهين^(٢)، وظاهرها أنّ كشفهن رؤسهن وشعورهن أسقط حرمه النظر إليهن كما ذكر، بل ذكر العلوج في الموثقه مع الأعراب وأهل السواد المفسر بكافره العجم أو مطلقاً يعطى تساوى الحكم بالإضافة إلى الكافره والمسلمه، بل على روايه الصدوق ذكر أهل الذمه بدل العلوج هذا في العلل^(٣)، وأما في الفقيه فقال: بدل أهل السواد أهل البوادي من أهل الذمه والعلوج^(٤).

ثمّ إنه لا يجوز للمولى النظر إلى عوره أمتة المزوجه أو المحلله للغير كما لا يجوز للأمة المزوجه أو المحلله للغير النظر إلى عوره مولاها، ويشهد لذلك مثل

ص: ١١

-
- ١- (١) وسائل الشيعة ٢٠: ٢٠٥، الباب ١١٢ من أبواب مقدمات النكاح وآدابه، الحديث الأوّل .
 - ٢- (٢) وسائل الشيعة ٢٠: ٢٠٦، الباب ١١٣ من أبواب مقدمات النكاح وآدابه، الحديث الأوّل .
 - ٣- (٣) علل الشرائع ٢: ٥٦٥، الباب ٣٦٥، الحديث الأوّل .
 - ٤- (٤) من لا يحضره الفقيه ٣: ٤٦٩، الحديث ٤٦٣٦ .

ويجب ستر المرأة تمام بدنها عمن عدا الزوج والمحارم [١] إلا الوجه والكفين مع عدم التلذذ والريبه، وأمّا معهما فيجب الستر ويحرم النظر حتى بالنسبه إلى المحارم وبالنسبه إلى الوجه والكفين، والأحوط سترها عن المحارم من السرّه إلى الركبه مطلقاً، كما أنّ الأحوط ستر الوجه والكفين عن غير المحارم مطلقاً.

الشرح:

موثقه عبيد بن زراره، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يزوج جاريتيه هل ينبغي له أن ترى عورته قال: «لا» (١). وفي معتبره الحسين بن علوان، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام قال: «إذا زوج الرجل أمتة فلا ينظرن إلى عورتها، والعوره بين السرّه والركبه» (٢).

وقد ذكرنا في بحث التخلي أنّ الثابت من العوره هو القبل أي الذكر والأنثيين والدبر في الرجل والدبر والفرج في المرأة، ولكن لا يبعد الالتزام بأنّ العوره في المرأة المملوكة بل مطلقاً ما بين سرتها وركبتها لهذه المعتبره التي لا يبعد عدها موثقه لقول ابن عقده في الحسن بن علوان: إنّ الحسن كان أوثق من أخيه وأحمد عند أصحابنا (٣). فإنّ ظاهر العبارة تحقق الوثاقه في أخيه الحسين أيضاً.

يجب على المرأة ستر تمام بدنها عمن عدا الزوج والمحارم

[١] وجوب الستر على المرأة بأن تستر تمام بدنها عمن عدا الزوج والمحارم غير الوجه والكفين أمر متسالم عليه عند العلماء كافة، ولا يبعد أن يعد وجوب الحجاب على النساء بالإضافة إلى غير الزوج والمحارم من الضروريات عند المشرعه من المسلمين، والأصل فيما ذكر قوله عز من قائل: «وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ

ص: ١٢

- ١- (١) وسائل الشيعه ٢١ : ١٤٧ ، الباب ٤٤ من أبواب نكاح العبيد والإماء، الحديث ٢ .
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٢١ : ١٤٨ ، الباب ٤٤ من أبواب نكاح العبيد والإماء، الحديث ٧ .
- ٣- (٣) خلاصه الأقوال : ٣٣٨ ، باب الحسين ، الرقم ٦ .

الشرح:

وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ» (١) الآية حيث إن الأمر بضرب خمرهن على جيوبهن أى نحورهن مع أنه يستر الخمار الرأس والرقبة ويبقى شىء من الرقبه وموضع النحر بارزا ظاهر في وجوب ستر جسدها عليها ويزيد ذلك وضوحا ملاحظه ما ورد فى بيان قوله سبحانه: «وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ» (٢) الآية فى صحيحه محمد بن مسلم، عن أبى عبدالله عليه السلام فى قول الله عزوجل: «وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا» ما الذى يصلح لهن أن يضعن من ثيابهن؟ قال: «الجلباب» (٣).

وفى صحيحه الحلبي، عن أبى عبدالله عليه السلام أنه قرأ «أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ» قال: الخمار والجلباب، قلت بين يدي من كان؟ فقال: بين يدي من كان غير متبرجه بزينه فإن لم تفعل فهو خير لها (٤). وفى صحيحه حريز بن عبدالله، عن أبى عبدالله عليه السلام انه قرأ يضعن من ثيابهن قال الجلباب والخمار (٥). وفى صحيحه محمد بن أبى حمزه عن أبى عبدالله عليه السلام قال: القواعد من النساء ليس عليهن جناح أن يضعن ثيابهن، قال: تضع الجلباب وحده (٦). وفى صحيحه الفضيل، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الذراعين من

ص: ١٣

١- (١) سورة النور: الآية ٣١ .

٢- (٢) سورة النور: الآية ٦٠ .

٣- (٣) وسائل الشيعة ٢٠ : ٢٠٢ ، الباب ١١٠ من أبواب مقدمات النكاح وآدابه، الحديث الأول .

٤- (٤) المصدر السابق : الحديث ٢ .

٥- (٥) المصدر السابق : الحديث ٤ .

٦- (٦) المصدر السابق : الحديث ٣ .

الشرح:

المرأه هما من الزينه التي قال الله تعالى: «وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ»؟ قال: «نعم، ما دون الخمار من الزينه وما دون السوارين»^(١). ودلالته خصوصاً هذه الصحيحه على أنّ ما تحت الخمار وما تحت السوارين حد الزينه التي يجب على المرأه سترها، ويلزم ذلك استثناء الوجه والكفين حيث لا- يجب عليها سترهما؛ لأنهما فوق الخمار وفوق السوارين كما ورد ذلك في موثقه مسعده بن زياد لولا صحيحته قال: سمعت جعفرًا وسئل عما تظهر المرأه من زينتها؟ قال: الوجه والكفين^(٢).

وفى معتبره زراره، عن أبي عبدالله عليه السلام فى قول الله عزوجل: «إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا» قال: «الزينه الظاهره الكحل والخاتم»^(٣) ولكن لا- ينافى ما تقدم حيث يظهر الكحل والخاتم بظهور الوجه واليد وفى مرسله مروك بن عبيد^(٤) أضاف إلى ذكر الوجه والكفين القدمين ولكن فى الاعتماد عليها لإرسالها إشكال.

ثم إنّ عدم وجوب ستر الوجه واليدين فيما إذا لم يكن عدم سترهما معرضاً لجلب نظر الأجانب إليها ولم يكن بقصدتها إظهار جمالها وحسنها وإلا- فالأحوط وجوباً لو لم يكن أقوى لزم سترهما أيضاً كما هو سيره المتدينين من النساء المتشرعه، ويمكن استفاده ذلك من قوله سبحانه: «وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ»^(٥) حيث إنّ ضربهن بأرجلهن المترتب عليه العلم بزيتتهن يوجب جلب

ص: ١٤

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٢٠ : ٢٠٠ ، الباب ١٠٩ من أبواب مقدمات النكاح وآدابه، الحديث الأول .
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٢٠ : ٢٠٢ ، الباب ١٠٩ من أبواب مقدمات النكاح وآدابه، الحديث ٥ .
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٢٠ : ٢٠١ ، الباب ١٠٩ من أبواب مقدمات النكاح وآدابه، الحديث ٣ .
 - ٤- (٤) وسائل الشيعه ٢٠ : ٢٠١ ، الباب ١٠٩ من أبواب مقدمات النكاح وآدابه، الحديث ٢ .
 - ٥- (٥) سوره النور: الآيه ٣١ .

الشرح:

الأنظار إليهن.

وكما يجب على المرأة ستر جسدها من غير زوجها ومحارمها من الأجانب كذلك تحرم على الأجنبي النظر إلى المرأة، سواء كان النظر إلى شيء من جسدها موجبا لتحريك الشهوة وبقصد الالتذاذ الجنسي أم لم يكن نظير ما ذكرنا في النظر إلى عوره المؤمن من حرمة، كان بقصد الالتذاذ أو الشهوة أو لم يكن لا لخصوص قوله سبحانه: «قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يُغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ» (١) ليقال إنَّ عمومها لا- يمكن الأخذ به والمتيقن أو الظاهر منه النظر الالتذاذى أو بالرغبة يعنى الموجه لتحريك الشهوة، بل لأن المتفاهم العرفى من الأمر للنساء بالستر وعدم إبداء زينتهن إلا لأزواجهن ومحارمهن هو عدم جواز النظر إلى جسدها ولو لم يكن فى البين التذاذ كما يشهد بذلك إبداء زينتهن لمحارمهن، ولو كان الستر الممانعه من النظر الالتذاذى فقط لكان المستثنى من إبداء زينتهن أزواجهن فقط.

وعلى الجملة، يستفاد من وجوب الستر فى معرض وجود الناظر حرمة نظر الغير كما هو الحال فى ستر العوره على ما تقدم، ولإطلاق الروايات الواردة فى المنع عن النظر كصحيحه أحمد بن محمد بن أبى نصر، عن الرضا عليه السلام قال: سألته عن الرجل يحل له أن ينظر إلى شعر أخت امرأته؟ فقال: لا، إلا أن تكون من القواعد، قلت له: أخت امرأته والغريبه سواء؟ قال: نعم، قلت: فما لى من النظر إليه منها؟ فقال: شعرها وذراعها (٢). فإنه لا- يحتمل أن يكون سؤال البنظى عن النظر إلى شعر أخت الزوجه

ص: ١٥

١- (١) سورة النور: الآية ٣٠ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٢٠ : ١٩٩ ، الباب ١٠٧ من أبواب مقدمات النكاح وآدابه، الحديث الأول .

(مسألة ١) الظاهر وجوب ستر الشعر الموصول بالشعر، سواء كان من الرجل أو المرأة وحرمة النظر إليه [١] وأمّ القرامل من غير الشعر وكذا الحلى ففى وجوب سترهما وحرمة النظر إليهما مع مستوريه البشره إشكال وإن كان أحوط.

الشرح:

بشهوہ والتذاذ جنسى أو يكون سؤاله ثانيا عن النظر بالمقدار الجائز إلى المرأة من القواعد ناظرا إلى النظر الالتذاذى، وتحديدہ عليه السلام بشعرها وذراعها ناظرا إلى هذا النظر.

وربما يقال إنه يظهر من بعض الروايات عدم وجوب ستر الوجه والكفين على المرأة مطلقا، وكذلك جواز النظر إليها من غير الافتتان والريبه وهى صحيحه على بن سويد، قال: قلت لأبى الحسن عليه السلام إنى مبتلى بالنظر إلى المرأة الجميله فيعجبني النظر إليها، فقال: «يا على لا بأس إذا عرف الله من نيتك الصدق وإياك والزنا فإنه يمحق البركه ويهلك الدين» (١).

ولكن لا يخفى ما فى الدعوى فإنه لم يدل ما ورد فيها من الابتلاء بالنظر إلى المرأة الجميله النظر فى غير مقام الضروره كالعلاج من المرض كالطبيب الذى يبتلى بالنظر إلى النساء وإذا كانت المرأة جميله يكون للناظر إليها عجب فمع عدم كون النظر بالريبه والافتتان فلا بأس به فى ذلك المقام؛ ولذا ذكر عليه السلام: إذا عرف من نيتك الصدق، وهو أن النظر لغايه رفع ضرورتها فلا بأس به مع تحذيره عن الافتتان والريبه كيف؟ ولو كان المراد من قوله: يعجبني، هو الالتذاذ الجنسى تكون الروايه مخالفه للكتاب العزيز الدال على الأمر بالغض من البصر وتحفظ الفرج.

يجب ستر الشعر الموصول بالشعر

[١] فيما قد ذكره قدس سره تأمل بل منع فإنّ الموضوع فى وجوب الستر وحرمة النظر

ص: ١٦

١- (١) وسائل الشيعه ٢٠: ٣٠٨، الباب الأوّل من أبواب النكاح المحرم وما يناسبه، الحديث ٣.

(مسأله ٢) الظاهر حرمة النظر إلى ما يحرم النظر إليه في المرآه والماء الصافي مع عدم التلذذ [١] وأمّا معه فلا إشكال في حرمة.

الشرح:

شعر المرآه ومحاسنها الظاهره في شعرها الأصلي، ولا يعد الشعر المفروض بمجرد الوصل إلى شعر المرآه بل زرعه في رأسها أنه شعر تلك المرآه ولو كان مقطوعاً من شعر امرأه أخرى فضلاً عن المقطوع عن الرجل، فإنه بالانفصال عن شعر المرآه أو الرجل لا يصدق أنه شعرهما فعلاً، وإلا كان النظر إليه حتى فيما إذا لم يكن موصولاً بشعر المرآه، بل كان ملقى على الأرض.

وعلى الجملة، ظاهر مثل صحيحه البنزنى المتقدمه الناهيه عن النظر إلى شعر أخت امرأته حرمة النظر إليه بما هو من توابع جسدها حال النظر فلا حرمة ما إذا انفصل وخرج عن كونه تابعا عند النظر.

نعم، إذا كان وصله بشعر امرأه أخرى من الزينه الموجهه إبدائها لجلب النظر إليها كان لزوم الستر من هذه الجهه، ولا فرق في ذلك بينه وبين القرامل كما ذكر في ذيل قوله سبحانه: «وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ» (١) ولا يعتبر أن يكون موضع التزين من البشره ظاهراً بل يكفي في ذلك ظهور وجههن أو أيديهن أو حتى مع عدم ظهور شيء من ذلك.

يحرم النظر إلى ما يحرم النظر إليه في المرآه

[١] قد يقال إنّ النظر إلى شيء ما في المرآه أو الماء الصافي غير النظر إلى عين ذلك الشيء في الحقيقه حتى يعمه ما يدل على حرمة النظر إليه، بل النظر في الحقيقه إلى الصوره المنطبعه منه في المرآه أو الماء الصافي ولو عالجوا تلك الصوره لتبقى في

ص: ١٧

الشرح:

المرآه ولو بعد انعدام ذلك أو خروجه عن مقابله المرآه كما فى التصوير المتعارف فى زماننا هذا يكون عدم صدق النظر إليه أوضح، ولا يقاس هذا بالنظر إلى الشىء بالنظاره حيث يكون النظر بها إلى نفس ذلك الشىء لا إلى الصوره المنطبعه.

ويؤيد ذلك لولا الدليل عليه ما رواه الكلينى قدس سره باسناده عن موسى بن محمد أخى أبى الحسن الثالث على بن محمد بن الرضا عليه السلام أن يحيى بن أكثم سأله فى المسائل التى سأله عنها قال: أخبرنى عن الخنثى وقول على عليه السلام فيه تورث الخنثى من المبال من ينظر إليه إذا بال وشهاده الجار إلى نفسه لا تقبل مع أنّه عسى أن تكون امرأه وقد نظر إليها الرجال أو يكون رجلاً- وقد نظر إليه النساء، وهذا ممّا لا- يحل فأجاب أبو الحسن الثالث عليه السلام عنها أمّا قول على عليه السلام فى الخنثى أنّه يورث من المبال فهو كما قال وينظر قوم عدول يأخذ كل واحد منهم مرآه وتقوم الخنثى خلفهم عريانه فينظرون فى المرآه فيرون شبعا فيحكمون عليه. (١)

ولكن لا يخفى أنّ غايه مدلولها كون الضروره فى النظر مجوزه للنظر فى المرآه، ولو لم يكن هذا الحديث أيضا قلنا بجواز ذلك حالها والكلام فى النظر من غير اقتضاء الضروره، وإلا- ذكروا جواز النظر إلى عين العوره أيضا فى تشخيص كون المقتول فى المعركه مسلم يجب الصلاه عليه ودفنه أو كافر لا يجوز تجهيزه مع أنها ضعيفه سندا، فإنّ فى سندها الحسن بن على بن كيسان وموسى بن محمد الملقب بالمبرقع، حيث لم يثبت لهما توثيق.

وعلى الجملة، ظاهر النهى عن النظر إلى عوره الغير بما أنّ به انكشافها لدى الناظر المنافى لحرمة ذى العوره، وهذه الجبهه ثابتة فى النظر إلى عينها بالبصره مباشره

ص: ١٨

(مسأله ٣) لا- يشترط في الستر الواجب في نفسه ساتر مخصوص ولا كيفية خاصه [١] بل المناطق مجرد الستر ولو كان باليد وطلبي الطين ونحوهما.

وأمّا الثاني أي الستر حال الصلاه [٢] فله كيفية خاصه، ويشترط فيه ساتر

الشرح:

أو مع انطباع صورتها في المرآه ونحوها، وقد يقال لا فرق في النظر بين النظر إليها مستقيماً أو في المرآه ونحوها من الأجسام الشفافة فإنّ في كل ذلك ترى عين العوره بعد انكسار النور من المرآه إلى العين لا أنّ قوه البصره تقع على الصوره المطبوعه في المرآه؛ ولذا يرى في المرآه الواحده - التي لا تسع إلا لانطباع صوره واحد - أكثر من صوره، كما إذا وقف أشخاص حيال مرآه صغيره فإنّ كل واحد ممن يقف يمين أو يسار من يقابل المرآه يرى أكثر من صوره ولا يرى صوره نفسه في المرآه.

لا يعتبر في الستر الواجب ساتر مخصوص أو كيفية خاصه

[١] فإنّه وإن ورد في الروايات الوارده في آداب الحمام الأمر بالدخول فيه بإزار إلا أنّ مقتضى مناسبه الحكم والموضوع لكون الإزار ساتراً لا لخصوصيه أخرى فيه كما هو مقتضى قوله عليه السلام تعليل الأمر به بقول رسول الله صلى الله عليه وآله عوره المؤمن على المؤمن حرام. (١)

الستر في حال الصلاه

[٢] اشتراط الصلاه بالستر بالإضافة إلى كل من الرجل والمرأه أمر متسالم عليه ومن المسلمات عند العلماء ويختلف هذا الستر عن الستر الواجب نفسياً في الكيفية

ص: ١٩

١- (١) وسائل الشيعه ٢ : ٣٩ ، الباب ٩ من أبواب الحمام ، الحديث ٤ .

خاص ويجب مطلقا، سواء كان ناظر محترم أو غيره أم لا، ويتفاوت بالنسبة إلى الرجل والمرأة، أمّا الرجل فيجب عليه ستر العورتين _ أى القبل من القضيب والبيضتين وحلقه الدبر _ لا- غيره، وإن كان الأحوط ستر العجان أى ما بين حلقه الدبر إلى أصل القضيب، وأحوط من ذلك ستر ما بين السره والركبه.

الشرح:

والساتر، أمّا الكيفية لما يأتى من عدم اعتبار ستر الزينه فى صلاه المرأه ولا ستر وجهها ويديها، بل رجليها حتى فى المورد الذى كان عليها سترها على ما تقدم ونحو ذلك وكذا يختلف هذا الستر عن سابقه فى خصوصيه الساتر على ما يأتى، وهذا الساتر كما ذكر شرط فى صحه الصلاه حتى فيما إذا لم يجب الستر بالوجوب النفسى لعدم ناظر محترم، ولكن يختلف بالإضافه إلى الرجل والمرأة، ففى الرجل يجب ستر عورتيه أى القبل من القضيب والبيضتين وحلقه الدبر لا غير؛ وذلك فإن المنصرف عند الأذهان من عوره الرجل ما ذكر، وقد ورد ذلك فى روايات متعدده تقدم الكلام فيها فى بحث التخلّى، واعتبار ستر غير ذلك على الرجل وجوبا نفسيا أو شرطا فى صلاته مدفوع بأصاله البراءه، فإن الظاهر ممّا سيأتى فى الروايات الوارده فى الصلاه أنّ ما يجب ستره على الرجل من الناظر المحترم ستر ذلك المقدار شرط فى صلاته لا أنّ العوره بحسب المقامين تختلف، وما قيل فى تحديده بأنها ما بين السره والركبه منشأه ما ورد فى عوره الأمه المزوجه بالإضافه إلى مولاها ولا يرتبط بعوره الرجل.

وعلى الجملة، المنصرف إليه من عوره الرجل عند إطلاقها ما ذكر فالزائد عليه غير واجب ستره، ولا يكون شرطا فى صلاته حتى العجان أى ما بين حلقه الدبر إلى أصل القضيب وإن يكون مستورا إلا نادرا بستر الدبر والقبل، ويؤيد عدم كون ما بين السره والركبه عوره للرجل صحيحه على بن جعفر، قال: سألته عن الرجل يكون ببطن فخذه أو أليته الجرح هل يصلح للمرأه أن تنظر إليه وتداويه؟ قال: «إذا لم يكن عوره فلا

الشرح:

بأس»(١). وظاهرها مع أنّ نظر المرأة إلى الموضع للعلاج ووضع الدواء عليه إذا لم يكن المنظور إليه إلا ذلك الموضع دون العوره فلا بأس، ولو كانت العوره ما بين السرّه والركبه لم يصح التعليق، ويدل على عدم كون ما بين السرّه والركبه عوره تجويز الصلاة في السروال(٢) مع أنّ موضع الشد من السروال قد يكون تحت السرّه بكثير كالعانه.

والوجه في كون الأولى تأييداً والثانية دليلاً أنّ المراد من العوره في الأولى كان معلوماً والاستعمال لا يكون دليلاً على الظهور، بخلاف الثانية فإنّ إطلاق تجويز الصلاة للرجل مع السروال وعدم تقييده برفعه إلى السرّه يعطى أنّ الواجب على الرجل في صلاته هو ما ذكر من منصرف العوره، وما ورد في صحيحه رفاعه، قال: حدثني من سمع أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي في ثوب واحد متزراً به، قال: «لا بأس إذا رفعه إلى التندوتين»(٣) لا- يوجب بمفهومه تقييد الإطلاق في الروايات المشار إليها؛ لأنّ رفع الإزار أو السروال إلى التندوتين، وهما من الرجل بمنزله الشديين من المرأة غير واجب قطعاً فيحمل على الاستحباب، نظير ما ورد من الأمر بجعل حبل أو منديل أو عمامه على رقبته مع الإزار.

وربما يستشكل في سند صحيحه رفاعه بأنها مرسله حيث يقول: حدثني من سمع أبا عبد الله عليه السلام ولكن لا يخفى الفرق بين قول رفاعه: حدثني من قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام، وبين قوله: حدثني من سمع أبا عبد الله عليه السلام فإنّ الثاني شهاده من رفاعه

ص: ٢١

١- (١) وسائل الشيعه ٢٠ : ٢٣٣ ، الباب ١٣٠ من أبواب مقدمات النكاح ، الحديث ٤ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٣٩٢ ، الباب ٢٢ من أبواب لباس المصلي ، الحديث ١٤ .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ٣٩٠ ، الباب ٢٢ من أبواب لباس المصلي ، الحديث ٣ .

الشرح:

على سماعه من الإمام عليه السلام .

ويمكن الاستدلال على اعتبار الستر في الصلاة بمثل موثقه سماعه، قال: سألته عن رجل يكون في فلاه من الأرض فأجنب وليس عليه إلا ثوب فأجنب فيه وليس يجد الماء؟ قال: «يتيمم ويصلى عريانا قائما يومى إيماء». (١)

ووجه الدلالة أنه لو لم يكن ستر العوره شرطا في الصلاة بمقدار الممكن فلا وجه للأمر بالصلاه إيماء، وهذه الموثقه محموله على صوره عدم وجود الناظر، حيث ورد في صحيحه عبدالله بن مسكان، عن أبي جعفر عليه السلام الأمر بالصلاه قاعدا مع الناظر (٢). ونظير الموثقه صحيحه على بن جعفر، عن أخيه موسى عليهما السلام قال: سألته عن الرجل قطع عليه أو غرق متاعه فبقى عريانا وحضرت الصلاه كيف يصلى؟ قال: «إن أصاب حشيشا يستر به عورته أتم صلاته بالركوع والسجود، وإن لم يصب شيئا يستر به عورته أو ما وهو قائم». (٣)

وربما يستدل على اعتبار الستر بصحيحه على بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألته عن رجل عريان وحضرت الصلاه فأصاب ثوبا نصفه دم أو كله دم يصلى فيه أو يصلى عريانا؟ قال: «إن وجد ماءً غسله وإن لم يجد ماءً صلى فيه ولم يصل عريانا» (٤) ووجه الاستدلال أنه لو لم يكن الستر شرطا للصلاه لما علق لزوم الصلاه فيه مع وجود ماء لغسله، بل كان على المكلف الصلاه عاريا حتى مع وجود الماء لغسله مع عدم

ص: ٢٢

١- (١) وسائل الشيعه ٣ : ٤٨٦ ، الباب ٤٦ من أبواب النجاسات، الحديث ٣ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٤٤٩ ، الباب ٥٠ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٣ .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ٤٤٨ ، الباب ٥٠ من أبواب لباس المصلى، الحديث الأول .

٤- (٤) وسائل الشيعه ٣ : ٤٨٤ ، الباب ٤٥ من أبواب النجاسات، الحديث ٥ .

والواجب ستر لون البشرة، والأحوط ستر الشيخ الذى يرى من خلف الثوب من غير تميز للونه، وأمّا الحجم أى الشكل فلا يجب ستره. [١]

وأمّا المرأة فيجب عليها ستر جميع بدننها حتى الرأس والشعر [٢] إلاّ الوجه المقدار الذى يغسل فى الوضوء وإلاّ اليدين إلى الزندين والقدمين إلى الساقين ظاهرهما وباطنهما ويجب ستر شىء من أطراف هذه المستثنيات من باب المقدمه.

الشرح:

الناظر كما هو فرض الروايه حيث منعه عن الصلاه عاريا حتى مع عدم الماء.

الواجب ستر البشرة والأحوط ستر الشيخ المرئى خلف الثوب

[١] ولعل ما ذكر قدس سره فى المقام ينافى ما تقدم منه فى بحث التخلّى، فإنّ ظاهر كلامه فى المقام جواز ستر الرجل بثوب رقيق يرى من ورائه عورته إن لم يميز لونه، وفى بحث التخلّى لم ير أجزاءه والصحيح ما ذكره هناك؛ لأنّ الواجب ستر ما لا يجوز النظر إليه، ولا شبهه فى أنّه إذا نظر الغير إلى عورته الظاهره من وراء ثوبه يصدق أنه رأى عين العوره وإن لم يميز لونه، وإلاّ جاز النظر إلى عوره الغير بالنظاره الملونه أو كان لون عورته مستورا بلون الحناء أو غيره، ولعل المراد من اللون فى بعض الكلمات مقابل الحجم.

يجب على المرأة ستر جميع بدننها حتى الرأس والشعر

[٢] على المشهور بين الأصحاب والمحكى عن ابن الجنيد (١) لا فرق فى الستر المعتر فى الصلاه بين الرجل والمرأه باشتراطها بستر العوره، وهذا القول على تقديره شاذ لم يرد عليه ولا روايه واحده حتى وإن كانت ضعيفه.

ويدل على ما عليه المشهور مثل صحيحه زراره، قال: سألت أباجعفر عليه السلام عن أدنى

ص: ٢٣

الشرح:

ما تصلى فيه المرأة؟ قال: «درع وملحفه فتشرها على رأسها وتجلل بها»^(١) فإن الدرع والملحفه مع نشرها على رأسها وبسطها على جسدها يكون المكشوف وجهها ورجليها.

وصحيحه محمد بن مسلم فقد ورد فيها: قلت لأبي جعفر عليه السلام: ماترى للرجل يصلى فى قميص واحد؟ فقال: «إذا كان كثيفا فلا بأس به، والمرأه تصلى فى الدرع والمقنعه إذا كان الدرع كثيفا يعنى إذا كان ستيرا»^(٢) فإن مع صلاتها فيها يكون المكشوف وجهها ويديها ورجليها.

وصحيحه جميل بن دراج، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المرأة تصلى فى درع وخمار؟ فقال: «يكون عليها ملحفه تضمها عليها»^(٣) والأمر بضم الملحفه إما يكون أفضل أو أنّ الدرع ربما لا يستر ذراعيها أو بعضهما وموثقه ابن أبى يعفور، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: تصلى المرأة فى ثلاثه أثواب: إزار ودرع وخمار، ولا يضرها بأن تقنّع بالخمار، فإن لم تجد فتويين تترز بأحدهما وتقنّع بالآخر، قلت: فإن كان درع وملحفه ليس عليها مقنعه، فقال: لا بأس إذا تقنعت بملحفه فإن لم تكفها فتلبسها طولاً.^(٤)

وفى صحيحه على بن جعفر أنه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن المرأة ليس لها إلا ملحفه واحده كيف تصلى؟ قال: تلتف فيها وتغطى رأسها وتصلى فإن خرجت رجلها وليس تقدر على غير ذلك فلا بأس^(٥). وهذه الروايات ونحوها داله على لزوم

ص: ٢٤

- ١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٤٠٧، الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٩.
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ٤٠٦، الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٧.
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤: ٤٠٧، الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلى، الحديث ١١.
- ٤- (٤) وسائل الشيعه ٤: ٤٠٦، الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٨.
- ٥- (٥) وسائل الشيعه ٤: ٤٠٥، الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٢.

الشرح:

الستر على المرأة لصلاتها حتى بالإضافة إلى رأسها وشعرها ورقبتها، وحتى ما إذا كان شعرها طويلاً بحيث يخرج عن تبعيه العضو كما هو كالصريح من قوله عليه السلام: وملحفه فتنشرها على رأسها وتجلل بها(١). فإنّ المقنعه مع تعميمها يستر الشعر الطويل أيضا.

وفى صحيحه الفضيل المحتمل كونه ابن يسار أو ابن عثمان، عن أبي جعفر عليه السلام قال: صلّت فاطمه عليها السلام فى درع وخمارها على رأسها ليس عليها أكثر ممّا وارت به شعرها وأذنيها(٢). وظاهرها بل صريحها جواز كشف الوجه فإنّ لا يحتمل اعتبار ستره ولم تستر فاطمه عليها السلام كما لا يبعد دلالتها على جواز كشف اليدين والرجلين، فإنّ الدرع أى القميص ربما لا يستر الرجلين ولو فى بعض حالات الصلاة، كما أنّ الخمار لا يستر اليدين والوجه.

وفى مقابل هذه الروايات موثقه عبدالله بن بكير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لا بأس بالمرأة المسلمه الحره أن تصلى وهى مكشوفه الرأس»(٣) ونحوها خبره المروى بسند آخر، ولكن بعدم ذكر الحره، قال أبو عبدالله عليه السلام: «لا بأس أن تصلى المرأة المسلمه وليس على رأسها قناع»(٤) وخبره هذا يحمل على الأمه حيث يجوز لها الصلاة مع كشف رأسها كما يأتى. وأمّا موثقه الوارد فيها المسلمه الحره ينافى مع الأخبار المتقدمه والمتعين طرحها؛ لأنّ الروايات المتقدمه داله على اعتبار ستر وجهها فى صلاتها، وهذه روايه شاذه لم يروها إلاّ عبدالله بن بكير، بخلاف تلك الروايات

ص: ٢٥

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٤٠٧، الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٩.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ٤٠٥، الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلى، الحديث الأول.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤: ٤١٠، الباب ٢٩ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٥.
 - ٤- (٤) وسائل الشيعه ٤: ٤١٠، الباب ٢٩ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٦.

الشرح:

لكثرتها الموجبه للعلم والاطمينان بصدور بعضها لولا كلها عن الإمام عليه السلام فتدخل في المتواتر الإجمالى مع إمكان حمل موثقه ابن بكير على صوره عدم وجدانها الخمار ونحوها كما ورد ذلك فى روايه يونس بن يعقوب التى فى سندها الحكم بن مسكين وهو من المعاريف الذين لم يرد فيهم قدح أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلى فى ثوب واحد؟ قال: نعم، قلت: فالمرأه؟ قال: لا، ولا يصلح للحره إذا حاضت إلا الخمار إلا أن لا تجده. (١)

ثم ما ذكر الماتن قدس سره بعدم اعتبار ستر الوجه فى صلاه المراه بالمقدار الذى يغسل فى الوضوء تحديده بذلك المقدار وإن كان مشهورا إلا أن صحيحه الفضيل الوارده فى صلاه فاطمه عليها السلام (٢) وكذا موثقه سماعه قال: سألته عن المرأه تصلى متنقبه؟ قال: «إذا كشف عن موضع السجود فلا بأس به وإن أسفرت فهو أفضل» (٣) لم يرد فيهما عنوان الوجه ولا فى ساير الروايات الوارده فيها الأمر بالخمار والمقنعه والاكتفاء بالمقدار الواجب غسله فى الوضوء وإن كان أحوط، إلا أنه عدم ورود عنوان الوجه فى المقام يوجب التأمل فى اعتبار ستر تحت الذقن، وما يقال من أن المتعارف من لبس الخمار والتجليل بالملحفه المنشوره على رأسها ستر ذلك المقدار عاده لا يقتضى الاعتبار ما لم يكن أمرا دائميا، واعتبار ستره فى الستر الواجب نفسيا لكون المستثنى من ذلك الوجوب عنوان الوجه واليدين نعم لا يبعد أن يقال إن المنصرف من الروايات أنه تلبس الخمار فى صلاتها كلبسها فى الواجب النفسى.

ص: ٢٤

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٤٠٥، الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٤.

٢- (٢) تقدمت فى الصفحه السابقه.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤: ٤٢١، الباب ٣٣ من أبواب لباس المصلى، الحديث الأول.

الشرح:

وأما ما ذكر قدس سره بالإضافة إلى اليدين والرجلين فيستظهر عدم اعتبار سترها في صلاتها بما ورد في جواز صلاة المرأة في درع وخمار أو في درع ومقنعه، فإنّ الدرع كالمقنعه لا يستر عادة اليدين ولا الرجلين، وقد يورد على ذلك بأنّ الدرع المعمول لبسه للنساء في ذلك الزمان غير معلوم عندنا فلعلّه كان بحيث يستر اليدين وظاهر الرجلين وباطن القدمين مستور بالأرض، بل قد يقال بأنه يستفاد اعتبار ستر الرجلين من صحيحه على بن جعفر حيث سأل أخاه عن المرأة التي ليس لها إلاّ ملحفه واحده كيف تصلّى؟ قال: تلتف فيها وتغطي رأسها وتصلّى فإن خرجت رجلها وليس تقدر على غير ذلك فلا بأس (١). ولذا تردد مثل المحقق (٢) في عدم اعتبار ستر رجلها في صلاتها.

ولكن لا يخفى أنّ الدرع لو كان بحيث يكون ساترا لليدين أو ظاهر الرجلين في أوّل أمره فلا يبقى على هذا النحو بعد غسله مرارا، فعدم التعرض لخصوصيه الدرع وأنه لا بد من أن يستر اليدين أو ظاهر الرجلين يعطى عدم اعتبار ذلك.

وأما صحيحه على بن جعفر فالمراد من الرجلين ما يعمّ الساقين أو بعضهما وأنه إذا لم تتمكن المرأة من الخمار والمقنعه فكيف تصنع بالملحفه؟ فإنّ لبسها على عاتقها ومنكبيها يبقى رأسها مكشوفاً، وإلاّ خرجت رجلها في صلاتها فأجاب الإمام عليه السلام بتقديم التفتيح بها، وإلاّ لم يكن وجه للسؤال، وما يقال من أنّ الدرع لا يستر ظاهر القدمين عادة أو بعضاً ولكن باطن القدمين يعتبر ستره ولو بالأرض واعتبار الثوب في الستر الصلواتي ولا يكفي التستر بالأرض، هذا فيما كان غير الثوب مستقلاً في الستر، وأما إذا كانت الأرض في بعض الأحوال بالإضافة إلى بعض الأعضاء فلا

ص: ٢٧

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٤٠٥ ، الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلي ، الحديث ٢ .

٢- (٢) شرائع الإسلام ١ : ٥٥ .

(مسأله ٤) لا- يجب على المرأة حال الصلاة ستر ما فى باطن الفم من الأسنان واللسان [١] ولا- ما على الوجه من الزينه كالكحل والحمرة والسواد والحلى، ولا الشعر الموصول بشعرها والقراطل وغير ذلك، وإن قلنا بوجوب سترها عن الناظر.

(مسأله ٥) إذا كان هناك ناظر ينظر بريبه إلى وجهها أو كفيها أو قدميها يجب عليها سترها لكن لا من حيث الصلاة [٢] فإن أتمت ولم تسترها لم تبطل الصلاة وكذا بالنسبه إلى حليها وما على وجهها من الزينه، وكذا بالنسبه إلى الشعر الموصول والقراطل فى صورته حرمة النظر إليها.

الشرح:

شاهد لها من الأخبار أيضا، وربما لا يستر عند جلوس المرأة فى الصلاة للتشهد أو غيره تمام باطن رجليها لا ثوبها ولا الأرض.

وما ذكره من وجوب ستر شىء من أطراف المستثنيات من باب المقدمه للزوم إحراز حصول الستر اللازم فى صلاتها كما هو الحال فى لزوم إحراز سائر الشرايط المعتبره فى صلاتها.

[١] فإنه مقتضى إطلاق ما دل على أن إسفارها أفضل وصحة صلاتها فى درع وخمار وغير ذلك ولم يرد فى شىء من روايات الباب ما يدل على أن زينتها كجسدها فى أن سترها معتبر فى صلاتها، بل مقتضى إطلاق ما ورد فيها عدم اشتراط صلاتها بسترها وإن قلنا بلزوم سترها فى الستر الواجب النفسى للنهى عن إبداء زينتها غير الخاتم والكحل، ولا- ملازمه بين الوجوب النفسى والوجوب الشرطى.

يجب على المرأة ستر المستثنيات إذا كان من ينظر بريبه

[٢] قد تقدم أن ستر وجهها وكفيها أو قدميها أو حليها وما على وجهها من الزينه

(مسألة ٦) يجب على المرأة ستر رقبتها حال الصلاة [١] وكذا تحت ذقنها حتى المقدار الذي يرى منه عند اختمارها على الأحوط.

الشرح:

ليس معتبرا في صلاتها نعم سترها عندما ينظر إليها ربه أو مطلقا كستر رجلها وزينتها واجب نفسى، وعصيان ذلك الوجوب لا ينافى حصول صلاتها مع شرايطها ولا تحسب الصلاة فى الفرض ضدًا للواجب النفسى؛ لأنها غير مقيدة بعدم سترها ليقال بناءً على ما هو الصحيح من أن الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده الخاص فلا وجه لبطلان الصلاة، فإنه بناءً على الاقتضاء أيضا تصح الصلاة؛ لأن صلاتها فى الفرض لا تكون ضدًا للواجب النفسى لعدم تقيدها بعدم ستر تلك المواضع.

يجب على المرأة ستر رقبتها حال الصلاة

[١] لما ورد فى صحيحه زراره، عن أبى جعفر عليه السلام: أدنى ما تصلى فيه المرأة درع وملحفه فتشرها على رأسها وتجلل بها (١). وفى غيرها لها أن تصلى فى درع وخمارها على رأسها (٢). أو أنها تصلى فى الدرع والمقنعه (٣). وظاهر كلها اعتبار لبسها خمارها ومقنعتها كما كانت تلبس فى الستر الواجب عليها، وعليه لزوم سترها رقبتها الى مقدار من فوق الحلقوم ظاهر. وأمّا مقدار من تحت الذقن لم يحرز خروجها عن عنوان الوجه غير معلوم، ولزوم ستر ذلك المقدار عليها فى كلا المقامين مبنى على الاحتياط، وتحديد الوجه فى الوضوء لا يوجب تعيينه فى غير الوضوء حتى يقال بعدم لزوم الستر فى خصوص مقدار الوجه فى الوضوء.

ص: ٢٩

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٤٠٧، الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٩.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ٤٠٥، الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلى، الحديث الأول.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤: ٤٠٥، الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٣.

(مسألة ٧) الأُمه كالحره فى جميع ما ذكر من المستثنى والمستثنى منه، ولكن لا يجب عليها ستر رأسها ولا شعرها ولا عنقها [١] من غير فرق بين أقسامها من القنه والمدبره والمكاتبه والمستولده.

الشرح:

الأُمه كالحره فى جميع ما ذكر من المستثنى والمستثنى منه

[١] بلا خلاف معروف أو منقول ويشهد له صحيحه عبدالرحمن بن الحجاج، عن أبى الحسن عليه السلام قال: «ليس على الإمام أن يتقنع فى الصلاه ولا- ينبغى للمرأة أن تصلى إلا- فى ثوبين» (١) وفى صحيحه محمد بن مسلم، عن أبى جعفر عليه السلام حيث ورد فيها قلت: الأُمه تغطى رأسها إذا صلّت؟ فقال: «ليس على الأُمه قناع» (٢) وصحيحته الأخرى المرويه فى الكافى والعلل عن أبى جعفر عليه السلام قال: ليس على الأُمه قناع فى الصلاه، ولا على المدبره، ولا على المكاتبه إذا اشترطت عليها قناع فى الصلاه وهى مملوكه حتى تؤدى جميع مكاتبها ويجرى عليها ما يجرى على المملوك فى الحدود كلها (٣). وهذا كله ممّا لا ينبغى التأمل فيه، ويدخل فيها الأُمه المستولده، سواء كانت أمّ ولد من مولاها أو من الحر الآخر.

وهذه الصحيحه الأخيره التى رواها فى الفقيه أيضاً بسنده إلى محمد بن مسلم مشتمله على ذيل، حيث قال: سألته عن الأُمه إذا ولدت عليها الخمار؟ قال: «لو كان عليها لكان عليها إذا هى حاضت وليس عليها التقنع فى الصلاه» (٤) وظاهرها عدم اعتبار الخمار فى صلاه أم الولد أيضاً كساير الإماماء، ولكن صحيحه أخرى أيضاً لمحمد بن

ص: ٣٠

- ١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٤٠٧، الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلى، الحديث ١٠.
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ٤٠٩، الباب ٢٩ من أبواب لباس المصلى، الحديث الأول.
- ٣- (٣) الكافى ٥: ٥٢٥، الحديث ٢، العلل ٢: ٣٤٦، الباب ٥٤، الحديث ٣.
- ٤- (٤) وسائل الشيعه ٤: ٤١١، الباب ٢٩ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٧.

الشرح:

مسلم، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قلت له: الأُمه تغطى رأسها؟ قال: «لا، ولا على أُم الولد أن تغطى رأسها إذا لم يكن لها ولد». (١)

ومقتضى الشرطيه الوارده فى هذه الصحيحه أنّ أُم الولد إذا كان لها ولد بأن لم يمت ولدها فعليها القناع كالحره، فيقال يرفع بمفهوم القضييه الشرطيه عمّا تقدم من إطلاق الروايات فيلتزم بلزوم الخمار على أُم الولد فيما إذا بقى الولد من مولاها لا حتى فيما إذا كان من غيره من زوجها الحر أو من العبد؛ لانصراف أُم الولد، ولكن يورد على ذلك بأن ما ورد فى ذيل صحيحه محمد بن مسلم المتقدمه مختص بالأُمه المستولده فى حال صلاتها وأنّ الخمار عليها ليس شرطاً فى صلاتها، ولكنها مطلقه من حيث كون ولدها باقياً أو ميتاً من مولاها أو من غيره، وهذه الصحيحه الأخيره أى مفهوم الشرطيه الداله على اعتبار الخمار مطلقه من حيث حال الصلاه وعدمها، ومختصه بما إذا كان الولد باقياً فتقع المعارضه بين الطرفين بالعموم من وجه تجتمعان فى صلاه أُم ولد كان ولدها حياً فتسقطان فيه بالمعارضه فيرجع إلى الإطلاق فى الروايات التى دلت على عدم لزوم التنعق على الأُمه فى صلاتها، فإنها بإطلاقها تعمّ أُم الولد، سواء كان ولدها حياً أو ميتاً.

أقول: ما رواه فى الفقيه (٢) باسناده إلى محمد بن مسلم ضعيف سنداً لضعف سند الصدوق إلى محمد بن مسلم، والمروى فى الكافى (٣) والعلل (٤) غير مشتمل على الذيل، فيؤخذ بإطلاق صحيحه محمد بن مسلم الأخيره ومقتضاها لزوم ستر الرأس

ص: ٣١

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٤١٠ ، الباب ٢٩ من أبواب لباس المصلى ، الحديث ٤ .

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ١ : ٣٧٣ ، الحديث ١٠٨٥ .

٣- (٣) الكافى ٥ : ٥٢٥ ، الحديث ٢ .

٤- (٤) علل الشرايع ٢ : ٣٤٦ ، الباب ٥٤ ، الحديث ٣ .

وأماً المبعوضه فكالحره مطلقاً [١] ولو أعتقت في أثناء الصلاة وعلمت به ولم يتخلل بين عتقها وستر رأسها زمان صحت صلاتها، بل وإن تخلل زمان إذا بادرت إلى ستر رأسها للباقي من صلاتها بلا فعل مناف، وأماً إذا تركت سترها حينئذ بطلت.

الشرح:

على أم الولد إذا كان ولدها حياً من غير فرق بين ستر صلاتها أو في الستر الواجب عليها نفسياً، حيث إن ذلك مقتضى إطلاق حكمها الخاص وهو عنوان أم الولد بالإضافة إلى عنوان الأمه فيقدم إطلاق حكم الخاص على العام، وهو عدم لزوم الستر للأمه في صلاتها.

المبعوضه كالحره في الستر

[١] وكونها مبعوضه سواء كانت مكاتبه مطلقه قد أدت بعض ما عليها من مال المكاتبه أو لكونها لشريكين أو أكثر وأعتقها أحدهم نصيبه منها، ويدل على ذلك قوله عليه السلام في صحيحه محمد بن مسلم (١) من تقييد المكاتبه بكونها مشروطه، حيث إن المشروطه لا تنعتق إلا بعد إكمال ما عليها من مال المكاتبه.

وفي روايه حمزه بن حمران عن أحدهما عليهما السلام التي لا- يبعد كونها معتبره لكونه من المعاريف التي يقرب رواياته قرابه ستين وقد روى عنه الأجلء ولم يرد في حقه قدح، قال: سألته عن رجل أعتق نصف جاريتة _ إلى أن قال: _ فتغطي رأسها منه حين أعتق نصفها؟ قال: «نعم، وتصلى وهي مخمره الرأس» (٢) وعلى ذلك فإنها بالعتق أثناء صلاتها وعلمها به تكون صلاتها في تمامها مشروطه بالستر المعتبر في الحره، فإن كان عليها هذا الستر قبل الانعتاق فلا ينبغي التأمل في صحه صلاتها، وأماً إذا لم يكن لها

ص: ٣٢

١- (١) تقدمت في الصفحه ٣٠ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٢٣ : ١٠٠ ، الباب ٦٤ من أبواب العتق، الحديث ٣ .

الشرح:

هذا الستر وحصلت به بعد زمان قليل من عتقها من غير ارتكاب مناف فقد ذكر الماتن صحتها أيضا.

ولكن لا- يخفى ما فيه فإنها بالعتق تكون كالحره فى اشتراط صلاتها حتى فى الآنات المتخلله بين أجزاءها بالستر، ومن تلك الآنات الآن المتخلل بين الأ-جزاء التى أتت بها قبل تحقق عتقها وما يأتى بعد عتقها، والمفروض أن الستر فى ذلك الآن غير موجود، وإن شئت قلت ظاهر الخطاب الدال على اشتراط أمر فى الصلاه كالمقبله وعدم كون لباسه من غير مأكول اللحم وغير ذلك اعتباره من حين الدخول فى الصلاه إلى تمامها، وكون شىء شرطاً فى نفس أعمال الصلاه بحيث لا يقدر تخلفه فى الآنات المتخلله بين الأجزاء يحتاج إلى قيام قرينه أو يلتزم به لعدم الخطاب للاشتراط واستفادته من التسالم والإجماع بحيث كان المتيقن من الاعتبار خصوص حال الاشتغال بأفعال الصلاه كالأستقرار فى الصلاه.

والتشبث فى تصحيح تلك الصلاه بحديث رفع الاضطرار أو بإطلاق حديث «لا تعاد»^(١) بدعوى أنه يشمل نفى الاستيناف من الخلل فيها أيضا حيث إن نفى الإعادة يشمل إعادة الصلاه بأجمعها أو إعادة بعضها المعبر عن الثانى بالاستيناف لا يمكن المساعده عليه فإن المأتى به لم يتعلق التكليف بخصوصه، بل هو على تقدير انطباق الطبيعى عليه فرد الواجب، والاضطرار إنما يرفع اعتبار شىء فى الصلاه للعلم بعدم سقوط التكليف بالصلاه به إذا لم يتمكن من الطبيعى مع شرطه إلى تمام الوقت إلا إذا قام دليل فى مورد من كفايه الاضطرار ولو فى بعض الوقت. وأمّا حديث «لا تعاد»^(٢)

ص: ٣٣

١- (١) وسائل الشيعه ١ : ٣٧١ _ ٣٧٢ ، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨ .

٢- (٢) المصدر السابق .

وكذا إذا لم تتمكن من الستر إلا- بفعل المنافى، ولكن الأحوط الإتمام ثم الإعادة، نعم لو لم تعلم بالعتق حتى فرغت صحت صلاتها [١] على الأقوى.

بل وكذا لو علمت لكن لم يكن عندها ساتر [٢] أو كان الوقت ضيقاً.

الشرح:

فإنها تصحح الصلاة من الخلل الماضى الواقع عن غفله وقصور، ولا يعم الخلل الموجود حال العلم والالتفات وإن كان عاجزاً عن رفعه، وقد تقدم الكلام فى ذلك مفصلاً فلا نعيد.

نعم، ربما يتمسك فى المقام بصحة صلاتها مع المبادره إلى الستر بإطلاق صحيحه على بن جعفر، عن أخيه، قال: سألته عن الرجل صلى وفرجه خارج لا يعلم به هل عليه إعادته أو ما حاله؟ قال: «لا إعادته عليه وقد تمت صلاته» (١) حيث يقال إن إطلاقها يعم ما إذا أتى ببعض الصلاة جهلاً بعدم الستر والتفت فى الأثناء فنفى الإعادة مقتضاه كفايه الإتيان بالقيه، ولكن ظاهرها وقوع تمام الصلاة بلا- ستر جهلاً كما هو ظاهر قوله عليه السلام «وقد تمت صلاته» من غير تقييد بقوله إن بادر إلى ستره فى صورته كون ذلك فى أثناء الصلاة.

[١] وذلك فإن الحكم بالصحة مقتضى حديث «لا تعاد» بناءً على ما هو الصحيح من عدم اختصاصه بالناسى، بل يعم الجاهل القاصر والجهل بصيرورتها حره من الجهل بالموضوع والجهل به قصور، وإنما لا يعم الحديث الجاهل بالحكم الكلى إذا لم يكن الجهل بنحو الغفله.

[٢] قد ظهر ممّا تقدم أنّ مجرد عدم الساتر عندها بالإضافة إلى الصلاة التى اعتقت أثناءها لا يقتضى سقوط الشرطيه، وإنما يكون ذلك مع استيعاب الاضطرار تمام الوقت، وأمّا بالإضافة إلى ضيق الوقت فهو أيضاً لا يخلو عن تأمل لما ذكرنا من عدم

ص: ٣٤

وأمّاً لو علمت عتقها لكن كانت جاهله بالحكم وهو وجوب الستر فالأحوط إعادتها [١]

(مسألة ٨) الصبيه الغير البالغه حكمها حكم الأمه فى عدم وجوب ستر رأسها ورقبتها بناءً على المختار [٢] من صحه صلاتها وشرعيتها.

الشرح:

تحقق التراحم فى الواجبات الضمنيه والشرايط.

[١] الأظهر وجوب الإعادة إذا كان جهلها بالحكم جهلاً بسيطاً، وأمّاً مع الغفله وعدم احتمالها اعتبار الستر فمقتضى إطلاق حديث: «لا تعاد» (١) عدم وجوب إعادتها.

وعلى الجملة، لا يستلزم شمول الحديث للغافل محذورا وإنما المحذور فى شموله للجاهل بالحكم إذا كان جهله بسيطاً على ما يأتى فى التكلم فى الحديث إن شاء الله تعالى.

الصبيه غير البالغه حكمها حكم الأمه فى عدم وجوب ستر رأسها ورقبتها

[٢] لو بنى على أنّ صلاه الصبى والصبيه مجرد تمرينه ولم يتعلق بصلاتهما أمر من الشارع بنحو الاستحباب أيضاً، بل الأمر متوجه إلى الولى بتعويدهما على الصلاه فى هذا الفرض لا بأس بصلاه الصغيره بلا ستر، فإنها فى الحقيقه ليست بصلاه ليراعى فيها شرايطها، وأمّاً إذا بنى على مشروعيه صلاتهما إذا عقلا الصلاه ببلوغهما إلى ستّ سنوات أو الأزيد كما يظهر ذلك من بعض الروايات الصحيحه كصحيحه محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام فى الصبى متى يصلّى؟ قال: إذا عقل الصلاه، قلت: متى يعقل الصلاه وتجب عليه؟ قال: لست سنين. (٢).

ص: ٣٥

١- (١) وسائل الشيعه ١ : ٣٧١ _ ٣٧٢ ، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ١٨ ، الباب ٣ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ٢ .

الشرح:

والمراد بالوجوب الثبوت بمعناه اللغوي فلا ينافي عدم الوجوب المقابل للاستحباب لرفع قلم التكليف عنه، واحتمال الفرق بين الصبي والصبيه موهوم، ونحوها غيرها كما تعرضنا لذلك سابقا وقلنا بأنه لا منافاه بين مشروعيتها والأمر بالولي أيضا بتعويدهما على الصلاة، كما يستفاد ذلك أيضا من بعض الروايات الأخرى كصحيحه الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام عن أبيه قال: «إنا نأمر صبياننا بالصلاة إذا كانوا بنى خمس سنين فمروا صبيانكم بالصلاة إذا كانوا بنى سبع سنين».(1)

والكلام فى المقام أنه بناءً على مشروعيه صلاة الصبيه أنها كالأمه فى عدم اعتبار ستر رأسها ورقبتها وشعرها فى صلاتها ويشهد لذلك معتبره يونس بن يعقوب أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلى فى ثوب واحد؟ قال: نعم، قال: قلت فالمرأة؟ قال: لا، ولا- يصلح للحره إذا حاضت إلا الخمار إلا أن لا تجده(2). فإنّ التقييد بما إذا حاضت حيث إنّ بالحوض يعلم عاده بلوغها، ومقتضاها عدم اعتبار الستر فى صلاتها قبل بلوغها.

أضف إلى ذلك أنّ أدله اعتبار الخمار أو المقنعه أو الملحفة التى تنشرها على رأسها الموضوع فيها المرأة، ولا تكون الصبيه داخله فى عنوان المرأة قبل بلوغها وفى روايه أبى بصير، عن أبى عبد الله عليه السلام أنّ ه قال: على الصبي إذا احتلم الصيام وعلى الجارية إذا حاضت الصيام والخمار إلا أن تكون مملوكة فإنه ليس عليها خمار إلا أن تحب أن تختمر وعليها الصيام.(3)

ص: ٣٦

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ١٩ ، الباب ٣ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ٥ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٤٠٥ ، الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٤ .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ٤٠٩ _ ٤١٠ ، الباب ٢٩ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٣ .

وإذا بلغت في أثناء الصلاة فحالتها حال الأمه المعتقه في الأثناء في وجوب المبادره إلى الستر والبطلان مع عدمها إذا كانت عالمه بالبلوغ [١]

(مسأله ٩) لا فرق في وجوب الستر وشرطيته بين أنواع الصلوات الواجبه والمستحبه [٢] ويجب أيضا في توابع الصلاه من قضاء الأجزاء المنسيه.

بل سجدتى السهو على الأحوط [٣]

الشرح:

إذا بلغت الصبيه أثناء الصلاه

[١] قد تقدم في الأمه ما يعلم به حكم بلوغها في أثناء الصلاه من الحكم بالصحه في بعض الفروض والبطلان في البعض الآخر.

الستر شرط في الصلاه الواجبه والمستحبه

[٢] كما يقتضيه الإطلاق في الروايات الداله على اعتبار الستر في صلاه المرأه وكذلك فيما دل على اعتبار ستر العورتين في صلاه الرجل، وبهذا يظهر الوجه في اعتباره في قضاء الجزء المنسى فإنّ ظاهر القضاء أنه بعينه الجزء الأدائى قد تبدل، موضعه فالقضاء بمعناه اللغوى أى الإتيان لا القضاء الاصطلاحى كما لا يخفى وإن كان في ذلك القضاء أيضا ظهور في الاتحاد.

يشترط الستر في سجدتى السهو

[٣] في لزوم الاحتياط برعايه الستر في سجدتى السهو تأمل فإنّهما لا تكونان من أجزاء الصلاه ولا يعتبر الستر إلا في الصلاه، وهذا بخلاف الاشتغال بقضاء الجزء المنسى فإنّ ذلك الجزء كما تقدم بعينه جزء الصلاه قد تبدل موضعه.

نعم، ربما يستظهر لزوم رعايه شرايط الصلاه فيهما من موثقه عبدالله بن ميمون

نعم، لا يجب فى صلاة الجنازه وإن كان هو الأحوط فيها أيضاً [١] وكذا لا يجب فى سجده التلاوه وسجده الشكر.

(مسأله ١٠) يشترط ستر العوره فى الطواف أيضاً [٢]

الشرح:

القداح، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن على عليهم السلام قال: «سجدتا السهو بعد التسليم وقبل الكلام» (١) حيث إنه لو كانتا عملاً مستقلاً من غير اعتبار شىء مما يعتبر فى الصلاه لم يجدد موضعهما بكونهما بعد التسليم وقبل الكلام، ولكن غاية ما يستفاد منها وجوب الإتيان بهما فوراً ولذا ذكر قدس سره فى باب الخلل أنّ تركهما لا يوجب بطلان الصلاه، وقد ورد فى صحيحه معاويه بن عمار: هما المرغمتان ترغمان الشيطان. (٢)

[١] والوجه فى عدم اعتباره فى صلاه الجنازه نفى الصلاه عنها وإنما هى دعاء وتهليل وتكبير، وظاهر ما دلّ على شرايط الصلاه انصرافه إلى صلاه ذات الركوع والسجود. ومما ذكر يظهر الحال فى سجدتى التلاوه والشكر فإنهما ليستا بصلاه ولا جزءاً منها.

يشترط فى الطواف الستر

[٢] وقد التزم أكثر الأصحاب بل ادعى الإجماع على اعتبار ستر العوره فى الطواف، ويستدل على ذلك بروايه محمد بن الفضيل، عن الرضا عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله أمرنى عن الله أن لا يطوف بالبيت عريان ولا يقرب المسجد الحرام مشرك بعد هذا العام (٣). وروايه ابن عباس المرويه فى العلل

ص: ٣٨

١- (١) وسائل الشيعه ٨ : ٢٠٨ ، الباب ٦ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه، الحديث ٣ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٨ : ٢٥٠ ، الباب ٣٢ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه، الحديث الأوّل .

٣- (٣) وسائل الشيعه ١٣ : ٤٠٠ ، الباب ٥٣ من أبواب الطواف، الحديث ٢ .

الشرح:

بسنده إليه أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله بعث عليا ينادى لا يحج بعد هذا العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان(١). ورواه أيضا العياشي(٢) باسناد مقطوعه عندنا عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام وكذا عن أبي العباس عنه عليه السلام وعن أبي بصير وأبي الصباح، وعن حريز عنه عليه السلام والاسناد كلها مقطوعه، والروايه الأولى في سندها محمد بن الفضيل المردد بين محمد بن القاسم بن الفضيل الثقه ومحمد بن الفضيل الصيرفي الضعيف، والثانيه عده مجاهيل ولكن دعوى الوثوق بصدق بعضها وصدور النهي عن الطواف بالبيت عريانا غير بعيدة، وتخصيص النهي بالطواف عريانا ظاهره الاشتراط لا لمجرد رعايه الستر الواجب نفسيا، وإلاّ لم يكن للاختصاص وجه فإنّ احتمال جريان العاده على الطواف حول البيت عريانا في ذلك الزمان وترك الستر الواجب عنده، وإنّ النهي راجع إلى الردع عن ذلك ولزوم رعايه الستر الواجب نفسيا في ذلك الحال أيضا موهوم جدا إذ لم يثبت ولم ينقل ذلك في شيء مما وصل إلينا.

نعم، ربما يناقش في دلالة الروايات على اعتبار ستر العورتين؛ لأنّ ستر العورتين لا ينافي صدق العريان كما إذا وضع يديه على عورته مع ستره حلقه الدبر بشي آخر، كما أنّ عدم صدق العريان لا يلزم ستر العورتين كما إذا كان قميصه أو سرواله مفتوقا يرى عورته، ولكن المناقشه ضعيفه؛ لأنّ النهي عن الطواف عريانا كالنهي في دخول الحمام عريانا ظاهره لزوم ستر العورتين.

وقد يستدل على اعتبار سترهما في الطواف بما ورد في معتبره يونس بن يعقوب المرويه في الفقيه، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رأيت في ثوبي شيئا من دم وأنا

ص: ٣٩

١- (١) علل الشرائع ١: ١٩٠، الباب ١٥٠، الحديث ٢.

٢- (٢) تفسير العياشي ٢: سورة براءه، الحديث ٤ و ٥ و ٧ و ٨.

(مسأله ١١) إذا بدت العوره كلاً- أو بعضاً لريح أو غفله لم تبطل الصلاة، لكن إن علم به في أثناء الصلاة وجبت المبادره إلى سترها [١] وصحت أيضاً، وإن كان الأحوط الإعادة بعد الإتمام خصوصاً إذا احتاج سترها إلى زمان معتد به.

الشرح:

أطوف؟ قال: «فاعرف الموضع ثم اخرج فاغسله ثم عد فابن على طوافك» (١) فإنّ ظاهرها الإرشاد إلى أمرين، الأول: لزوم الستر بالثوب لرعايه شرط الطواف. والثاني: رعايه طهارته كرعائتها في الصلاة، وفيه أنه لو كانت الروايه ناظره إلى اشتراط ستر العورتين أيضاً لكان على الإمام أن يستفصل من أنّ الدم في ثوبه الساتر لعورتيه أم في غيره وأنه إذا كان في غيره ينزعه ويتم طوافه، فالإطلاق في الأمر بالخروج والاتمام بعد تطهيره إرشاد إلى شرطيه الطهاره في الطواف في الثوب بلا- فرق بين كون الطواف واجبا أو مستحبا، كما استدل بها الأصحاب على اشتراط الطواف بطهاره الثوب والبدن، سواء كان ساتر للعوره أم لا.

إذا بدت العوره في أثناء الصلاة لم تبطل

[١] إذا بدت عورته كلاً أو بعضاً ولم يعلم به إلى أن فرغ من الصلاة يحكم بصحتها لحديث «لا تعاد» (٢) فإنّ الستر المعتبر فيها غير داخل في المستثنى في الحديث أضف إلى ذلك صحيحه على بن جعفر المتقدمه (٣) حيث ذكرنا ظهورها في العلم بعدم الستر من صلاته بعد فراغه منها، وأمّا إذا التفت في الأثناء فالأمر فيه كما تقدم في انعقاد الأمه أثناء صلاتها، وأنّ المبادره للستر لا تصحح الصلاة، وعليه فاللازم

ص: ٤٠

١- (١) من لا يحضره الفقيه ٢: ٣٩٢، الحديث ٢٧٩٣.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١: ٣٧١ - ٣٧٢، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨.

٣- (٣) تقدمت في الصفحه ٣٤.

(مسأله ١٢) إذا نسي ستر العوره ابتداءً أو بعد التكشف في الأثناء [١] فالأقوى صحة الصلاة وإن كان الأحوط الإعادة، وكذا لو تركه من أول الصلاة أو في الأثناء غفله، والجاهل بالحكم كالعامد على الأحوط [٢]

(مسأله ١٣) يجب الستر من جميع الجوانب بحيث لو كان هناك ناظر لم يرها إلا من جهه التحت فلا يجب [٣] نعم إذا كان واقفا على طرف سطح أو على شباك بحيث ترى عورته لو كان هناك ناظر فالأقوى والأحوط وجوب الستر من تحت أيضا، بخلاف ما إذا كان واقفا على طرف بئر، والفرق من حيث عدم تعارف وجود الناظر في البئر فيصدق الستر عرفا، وأمّا الواقف على طرف السطح لا- يصدق عليه الستر إذا كان بحيث يرى، فلو لم يستر من جهه التحت بطلت صلاته وإن لم يكن هناك ناظر فالمدار على الصدق العرفي ومقتضاه ما ذكرنا.

الشرح:

إعادة الصلاة أى استينافها وإن كان الأحوط الإتمام ثم الإعادة.

[١] قد تقدم أنّ مع الالتفات إلى عدم الستر في الأثناء يوجب بطلانها ونسيان الستر بعد العلم بعدمه في الأثناء لا يصححها.

[٢] وقد تقدم أنّ الجهل بالحكم إذا كان للغفله عنه بالمره فلا يبعد القول بأنّ الصلاة تكون محكومها بالصحة، حيث لا محذور في الالتزام بشمول حديث: «لا تعاد» (١) للغافل عن الاشتراط.

نعم، مع احتمال الاشتراط لا مجال فيه لجريان الحديث على ما قرر في محله.

يجب الستر من جميع الجوانب

[٣] لا ينبغي التأمّل في عدم اشتراط الستر من جهه التحت بلا فرق بين الرجل والمرأه كما لا خلاف فيه أيضا، ويدلّ على ذلك ما ورد في جواز صلاه الرجل في

الشرح:

قميص أو درع وصلاه المرأه فى درع وخمار أو فى درع ومقنعه(١)، فإن الدرع لا يستر من جهه التحت.

نعم، لو كان لمكان المصلى خصوصيه بحيث يعد عدم الساتر له من تحت كمن يصلى على طرف السطح بحيث لو كان ناظر فى الأسفل من ذلك السطح يرى عورته فالظاهر لبس السروال ونحوه ممّا يوجب الستر من التحت أيضا، فإنه وإن ورد فى الروايات جواز الصلاه فى درع إلاّ أنها منصرفه إلى صورته كونه مصليا على الأرض ونحوها ممّا يكون له ستر بهما بالإضافة إلى التحت، ووجه الانصراف أنّ المتفاهم العرفى من اشتراط الستر فى الصلاه أن لا يكون المصلى فى حال الصلاه على حاله منكره مذمومه فى نفسها من التعرى؛ ولذا أمر بوضع اليد على العوره فيمن لا يجد ثوبا ويصلى فيما لا يراه أحد قائما موميا للركوع والسجود على ما تقدم، وهذا لا يجرى فى الصلاه بلا سروال فيما كان يصلى على الأرض وليس له ساتر من تحت، فإنه وإن يمكن أن يمر عليه شخص وإذا استلقى بحذاء رجله على الأرض أن يرى عورته، ولكن هذا الإمكان لا يعد ميزانا لكون المصلى على حاله منكره ومذمومه من حيث ستر عورته؛ ولذا فرق بين الصلاه على جانب السطح بلا سروال وبين الصلاه على جانب بئر بلا سروال حيث يمكن أن يدخل فى البئر شخص وينظر إلى عورته، ولكنه فرض نظير الاستلقاء حذاء رجلى المصلى حال صلاته فى قميص.

وممّا ذكر ظهر أنه لا مجال للوهم بأنه إذا صلّى على جانب السطح ولم يكن له ستر من جانب التحت بحيث يرى عورته من يمر من أسفل البناء فصلاته صحيحه

ص: ٤٢

(مسأله ١٤) هل يجب الستر عن نفسه بمعنى أن يكون بحيث لا يرى نفسه أيضا أم المدار على الغير؟ قولان الأحوط الأول، وإن كان الثاني لا يخلو عن قوه]١[فلو صلى فى ثوب واسع الجيب بحيث يرى عوره نفسه عند الركوع لم تبطل على ما ذكرنا والأحوط البطلان، هذا إذا لم يكن بحيث قد يراها غيره أيضا وإلا فلا إشكال فى البطلان.

الشرح:

لجواز الصلاة فى درع واحد، ولكن الأسفل إذا كان بحيث يكون معرضا لوجود الناظر أثم من جهة وجوب الستر نفسا نظير ما تقدم فى صلاة المرأة مع عدم ستر زينتها مع وجود الناظر الأجنبى.

يجب الستر عن نفسه

[١] وجه كونه أقوى ورود الترخيص فى الروايات فى صلاة الرجل فى ثوب أو قميص واحد محلولة أزراره فإن الرجل فى الفرض كثيرا ما لكون قميصه واسعا يرى عورته عند ركوعه بل عند هويه إلى سجوده، وفى صحيحه زياد بن سوجه، عن أبى جعفر عليه السلام «لا بأس أن يصلى أحدكم فى الثوب الواحد وأزراره محلله إن دين محمد حنيف» (١) وموثقه غياث بن إبراهيم، عن جعفر، عن أبىه عليهم السلام: «لا يصلى الرجل محلول الأزرار إذا لم يكن عليه إزار» (٢) يحمل على الكراهه بقربنه التعليل فى الصحيحه المتقدمه وغيرها مما دلّ على جواز الصلاة فى قميص واحد إذا كان كثيفا حيث لم يرد فيها تقييد القميص بعدم كونه واسع الجيب.

ص: ٤٣

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٣٩٣، الباب ٢٣ من أبواب لباس المصلى، الحديث الأول .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ٣٩٤، الباب ٢٣ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٣ .

(مسألة ١٥) هل اللازم أن يكون ساتريته في جميع الأحوال حاصلاً من أوّل الصلاة إلى آخرها أو يكفي الستر بالنسبة إلى كل حاله عند تحققها مثلاً إذا كان ثوبه ممّا يستر حال القيام لا حال الركوع فهل تبطل الصلاة فيه وإن كان في حال الركوع يجعله على وجه يكون ساتراً أو يتستر عنده بساتر آخر أو لا تبطل؟ وجهان، أقواهما الثاني وأحوطهما الأول [١] وعلى ما ذكرنا فلو كان ثوبه مخرقاً بحيث ينكشف عورته في بعض الأحوال لم يضر إذا سدّ ذلك الخرق في تلك الحالة بجمعه أو بنحو آخر ولو بيده على إشكال في الستر بها.

الشرح:

وممّا ذكرنا في المسألة السابقة يعلم أنه لا بد من تقييد جواز الصلاة في ثوب بحيث يرى عورته عند ركوعه بما إذا لم يكن سعته بحيث يرى عورته غيره أيضاً وإلاّ يحكم ببطلان صلاتها نعم كونه بحيث لو وضع الغير جبينه الى مقدم رأسه عند ركوعه ونظر الى عورته لرآها فهذا نظير ما تقدم من الصلاة على جانب البئر بحيث لو اتفق ناظر إلى قعر البئر لرأى عوره المصلى فان هذا لا ينافي الستر المعتبر في الصلاة.

[١] لا يخفى أنه وإن ورد في الروايات جواز صلاة الرجل في قميص واحد إذا كان كثيفاً أو صفيقاً أو قباء ليس بطويل الفرج أو في إزار مترراً به ممّا يكون ساتريته في جميع أحوال الصلاة حاصلاً من الأول إلاّ أنّ المتفاهم العرفي منها أنّ الشرط في الصلاة هو تستر الرجل بعورتيه في كل حالات الصلاة بساتر ثوبي، وعليه فإن كان قميص المصلى مخروقاً ولكن كان ساتراً لعورتيه عند القيام ولكن لم يسترهما عند ركوعه إلاّ بجمع طرفي القميص فيجمعهما ويركع كفى ذلك لحصول الشرط.

نعم، سدّ موضع الخرق بيده فيه إشكال لعدم كونه متستراً بالثوب مع تمكنه منه.

ص: ٤٤

(مسأله ١٦) الستر الواجب فى نفسه من حيث حرمة النظر يحصل بكل ما يمنع عن النظر [١] ولو كان بيده أو يد زوجته أو أمته، كما أنه يكفى ستر الدبر بالأليتين، وأمّا الستر الصلاتى فلا يكفى فيه ذلك ولو حال الاضطراب، بل لا يجزى الستر بالطلّى بالطين أيضاً حال الاختيار، نعم يجزى حال الاضطراب على الأقوى وإن كان الأحوط خلافه، وأمّا الستر بالورق والحشيش فالأقوى جوازه حتى حال الاختيار، لكن الأحوط الاقتصار على حال الاضطراب، وكذا يجزى مثل القطن والصوف الغير المنسوجين، وإن كان الأولى المنسوج منهما أو من غيرهما مما يكون من الألبسه المتعارفه.

الشرح:

الستر الواجب بنفسه يحصل بكل ما يمنع النظر وهو لا يكفى فى الستر الصلاتى

[١] فإنّ المحرم كون عوره الرجل مكشوفه وإذا سترها بشى يكون مانعا عن النظر إليه كفى ذلك، كما إذا كان الستر بيد زوجته أو أمته، فالمريض العريان إذا وضعت زوجته أو أمته على عورته حصل المطلوب من الأمر بالستر نفسياً، وحيث إنّ العوره حلقة الدبر لا الألتين معها فإنه إذا سترها بهما حصل ما تعلق به الأمر النفسى، هذا كلّه فى الستر الواجب النفسى.

وأمّا الستر الصلاتى فلا يجزى هذا النحو من الستر حتى فى حال الاضطراب، بل ينتقل الأمر مع الاضطراب إلى الصلاه إيماءً لركوعه وسجوده قائماً أو قاعداً على ما يذكر فى صلاه العراه من الروايات الداله على انتقال الوظيفة إلى ما ذكر وقد ذكر الماتن قدس سره أنه لا يجزى الطلى بالطين فى حال الاختيار ووجدان الثوب ونحوه، وأمّا إذا لم يجد ثوبا ونحوه كفى الطلى بالطين على الأقوى وإن كان الأحوط مع عدم وجدان الثوب أن يستر عورته بالحشيش ونحوه إذا وجد، وأمّا الستر بالورق والحشيش فالأقوى جوازه حتى فى حال وجدان الثوب واللباس وإن كان الأحوط فى صورته

ص: ٤٥

الشرح:

الوجدان أن يصلّى في الثوب واللباس، ويجزى في حال الاختيار كالثوب واللباس مثل القطن والصوف ممّا ينسج ويصنع منه الثوب واللباس، وإن كان الأولى الصلاة في الثوب واللباس.

أقول: يقع الكلام في مقامين:

الأول: تعيين مقتضى الأصل فيما إذا شك في اعتبار الخصوصية في الساتر من جهة هيئته، ككون القطن والصوف ونحوهما منسوجاً أو مصنوعاً بحيث يصدق عليه عنوان الثوب واللباس أو عدم اعتبار الهيئته، بل يكفي الستر بتلك المواد.

والثاني: فيما إذا شك في بعض المواد بأنه يجزى الستر بها في الستر الصلاتي أو لا يجزى كما إذا ستر الرجل عورتيه بالطلّي بالطين والجصّ ونحوهما. ولا- ينبغي التأمل في أنّ الستر في الصلاة كسائر شرايطها قيد للصلاة التي تعلق بها التكليف فيرجع الشك في الساتر من جهة خصوصية هيئته أو مادته إلى أنّ متعلّق التكليف هو الصلاة المقيده بستر عام أو خاص من كلتا الجهتين أو من إحدهما وأصاله البراءة عن وجوب الصلاة المقيده بساتر خاص جاريه ولا تعارض بأصاله البراءة عن وجوب الصلاة المقيده بساتر عام؛ لأنّ جريانها في الثاني خلاف الامتنان.

وما قيل من التفصيل في موارد الشك في خصوصية الساتر وأنه لو كان الشك في خصوصية هيئته الساتر فأصاله البراءة جاريه في شرطيتها، بخلاف ما إذا شك في مادة الساتر كجواز الستر بطلّي الطين فإنّ مقتضى قاعده الاشتغال، بل استصحاب بقاء التكليف لزوم رعايه الماده المحرزه جواز الصلاة معها؛ لأنّ الفرض الثاني داخل في دوران أمر الواجب بين التعيين والتخير، فمع كونه تعييناً أو تخيراً فالمحتمل تعلق التكليف التعيني متعلق للتكليف يقيناً إمّا تعييناً أو تخيراً، وأمّا ما لا يحتمل فيه

الشرح:

التعيين لم يحرز تعلق التكليف به أصلاً فلا استصحاب في بقاء التكليف في محتمل التعيين بعد الإتيان بالمحتمل الآخر مقتضاه لزوم الإتيان به، ولا أقل من قاعده الاشتغال والاستصحاب في عدم كون الوجوب تعيينياً لا يثبت كونه تخييرياً.

ولكن لا يخفى ما فيه فإنّ الشك في خصوصيه ماده الساتر للستر بها في الصلاة لا يوجب كون الواجب تخييرياً، فإنّ التكليف كما ذكر متعلق بالصلاة المقيدة بالستر العام أو المقيدة بالستر الخاص من حيث الهيئه أو الماده أيضاً، بل الحال في الستر الواجب نفسياً أيضاً كذلك فإنّ التخير في كلا الموردین عقلي لا شرعي، وما قيل من لزوم الاحتياط مختص بالواجب التخيري الشرعي إذا احتمل كون الوجوب أحدهما تعيينياً وكان الواجب التخيري كما ذكر من اختلافه مع التعيني في سنخ الوجوب، وأمّا بناءً على اختلافهما في متعلق الوجوب في كونه خصوص أحدهما أو عنوان الجامع بينهما ولو كان انتزاعياً فمقتضى أصاله البراءة عدم كونه خصوص أحدهما وكفايه الجامع.

وأمّا المقام الثاني وهو الكلام في خصوصيه الساتر بحسب الخطابات الشرعيه فقد يستظهر من بعض الروايات اعتبار كون الساتر ثوباً أو لباساً كصحيحه على بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألته عن رجل عريان وحضرت الصلاة فأصاب ثوباً نصفه دم أو كله دم يصل في فيه أو يصل عريانا؟ قال: «إن وجد ماءً غسله وإن لم يجد ماءً صلّى فيه ولم يصل عريانا» (١) رواها الشيخ والصدوق (٢) بأسنادهما عن علي بن جعفر.

ص: ٤٧

١- (١) وسائل الشيعه ٣: ٤٨٤، الباب ٤٥ من أبواب النجاسات، الحديث ٥.

٢- (٢) التهذيب ٢: ٢٢٤، الحديث ٩٢، ومن لا يحضره الفقيه ١: ٢٤٨، الحديث ٧٥٥.

الشرح:

ووجه الاستظهار دلالتها على أمرين، أحدهما: اعتبار الثوب الطاهر في الستر للصلاة مع التمكن منه. وثانيهما: أنه مع عدم التمكن يصلى في الثوب النجس لا عارياً، وهذا المدلول الثانى وإن يكون مبتلى بالمعارض كما تقدم فيمن لا يتمكن من تطهير الثوب المتنجس لصلاته إلاّ أنّ المدلول الأول لا معارض له، بمعنى أنّ مع التمكن من الثوب الطاهر لا يجوز له الصلاة عارياً، ومن الظاهر أنّ مجرد وضع الطين على عورتيه بل سترهما بالحشيش أو حتى بالقطن لا يخرج عن عنوان العارى؛ ولذا ورد السؤال في الروايات عن أجزاء الصلاة في قميص واحد أو بالمتزر فقط وليس وجه السؤال إلاّ احتمال كون مجرد ذلك لا يوجب خروج المصلّى عن عنوان كونه عارياً. ولا ينافى ذلك جواز الصلاة مع ستر عورتيه بالحشيش أو بالقطن ونحوهما مع عدم التمكن من الثوب واللباس لعدم سقوط التكليف بذلك، بل تجب الصلاة بدون ذلك أيضاً كما ورد ذلك في وجوب الصلاة على العارى الذى لا يجد ثوباً ولا شيئاً يستر به عورته حيث يصلّى قائماً مومياً للركوع والسجود إذا لم يكن يراه أحد وجالسا مومياً إذا كان بحيث يراه أحد وفى صحيحته الأخرى، عن أخيه موسى عليهم السلام قال: سألت عن الرجل قطع عليه أو غرق متاعه فبقى عرياناً وحضرت الصلاة كيف يصلّى؟ قال: «إن أصاب حشيشاً يستر به عورته أتمّ صلاته بالركوع والسجود، وإن لم يصب شيئاً يستر به عورته أو مأ وهو قائم» (١).

وقد يقال الاستظهار المذكور لا يخلو عن تأمل، فإنّ الصحيحه الأخيره يمكن كونها ردعا عما فى ذهن على بن جعفر من احتمال لزوم الستر بالثوب فقط، فذكر عليه السلام كفايه الستر بالحشيش ونحوه، وكذا ما ورد فى جواب السؤال عن الصلاة فى قميص

ص: ٤٨

الشرح:

واحد أو مئزر واحد فإنه إرشاد إلى أنّ القميص إذا كان كثيفا يستر عورتيه فلا يلزم محذور في صلاته، وأنه إذا كان له مئزر بحيث يستر عورتيه فعدم الستر في سائر البدن لا يضر. وأمّا الصحيحه الأولى فهي ناظره إلى اعتبار طهاره الثوب مع التمكن لا اعتبار الستر بالثوب، حيث إنّ المفروض في السؤال كونه واجدا لثوب نصفه أو كله دم ومع ذلك رعايه الستر بالثوب واللباس مع التمكن أحوط بأن لا يصلى مع تمكنه من الستر بمثل الحشيش والقطن والصوف ولا مع عدم التمكن منه بمثل طلى الطين والجص، ولكن الظاهر صحه الاستدلال على اعتبار الثوب مع التمكن منه، ولا يكفى الستر بالحشيش ونحوه بإطلاق الأمر بغسل الثوب في صحيحه على بن جعفر (1) مع فرض السائل بأنّ نصفه دم أو كله؛ وذلك فإنه لو لم يكن الثوب معتبرا لكان الأمر بغسله تعبدا بصوره عدم وجدانه الحشيش ونحوه لستر عورته، فمقتضى إطلاق الأمر به عدم كفايه الحشيش ونحوه مع التمكن من الثوب الطاهر، وما ورد في ذيلها من الأمر بالصلاه فيه مع عدم وجود الماء لا يوجب تقييد الصدر يعنى الأمر بالغسل والصلاه فيه بما إذا لم يوجد من مثل الحشيش، من الحشيش ونحوه بل يرفع اليد عن إطلاق الذيل وانه يصلى في الثوب النجس إذا لم يجد مثل الحشيش بقرينه الصحيحه الأخيره كسائر الروايات الوارده في الثوب النجس فإن هذه الاطلاقات مفيده كلها بعدم وجدان الحشيش ونحوه بالصحيحه الأخيره لعلى بن جعفر ولا تكون هذه الصحيحه قرينه على أنّ المراد بالثوب في الروايات المشار إليها الأعم من الثوب الفعلى واللباس أو ما يصلح له كالحشيش والقطن والصوف فإنه لا يناسب ذلك ظهور الثوب، كما يمكن حمل الاطلاق في سائر الروايات على صورته الاضطرار إلى لبس الثوب لبرد أو حرّ أو

ص: ٤٩

الشرح:

غير ذلك بقرينه معتبره محمد الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يجنب في الثوب أو يصيبه بول وليس معه ثوب غيره؟ قال: «يصلى فيه إذا اضطر إليه»^(١).

فيكون المحصل جواز الصلاة في الثوب النجس عند الاضطرار إلى لبسه أو عدم تمكنه من ساتر من مثل الحشيش والصوف والقطن وغير ذلك غايه الأمر الصلاة في النجس مع الاضطرار إلى لبسه متعين ومع عدم الاضطرار وعدم تمكنه من مثل الحشيش الصلاة فيه تخيريته يجوز لها الصلاة عرياناً على ما تقدم في بحث الصلاة في النجس والنهي عن الصلاة عرياناً في هذه الصحيحه مع أن المفروض فيها عدم الاضطرار إلى لبس النجس كما يظهر من السؤال محمول على أفضلية الصلاة فيه مع عدم الاضطرار إلى لبس النجس لبرد ونحوه بقرينه تقييد جواز الصلاة فيه في صحيحه محمد بن علي الحلبي بصوره الاضطرار حيث إنه لو تعين الصلاة فيه مع عدم الاضطرار إلى لبسه أيضاً لكان التقييد بالاضطرار لغواً.

ص : ٥٠

١- (١) وسائل الشيعة ٣ : ٤٨٥ ، الباب ٤٥ من أبواب النجاسات، الحديث ٧ .

اشاره

وهى أمور:

الأول: الطهاره فى جميع لباسه [١] عدا ما لا تتم فيه الصلاه منفردا، بل وكذا فى محموله على ما عرفت تفصيله فى باب الطهاره.

الثانى: الإباحه وهى أيضا شرط فى جميع لباسه [٢] من غير فرق بين الساتر وغيره.

الشرح:

فصل فى شرايط لباس المصلى

الأول: الطهاره

[١] المراد من الطهاره أعم من الطهاره الواقعيه والظاهريه كما تقدم فى باب الطهاره أنّ النجاسه الواقعيه فى الثوب والبدن إذا لم تكن محرزه فلا- يضرّ بالصلاه إلا- إذا كانت منسيه، وتقدم أيضا أنّ النجاسه وإن كانت محرزه فلا تضر بالصلاه فيما إذا كان المتنجس ما لا- تتم الصلاه فيه منفردا أى لا- تتم فيه صلاه الرجل فيه بأن لا يستر عورته من القبل والدبر، ولا فرق فى اشتراط الطهاره بين كون الثوب ساترا أو غير ساتر على ما مرّ الكلام فى ذلك كله فى ذلك الباب كما تقدم فيه عدم اعتبار الطهاره فى المحمول.

الثانى: الإباحه

[٢] مراده قدس سره أنه إذا لم يكن الثوب بحيث يجوز للمصلى التصرف فيه بلبسه، سواء كان عدم جواز لبسه لكونه مغصوبا عينا أو منفعه أو اشتراه بالمعامله الفاسده أو تملكه بالقمار أو كان مملوكا له عينا ومنفعه، ولكن تعلق به حق الغير كما إذا كان مرهونا

ص: ٥١

الشرح:

ففى جميع هذه الصور الصلاة فيها محكوم به بالبطلان، بلا- فرق بين كونه من ساتره أم لا، بل لا يعتبر كونه ملبوسا، بل إذا كان محمول المصلى.

وبتعبير آخر، حليه الثوب أو المحمول شرط فى الصلاة فمع عدمها يحكم ببطلان الصلاة، ويستدل على ذلك بوجوه: الأول: بعض الروايات:

منها روايه تحف العقول عن أميرالمؤمنين عليه السلام فى وصيته لكميل قال: يا كميل انظر فيما تصلى وعلى ما تصلى إن لم يكن من وجهه وحله فلا قبول(١). رواها فى الوسائل فى باب حكم الصلاة فى المكان المغصوب والثوب المغصوب(٢). والروايه ضعيفه سنداً ودلاله، ووجه ضعفها دلالة أيضا أنّ عدم القبول أعم من الفساد.

ومنها مرسله الصدوق قال: قال الصادق عليه السلام: «لو أنّ الناس أخذوا ما أمرهم الله به فأنفقوه فيما نهاهم عنه ما قبله منهم، ولو أخذوا ما نهاهم الله عنه فأنفقوه فيما أمرهم الله به ما قبله منهم حتى يأخذوه من حق وينفقوه فى حق»(٣) ورواه الكلينى قدس سره عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، عن اسماعيل بن جابر، عن أبى عبد الله عليه السلام مثله(٤). وفيه مع الإغماض عن السند ظاهرها كونها ناظره إلى إنفاق الحق الشرعى من المال وأنه إنّما يقبل إذا أخذ المال بالوجه الحلال وأنفق فى مصرفه الشرعى، فلا يقبل إذا لم يؤخذ المال من طريق الحلال كما لا يقبل إذا لم يصرف فى مصرفه الشرعى، ولا يرتبط ظهورها بالصلاه واشتراطها بحليه الثوب

ص: ٥٢

١- (١) تحف العقول: ١٧٤ .

٢- (٢) وسائل الشيعة ٥: ١١٩، الباب ٢ من أبواب مكان المصلى، الحديث ٢.

٣- (٣) من لا يحضره الفقيه ٢: ٥٧، الحديث ١٦٩٤.

٤- (٤) الكافي ٤: ٣٢، الحديث ٤ .

الشرح:

والمحمول حالها.

والعمده فى الاستدلال على اعتبارها وجهان، أحدهما: يختص بحليه الساتر فى الصلاه. والثانى: يعمّ اعتبار الحليه فى الساتر وغيره.

أمّا الأول فقد يقال إنّ الأمر بالصلاه لا يكاد يعمّ الصلاه التى يكون الساتر حالها مغصوبا أو مثل المغصوب؛ وذلك فإنّ الستر نظير استقبال القبلة ونحوه قيد للصلاه، ومن الظاهر أنّ المحرم تكليفا لا يمكن أن يكون قيدا للمأمور به فطبعى الصلاه المشروطه بالستر المتعلق بها الأمر لا- يعمّ الصلاه فى الساتر المغصوب؛ لأنّ الأمر بالطبعى المقيد طلب إيجاد الحصه التى تكون بايجاد نفس القيد، ولا يمكن للشارع مع فرض نهيه عن إيجاد القيد الأمر بالمقيد به أو الترخيص فى تطبيق طبعى المقيد به على الحصه التى تكون بالمنهى عنه حصه.

ودعوى أنّ الأمر بالصلاه المقيد أو الترخيص فى التطبيق وإن لا- يعمّ الصلاه التى الستر فيها بالمنهى عنه إلا أنّّه لا يعتبر فى نفس الستر قصد التقرب فالصلاه بالستر المنهى عنه واجده للملاك وتصح باعتبار ملاكها، يدفعها بأنّه لا سبيل لنا إلى حصول الملاك إلا الأمر أو الترخيص فى التطبيق، ومع عدمهما كما هو المفروض لا يمكن الحكم بالصحه.

ولكن عود على هذا الوجه بأنّ ما هو دخيل فى الصلاه ومأخوذ فيها وصف المصلّى أى مستوريه العوره فى الرجل ومستوريه الجسد فى المرأه، وهذا من مقوله الوضع ولبس المغصوب ونحوه بمعناه المصدرى وهو المنهى عنه موجود لها، حيث إنّ اللبس تصرف فى مال الغير بلا طيب نفس مالكه وإذنه، وهذا من مقوله الفعل فلا يتحدّ المبعوض مع ما هو قيد للصلاه حتى لا يمكن الأمر بالصلاه أو الترخيص فى

الشرح:

التطبيق عليها ولو بنحو الترتب كما هو المقرر في بحث اجتماع الأمر والنهي، حيث ذكر فيه في موارد التركيب الانضمامي يمكن الأمر والترخيص ولو معلقا على ارتكاب المنهى عنه، بخلاف موارد التركيب الاتحادي حيث لا يمكن فيها اجتماع الأمر والنهي ولو بنحو الترتب كالوضوء بماء مغصوب، حيث إنّ الوضوء هو غسل الوجه واليدين ونفس الغسل به مبغوض حيث هو تصرف في ملك الغير بلا رضاه.

وعلى الجملة، مستوربه عوره المصلى بلبس المغصوب ليس حراما ثانيا، وإنما المحرم لبسه ولو لم يحصل به مستوريتها كما إذا كان الثوب المغصوب مخرقا ترى عورته.

ومما ذكرنا يظهر الخلل فيما ذكر بعضهم من أنّ الأمر بإتمام الصلاة في الثوب المغصوب أو الترخيص فيها لا يجتمع مع الأمر في حال تلك الصلاة بنزعه وردّه على مالكة، وكيف يمكن الأمر بإتمامها مع هذا الأمر بالنزع والرد؟ ووجه الظهور أنّه وإن لا يمكن الأمر بها مع الأمر بالنزع والرد في عرض واحد إلا أنه يمكن الأمر بالإتمام معلقا على ترك النزع والرد.

نعم، إذا كان الثوب غير ساتر فيجتمع الأمر بالإتمام مع الأمر بالنزع في عرض، بل مع الرد أيضا إذا أمكن الرد بالتسبيب أو حضور المالك أو وكيله أو وليه.

وعلى الجملة، لو تم هذا الوجه وجب الالتزام ببطلان الصلاة في كل مورد لا يجتمع إتمامها مع وجوب فعل آخر يكون الصلاة المأتى بها ضدا كالصلاة عند مطالبه الدائن دينه الحال من المصلى، وهذا لا يمكن الالتزام به.

والوجه الثاني وهو العمده في اشتراط الصلاة بإباحه ثياب المصلى أنّ الحركات الصلاتية كالهوى إلى الركوع بل السجود ورفع الرأس منهما تحريك وتصرف في

الشرح:

الثوب المغصوب فلا- يمكن تعلق الأمر أو الترخيص في التطبيق بتلك الحركات، بل تكون تلك الحركات محرمة لكونها تصرف في ملك الغير بلا رضاه أو أنّ التصرف في ملك الغير يحصل بها، وعلى كلا التقديرين فلا يعمّ الأمر بالصلاه المقيده بالستر بتلك الحركات أو لا يعم الترخيص في التطبيق لصلاه فيها تلك الحركات. وهذا الوجه على تقدير تماميته يعم الساتر وغيره، بل يعمّ المحمول الذي يتحرك بالحركات الصلاتيه ولكنه غير تام؛ لأنّ الحركات التي اعتبرت من الصلاه قائمه بالبدن، غايه الأمر تكون عله لتحرك الثوب المغصوب، وتحرك الثوب ليس محرما آخر في مقابل لبسه الذي يعد تصرفا في ملك الغير؛ ولذا لا يحرم مجرد مثل هذا التحريك بلا لبس، فلو اغتسل في ماء مباح بالارتماس وأوجب ذلك تحرك الثوب الآخر من غير رضاه لم يفعل محرما وصح غسله.

فتحصل أنّ لبس الثوب المغصوب إذا لم يكن ساترا حرام، ولكن لا- يرتبط بالصلاه حيث لم يتقيد الصلاه بمطلق الثوب، بل بالساتر خاصه بل الدخيل في الصلاه في موضع الساتر أيضا ليس نفس اللبس، بل كون عورته مستوره به فلا يتحد القيد للصلاه مع اللبس، اللهم إلا- أن يدعى أنّ أهل العرف يرون اللبس عين مستوريه عوره المصلى، وأنّ التعدد بينهما بحسب الاعتبار لا بالتعدد الخارجى، فالنهي عن التصرف في ملك الغير يوجب أن تكون الصلاه التي تكون مستوريه العوره فيها بالمغصوب خارجه عن متعلق الأمر وأنه لا يمكن أن يعمها الترخيص في التطبيق المستفاد من إطلاق متعلق الأمر.

وبتعبير آخر، المعترف في الصلاه ليس مجرد مستوريه العوره، بل مستوريته بالثوب واللباس والإطلاق في الأمور به لا يعمّ المنهى عنه، ولكن قد تقدّم التأمل فيه.

وكذا فى محموله فلو صلى فى المغصوب ولو كان خيطا منه عالما بالحرمة عامداً بطلت [١]

الشرح:

لو صلى بالمغصوب عالماً عامداً بطلت صلاته

[١] هذا الحكم بنحو الجزم فى المقام ینافی ما يذكره فى المسأله الثانيه من إمكان القول بالصحه؛ لأنّ الخيط المفروض يعد تالفًا، ولكن لا- يخفى أنّ مجرد عدّ مال الغير تالفًا لا يوجب خروج أجزائه المنكسره أو المقطوعه عن ملك مالكه، ويكفى فى عدم جواز التصرف فى الثوب المخيط بخيوط الغير بقاء تلك الخيوط فى ملكه.

نعم، إذا خرج الضامن عن الضمان بدفع العوض إلى مالكها يتملك بالدفع بقايا التالف، حيث إنّ دفع العوض فى بناء العقلاء معاوضه قهريه، وعلى ذلك فقبل دفع العوض التستر بالثوب المزبور خارج عن التستر المأخوذ قيده للصلاه المأمور بها فلا يعمه طبيعى متعلق الأمر، ولا لازمه أى الترخيص فى التطبيق بناءً على ما تقدم فى وجه اعتبار إباحه الساتر أو مطلقا ولو لم يكن ساترا، وقد ذكرنا وجه اعتبار الإباحه فى الساتر على نحو الاحتياط ولا فرق فى بطلان الصلاه فيه عالما وعامدا بين علمه بكونه مفسدا لها أم لا؛ لأنّ الجهل بالمفسديه لا يمنع عن خروج الصلاه المأتى بها مع العلم بكون الثوب مغصوبا ولا يجوز لبسه عن متعلق الأمر بالصلاه أو شمول الترخيص فى التطبيق لها. ولا مجرى لحديث «لا تعاد» (١) أيضا؛ لأنه يعلم قبل الصلاه بعدم جواز لبسه فى الصلاه وغيرها.

نعم، إذا كان جاهلاً بالحرمة بأن اعتقد أنّ التصرف فى الثوب المخيط بخيط الغير حلال لا حرمة فيه لكونه ضامنا بالبدل يلتزم بصحه الصلاه لسقوط النهى بالغفله

ص: ٥٦

١- (١) وسائل الشيعه ١ : ٣٧١ _ ٣٧٢، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨ .

الشرح:

فلا يكون في حقه نهى حتى يوجب النهى المزبور تقييد الصلاة بالمأمور بها بالصلاه في غيره. وأمّا إذا كان محتملاً حرمة فالنهى ثابت في حقه بل وتنجزه في حقه ببركه خطابات وجوب تعلّم التكليف، فالتقييد في المأمور به وعدم الترخيص في التطبيق حاصل فلا يمكن الحكم بصحة تلك الصلاة.

وما ذكر الماتن من: أنّ الحكم بالصحة مع الجهل بالحرمة لا يخلو عن قوه، صحيح في فرض الغفله وغير صحيح في فرض الجهل البسيط، والوجه في ذلك أنّ التكليف ومنه حرمة التصرف في مال الغير كالثوب المشترى بالمعامله الفاسده وإن لا يمكن اختصاصه بالملتفت إلى التكليف واختصاصه به كاختصاصه بالعالم به أمر غير ممكن، ويكون للتكليف إطلاق ذاتي لا محاله إلا أنه لا يفيد في داعيته بالإضافه إلى الغافل عنه، وعليه فالأخذ بإطلاق المأمور به في مورد الاجتماع ولو كان تركيب متعلقى الأمر والنهى اتحاديا فيه أمر ممكن كما هو الحال في صورته الغفله عن الموضوع أيضا وإن يمكن القول باختصاص التكليف وهو النهى عن التصرف في مال الغير في المقام بغير الغافل عن الموضوع؛ لكون عمومته للغافل عن الموضوع رأسا لغو كما هو الحال في ناسى الموضوع، حيث إنّ مقتضى نفى النسيان في حديث الرفع (1) ارتفاع التكليف واقعا حال النسيان، وهذا بخلاف الجهل البسيط، سواء كان الجهل بالتكليف أو بالموضوع حيث مع هذا الجهل يكون التكليف المحتمل داعيا إلى رعايته مع عدم عذريه الجهل كما في الجهل بخرمه التصرف في مال الغير فإنه مورد هذا الجهل قبل الفحص، فيكون إطلاق النهى ومنجزيه احتماله موجبا لخروج المجمع

ص: ٥٧

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٣٧٣، الباب ١٢ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٨.

وإن كان جاهلاً بكونه مفسداً [١] بل الأحوط البطلان مع الجهل بالحرمة أيضاً وإن كان الحكم بالصحة لا يخلو عن قوه، وأما مع النسيان أو الجهل بالغصبيه فصحيحه.

الشرح:

في موارد التركيب الاتحادي عن متعلق الأمر.

وأمّا حديث «لا- تعاد» (١) فلا- يشمل من موارد الجهل إلّا- ما يكون عذراً كالجهل في موارد الاجتهاد والتقليد أو الجهل بالموضوع حيث لا- يجب الفحص فيه، فإنّ الجاهل المقصر حين العمل مكلف بالإتيان بالعمل التام، والأمر بالإعادة والنهي عنه إرشاداً إلى صحة العمل أو بطلانه إنّما يتوجه إلى العامل إذا أتى بوظيفته ولو كانت ظاهرية أو اعتقادية والتفت إلى الخلل فيها بعد العمل أو أثنائه ولكن بعد مضي الخلل على ما مرّ، وعليه فالجاهل بحرمة التصرف في مال الغير بمعنى غفلته عنها رأساً كالجاهل بالموضوع مطلقاً والناسي صلاته محكوم به بالصحة بخلاف الجاهل المقصر.

[١] لا يخفى أنّ الجهل بكون الغصب مبطلاً للصلاة في الساتر أو في مطلق ثياب المصلي مع العلم بالغصب وحرمة حتى فيما إذا كان المراد من الجهل الغفلة أو النسيان لا يوجب الحكم بصحتها بحديث «لا تعاد» أو غيره؛ وذلك فإنّ المكلف عند الشروع في الصلاة يعلم بوجوب نزع الساتر المغصوب وسائر ثيابه المغصوبه، ومعه لا- مجرى لحديث «لا- تعاد» فإنّه لا- يعمّ صورته كون المكلف عالماً بتكليفه بالصلاة مع نزعها ولو بتخيله أنّ التكليف بالصلاة غير التكليف بنزعها وأنّ التكليف الأول لا يقتضى النزع.

ص: ٥٨

١- (١) وسائل الشيعه ١ : ٣٧١ _ ٣٧٢ ، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨ .

والظاهر عدم الفرق بين كون المصلى والناسى هو الغاصب [١] أو غيره، لكن الأحوط الإعادة بالنسبه إلى الغاصب خصوصا إذا كان بحيث لا يبالي على فرض تذكره أيضا.

الشرح:

حكم الصلاة في المغصوب وما بحكمه

[١] وذلك فإن الغاصب الناسى وإن يكون مؤاخذاً بالغصب؛ لأن النهى السابق قبل نسيانه قد أسقط عذره وأوجب تنجز التكليف الواقعي ومبغوضيه عمله حتى خلل نسيانه لكونه بسوء اختياره، وحديث رفع النسيان (١) لكون الرفع عن الغاصب خلاف الامتنان لا يشمل، وعلى ذلك فلو كان نفس ما هو قيد الصلاة من قبيل العباده كالوضوء والغسل فوضوءه بالماء المغصوب أو غسله به محكوم بالبطلان؛ لأن العمل مع المبغوضيه لا يصلح للتقرب به فتكون صلاته بلا طهور فلا يعم (ما) إطلاق طبيعى المأمور ولا حديث «لا تعاد» (٢) وإذا كان نفس القيد أمرا توصليا كالستر فضلاه الناسى فى المغصوب محكوم بالصحة، سواء كان الناسى الغاصب أو غيره، فإنه إذا لم يكن غاصبا فيعمه طبيعى الصلاة المأمور بها لسقوط الحرمة عند نسيانه فالأخذ بإطلاق الطبيعى لا محذور فيه، وأمّا إذا كان هو الغاصب فالطبيعى المأمور به وإن لا يعمها؛ لأن المبغوض لا يقع مورد الأمر والترخيص إلا أن لا محذور بالأخذ بإطلاق حديث «لا تعاد» لعدم انحصار مدلوله فى إثبات المأمور به الثانوى، بل الأعم منه وإثبات المسقط للمأمور به الأولى.

ص: ٥٩

١- (١) تقدم تخريجه.

٢- (٢) تقدم تخريجه فى الصفحه : ٥٧ .

(مسأله ١) لا- فرق فى الغضب بين أن يكون من جهه كون عينه للغير أو كون منفعتة له، بل وكذا لو تعلق به حق الغير بأن يكون مرهونا [١]

الشرح:

[١] قد يقال يلحق بتعلق حق الغير بالثوب تعلق حق الله سبحانه به، كما إذا نذر لله سبحانه أن لا يلبس الثوب الأسود أو نذر أن يتصدق بثوبه الخاص لو تحقق الأمر الفلانى فتحقق أو كان لبس الثوب فى نفسه محرما كلبس الرجل ثوب المرأه فى صلاته وكذا العكس، فإن الحكم فى جميع ذلك كالصلاه فى ثوب تعلق به حق الغير أو كان مملوكا له.

أقول: تعلق حق الله بالمنذور ليس إلا- إيجابه العمل على طبق العهد والنذر، وهذا الوجوب لا- يخرج المنذور إلى ملك الله سبحانه وتعالى، سواء كان عملاً محضاً أو عملاً متعلقاً بماله فإن الالتزام لله سبحانه نظير الالتزام للغير بعمل فى ضمن معاملته لازمه المعبر عنها بالشرط، حيث إن العمل المشروط لا يدخل فى ملك المشروط له؛ ولذا لو فوت المشروط عليه ذلك العمل يكون للمشروط له خيار الفسخ فى تلك المعامله لا مطالبه المشروط عليه ببدل الشرط أى أجره المثل، بخلاف باب الإجاره فإن المستأجر يملك العمل على الأجير؛ ولذا لو لم يأت بالعمل عليه يطالبه بالبدل مع عدم الفسخ بأجره المثل ومع فسخ الإجاره بالأجره المسماه إن كان أخذها الأجير من قبل، وعلى ذلك فلو نذر التصديق بثوب خاص وصلى فيه يحكم بصحة صلاته، فإن الواجب بالنذر هو التصديق بذلك الثوب فإن الصلاه فيه ضدّ خاص للواجب بالنذر فلا- يوجب بطلان الصلاه فيه للأمر بها كالترخيص فيها على نحو الترتب، وأمّا نذره عدم لبس ثوب خاص، فإن كان المنذور ترك لبسه فى الصلاه يكون لبسه فيها مخالفه للنذر ويجىء فيه ما تقدم فى الساتر المغضوب، وأمّا إذا كان المنذور تركه مطلقاً فباللبس قبل الصلاه يحصل حيث النذر فلا يكون فى الصلاه فيه محذور، وأمّا صلاه

ص: ٦٠

(مسألة ٢) إذا صبغ ثوب بصنع مغصوب فالظاهر أنه لا- يجرى عليه حكم المغصوب [١] لأنَّ الصبغ يعدّ تالفا فلا يكون اللون لمالكه لكن لا يخلو عن إشكال أيضا، نعم لو كان الصبغ أيضا مباحا لكن أجبر شخصا على عمله ولم يعط أجرته لا إشكال فيه، بل وكذا لو أجبر على خياطه ثوب أو استأجر ولم يعط أجرته إذا كان الخيط له أيضا، وأمّا إذا كان للغير فمشكل، وإن كان يمكن أن يقال إنه يعدّ تالفا فيستحق مالكه قيمته خصوصا إذا لم يمكن رده بفتقه، لكن الأحوط ترك الصلاة فيه قبل إرضاء مالك الخيط خصوصا إذا أمكن رده بالفتق صحيحا، بل لا يترك في هذه الصورة.

الشرح:

الرجل في ثوب المرأة أو العكس فلا حرمة فيه في أمثال المقام، ولا يخفى أنّ مجرد الصلاة في ثوب تعلق به حق الرهانه إذا لم توجب اختلاف ماليتها والانتزاع من يد المرتهن لعدم جوازها محل تأمل بل منع.

[١] تعرض في هذه المسألة في فروع ربما يقال إنّ الصلاة في الثوب المفروض فيها صلاة فيما يتعلق به حق الغير أو مملوكا للغير.

الأول: ما إذا صبغ ثوبه بصنع مغصوب فذكر قدس سره أنّ الصبغ الذي مال الغير يعدّ تالفا ويكون عليه بدله، وأمّا الثوب فهو ملكه ولا يمكن الالتزام بأنّ نفس الثوب ملك المصلى ولونه لمالك الصبغ.

نعم، قيل بأنّ مالك الصبغ يشترك مع مالك الثوب بحسب قيمه حيث يحسب قيمه الثوب مع قطع النظر عن صبغه تاره، ويلاحظ قيمته مع لحاظ صبغه أخرى فمقدار النسبة بين القيمتين من ماليتها الفعلية لصاحب الصبغ والباقي لمالك الثوب نظير ما أخذ مقدارا من الشاي المملوك للغير فصبّه في مائه المغلى فكتسب اللون فإنّه يحتسب قيمه ماؤه المغلى وقيمه ما حصل فعلاً فمقدار التفاوت بين القيمتين سهم

ص: ٦١

الشرح:

مالك الشاى من ماليتة.

وبتعبير آخر، اعتبار كون العين ملكا لشخص ووصفها ملكا لآخر وإن كان أمراً منكراً فى اعتبار العقلاء إلا أن اشتراك التعدد فى عين واحده ذات وصف بحسب ماليتها الفعلية أمر مقبول عندهم فيما كان الوصف حاصلًا بمال الغير، ولكن الظاهر أن الالتزام بالاشتراك كما ذكر خلاف سيره العقلاء، ويظهر ذلك أنه لو أعطى مالك الثوب بدل صبغه مثلاً إذا كان مثلياً أو قيمته فيما كان قيمياً لا يكون لصاحب الصبغ شيئاً آخر، ولو امتنع مالك الثوب عن دفع البدل ووقع الثوب أو مال آخر لمالكة بيد صاحب الصبغ لا يكون حقّ التقاص إلا بمقدار بدل الصبغ لا النسبه بين القيمتين، وهذا شاهد جلى لعدم اشتراكهما فى الثوب بنسبه التفاوت بين القيمتين، ويترتب على ذلك أنه لو صلّى فى الثوب المفروض صلّى فى ثوب ملكه من غير أن يكون له شريك آخر حتى بحسب ماليتة فلا يجرى على الصلاه فيه حكم الصلاه فى ثوب تعلق به الخمس.

الفرع الثانى: ما إذا كان الصبغ أيضاً ملكا لصاحب الثوب ولكن أجبر شخصاً آخر على صبغه ولم يعط أجرته، ففى هذه الصوره لا إشكال فى صحه صلاته؛ لأنّ أجره العامل تكون دينا على ذمه مالك الثوب ولا مجال لتوهم الشركه فى هذا الفرض، ونظير ذلك ما لو أجبر على خياطه ثوب أو استأجر على خياطته ولم يعط الأجره فيما كان الخيط له أيضاً.

الفرع الثالث: ما إذا كان الخيط للأجير أو المجبور ولم يعط الأجره فهل هذا يلحق بالفرع الأول أو أنه لا يجوز الصلاه فى الثوب المفروض حتى لو قيل بجوازها فى الثوب فى ذلك الفرع؟ فذكر قدس سره إمكان القول بجواز الصلاه فيه كالفرع الأول؛ لأنّ الخيط المملوك للغير كالصبغ المملوك للغير يعدّ تالفاً فيكون قيمته أو مثله على عهده صاحب الثوب زايده على الأجره، ولكن لا يبعد التفصيل بين ما استأجره لخياطه ثوبه

(مسأله ٣) إذا غسل الثوب الوسخ أو النجس بماء مغصوب فلا- إشكال في جواز الصلاة فيه بعد الجفاف، غاية الأمر أن ذمته تشتغل بعوض الماء، وأمّا مع رطوبته فالظاهر أنه كذلك أيضا [١] وإن كان الأولى تركها حتى يجفّ.

(مسأله ٤) إذا أذن المالك للغاصب أو لغيره في الصلاة فيه مع بقاء الغصبيه صحت خصوصا بالنسبه إلى غير الغاصب [٢] وإن أطلق الإذن ففي جوازه بالنسبه الشرح:

بخط الأجير وما أجبره أن يخطه، ففي الأول لا يبعد الحكم بالصحة؛ لأنّ خياطه ذلك الثوب بخط الأجير صار ملكا للمستأجر بالإجاره فتكون الصلاة في ثوب مملوك حتى يخطه غايه الأمر ذمته مشغوله بالأجره المسماه بخلاف فرض الإيجاب، فإنّ الخيوط لا- تخرج عن ملك الغير فتكون صلاته في ثوب فيه ملك الغير، وبقاؤه على ملك المجبور أو الغير لا- ينافي ضمان الأجره؛ لأنّ الضامن ما لم يدفع عوض ما أتلفه على الغير تبقى بقايا التالف على ملك الغير، ويكون الخروج عن الضمان بدفع العوض أو الإبراء، والدفع بحكم المعاوضه القهريه كالإبراء فتدخل بقايا التالف على ملك الضامن كما تقرر في بحث ضمان الاتلاف. وأمّا الإبراء فإن قال: لا أطلب بالأجره على عملي ولكن أريد خيوطي ولو مقطعه فلا يبعد أن يكون الحكم فيه حكم الصلاة في ثوب خاطه بخط الغير عدوانا أو بغير عدوان.

[١] وذلك فإنّ الرطوبه في الثوب لا- تعتبر من بقايا العين التالفه لتكون ملكا للغير، حيث إنّها غير قابله للرد على مالك الماء فلا يقاس بالخط المملوك للغير الذي خاط به ثوبه، ويمكن رده على مالكة ولو بفتق الثوب؛ لأنّ الصلاة في الثوب في هذه الصوره يكون تصرفا في ثوب فيه ملك الغير ما لم يدفع العوض بخلاف مجرد الرطوبه التي لا تكون مسريه، بل مطلقا كما ذكرنا من عدم عدّها ملكا للغير.

[٢] لا ينبغي التأمل في جواز صلاه غير الغاصب في ذلك الثوب مع إذن المالك

إلى الغاصب إشكال لإنصراف الإذن إلى غيره، نعم مع الظهور في العموم لا إشكال.

الشرح:

له عموماً أو خصوصاً، وإنّما الكلام في صلاة الغاصب فيه مع إذن المالك له في الصلاة فيه فقد يقال: إنّ إذن المالك في الصورة المفروضة ينافي الغصب فلا يكون في زمان الصلاة فيه غاصباً.

وبتعبير آخر، إذا أذن مالك الثوب للغاصب في الصلاة فيه صحّت صلاته، ولكن لا يكون في هذا الحال غاصباً فلو تلف الثوب في هذا الحال، كما إذا أخذه الغير فذهب به فلا يكون على الغاصب الأوّل ضمان.

وقد يقال: إنّ إذن المالك في الصلاة فيه مع عدم رضاه بإمساكه بماله لا أثر له، بل يلغى لنهي الشارع عن التصرف في مال الغصب، ويجاب عنه بأنّ الغصب يحصل بالاستيلاء على مال الغير عدواناً، والتصرف فيه باستعماله محرم آخر فلا منافاه بعدم رضا المالك بالاستيلاء على ماله وإمساكه، ولكن مع ذلك هو مجاز في الصلاة فيه لكون الصلاة تصرف بحساب الله سبحانه نظير موارد الأمر أو الإذن الترتبي.

نعم، لو أطلق المالك الإذن للغير بالصلاة في ماله المغصوب فلا يبعد انصراف إذنه بالإضافه إلى غير الغاصب، وهذا أمر آخر وكون صلاته فيه وإن هي ضد لوجوب رده على مالكه وعدم جواز إمساكه به إلا أنّ الأمر بالشئ لا يقتضى النهي عن ضده، فيمكن الترخيص بها بنحو الترتب.

اللهم إلا- أن يقال إنّ الرد ليس واجبا شرعياً بل الإمساك به ظلم وعدوان على المالك، ولزوم الرد إنّما هو للتخلص عن الحرام عقلاً، والإذن في الصلاة فيه موقوف على الإذن في الإمساك، وفرض عدم الإذن فيه حتى في وقت الصلاة مع الإذن في التستر به حال صلاته لا- يجتمعان، فالإذن في التستر به يكون من الإذن في الإمساك أيضاً حالها، غايه الأمر مع الضمان فالغاصب المفروض لا يعصى الله لا بإمساكه

(مسأله ٥) المحمول المغصوب إذا تحرك بحركات الصلاه يوجب البطلان وإن كان شيئاً يسيراً [١]

(مسأله ٦) إذا اضطر إلى لبس المغصوب لحفظ نفسه أو لحفظ المغصوب عن التلف صحّت صلاته فيه [٢]

الشرح:

ولا- بتستره به حال الصلاه، غايه الأمر أنه ضامن للمال حتى في حال الصلاه، ولكن لا يخفى أنّ التستر به على تقدير العصيان بالإمساك به مرخص فيه من المالك والشارع بنحو الترتب، فالإذن في التستر على تقدير الإمساك لا يقاس بحرمة التستر على الإطلاق الموجب لعدم إمكان ترخيص الشارع في التطبيق فالضمان لبقاء الغصبيه بالإضافة إلى الإمساك.

[١] ما ذكر قدس سره مبنى على أن يكون حركه المحمول تصرفاً آخر غير الامساك بمال الغير، وفي كونه تصرفاً آخر تأمل بل منع كما تقدم.

[٢] هذا في غير الغاصب، وأمّا الغاصب فإن كان اضطراره غير ناش عن سوء اختياره كما إذا اضطر إلى لبسه لعدم ثوب له لدفع البرد ونحوه فارتفاع الحرمة عن لبس المغصوب يوجب أن يعمّه إطلاق الطبعي المأمور بها، بخلاف ما إذا كان اضطراره بسوء اختياره كما إذا سرق الثوب وتوقف حفظه عن التلف على لبسه، فإنّ هذا الاضطرار لا يوجب ارتفاع المبعوضيه والحرمة عن لبسه وإن يحكم العقل بلبسه اختياراً لأقل المحذورين مع عدم التزاحم مع الأمر بالصلاه فيما إذا كان له ساتر مباح حالها.

نعم، إذا لم يكن له ساتر مباح حتى إلى آخر الوقت وصلّى في المغصوب لحفظ الغصب وإن كان ساتره لا يحكم ببطلان صلاته لعدم شرطيه الساتر في صلاته حينئذ فلا اتحاد بين متعلّق الأمر والنهي على ما تقدم.

ص: ٦٥

(مسأله ٧) إذا جهل أو نسي الغصبيه وعلم أو تذكر في أثناء الصلاة فإن أمكن نزعها فوراً وكان له ساتر غيره صحّت الصلاة [١] وإلا ففي سعة الوقت ولو يادراك ركعه يقطع الصلاة وإلا فيشتغل بها في حال النزاع.

(مسأله ٨) إذا استقرض ثوباً وكان من نيته عدم أداء عوضه أو كان من نيته الأداء من الحرام فعن بعض العلماء أنه يكون من المغصوب [٢] بل عن بعضهم أنه

الشرح:

[١] والوجه في ذلك أنّ الغافل أو الناسى إذا تذكر أو علم بالغصب في الأثناء وكان الغصب هو الساتر كان له ساتر آخر، كما إذا لبس السروال المغصوب مع القميص المباح لم يكن فعله حراماً إن نزع السروال فوراً لعدم حرمة اللبس حال غفلته أو نسيانه، بل ولا- زمان نزعها لاضطراره بذلك التصرف والمفروض أنّ مع النزاع عورته مستوره بالقميص المباح، وكذا إذا كان جاهلاً بالغصب بالجهل البسيط؛ لأنّ مقتضى حديث «لا تعاد» (١) عدم الإعادة من الخلل السابق والخلل في آن الالتفات غير موجود؛ لأنّ المفروض كون القميص ساتراً إلا أن يقال الساتر الفعلي آن الالتفات هو المغصوب، وأما إذا لم يكن له ساتر آخر عند العلم ففي سعة الوقت يقطع الصلاة ويصلى في ساتر مباح ولو فيما إذا أدرك من الوقت ركعه، وإن لم يمكن إدراك ركعه أيضاً أتمها مع النزاع فوراً لاضطراره إلى ذلك التصرف، والمفروض سقوط الستر عن الاشتراط لعدم التمكن منه والتكليف بالصلاة غير ساقط.

إذا استقرض ثوباً ونوى عدم أداء عوضه فهو من المغصوب

[٢] ما ذكره بعيد جداً فإنه مع تحقق القرض واقعا يعنى التمليك مع ضمان

ص: ٦٦

١- (١) وسائل الشيعه ١ : ٣٧١ _ ٣٧٢ ، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨ .

لو لم ينو الأداء أصلاً لا من الحلال ولا من الحرام أيضاً كذلك ولا يبعد ما ذكرناه ولا يختص بالقرض ولا بالثوب، بل لو اشترى أو استأجر أو نحو ذلك وكان من نيته عدم أداء العوض أيضاً كذلك.

الشرح:

البدل كما هو المفروض يكون الثوب المزبور ملكه فيترتب عليه أثره من جواز التصرف فيه باللبس ولو في صلواته، ووجوب إفراغ ذمته تكليف آخر لا ينافي مخالفته مع تحقق القرض، وبهذا يظهر الحال في صورتى الاشتراء أو الاستيجار نعم لو كان الموجود من مالك الثوب الإذن فى التصرف فيه بشرط أداء المال وصلى فيه ولم يؤد المال تبطل صلواته حتى وإن كان عند أخذ الثوب بانياً على أدائه، والفرق حصول ملكك عين الثوب أو منافعه للمتصرف فيه فى صور القرض والاشتراء والاستيجار، بخلاف صور الإذن فإنه ملك لمالكه، وإنما يجوز له التصرف فيه برضاه وإذنه مشروط بأداء المال ولو بنحو الشرط المتأخر، بل كونه من الحلال أيضاً وقد يقال إذا كان قصده حين الاستقراض عدم الأداء لا يتحقق معه قصد الاقتراض بأن يملكك المال المدفوع إليه مع التزامه بالعوض حقيقه إلا إذا كان انقداح القصد بعدم الأداء بعد العقد، ويجرى ذلك فى استيجار عين بأجره مع قصد عدم أدائها أو شرائها بثمن نسيئه، فإنه إذا كان القصد حين العقد يكون تكلمه بجزء العقد مجرد لقلقه لسان، بل عن بعض جريان ذلك حتى مع عدم قصد الأداء أصلاً.

ويستدل على ذلك مضافاً إلى ما تقدم ببعض الروايات كمرسلة بن فضال، عن بعض أصحابه، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «من استدان ديناً فلم ينو قضاءه كان بمنزله السارق»^(١).

ص: ٦٧

١- (١) وسائل الشيعه ١٨ : ٣٢٨، الباب ٥ من أبواب الدين والقرض، الحديث ٢.

(مسألة ٩) إذا اشترى ثوباً بعين مال تعلق به الخمس أو الزكاة مع عدم أدائهما من مال آخر حكمه حكم المغصوب [١].

الشرح:

وظاهرها كون المأخوذ كالمسروق ومقتضى ذلك بطلان عقد الدين سواء كان الدين بالاستقراض أو بغيره، وما رواه الصدوق قدس سره باسناده عن أبي خديجه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «أى ما رجل أتى رجلاً فاستقرض منه مالاً وفي نيته أن لا يؤديه فذلك اللص العادي» (١).

ولا يخفى ضعف الرويتين سنداً واختلافهما في المدلول فإن في سند الأولى مضافاً إلى إرسالها صالح بن أبي حماد ولم يحرز توثيقه، وفي الثانية يعني في طريق الصدوق إلى أبي خديجه وهو سالم بن مكرم محمد بن علي المعروف بأبي سمينه وهو ضعيف، واختصاص الثانية بالاستقراض، والمفروض فيها نية عدم الأداء وفي الأولى عدم نية الأداء، ومن الظاهر أن الالتزام باشتغال الذمه وثبوت المال على العهده الذي هو معنى الضمان لا ينافي نية عدم إفراغها المعبر عن ذلك بنية عدم الأداء فضلاً عن منافاته حال العقد بعدم نية الأداء.

الثوب الذي تعلق به الخمس أو الزكاة مع عدم الأداء بحكم المغصوب

[١] إذا اشترى الثوب بثمن كلي في الذمه ثم أدى وفي بالثمن بمال تعلق به الخمس أو الزكاة لا ينبغي التأمل في صحه شرائه وصيروره الثوب ملكاً له، غايه الأمر لا تفرغ ذمته عن تمام الثمن في صورته تعلق الزكاة مطلقاً، وفي صورته تعلق الخمس إذا كان بايع الثوب غير مؤمن، وإذا أداها من مال آخر يعني بالقيمه والمثل فكما يخرج عما عليه من

ص: ٦٨

الثالث: أن لا يكون من أجزاء الميتة [١] سواء كان حيوانه محلل اللحم أو محرّمه، بل لا فرق بين أن يكون ممّا ميتته نجسه أو لا كميته السمك ونحوه ممّا ليس له نفس سائله على الأحوط، وكذا لا فرق بين أن يكون مدبوغاً أو لا.

الشرح:

الزكاة والخمس يخرج عن ضمان باقى الثمن؛ لما تقدم من أنّ دفع البدل معاوضه قهريه.

وعلى كل، فلو صلّى فى الثوب المشتري ولو قبل الخروج عن الضمان صحت صلاته، والظاهر أنّ هذه الصورة خارجه عن فرض المتن وفرض غير المؤمن فى البايع، فإنّ المؤمن يملك المدفوع بتمامه كما هو مقتضى أخبار التحليل، وحيث إنّ الخمس قد تلف ليكون على ذمه المشتري، وإذا اشتراه بعين مال تعلق به الخمس أو الزكاة بأن كان الثمن نفس ما تعلق به الخمس أو الزكاة فإن أدى الخمس أو الزكاة من مال آخر صحت صلاته فيه، وقبل إخراجهما فى مقدار الزكاة والخمس المعامله باطله فلا يجوز الصلاه فى ملك الغير.

نعم إذا كان بايع الثوب مؤمناً يصحّ شراء الثوب بتمامه كما هو مقتضى أخبار التحليل ولكن خمس الثوب ملك لأرباب الخمس فتكون الصلاه فى ثوب سهم منه ملك الغير فتكون الصلاه فى ثوب الغير.

الثالث: أن لا يكون من أجزاء الميتة

[١] لا تجوز الصلاه فيما يكون من أجزاء الميتة بلا خلاف يعرف، ويشهد لذلك صحيحه محمد بن مسلم، قال: سألته عن الجلد الميت ألبس فى الصلاه إذا دبغ؟ قال: «لا ولو دبغ سبعين مره» (١). وهذه وإن لا تعمّ غير الجلد إلا أنّ فى صحيحه محمد

ص: ٦٩

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٣٤٣، الباب الأوّل من أبواب لباس المصلّى، الحديث الأوّل.

الشرح:

بن أبي عمير، عن غير واحد، عن أبي عبد الله عليه السلام في الميتة، قال: «لا تصلّ في شيء منه ولا شسع»^(١) وظاهرهما مانعيه لبس شيء من الميتة في صلاته حتى ما لا- يكون من الساتر كالشسع، بلا فرق بين كون الحيوان ممّا يؤكل أو من غيره، بل لا يبعد كون المراد من مثلهما الميتة من خصوص مأكول اللحم، فإنّ غير المأكول لحمه لا- يجوز الصلاة فيه حتى فيما إذا كان مذكي ولا يبعد أن يكون الإطلاق في صحيحه ابن أبي عمير عن غير واحد شاملاً لما يكون ميتته نجسه أم لا كالسمك ونحوه، وإنّ نوقش في إطلاقها بأنها في مقام بيان عدم الفرق في عدم الجواز بين أجزاء الميتة لا في مقام بيان عدم الفرق بين ميتة وميته أخرى إلاّ أنه تدفع بعدم تقييد الميتة فيها بما يكون لها نفس سائله.

نعم، قد يقال إنّ الظاهر عرفاً من الأخبار المانعه عن الصلاة في الميتة أنّ المنع لجهه نجاستها فلا- يجرى الحكم في غير ذى النفس حيث إنّ ميتته طاهره؛ ولذا ذكر الأصحاب في كلماتهم أنّ المنع عن الصلاة في الميتة مختص بأجزائها التي تحلها الحياه، وأمّا ما لا- تحله الحياه فلا- بأس بالصلاه فيه إذا كان من مأكول اللحم كالوبر والصوف والريش، ولكن ما ذكر أيضاً لا يمكن. المساعدة عليه لما أشرنا إليه من الإطلاق في صحيحه محمد بن أبي عمير والالتزام بجواز الصلاة فيما لا تحله الحياه من نسبه مأكول اللحم لمثل قوله عليه السلام في صحيحه الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس بالصلاه فيما كان من صوف الميتة إنّ الصوف ليس فيه روح»^(٢) وفي موثقه الحسين بن زراره، قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام وأبى يسأله عن اللبن من الميتة

ص: ٧٠

١- (١) وسائل الشيعة ٤: ٣٤٣، الباب الأوّل من أبواب لباس المصلّي، الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٣: ٥١٣، الباب ٦٨ من أبواب النجاسات، الحديث الأوّل.

الشرح:

والبيضة من الميتة وأنفحه الميتة؟ فقال: «كل هذا ذكي» (١).

وعلى الجملة، فالأظهر عموم المنع عن الصلاة في الميتة المأكول لحمه وأجزائها التي تحلها الحياه وإن لم يكن له نفس سائله.

نعم، لا بأس بالصلاة في القمل الميت والبرغوث أو البق ونحوها؛ لثبوت السيره القطعيه على الصلاة فيها مع عدم دخولها في مأكول لحمه ودخولها في عنوان الميتة.

ثم يقع الكلام في جهتين:

إحداهما: هل المنع عن الصلاة في الميتة يعم ما إذا كان مصاحباً ومحمولاً أو يختص بما إذا صدق عنوان الصلاة في الميتة أو جزء منه بأن لبس المصلى ما يصدق عليه عنوان الميتة أو فيه أجزائها، وظاهر ما تقدم هو اعتبار صدق اللبس، سواء كان مما تتم الصلاة فيه أم لا لقوله عليه السلام: «ولا في شسع منه» (٢). ولكن قد يقال إنه يتعدى إلى صورتي المصاحبه والحمل؛ وذلك لما ورد في موثقه ابن بكير التي سألت فيها زواره أبا عبدالله عليه السلام عن الصلاة في الثعالب والسنجاب وغيره من الوبير؟ فأخرج كتاباً زعم أنه إمام رسول الله صلى الله عليه وآله: «أن الصلاة في وبر كل شيء حرام أكله فالصلاة في وبره وشعره وجلده وبوله وروثه وكل شيء منه فاسد لا تقبل تلك الصلاة حتى يصلى في غيره مما أحل الله أكله، ثم قال: يا زواره هذا عن رسول الله صلى الله عليه وآله فاحفظ ذلك يا زواره فإن كان مما يؤكل لحمه فالصلاة في وبره وبوله وشعره وروثه وألبانه وكل شيء منه جائز إذا علمت أنه ذكي قد ذكاه الذبح وإن كان غير ذلك مما نهيت عن

ص: ٧١

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٥١٣، الباب ٦٨ من أبواب النجاسات، الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٤: ٣٤٣، الباب الأول من أبواب لباس المصلى، الحديث ٢.

الشرح:

أكله وحرمة عليك أكله فالصلاة في كل شيء منه فاسد ذكاه الذبح أو لم يذكّه»^(١) حيث إنّ ذكر البول والروث مع عدم قابليتهما للباس قرينه على أنّ المراد بلفظه (في) ليس خصوص اللباس، بل ما يعم المصاحبه بنحو الحمل.

ودعوى أنّ استعمال لفظه (في) باعتبار موضعهما من اللباس المشتمل لهما بالتلوّث لا يمكن المساعدة عليها فإنّ ظاهرها دخاله نفس البول والروث لا- التلوّث بهما وإلاّ- فالتلوّث في نفسه مانع وإن زال البول والروث من الثوب بغير الغسل، وأيضا ذكر كل شيء منه بعد ذكر الوبر والشعر والجلد والبول والروث بلا معنى مع فرضه عليه السلام: «ذكاه الذبح أو لم يذكّه»^(٢).

لا يقال: هذا بالإضافة إلى غير المأكول لحمه فالموثقه تدل على مانعيه لبس غير مأكول اللحم وحمله واستصحاب أجزاءه وتوابعه في الصلاة، وأمّا بالإضافة إلى حمل أجزاء الميتة من مأكول اللحم وتوابعه فلا دلالة فيها على ذلك.

فإنه يقال: لا فرق في المستعمل فيه لفظه (في) بين ما ذكر في غير مأكول اللحم وبين ما ذكر في المأكول لحمه، غاية الأمر إنّما اشتراط إحراز الزكاه بالإضافة إلى لحم الحيوان وجلده وغيره من أجزاء جسده ممّا تحلّه الحياه لا في ناحيه ما لا تحله على ما تقدم.

وأمّا الاستدلال على عدم جواز حمل الميتة في الصلاة بمعنى مانعيته عنها بموثقه سماعه بن مهران، أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن تقليد السيف في الصلاة وفيه الغراء والكيمخت؟ فقال: «لا- بأس ما لم تعلم أنّه ميتة»^(٣) فلا- يخفى ما فيه لعدم دلالتها

ص: ٧٢

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٣٤٥، الباب ٢ من أبواب لباس المصلي، الحديث الأول.

٢- (٢) تقدم قبل قليل.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٣: ٤٩٣ _ ٤٩٤، الباب ٥٠ من أبواب النجاسات، الحديث ١٢.

الشرح:

على حكم حمل ما يكون ميتة أو من أجزائها واستصحاب المصلى معه فى صلاته؛ وذلك فإن التقليد داخل فى اللبس فيصدق على الصلاة أنها صلاة فى الميتة، يقال: تقلدت المرأه يعنى لبست القلاده، والكلام فيما إذا حمل شيئاً من الميتة فى جيبه حال الصلاة كحمله شيئاً من المنتجس، وكذا الاستدلال على ذلك بصحيحه عبدالله بن جعفر، قال: كتبت إليه يعنى أبا محمد عليه السلام يجوز للرجل أن يصلى ومعه فاره المسك؟ فكتب: «لا بأس به إذا كان ذكياً»^(١) وفيه يحتمل أن يكون المراد بالذكى الطهاره، وعلى تقدير كون المراد التذكيه بناءً على نجاسه الفاره المنفصله من الطيبى والمأخوذه منه حال حياته يقتصر فى الحكم على مورده لعدم كون الفاره من أجزاء جسد الطيبى، بل هو مخلوق كخلق البيضه فى بطن الدجاج، وكما أن الدجاجه تلقى البيضه وهو حى كذلك تفصل الفاره عن الطيبى عند بلوغها إلى كمالها، وفى صحيحه على بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألته عن فاره المسك تكون مع من يصلى وهى فى جيبه أو ثيابه؟ فقال: «لا بأس بذلك»^(٢) ولكن يظهر من صحيحه عبدالله بن جعفر أن قسمًا من فاره المسك نجسه والمحكوم بالنجاسه وبكونها بمنزله الميتة هى المبانه من الحى بالقطع قبل أن تصل إلى حاله تسقط بنفسها أو الالتزام بأن المحكوم بالطهاره ما أخذ من الحيوان بعد تذكيته، وأما احتمال كون المراد نجاسه الفأره لنجاسه المسك حيث يدخل فيه المخلوط من المسك الأصيلى ودم الحيوان فبعيد غايته.

الوجه الثانى: هل جواز الصلاة فى أجزاء ما يؤكل سواء كان لباساً أو محمولاً

ص: ٧٣

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٤٣٣ ، الباب ٤١ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٢.
 ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٤٣٣ ، الباب ٤١ من أبواب لباس المصلى، الحديث الأول.

الشرح:

مشروط بذكاه الحيوان المأخوذ منه أو أنّ كونه من الميتة مانع عن الصلاة كما نعيه ما لا يؤكل لحمه، ولا يخفى أنه وإن لم يكن واسطه في الحيوان الذي زهقت روحه بين الميتة والمذكي إلا أنّ كون الذكاه شرطاً فيما إذا كانت الصلاة فيما يؤكل لحمه أو كونه من الميتة مانع يترتب عليه أثر عملي عند الشك في أجزاء ما يؤكل لحمه، فإنه بناءً على اشتراط الذكاه فمقتضى الاستصحاب عدم جواز الصلاة في المشكوك، وبناءً على مانعيه كونه من الميتة فلاستصحاب في عدم التذكية لا يثبت كونه ميتة، بل مقتضى الأصل عدم كونه من الميتة ولا أقل من جريان أصاله البراءة في مانعيته كما قرر في بحث اللباس المشكوك.

وقد يقال بالالتزام بكل من المانعيه والشرطيّه أخذاً بكل من الطائفتين من الأخبار، فإنّ ما ورد النهي فيه عن الصلاة في الميتة ظاهره مانعيه كون ما يصلى فيه من الميتة، سواء كان ما تتم فيه الصلاة أم لا كما هو مفاد قوله عليه السلام في صحيحه ابن أبي عمير، عن غير واحد: «لا تصل في شيء منه ولا شسع»^(١) بل مانعيه كون المحمول في الصلاة من الميتة كما تقدم، وما ورد في موثقه ابن بكير^(٢) ظاهرها أنّ الصلاة في مأكول اللحم مشروطه بالتذكية إذا كان ممّا تحله الحياه، وكذا في ناحيه المانعيه لما تقدم من جواز الصلاة في صوف من الميتة معللاً بأنه ليس فيه روح^(٣) وأنّ أشياء من الميتة ذكي ويكون المقام نظير ما يقال إنّ نجاسه الثوب والبدن مانعه عن الصلاة وإنّ طهارتهما شرط في صحتها.

ص: ٧٤

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٣٤٣ ، الباب الأوّل من أبواب لباس المصلى ، الحديث ٢ .

٢- (٢) تقدمت في الصفحه : ٧١ .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٣ : ٥١٣ ، الباب ٦٨ من أبواب النجاسات ، الحديث الأوّل .

الشرح:

ولكن لا يخفى أنّ اعتبار المانع للميته مع اشتراط التذكية إذا كان الحيوان من المأكول لحمه غير ممكن؛ لأنّ أحد الاعتبارين لغو محض فلا بد من رفع اليد عن أحدهما، والمتعين اعتبار التذكية بالإضافة إلى ما يكون من أجزاء المأكول لحمه، سواء كان لباساً أو محمولاً. وحمل روايات المنع عن الصلاة في الميته على الإرشاد باشتراط التذكية خصوصاً إذا كان المراد من الميته ما مات حتف أنفه كما يظهر ذلك من استعمالاتها منها قوله سبحانه: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالِدَمُّ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ» (١) حيث جعل عز من قائل ما أهل لغير الله به والمنخنقه عدلاً للميته، وكذا الموقوذه والنطيحة والمتردية التي لم يقع ولم يدرك ذكاته، وعلى ذلك فالميته أحد أفراد غير المذكي.

وعلى الجملة، ظاهر موثقه بن بكير (٢) اشتراط التذكية ولزوم إحرازها في جواز الصلاة في أجزاء مأكول لحمه أو حملة في الصلاة، كما أنّ ظاهر الآيه المباركه وغيرها أنّ جواز أكل لحم الحيوان المأكول لحمه معلق على تذكيتها كما هو مقتضى استثناء «مَا ذَكَّيْتُمْ» وما ورد في موثقه سماعه بن مهران المتقدمه من قوله عليه السلام في الجواب عن السؤال عن تقليد السيف: «لا بأس ما لم تعلم أنه ميتة» (٣) لم يفرض فيه صوره عدم وجود الأماره على التذكية من الصنع في أراضى المسلمين أو عدم الاشتراء من سوقهم فإنّه مع الأماره عليها لا بأس بالصلاه فيه ما لم يعلم أنه ميتة، ولو لم يكن ظاهرها كونه كذلك؛ لأنّ السيف ممّا يشتري فتحمل عليه كسائر الروايات التي ورد فيها الحكم

ص: ٧٥

١- (١) سورة المائدة: الآيه ٣ .

٢- (٢) تقدمت في الصفحه : ٧١ .

٣- (٣) تقدمت في الصفحه : ٧٢ .

الشرح:

بكون ما اشتراه من سوق المسلمين مذكى حتى يعلم أن هـ ميتة كصحيحة الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخفاف التي تباع في السوق؟ فقال: اشتر وصل فيها حتى تعلم أنه ميتة بعينه»(١).

اللهم إلا- أن يقال هذا كله مبنى على أن المراد من المذكى الحيوان الذى استند زهوق روحه إلى التذكية، وكون المراد من الميتة خصوص ما مات حتف أنفه أو ما استند زهوق روحه إلى غير التذكية، وأمّا بناءً على أن المراد من المذكى ما وقع عليه ذبح الأوداج مع سائر الشرايط قبل زهوق روحه كما يظهر من صحيحة زراره الواردة فى الحيوان يقع بعد ذبحه فى النار أو الماء فقال عليه السلام لا- بأس بأكله(٢). تكون الميتة ما لم يقع عليه فرى الأوداج مع الشرايط قبل زهوق روحه، وإذا جرى الاستصحاب فى الحيوان الذى زهق روحه فى عدم وقوع فرى الأوداج قبله يحرز كونه ميتة فيحكم بعدم جواز الصلاة فيه وعدم جواز أكله بل بنجاسته، سواء كان الموضوع عدم المذكى أو الميتة.

نعم، هذا بالإضافة إلى ما يكون ذكاته بالذبح والنحر.

وأمّا ما يكون بالصيد فاللازم إحراز كون زهوق روحه بالصيد وإلا إن استند زهوق روحه إلى غيره فهو ميتة، وفى المشكوك تجرى أصالة عدم استناد موته إلى الصيد فلا يجوز أكل لحمه، ولكن لا يجوز نجاسته لعدم ثبوت استناده إلى غير الصيد.

وأمّا جواز الصلاة فيه لا يخلو عن الإشكال، لأنّ موثقه ابن بكير الوارد فيها اعتبار الذكاه بالذبح فالتعدى إلى الذكاه بالصيد لا يخلو عن إشكال، ومقتضى النهى عن

ص: ٧٦

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٩٠، الباب ٥٠ من أبواب النجاسات، الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٢٤: ٢٦، الباب ١٣ من أبواب الذبائح، الحديث الأوّل.

والمأخوذ من يد المسلم وما عليه أثر استعماله بحكم المذكي [١] بل وكذا

الشرح:

الصلاه فى الميتة عدم البأس فى الصلاه فيها لأصاله عدم استناد موته إلى غير الصيد، وفى موثقه سماعه قال: سألته عن رجل رمى حمار وحش أو ظيبا فأصابه ثم كان فى طلبه فوجده من الغد وسهمه فيه؟ فقال: «إن علم أن هـ أصابه وأن سهمه هو الذى قتله فليأكل منه، وإلا فلا يأكل منه» (١) ونحوها غيرها، ولكن لا- يبعد إلحاق جواز الصلاه بجواز الأكل حيث إن ظاهر موثقه ابن بكير (٢) أن ذكر الذبح فيها عنوان للتذكيه الغالب فيها الذبح، ومقتضاه عدم جواز الصلاه فيه مع عدم إحراز التذكيه، وقد تقدم أن ما ورد فى جواز الصلاه إذا لم يعلم أنه ميتة موردها وجود أماره التذكيه من الشراء من سوق المسلمين ونحوه فلا ينافى عدم جواز الصلاه مع عدم الأماره عليها أخذنا بأصاله عدم التذكيه وأن المعيار فى جواز الصلاه فى أجزاء الحيوان إحرازها، حيث إن ذلك مقتضى الكبرى الكليه التى كانت بإملاء رسول الله صلى الله عليه وآله فيكون النهى عن الصلاه فى الميتة لعدم كونها مذكى حتى بالإضافه إلى ما يكون زهوق روحه بالصيد.

نعم، هذا القسم لا يحكم بنجاسته بمجرد الاستصحاب فى عدم قتله بالصيد على ما تقدم.

أمارات تذكيه الحيوان

[١] ذكر قدس سره لإحراز تذكيه ما هو من أجزاء جسد الحيوان أموراً ثلاثة:

الأول: أخذه من يد المسلم بالاشترء أو غيره.

الثانى: ما يكون فيه أثر استعمال المسلم.

ص: ٧٧

١- (١) وسائل الشيعة ٢٣ : ٣٦٦، الباب ١٨ من أبواب الصيد، الحديث ٣.

٢- (٢) تقدمت فى الصفحه : ٧١.

المطروح فى أرضهم وسوقهم وكان عليه أثر الاستعمال وإن كان الأحوط اجتنابه كما أن الأحوط اجتناب ما فى يد المسلم المستحل للميته بالديغ، ويستثنى من الميته صوفها وشعرها ووبرها وغير ذلك ممّا مر فى بحث النجاسات.

الشرح:

الثالث: ما كان مطروحا فى أرض المسلمين وسوقهم وكان على المطروح أثر الاستعمال.

وربما يقال بأنّ مجرد كون ما يكون من أجزاء الحيوان بيد مسلم لا يدلّ أى لا يعتبر فى كونه مذكى، بل لا بد من كون المسلم متصرفا فيه تصرفا يتوقف على التذكية أو أنه لا يجد المسلم داعيا إلى استعماله إلا أن يكون مذكى لا الميته، فالأول كتعديده لبيعه، والثانى بأن كان المسلم يلبسه حيث إن المسلم لا يجد من نفسه داعيا نوعا إلى لبس الميته كما يقال إنّ مجرد استعمال المسلم ما يكون من جلد الحيوان لا يدلّ على كونه مذكى كجعله ظرفا للنجاسات بدعوى أنّ ما ورد فى المأخوذ من المسلم أو ما يتصرف فيه لا إطلاق فيه بحيث يعم مطلق الأخذ أو مطلق تصرفه.

أقول: لو لم تكن فى البين إلا ما دل على جواز شراء اللحم والشحم من سوق من المسلمين والأكل منه لأمكن أن يقال إنّ كون سوقهم أماره لكون البائع مسلما، وتصديده للبيع نحو استعمال ينبئ عن كون ما يبيعه مذكى، وفى صحيحه الفضلاء أنّهم سألوا أبا جعفر عليه السلام عن شراء اللحوم من الأسواق ولا يدرى ما صنع القصابون، قال: «كل إذا كان ذلك فى سوق المسلمين» (١) ولكن فى البين روايات فى شراء الفراء والجلود والخفاف من السوق ولا يدرى أنها ذكية أنّه لا بأس بالشراء والصلاه فيها (٢). مع أنّ بيع

ص: ٧٨

١- (١) وسائل الشيعه ٢٤ : ٧٠ ، الباب ٢٩ من أبواب الذبائح، الحديث الأوّل .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣ : ٤٩٢ ، الباب ٥٠ من أبواب النجاسات.

الشرح:

المسلم بالإضافة إليها لا يدلّ على كونها مذكى لالتزام العامه بكون الدباغه مطهره أو تذكیه للجلد، فتجوز الشراء من السوق الظاهر في سوق المسلمين والصلاه فيه مقتضاه كون جريان يد المسلم عند الشك في تذكيته اعتبر أماره لها، كما يشهد لذلك صحيحه أحمد بن محمد بن أبي نصر، قال: سألته عن الرجل يأتي السوق فيشترى جبه فراء لا يدري أذكيه هي أم غير ذكيه أ يصلّي فيها؟ فقال: «نعم، ليس عليكم المسأله إنّ أباجعفر عليه السلام كان يقول: إنّ الخوارج ضيقوا على أنفسهم بجهالتهم إنّ الدين أوسع من ذلك» (١). وفي صحيحته عن الرضا عليه السلام قال: سألته عن الخفاف يأتي السوق فيشترى الخف لا يدري أذكي هو أم لا ما تقول في الصلاه فيه وهو لا يدري أ يصلّي فيه؟ قال: «نعم، أنا أشتري الخف من السوق ويصنع لي وأصلّي فيه وليس عليكم المسأله» (٢). ويجرى ذلك أي الحكم بالتذكيه إذا كان المصنوع من صنع المسلم حتى إذا لم ينتقل إلى الشخص بالشراء كما هو مقتضى قوله عليه السلام: «ويصنع لي» بل إذا كان الانتقال قهريا كالإرث، وسواء كان الأخذ من المسلم بالمباشره أو بالواسطه كما إذا أخذ من يد مجهول الحال أو حتى من الكافر مع إحراز سبق يد المسلم عليه، كما إذا كان في المأخوذ أثر استعمال المسلم أو صنعه، وفي مصححه إسحاق بن عمار، عن العبد الصالح أنه قال: لا بأس بالصلاه في الفراء اليماني وفيما صنع في أرض الإسلام، قلت: فإن كان فيها غير أهل الاسلام؟ قال: إذا كان الغالب عليها المسلمين فلا بأس (٣). ويستفاد من هذه أنه إذا كان المصنوع والمأخوذ من بلد الإسلام أي غالب أهلها

ص: ٧٩

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٤٥٥ _ ٤٥٦، الباب ٥٥ من أبواب لباس المصلّي، الحديث الأوّل .
 ٢- (٢) وسائل الشيعه ٣: ٤٩٢، الباب ٥٠ من أبواب النجاسات، الحديث ٦ .
 ٣- (٣) وسائل الشيعه ٣: ٤٩١، الباب ٥٠ من أبواب النجاسات، الحديث ٥ .

الشرح:

المسلمون يحكم بأنّ المأخوذ والمصنوع جرى على يد المسلم، وليس المراد كون الحكومه والإماره بيد المسلمين حتى وإن كان غالب أهلها من الكافرين فإنّ مناسبه الحكم والموضوع مقتضاها جريان يد المسلم على المأخوذ والمصنوع بأنّ صنعه المسلمون.

وأما المطروح في أرض المسلمين من اللحم والجلد فإن كان فيه أثر الاستعمال بأنه كان يستعمل أو كان المراد والفرض منه الاستعمال يحكم أيضا بجواز أكله واستعماله وفي معتبره السكوني، عن أبي عبدالله عليه السلام أنّ أمير المؤمنين عليه السلام سئل عن سفره وجدت في الطريق مطروحه كثير لحمها وخبزها وجبنها وبيضها وفيها سكين، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: يقوم ما فيها ثم يؤكل لأنه يفسد وليس له بقاء فإذا جاء طالبها غرموا له الثمن، قيل له: يا أمير المؤمنين لا يدرى سفره مسلم أم سفره مجوسى؟ فقال: هم في سعه حتى يعلموا(١).

فإن كون اللحم الكثير في سفره مع الخبر وغيره علامه على أنّ ما فيها كان للاستعمال فيحكم بجواز أكله ما لم يعلم أنها كانت لمجوسى أو كافر آخر حيث لا خصوصيه للمجوسى لكون الدخيل في الحكم بكونها لمسلم حتى يجوز أكله ومقتضاها أيضا أنه إنّما تكون أرض الإسلام قرينه وأماره للتذكيه إذا لم يحرز يد الكافر على المطروح كما هو ظاهر قوله عليه السلام: «هم في سعه حتى يعلموا» فإنّ ظاهر الغايه حتى يعلموا أنها سفره الكافر.

نعم، يظهر من بعض الروايات أنّ مجرد كون المأخوذ من يد المسلم أو سوق

ص: ٨٠

١- (١) وسائل الشيعه ٣: ٤٩٣، الباب ٥٠ من أبواب النجاسات، الحديث ١١.

الشرح:

المسلمين غير كاف، بل المعتبر إخبار البايع وشهادته بتذكيته وفي روايه محمد بن الحسين (الحسن) الأشعري، قال: كتب بعض أصحابنا إلى أبي جعفر الثاني ما تقول في الفرو يشتري من السوق؟ قال: «إذا كان مضمونا فلا بأس»^(١).

وفي روايه إسماعيل بن عيسى، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الجلود الفراء يشتريها الرجل في سوق من أسواق الجبل يسأل عن ذكاته إذا كان البايع مسلما غير عارف؟ قال: «عليكم أنتم أن تسألوا عنه إذا رأيتم المشركين يبيعون ذلك وإذا رأيتم يصلون فيه فلا تسألوا عنه»^(٢) ولكن الروايتين مع إمكان حملهما على الاستحباب فلضعفهما سندا لا تصلحان للمعارضه بما تقدم.

وأما ما ورد في مصححه إسماعيل بن الفضل، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن لباس الجلود والخفاف والنعال والصلاه فيها إذا لم تكن من أرض المسلمين؟ فقال: «أما النعال والخفاف فلا بأس بها»^(٣) فمع عدم العمل بها يعارضها مثل موثقه سماعه^(٤) الظاهره في أنه مع إحراز الغراء والكيمنت على السيف لا يجوز تقليده في الصلاه، وبعد تعارضهما يرجع إلى العموم في موثقه عبد الله بن بكير^(٥) المقتضى عدم جواز الصلاه في شيء مما يؤكل لحمه إلا إذا كان ذكيا.

وما ذكر الماتن من أن الأحوط استحبابا الاجتناب عما في يد المسلم المستحل

ص: ٨١

- ١- (١) وسائل الشيعه ٣: ٤٩٣، الباب ٥٠ من أبواب النجاسات، الحديث ١٠.
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٣: ٤٩٢، الباب ٥٠ من أبواب النجاسات، الحديث ٧.
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤: ٤٢٧، الباب ٣٨ من أبواب لباس المصلي، الحديث ٣.
- ٤- (٤) وسائل الشيعه ٢٤: ١٨٥، الباب ٣٤ من أبواب الأطعمه المحرمه، الحديث ٥.
- ٥- (٥) تقدمت في الصفحه: ٧١.

الشرح:

للميته بالدبغ لعله التزم بذلك لما ورد في روايه أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في الفراء؟ فقال: كان على بن الحسين عليه السلام رجلاً صرداً لا يدفنه فراء الحجاز لأنّ دباغها بالقرظ فكان يبعث إلى العراق فيؤتى ممّا قبلكم بالفرو فيلبسه فإذا حضرت الصلاة ألقاه وألقى القميص الذي يليه فكان يسأل عن ذلك؟ فقال: إنّ أهل العراق يستحلّون لباس الجلود الميته ويزعمون أنّ دباغها ذكاته» (١).

والروايه ضعيفه سنداً والاحتياط الاستحبابي في المقام لا وجه له؛ لأنه إذا كان يد المسلم أماره على التذكيه فلا بأس في الصلاة فيه حتى فيما إذا علم بعد ذلك عدمها لحديث: «لا تعاد» (٢) وإن لم يحرز بذلك كونه مذكي فلا يجوز الصلاة فيه، كما ذكرنا ذلك في بحث عدم جواز لبس الميته في الصلاة. وما ذكر قدس سره من جواز الصلاة فيما لا تحله الحياه من الميته فقد ذكرنا أنه يدل على ذلك صحيحه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس بالصلاه فيما كان من صوف الميته إنّ الصوف ليس فيه روح» (٣) فإنّ مقتضى التعليل فيها جريان الحكم أي جواز الصلاة في كل ما يكون من الميته من مأكول اللحم إذا لم يكن من أجزائها التي لا تحلها الحياه، وقد حكم بطهاره تلك الأشياء من الميته وورد ذلك في عدّه روايات.

نعم، لو لا صحيحه الحلبي وما هو بمفادها لم يكن لنا سبيل في الحكم بجواز الصلاة فيها؛ لأنّ طهارتها لا تلازم جواز الصلاة فيها كما في المأكول لحمه من غير ذى النفس فإنّ ميته طاهره مع عدم جواز الصلاة فيها كما تقدم.

ص: ٨٢

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٤٦٢، الباب ٦١ من أبواب لباس المصلي، الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١: ٣٧١ _ ٣٧٢، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٣: ٥١٣، الباب ٦٨ من أبواب النجاسات، الحديث الأوّل.

الشرح:

لا- يقال: قد ورد في موثقه ابن بكير اشتراط التذكيه في جواز الصلاه في أجزاء مأكول اللحم كما هو ظاهر قوله عليه السلام: «فإن كان ممّا يؤكل لحمة فالصلاه في وبره وبوله وشعره وروثه وألبانه وكل شيء منه جائز إذا علمت أن ه ذكي وقد ذكاه الذبح»(١). وهذا لا يجتمع مع ما ورد في صحيحه الحلبي(٢) من جواز الصلاه حتى في أجزاء المأكول لحمة الميتة إذا لم تحلها الحياه.

فإنه يقال: مثل صحيحه الحلبي يوجب تقييد كل شيء منه بما إذا كان الشيء ممّا تحلها الحياه، وربما يجاب عن ذلك بأن جواز الصلاه في كل شيء من مأكول اللحم متعلق على ذكاته فمع عدم التذكيه لا يجوز الصلاه في كل شيء منه، وهذا لا ينافي جواز الصلاه في بعض الشيء منه، نظير ما يقال في قولهم عليهم السلام: إذا بلغ الماء قدر كثر لا ينجسه شيء(٣). فإنه ليس مفهومه أن ه إذا لم يبلغ قدر كثر ينجسه كل شيء.

وبتعبير آخر، تعليق العموم على شرط مقتضاه انتفاء العموم مع انتفاء الشرط الملازم لثبوت نقيضه وهو ثبوت القضية المهملة لا ثبوت الكليه المخالفه كما بين في بحث مفهوم الشرط.

وعلى الجملة، الشرط راجع إلى جواز الصلاه في كل شيء من الحيوان المأكول لحمة.

ص: ٨٣

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٣٤٥ ، الباب ٢ من أبواب لباس المصلي، الحديث الأول.

٢- (٢) تقدمت في الصفحه السابقه .

٣- (٣) وسائل الشيعه ١ : ١٥٨ ، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأول .

(مسأله ١٠) اللحم أو الشحم أو الجلد المأخوذ من يد الكافر أو المطروح في بلاد الكفار أو المأخوذ من يد مجهول الحال في غير سوق المسلمين أو المطروح في أرض المسلمين إذا لم يكن عليه أثر الاستعمال محكوم بعدم التذكية ولا تجوز الصلاة فيه، بل وكذا المأخوذ من يد المسلم إذا علم أنه أخذه من يد الكافر مع عدم مبالاته بكونه من ميته أو مذكى [١]

الشرح:

في حكم اللحم أو الشحم أو الجلد المأخوذ من يد الكافر

[١] قد تقدم انه إذا كان ذلك بيد الكافر مع عدم سبق يد المسلم عليه لا يحكم بدكاته، واستظهرنا ذلك من معتبره السكوني (١) ولا يعمه ما ورد في الشراء من سوق المسلمين وترتيب آثار المذكى عليه وما صنع في بلاد المسلمين، وذكرنا أنّ سوق المسلمين كما هو ظاهر الروايات كونه أماره لكون البايع مسلماً كما هو الحال أيضاً في المطروح في أرض المسلمين مع أثر الاستعمال في المطروح فإنه أيضاً أماره لجريان يد المسلم عليه من غير أن يجرى يد الكافر عليه من قبل.

نعم، إذا احتل أنّ المسلم قد أخذ من الكافر مع إحراز تذكّيته من طريق معتبر كما إذا أخبر المسلم بذلك ولم يكن متهماً في قوله: فلا بأس.

وعلى الجملة، لا يكون جريان يد الكافر أماره لعدم التذكّيه وإنما لا يحكم بالتذكّيه مع احتمالها لعدم الأماره عليها فقول المسلم إذا لم يكن متهماً يكون أماره عليها واحتمل بعضهم أن تكون يد الكافر أماره لعدم التذكّيه كما أنّ يد المسلم أماره للتذكّيه، ويلزم على ذلك أن يسقط يد المسلم عن الاعتبار إذا كان شقص من الحيوان المذبوح بيد المسلم وشقصه الآخر بيد الكافر، وكذا ما إذا كان اللحم أو الجلد بيد الكافر

ص: ٨٤

(مسأله ۱۱) استصحاب جزء من أجزاء الميتة في الصلاة موجب [۱] لبطلانها وإن لم يكن ملبوساً.

الشرح:

وانتقل إلى يد المسلم مع احتمال أن المسلم قد أحرز تذكّيته.

وقد يقال لو قيل بأنّ جريان يد الكافر على الجلد واللحم وغيرهما لو كان أماره على عدم التذكّيه يحكم بحليه الشقص الذي بيد المسلم وحرمة الشقص الذي بيد الكافر؛ لأنّ مطلق الأماره لا تثبت لوازمها فيؤخذ في كل شقص بما هو مقتضى اليد، نظير اعتبار الظن بالقبلة فإنه لا يثبت دخول الوقت.

ولكن لا يخفى أنّ يد المسلم أماره على تذكّيه الحيوان الذي أخذ منه الشقص ويد الكافر أماره على عدم تذكّيته فلا يكون في البين إلاّ تعارض الأمارتين بالإضافة إلى شيء واحد، بل مدلول الأصلين أيضا إذا كانا على التناقض يتعارضان كما قرر في محله. وعلى ذلك فلو كانت يد المسلم أماره على التذكّيه دون يد الكافر تثبت بيد المسلم تذكّيه الحيوان فيجوز أخذ الشقص الآخر من يد الكافر أيضا لإحراز تذكّيته من غير أن يجرى فيه الاستصحاب في عدم التذكّيه.

حمل أجزاء الميتة مبطل للصلاة

[۱] قد تقدم الكلام في ذلك من استظهارها من موثقه ابن بكير (۱) الواردة في عدم جواز الصلاة في أجزاء وتوابع ما لا يؤكل، وكذا في استظهاره من الرواية الواردة فيمن يصلي ومعه فأره المسك (۲).

ص: ۸۵

۱- (۱) تقدمت في الصفحة: ۷۱.

۲- (۲) وسائل الشيعه ۴: ۴۳۳، الباب ۴۱ من أبواب لباس المصلّي.

(مسألة ١٢) إذا صلى في الميتة جهلاً لم يجب الإعادة [١] نعم مع الالتفات والشك لا تجوز ولا تجزى، وأمّا إذا صلى فيها نسياناً فإن كانت ميتة ذى النفس أعاد في الوقت وخارجه وإن كان من ميتة ما لا نفس له فلا تجب الإعادة.

الشرح:

نعم، إذا كان المحمول من ميتة غير ذى النفس كما إذا كان سمكا ففيه تأمل كما تقدم.

الصلاة في الميتة جهلاً لا يوجب الإعادة

[١] المراد من الجهل الغفلة فإن الصلاة مع وقوعها في الميتة ثوبا حتى ساترا أو حملاً مع الغفلة محكوم به بالصحة كما هو مقتضى حديث «لا تعاد» (١).

نعم، مع الالتفات والشك فمقتضى الاستصحاب في عدم تذكية الحيوان المأخوذ منه هو بطلان الصلاة لما تقدم من اشتراط كون ما مع المصلى مذكى معتبر وإن لم يثبت بالاستصحاب في عدم التذكية كونه ميتة، وأمّا إذا صلى في الميتة نسياناً فإن كانت الميتة من ذى النفس السائله يحكم ببطلان الصلاة؛ لأنّ صورته نسيان النجاسة خارجه عن حديث: «لا تعاد» بالتخصيص وهذا إذا كان الميتة التي وقعت الصلاة فيها مما تتم فيها الصلاة، وأمّا إذا لم تكن ممّا تتم فيه الصلاة فلا تكون نجاسته مانعه عن صحة الصلاة بل جهه النجاسة معفو عنها حتى في غير حال النسيان وجهه كونه ميتة مورد لحديث: «لا تعاد» وإن كان الميتة من غير ذى النفس فصورته نسيانها كصوره الجهل داخله في الحديث فيحكم بصحتها.

ص: ٨٦

١- (١) وسائل الشيعه ١: ٣٧١ _ ٣٧٢، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨.

(مسأله ۱۳) المشكوك في كونه من جلد الحيوان أو من غيره لا مانع من الصلاة فيه [۱]

الرابع: أن لا يكون من أجزاء ما لا يؤكل لحمه [۲] وإن كان مذكى أو حياً جليداً كان أو غيره فلا تجوز الصلاة في جلد غير المأكول ولا شعره وصفه وريشه ووبره ولا في شيء من فضلاته، سواء كان ملبوساً أو مخلوطاً به أو محمولاً حتى شعره الشرح:

تجوز الصلاة في المشكوك كونه جلد الحيوان أو غيره

[۱] وذلك لجريان الاستصحاب في عدم كونه جلد الحيوان بناءً على ما هو الصحيح من جريان الاستصحاب في عدم الأزلي، ومع الغمض عن الاستصحاب المرجع أصالة البراءة عن مانعته فإن المانع كما سيأتي حكم انحلاله فيدخل الفرض في دوران أمر الواجب بين الأقل والأكثر أي المطلق والمقيد كما يأتي، بل قد يقال إن الجلد يتكون قبل صيروره الجنين حيواناً وعليه فالمشكوك لم يكن جلد الحيوان في زمان يقينا ويشك في صيرورته جلد الحيوان بعد ذلك فمقتضى الاستصحاب عدم صيرورته من جزء الحيوان، ولكن لا يخفى أن تكونه قبل صيروره الجنين حيواناً كاف في إضافته إلى الحيوان كتكون عظم الجنين وسائر أعضائه.

الرابع: أن لا يكون من أجزاء ما لا يؤكل لحمه

[۲] قد تقدم أن مقتضى ظاهر الموثقة عدم جواز الصلاة في شيء مما لا يؤكل لحمه، من غير فرق بين كونه ملبوساً أو مخلوطاً بالملبوس أم لا. بأن كان محمولاً حتى في شعره واقعه على لباسه أو بدنه، فإن كلمة «في» في الموثقة لم تستعمل لا في صدر الموثقة ولا في ذيلها الرجوع إلى الصلاة في المأكول لحمه وتوابعه بمعنى الظرفية حتى لا يصدق على موارد عدم اشتماله على جزء من البدن بأن يختص بموارد صدق

واقعه على لباسه، بل حتى عرقه وريقه _ وإن كان طاهراً _ مادام رطباً، بل ويابساً

الشرح:

اللبس، وذلك بقريته ذكر البول والروث على التقريب المتقدم، ويدل على ذلك أيضاً بعض الروايات كرواية إبراهيم بن محمد الهمداني، قال: كتبت إليه: يسقط على ثوبي الوبر والشعر ممّا لا يؤكل لحمه من غير تقيه ولا ضروره فكتب: «لا تجوز الصلاه فيه»^(١) ومثل هذه الروايه تصلح للتأييد حيث إنّ في سندها خلل لعدم ثبوت توثيق لعمر بن علي بن عمر بن يزيد _ قد يقال إنّ عدم استثناء القميين من رجال نوادر الحكمة دليل على وثاقته، ولكن كما ذكرنا أنّ عدم الاستثناء لا يدل على التوثيق بل غايته عدم ثبوت ضعف من لم يستثنوه من رجالها وعدم ثبوت الضعف أعم كما هو ظاهر، وأمّا إبراهيم بن محمد الهمداني فإنه وإن روى الكشي في ترجمه أحمد بن إسحاق القمي، عن محمد بن مسعود، قال حدثني علي بن محمد، قال حدثني محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن أبي محمد الرازي، قال: كنت أنا وأحمد بن أبي عبد الله البرقي بالعسكر فورد علينا رسول من الرجل فقال لنا: الغائب العليل ثقه وأيوب بن نوح وإبراهيم بن محمد الهمداني وأحمد بن حمزه وأحمد بن إسحاق ثقات جميعاً^(٢). ولكن في الطريق أيضاً أبو محمد الرازي _ لو لم نقل بعدم ثبوته في حق إبراهيم بن محمد الهمداني أيضاً.

نعم، ورد في صحيحه محمد بن عبد الجبار قال: كتبت إلى أبي محمد عليه السلام أسأله هل يصلي في قلنسوه عليها وبر ما لا يؤكل لحمه أو تكة حرير محض أو تكة من وبر الأرناب؟ فكتب: «لا تحل الصلاه في الحرير المحض وإن كان الوبر ذكياً حلت الصلاه

ص: ٨٨

١- (١) وسائل الشيعة ٤ : ٣٤٦ ، الباب ٢ من أبواب لباس المصلي، الحديث ٤.

٢- (٢) اختيار معرفه الرجال ٢ : ٨٣١ ، الحديث ١٠٥٣.

إذا كان له عين، ولا فرق في الحيوان بين كونه ذا نفس أو لا [١] كالمسك الحرام أكله.

الشرح:

فيه إن شاء الله (١) ولكن السند وإن كان صحيحاً إلا أنّ مدلولها لا يمكن الأخذ به؛ وذلك فإنه لو كان المراد بالذكي الطاهر فلا بأس بنجاسه ما لا تتم الصلاة فيه وإن كان المراد المذكى فقد تقدم أنه لا يعتبر فيما ليس فيه روح فلا بد من حملها على التقيه؛ لأنّ جواز الصلاة في أجزاء ما لا يؤكل لحمه مع التذكية مذهب جماعه من علامه ولعل تعليق الجواز على مشيئه الله من هذه الجبهه واحتمال أنّ الأرناب على قسمين قسم مأكول اللحم وقسم ليس منه كما ترى أضف إلى ذلك أنها معارضه كما يأتي.

[١] ذكر الماتن قدس سره أنّ عدم جواز الصلاة فيما لا يؤكل لحمه ما إذا كان الحيوان من ذى النفس السائله دمها أو لم يكن منه كالحيوان البحرى كما عليه المشهور عند أصحابنا.

نعم، قد يناقش في استفادة حكم غير ذى النفس من موثقه ابن بكير (٢)؛ لأنّ ذكر التذكية بالذبح فيها في ناحيه المأكول لحمه والتسويه في ناحيه غير مأكول اللحم قرينه على أنها ناظره إلى حكم الصلاة في ذى النفس.

ولكن لا يخفى ما فيه فإنّ صدرها الذى هو الأصل وإملاء رسول الله صلى الله عليه وآله عام وما فى الذيل وظاهره أنه من الإمام عليه السلام كالتفريع لذلك الأصل، وعدم العموم فى ذلك التفريع لا يمنع عن الأخذ بعموم الأصل.

أضف إلى ذلك ما يأتي من العموم فى بعض الروايات التى يأتى نقلها فى الاستثناء ممّا لا يؤكل لحمه.

ص: ٨٩

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٣٧٧ ، الباب ١٤ من أبواب لباس المصلى ، الحديث ٤ .

٢- (٢) تقدمت فى الصفحه : ٧١ .

(مسألة ١٤) لا بأس بالشمع والعسل [١] والحرير الممتزج ودم البق والقمل والبرغوث ونحوها من فضلات أمثال هذه الحيوانات ممّا لا لحم لها، وكذا الصدف لعدم معلوميه كونه جزءاً من الحيوان، وعلى تقديره لم يعلم كونه ذا لحم، وأمّا اللؤلؤ فلا إشكال فيه أصلاً لعدم كونه جزءاً من الحيوان.

الشرح:

أمثله ما تجوز الصلاة فيه

[١] ما ذكر وأمثالها وإن تكون من فضلات الحيوانات التي لا لحم لها ويحرم أكلها لدخولها في عنوان الحشرات لدخولها في عنوان الخبائث أو المسوخ ومع ذلك لا يمنع عن الصلاة لا بميتها ولا فضلاتها، والعمده في ذلك ثبوت السيره القطعيه على عدم الاجتناب من أمثالها في الثياب والبدن بل يصلح مع عدم رعايه إزالتها، ولم يرد في شيء من الروايات الأمر بإزالتها عن الثوب والبدن عند الصلاة، بل ورد البأس عنها مطلقاً بل الصلاة في الثوب الذي فيه دم البراغيث وغيرها بل لا يبعد ماورد في موثقه عبد الله بن بكير من قوله عليه السلام: «كل شيء حرام أكله فالصلاه في وبره وشعره وجلده وبوله وروثه وكل شيء منه» (١) منصرف إلى حيوان ذى لحم فإنّ الوبر والشعر لا يكون في حيوان ذى لحم.

وأمّا الصدف فلم يعلم أنه جزء من حيوان ويحتمل أنه وعاء يوجد في البحر ويتكون فيه فيكون وعاء لتكوّن حيوان فيه، وذلك الحيوان كسائر الحشرات التي لا يكون لها لحم، وفي صحيحه على بن جعفر، عن أخيه عليه السلام سألته عن اللحم الذي يكون في أصداف البحر والفرات أيؤكل؟ قال عليه السلام: «ذلك لحم الضفادع لا يحل أكله» (٢).

ص: ٩٠

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٣٤٥، الباب ٢ من أبواب لباس المصلّى، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٢٤: ١٤٦، الباب ١٦ من أبواب الأطمعه المحرمه، الحديث الأول.

(مسأله ١٥) لا- بأس بفضلات الإنسان ولو لغيره كعرقه ووسخه وشعره وريقه ولبنه [١] فعلى هذا لا- مانع فى الشعر الموصول بالشعر، سواء كان من الرجل أو المرأه.

نعم، لو اتخذ لباساً من شعر الإنسان فيه إشكال سواء كان ساتراً أو غيره بل المنع قوى خصوصاً الساتر.

الشرح:

فإن ظاهرها أن ما يوجد من اللحم فى الصدف ليس منه بل من الضفدعه التى دخلت فيه ولا يحل الضفدعه، وقيل دخولها فيه لكون ما فيه من الحشره غذاء لها، وأمّ اللؤلؤ فالظاهر كما هو المعروف بين أهل الخبره أنه ليس من الحيوان ولا جزء منه بل هو موجود متكوّن فى البحر بتبدل الصدف أو بتبدل الماء النازل إليه من المطر.

[١] وذلك أن ما دل على مانعيه ما لا يؤكل لحمه للصلاه والعمده موثقه ابن بكير (١) منصرف إلى غير الإنسان وجريان السيره على الصلاه فى ثوب وقع فيه من شعر المصلى أو ظفره وصلاه النساء فى القرامل ونحوها، وفى صحيحه على بن الريان قال: كتبت إلى أبى الحسن عليه السلام هل تجوز الصلاه فى ثوب يكون فيه شعر من شعر الإنسان وأظفاره من قبل أن ينفضه ويلقيه عنه فوقع يجوز (٢). وما فى عبارته الماتن من الإشكال من اتخاذ اللباس من شعر الإنسان، بل تقويته المنع مبنى على اختصاص الدليل على عدم المانعيه بالسيره التى لا تجرى فى اللباس المنسوج من شعر الانسان.

نعم، يمكن الإشكال فى الساتر المنسوج من شعر الإنسان بدعوى أن ما دل على أجزاء الصلاه فى المئزر والقميص ونحوهما ينصرف عن المنسوج من شعر الإنسان.

ص: ٩١

١- (١) المتقدمه فى الصفحه : ٧١ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٣٨٢ ، الباب ١٨ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٢ .

(مسأله ١٦) لا فرق في المنع بين أن يكون ملبوساً أو جزءاً منه أو واقعاً عليه أو كان في جيبه بل ولو في حقه هي في جيبه [١].

(مسأله ١٧) يستثنى مما لا يؤكل الخبز الخالص الغير المغشوش [٢] بوبر الأرناب والثعالب.

الشرح:

[١] قد تقدم الكلام في ذلك.

الكلام في ما يستثنى مما لا يؤكل

[٢] استثناء الأصحاب الخبز مما لا يؤكل لحمه ظاهره التسالم على كون الحيوان المعروف بكلب الماء قابلاً للذكاه، وأن إخراجهم من الماء حياً وموته خارجه ذكاته كما هو الحال في ذكاه السمك ويمكن استظهار ذلك من صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج، قال: سأل أبا عبد الله عليه السلام رجل وأنا عنده عن جلود الخبز؟ فقال: ليس بها بأس، فقال الرجل: جعلت فداك إنها في بلادى وإنما هي كلاب تخرج من الماء، فقال أبو عبد الله عليه السلام: إذا خرجت من الماء تعيش خارجه من الماء؟ فقال الرجل: لا، قال: فلا بأس (١). فإن وجه سؤال الإمام عليه السلام عن عيش الحيوان خارج الماء بعد خروجه منه هو أنه إذا لم يعش الحيوان بعد خروجه من الماء خارجه يكون موته خارج الماء بعد إخراجهم منه ذكاته كما في ذكاه السمك، بل لا يبعد عدم اختصاص ذلك بكلب الماء بل يجري في سائر حيوان البحر.

وفي روايه ابن يعفور قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام إذ دخل عليه رجل من الخزازين فقال له: جعلت فداك ما تقول في الصلاه في الخبز؟ قال: لا- بأس بالصلاه فيه _ إلى أن قال عليه السلام: _ فإن الله أحله وجعل ذكاته موته كما أحل الحيتان وجعل ذكاتها

ص: ٩٢

الشرح:

موتها(١).

ثم إنَّ المعروف أنَّ الخز ونحوه من الحيوان لا يموت بالخروج من الماء كالسمك؛ ولذا ناقش بعضهم كصاحب البحار في كون المراد من الخز في الروايات مانعفه في عصرنا حيث يبقى ما في عصرنا خارج الماء ثم يرجع إليه ولا يكون من مثل السمك حيث يموت بمجرد الخروج عن الماء(٢). ولكن لا يخفى أنَّ العيش خارج الماء الوارد في صحيحه عبد الرحمن هو العيش كسائر الحيوانات البريه ومادام لم يثبت النقل يحمل اللفظ على أنَّ المراد منه في زمان استعماله هو المعنى الظاهر منه عندنا.

وكيف ما كان، فلا خلاف في أنَّ الخز ممَّا لا يؤكل لحمه؛ لأنه لا يؤكل من حيوان البحر إلا السمك الذى له فلس ومع ذلك يجوز الصلاه في وبره إذا لم يكن مغشوشاً بوبر غيره ممَّا لا يؤكل لحمه كالأرناب والثعالب وغيرها، وكذا الصلاه في جلده على المشهور عند أصحابنا.

ويدل على جواز الصلاه في وبرها غير المغشوش بما ذكر الروايات الواردة ما ورد في لبس الاثمه عليهم السلام الخز وصلاتهم فيه كصحيحه على بن مهزيار، قال: رأيت أبا جعفر الثانى يصلى الفريضة وغيرها فى جبه خز طاروى وكسانى جبه خزّ وذكر أنه لبسها على بدنه وصلى فيها(٣). وفى صحيحه معمر بن خلاد، قال: سألت أبا الحسن

ص: ٩٣

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٣٥٩ _ ٣٦٠ ، الباب ٨ من أبواب لباس المصلى ، الحديث ٤ .

٢- (٢) بحار الأنوار ٨٠ : ٢٢٠ .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ٣٥٩ ، الباب ٨ من أبواب لباس المصلى ، الحديث ٢ .

الشرح:

الرضا عليه السلام عن الصلاة في الخبز؟ فقال: «صل فيه»^(١) وفي صحيحه الحلبي، قال: سألته عن لبس الخبز؟ فقال: «لا بأس به إنَّ علي بن الحسين عليهما السلام كان يلبس الكساء الخبز في الشتاء فإذا جاء الصيف باعه وتصدَّق بثمره، وكان يقول إنِّي لأستحيي من ربي من أن آكل ثمن ثوب قد عبدت الله فيه»^(٢) فإنَّ من المتيقن من عبارته عليه السلام في الخبز صلاته فيه وفي صحيحه سعد بن سعد، عن الرضا عليه السلام قال: سألته عن جلود الخبز؟ فقال: هو ذا نحن نلبس، فقلت ذاك الوبر جعلت فداك؟ قال: إذا حلَّ وبره حلَّ جلده^(٣). وهذه الصحيحه وإن لم يصرَّح فيه بجواز الصلاة في جلد الخبز إلاَّ أنَّ مقتضى تسويه الوبر والجلد في الحكم كما هو ظاهر قوله عليه السلام جريان مالووبر من الحكم على الجلد.

أضف إلى ذلك إطلاق مثل صحيحه معمر بن خلاد^(٤)، حيث إنَّ إطلاق الأمر بالصلاة فيه يعمّ جلده.

وأما عدم جواز الصلاة في الخبز المغشوش بوبر الأرناب والثعالب وغيرهما ممَّا لا يؤكل لحمه فيدل عليه ماورد في المنع عن الصلاة في وبر الأرناب والثعالب كصحيحه على بن مهزيار، قال: كتب إليه إبراهيم بن عقبة: عندنا جوارب وتكك تعمل من وبر الأرناب فهل تجوز الصلاة في وبر الأرناب من غير ضروره وتقيه؟ فكتب: «لا تجوز الصلاة فيها»^(٥).

ص: ٩٤

-
- ١- (١) وسائل الشيعة ٤ : ٣٦٠ ، الباب ٨ من أبواب لباس المصلي ، الحديث ٥ .
 - ٢- (٢) وسائل الشيعة ٤ : ٣٦٦ ، الباب ١٠ من أبواب لباس المصلي ، الحديث ١٣ .
 - ٣- (٣) وسائل الشيعة ٤ : ٣٦٦ ، الباب ١٠ من أبواب لباس المصلي ، الحديث ١٤ .
 - ٤- (٤) تقدمت آنفاً .
 - ٥- (٥) وسائل الشيعة ٤ : ٣٥٦ ، الباب ٧ من أبواب لباس المصلي ، الحديث ٣ .

الشرح:

وصحيحه أبي علي بن راشد، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام الثعالب يصلى فيها؟ قال: لا، ولكن تلبس بعد الصلاة، قلت: أصلى فى الثوب الذى يليه؟ قال: لا (١). والنهى عن الثوب الذى يليه كعله لسقوط شىء من وبره لذلك الثوب، ومع الغمض عن ذلك فلا يضر بالأخذ بظهور النهى عن الصلاة فى الثعالب من صدرها، كما أن مقتضى النهى عن الصلاة فى وبر الأرنب والثعلب مانعتهما عن الصلاة بلا فرق فى كون وبرهما مخلوطاً بغيرهما من الوبر أم كان خالصاً، بخلاف الأمر بالصلاة فى الخز حيث إن الأمر بذلك إرشاد إلى عدم مانعيه وبر الخز وإذا كان الخز مخلوطاً بوبر الأرنب أو الثعلب وغيرهما من مأكول اللحم فيحكم ببطان الصلاة؛ لأن عدم مانعيه الخز حال كونه مغشوشاً لا ينافى مانعيه وبر الأرنب والثعلب المخلوط به، وما ورد فى جواز الصلاة فى جلود الثعالب كصحيحه جميل، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن الصلاة فى جلود الثعالب؟ فقال: «إن كانت ذكیه فلا بأس» (٢). ومضمره ابن عبدالرحمن بن الحجاج قال: سألته عن اللحاف (الخفاف) من الثعالب والجرز الخوارزميه منه يصلى فيها أم لا؟ قال: «إن كان ذكياً فلا بأس» (٣) فإن مثل هاتين تحمل على التقية لكونهما موافقين لمذهب العامه، بل مع الإغماض عن ذلك وفرض تعارض الروايات فى جواز الصلاة فى الثعالب يرجع إلى العموم الوارد فى موثقه عبد الله ابن بكير وأن الصلاة فى كل شىء مما لا يؤكل لحمه فاسده (٤).

ص: ٩٥

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٣٥٦ ، الباب ٧ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٤.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٣٥٧ _ ٣٥٨ ، الباب ٧ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٩ .
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ٣٥٨ ، الباب ٧ من أبواب لباس المصلى، الحديث ١١ .
 - ٤- (٤) وسائل الشيعه ٤ : ٣٤٥ ، الباب ٢ من أبواب لباس المصلى، الحديث الأول.

الشرح:

ويؤيد ما تقدم من بطلان الصلاة في الخز المغشوش بوبر ما لا يؤكل لحمه مرفوعه ابن نوح (١) ولكن يعارضها روايه بشير بشار (يسار) (٢) فلا يمكن الاعتماد عليهما لضعفهما سنداً. نعم، إذا كان الخز مغشوشاً بوبر سنجاب فلا بأس لعدم مانعيه شيء منهما، والله العالم.

[١] المنسوب إلى أكثر اصحابنا بل إلى المشهور بين المتأخرين جواز الصلاة في وبر السنجاب أو حتى في جلده، وهذا الحيوان من حيوان البر، ولا يجوز أكل لحمه وتجوز الصلاة حتى في جلده مقتضاه أنه يقبل التذكية ولو بالصيد وعن أمالي الصدوق أنّ من دين الإماميه الرخصه فيه وفي الفنك والسمور والأولى الترك (٣)، والمحكى عن المبسوط (٤) لا خلاف في جواز الصلاة في السنجاب والحواصل الخوارزميه إلى غير ذلك.

ولا يخفى أنّّه لم يثبت ما ثبت في الصلاة في الخز من أنّ الائمه عليهم السلام كان منهم من يلبس الخز ويصلى فيه ويأمر بالصلاه فيه، والمستند في جواز الصلاة في السنجاب بعض ماورد في نفى البأس عن الصلاة فيه ونفى البأس عن لبسه على نحو الإطلاق حيث يقال إنّ نفى البأس يعم لبسه في الصلاة أيضاً منها صحيحه الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سأله عن أشياء منها الغراء والسنجاب؟ فقال: «لا بأس بالصلاه فيه» (٥).

ص: ٩٤

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٣٦١ ، الباب ٩ من أبواب لباس المصلي ، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٣٦٢ ، الباب ٩ من أبواب لباس المصلي ، الحديث ٢.

٣- (٣) الامالي : ٧٤٢ ، المجلس ٩٣ .

٤- (٤) المبسوط ١ : ٨٢ _ ٨٣ .

٥- (٥) وسائل الشيعه ٤ : ٣٤٧ _ ٣٤٨ ، الباب ٣ من أبواب لباس المصلي ، الحديث الأول.

الشرح:

وفى روايه مقاتل قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الصلاه فى السمور والسنباج والثعلب؟ قال: «لا خير فى ذا كله ما خلا السنباج فإنه دابه لا تأكل اللحم»^(١).

وفى روايه على بن أبى حمزه قال: سألت أبا عبد الله وأبا الحسن عليهما السلام عن لباس الفراء والصلاه فيها؟ فقال: «لا تصل فيها إلا- فى ما كان منه ذكياً، قال: قلت: أو ليس الذكى مما ذكى بالحديد؟ قال: بلى إذا كان ممّا يؤكل لحمه، قلت: وما لا يؤكل لحمه من غير الغنم؟ قال: لا بأس بالسنباج فإنه دابه لا تأكل اللحم وليس هو ممّا نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وآله إذ نهى عن كل ذى ناب ومخلب»^(٢).

وفى روايه بشير بن بشار، قال: سألته عن الصلاه فى الفنك والفراء والسنباج والسمور والحواصل التى تصاد ببلاد الشرك أو بلاد الاسلام أن أصلى فيه لغير تقيه؟ قال: صل فى السنباج والحواصل الخوارزميه ولا تصل فى الثعالب ولا السمور^(٣).

وفى صحيحه على بن مهزيار، عن أبى على بن راشد، قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام: ما تقول فى الفراء أى شىء يصلى فيه؟ قال: أى الفراء؟ قلت: الفنك والسنباج والسمور، قال: فصلّ فى الفنك والسنباج فأما السمور فلا تصل فيه، قلت: فالثعالب يصلى فيها؟ قال: لا ولكن تلبس بعد الصلاه، قلت: أصلى فى الثوب الذى يليه؟ قال: لا^(٤).

وروايه يحيى بن أبى عمران، قال: كتبت إلى أبى جعفر الثانى عليه السلام فى السنباج والفنك والخز وقلت: جعلت فداك أحب أن لا تجيئني بالتقيه فى ذلك، فكتب بخطه

ص: ٩٧

-
- ١- (١) وسائل الشيعة ٤ : ٣٤٨ ، الباب ٣ من أبواب لباس المصلى ، الحديث ٢ .
 - ٢- (٢) وسائل الشيعة ٤ : ٣٤٨ ، الباب ٣ من أبواب لباس المصلى ، الحديث ٣ .
 - ٣- (٣) وسائل الشيعة ٤ : ٣٤٨ ، الباب ٣ من أبواب لباس المصلى ، الحديث ٤ .
 - ٤- (٤) التهذيب ٢ : ٢١٠ ، الحديث ٣٠ .

الشرح:

إلى: صلّ فيها(١). إلى غير ذلك.

وقد يورد على الاستدلال بما ذكر أنّ ما دل على جواز الصلاة فيه مقترن بجواز الصلاة مقترن بما لا يجوز الصلاة فيه؛ ولذا يتبادر إلى الذهن أنّ تجويز الصلاة فيه لرعايه التقيه، ولكن قد تقدّم ما فى صحيحه الحلبي من تجويز الصلاة فى الفراء والسنباب(٢)، والمراد بالفراء فيها الحمار الوحشى الذى ليس من المعدود من غير ما لا- يؤكل لحمه والوارد فى روايه يحيى بن عمران السنباب والفنك والخز(٣)، ولا يبعد أن يؤخذ بما ورد فيهما ويحكم بجواز الصلاة فى كل من السنباب والفنك حيث لم يرد فيهما النهى عن مانعتهما عن الصلاة فيرفع فيهما اليد عن العموم الوارد فى موثقه عبد الله بن بكير، يعنى قوله عليه السلام إنّ الصلاة فى وبر كل شىء حرام أكله إلى أن قال: فاسد(٤).

وقد يقال فى المناقشه فى جواز الصلاة فى السنباب وجهاً آخر وهو أنّ السؤال من زراره فى موثقه عبد الله بن بكير قد وقع عن الصلاة فى الثعالب والفنك والسنباب وغيره من الوبر فأخرج الإمام عليه السلام كتاباً زعم أنه إملاء رسول الله صلى الله عليه و آله أنّ الصلاة فى وبر كل شىء حرام أكله فالصلاه فى وبره وشعره إلى أن قال: كل شىء منه فاسد(٥). فيكون الحكم بجواز الصلاة فى وبر السنباب من تخصيص المورد فهو لاستهجانه غير

ص: ٩٨

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٣٤٩ ، الباب ٣ من أبواب لباس المصلى ، الحديث ٦ .
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٣٤٧ ، الباب ٣ من أبواب لباس المصلى ، الحديث الأول.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ٣٤٩ ، الباب ٣ من أبواب لباس المصلى ، الحديث ٦ .
 - ٤- (٤) وسائل الشيعه ٤ : ٣٤٥ ، الباب ٢ من أبواب لباس المصلى ، الحديث الأول.
 - ٥- (٥) المصدر السابق.

وأما السُمور [١] والقائم والفتك والحواصل فلا تجوز الصلاة في أجزائها على الأقوى.

الشرح:

ممکن فالروایات الواردة في جواز الصلاة في الفتك والسنباج لتعارضها بالموثقة التي لا يمكن رفع اليد عنها لا يمكن الاعتماد عليها.

ولكن لا يخفى ما فيه فإنه إذا وقع السؤال من أمور متعددة وأعرض المجيب عن الجواب بخصوص تلك الأمور وأجاب بالعام الذي يدخل فيه الأمور المذكورة وغيرها فلا استهجان في تخصيص ذلك العام في بعض ماورد في السؤال بدليل قام على خصوصه والمقام من هذا القبيل والمتحصل لا يبعد الالتزام بجواز الصلاة في السنباج.

لا تجوز الصلاة في أجزاء السُمور والقائم والفتك والحواصل

[١] يظهر من الماتن وجود الخلاف في جواز الصلاة في كل من السُمور والقائم والفتك والحواصل كما هو مقتضى التعبير بالأقوى، والخلاف في السُمور محقق حيث اختاره الصدوق قدس سره في المقنع (١)، ويظهر ذلك من المحقق في المعبر حيث إنه استدل على الجواز بصحيحه الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الفراء والسُمور والسنباج والثعالب وأشباهه؟ قال: «لا بأس بالصلاة فيه» (٢) وصحيحه على بن يقطين قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن لباس الفراء والسُمور والفتك والثعالب وجميع الجلود؟ قال: لا بأس بذلك (٣). وقال: طريق الخبرين أقوى من تلك الطريق

ص: ٩٩

١- (١) المقنع : ٧٩ .

٢- (٢) وسائل الشيعة ٤ : ٣٥٠ ، الباب ٤ من أبواب لباس المصلي ، الحديث ٢ .

٣- (٣) وسائل الشيعة ٤ : ٣٥٢ ، الباب ٥ من أبواب لباس المصلي ، الحديث الأول .

الشرح:

ولو عمل بهما عامل جاز(١). ولكن لا- يخفى أنّ الصحيحه الثانيه ناظره إلى جواز لبس ما ورد فيه فلا ينافى عدم جواز الصلاه فيها كما ورد فى موثقه عبد الله بن بكير(٢) وغيرهما مما تقدم.

نعم، صحيحه الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) ورد فيها جواز الصلاه ولكنها معارضه بما ورد فى صحيحه أبي علي بن راشد، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: ما تقول فى الفراء أى شىء يصلّى فيه؟ قال: أى الفراء؟ قلت: الفنك والسنجاب والسمور، قال: فصلّ فى الفنك والسنجاب فأما السمور فلا تصل فيه(٤). وبصحيحه سعد بن سعد الأشعري، عن الرضا عليه السلام قال: سألته عن جلود السمور؟ فقال: أى شىء هو ذاك الأدبس؟ فقلت: هو الأسود، فقال: يصيد؟ قلت: نعم، يأخذ الدجاج والحمام، فقال: لا(٥). وبما أنّ ما دل على الجواز موافق للعامه يؤخذ بما دل على عدم الجواز، وعلى تقدير الإغماض والتساقط يرجع إلى العموم فى موثقه عبد الله بن بكير(٦) والسمور كما هو المعروف حيوان يشبه السنور أكبر منه، ويؤيد أنّ روايه الجواز للتقيه روايه قرب الاسناد حيث منع عن الصلاه إلاّ مع التذكيه، حيث إنّ الجواز فيما لا يؤكل مع التذكيه مذهب جماعه العامه.

ص: ١٠٠

١- (١) المعتبر ٢ : ٨٦ _ ٨٧.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٣٤٥ ، الباب ٢ من أبواب لباس المصلّى، الحديث الأوّل .

٣- (٣) تقدمت فى الصفحه السابقه .

٤- (٤) وسائل الشيعه ٤ : ٣٤٩ ، الباب ٣ من أبواب لباس المصلّى، الحديث ٥ .

٥- (٥) وسائل الشيعه ٤ : ٣٥٠ ، الباب ٤ من أبواب لباس المصلّى، الحديث الأوّل.

٦- (٦) وسائل الشيعه ٤ : ٣٤٥ ، الباب ٢ من أبواب لباس المصلّى، الحديث الأوّل.

الشرح:

وأما القاقم فيقال إنه أكبر من الفأره والجرذ ويأكل الفأره ومن الحشرات التي تعيش تحت الأرض فتكون كسائر الحشرات محرمة الأكل ولم يعرف حكاية القول بجواز الصلاة في وبرها من أصحابنا، نعم روى في المستدرک روايه عن علي بن جعفر في كتاب المسائل عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألته عن لبس السمور والسنباج والفنك والقاقم؟ قال: «لا يلبس ولا يصلى فيه إلا أن يكون ذكياً» (١).

وقد روى في الوسائل عن عبد الله بن جعفر في قرب الاسناد، عن عبد الله بن الحسن، عن جده علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن لبس السمور والسنباج والفنك؟ فقال: «لا يلبس ولا يصلى فيه إلا أن يكون ذكياً» (٢) وليس في هذا النقل ذكر القاقم.

وكيف ما كان، فمقتضى موثقه عبد الله بن بكير (٣) عدم جواز الصلاة فيما لا يؤكل.

وأما الفنك فقد يقال إنه ثعلب رومى أو فرخ ابن آوى والمشهور عدم جواز الصلاة فيه ونسب الجواز إلى الصدوق قدس سره فى المقنع والأمالى (٤) المعبر عن الثانية بكتاب المجالس، وقد نسب ذلك إلى العلامة فى المنتهى (٥)، وقد ورد فى صحيحه أبى على بن راشد، قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام ماتقول فى الفراء أى شىء يصلى فيه؟ قال:

ص: ١٠١

- ١- (١) مستدرک الوسائل ٣: ١٩٩، الباب ٣ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٢.
- ٢- (٢) وسائل الشيعة ٤: ٣٥٢، الباب ٤ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٦.
- ٣- (٣) وسائل الشيعة ٤: ٣٤٥، الباب ٢ من أبواب لباس المصلى، الحديث الأول.
- ٤- (٤) المقنع: ٧٩، والأمالى: ٧٤٢، المجلس ٩٣.
- ٥- (٥) منتهى المطلب ٤: ٢١٨.

الشرح:

أى الفراء؟ قلت: الفنك والسنجاب والسمور. قال: فصلّ فى الفنك والسنجاب فأما السّمور فلا تصلّ فيه (١).

وفى روايه يحيى بن أبى عمران أنّه قال: كتبت إلى أبى جعفر الثانى عليه السلام: فى السنّجاب والفنك والخز، وقلت: جعلت فداك أحب أن لا تجيبنى بالتقيه فى ذلك، فكتب بخطه إلى: «صلّ فيها» (٢).

ولكن بما أنّ الفنك قسم من الثعلب وورد النهى عن الصلاه فى الثعالب فى الحكم بجواز الصلاه لا يخلو عن إشكال: وفى روايه بشير بن بشار، قال: سألته عن الصلاه فى الفنك والفراء والسنجاب والسمور والحواصل التى تصاد ببلاد الشرك أو بلاد الإسلام أن أصلى فيه لغير تقيه؟ فقال: «صلّ فى السنّجاب والحواصل الخوارزميه ولا تصلّ فى الثعالب والسمور» (٣) وعدم ذكر الثعالب فى السؤال وذكر الفنك فيه وعدم ذكر الفنك فى الجواب وذكر الثعالب فيه يوجب قرب احتمال دخوله فى الثعالب.

وأما الحواصل وهى كما قيل من سباع الطير لها حواصل كبيره فقد يستظهر جواز الصلاه فى أجزاءها من بعض الروايات منها صحيحه الريان بن الصلت، قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن لبس الفراء والسمور والسنجاب والحواصل وما أشبهها والمناطق والكيّمخت والمحشو بالقز والخفاف من أصناف الجلود؟ فقال: «لا بأس بهذا كله إلا بالثعالب» (٤) بدعوى أن استثناء الثعالب قرينه على أن المراد بنفى

ص: ١٠٢

- ١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٣٤٩ ، الباب ٣ من أبواب لباس المصلّى، الحديث ٥ .
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٣٤٩ ، الباب ٣ من أبواب لباس المصلّى، الحديث ٦ .
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ٣٤٨ ، الباب ٣ من أبواب لباس المصلّى، الحديث ٤ .
- ٤- (٤) وسائل الشيعه ٤ : ٣٥٢ ، الباب ٥ من أبواب لباس المصلّى، الحديث ٢ .

الشرح:

البأس فيه ليس خصوص لبسها في غير حال الصلاة كما ذكرنا ذلك في صحيحه على بن يقطين، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن لباس الفراء والسمور والفنك والثعالب وجميع الجلود؟ قال: «لابأس بذلك»^(١) ولو كان المراد من صحيحه الريان أيضاً ذلك لم يكن وجه لاستثناء الثعالب لجواز لبسها أيضاً في غير الصلاة.

أقول: لا- يمكن الالتزام بجواز الصلاة في الحواصل حيث ورد في موثقه سماعه قال: سألته عن لحوم السباع وجلودها؟ فقال: «أمّاً لحوم السباع فمن الطير والدواب فإننا نكرهه وأمّاً الجلود فاركبوا عليها ولا تلبسوا منها شيئاً تصلون فيه»^(٢).

فإن مقتضى التصريح بالإطلاق فيها فمن الطير والدواب عدم جواز الصلاة في شيء من السباع طيراً كان أو من الدواب فيحمل لبسها على غير الصلاة غاية الأمر يلتزم بكراهه لباس الثعالب بمكان استثنائها في صحيحه الريان بن الصلت^(٣) ولو كانت كراهته أشد.

وأماً صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج على ما في بعض الكلمات قال: سألته عن اللحاف (الخفاف) من الثعالب أو الجرذ منه أيسل فيهما أم لا؟ قال: «إن كان ذكياً فلا بأس به»^(٤) فإنه بناءً على كون المراد من الجرذ الخوارزميه قسم من سباع الطير فيحمل على التقية كالصلاة في الثعالب، بل المحكى عن التهذيب عطف الجرذ منه بالواو، وظاهره عود الضمير في (منه) إلى الثعالب والجرذ من جلد الثعلب نوع من

ص: ١٠٣

١- (١) وسائل الشيعة ٤ : ٣٥٢ ، الباب ٥ من أبواب لباس المصلي ، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٤ : ٣٥٣ ، الباب ٥ من أبواب لباس المصلي ، الحديث ٣.

٣- (٣) المتقدمه في الصفحه : ١٠٢ .

٤- (٤) وسائل الشيعة ٤ : ٣٥٨ ، الباب ٧ من أبواب لباس المصلي ، الحديث ١١.

(مسألة ١٨) الأقوى جواز الصلاة في المشكوك كونه من المأكول أو من غيره فعلى هذا لا بأس بالصلاة في الماهوت [١]

الشرح:

لباس للنساء على ما قيل فلا ترتبط الرواية بالصلاة في الحواصل.

أضف إلى ذلك ضعف الرواية سنداً لعدم ثبوت توثيق لعلى بن السندي حيث وثقه نصر بن الصباح (١) الذي لم يثبت له توثيق وكونها مضمرة جهة أخرى في ضعفها.

[١] المنسوب إلى المشهور عدم جواز الصلاة في شيء من أجزاء الحيوان وتوابعه إلا إذا أُحرز أنه من مأكول اللحم.

نعم، عن جماعة الالتزام بجواز الصلاة في المشكوك والجواز كذلك مشهور عند علمائنا المعروفين ممن قارب عصرنا ومنهم الماتن قدس سره حيث ذكر أن الأقوى جواز الصلاة في المشكوك، وقد بنى الجواز وعدمه في كلمات جماعة منهم على أن كون ما هو جزء الحيوان وتوابعه من مأكول اللحم شرط في جواز الصلاة أو أن كونه من غير مأكول اللحم مانع، فبناءً على شرطيه مأكول اللحم لا يجوز في المشكوك بخلاف البناء على المانعيه فإنه عليه يجوز الصلاة فيه.

الفرق بين الشرط الفلسفي والمانع وبين المراد منهما في الاصطلاح الفقهي

وينبغي لتفسيح البحث في هذه المسألة من ذكر أمور:

الأول: أن مورد الكلام في هذه المسألة ما إذا كانت الشبهة موضوعية بأن يحرز الحيوان المحلل أكله وما لا يحل أكله، ولكن لا يدرى أن الجلد أو غيره مما يراد الصلاة فيه أو يكون محمولاً حالها مما يحل أكله أو مما لا يحل أكله، والمفروض في المسألة إحراز التذكية إذا كان ما يريد الصلاة فيه أو يحمله من الأجزاء التي تحلها الحياه.

ص: ١٠٤

الشرح:

نعم، بعد الفراغ عن حكم الشبهه الموضوعيه يتكلم فى المشتبه بالشبهه الحكميه.

الثانى: ما تكرر فى كلمات جملة من الأصحاب أنّ الحكم فى المسأله مبنى على أنّ ما يؤكل لحمه شرط أو ما لا يؤكل لحمه مانع، فلا يجوز الصلاه فى المشكوك على الأول، ويجوز على الثانى. لا يراد من الشرط والمانع ما هو بالاصطلاح الفلسفى من أنّ أجزاء العله التامه ثلاثه السبب والشرط وعدم المانع، وأنّ السبب ما منه الأثر، والشرط ما به تأثير السبب فى المحل القابل له، والمانع ما يمنع عن تأثير السبب فى ذلك المحل، وقالوا: إنّه وإن يعتبر فى فعليه الأثر اجتماع الأمور الثلاثه إلا أنّ أجزاء العله التامه مختلفه بحسب الرتبه بمعنى أنه إذا لم يحصل السبب يكون عدم الأثر مستنداً إليه لا إلى عدم الشرط وإنّما يستند عدمه إلى عدم الشرط إذا فرض حصول السبب، كما أنّ عدمه يستند إلى وجود المانع إذا حصل السبب والشرط ومع عدمهما أو عدم أحدهما لا يستند عدمه إلى المانع، فالشرط رتبه بعد السبب، ورتبه عدم المانع والمانع بعد رتبه الشرط.

وذكروا أيضاً أنه لا يمكن أن يكون أحد الضدين شرطاً والضد الآخر مانعاً؛ لأنّ الضدين فى مرتبه واحده يلزم وجود كل منهما عدم الآخر، وإذا فرض كون أحد الضدين بعينه شرطاً فى تحقق المسبب فمع وجوده لا يمكن تحقق الضد الآخر ليكون مانعاً، ومع عدم وجود الضد الذى هو شرط يكون عدم المسبب مستنداً إلى عدم الشرط مع فرض حصول السبب ولا يستند إلى وجود الضد الآخر، وعلى ذلك يبنى قول الأصوليين فى مسأله أنّ الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده فى وجه عدم الاقتضاء بأنّ الضدين لا مقدميه بينهما، وأنّ ترك أحد الضدين لا يكون مقدمه لوجود

الشرح:

الآخر، بل وجود أحدهما مع ترك الآخر فى مرتبه واحده وأن وجود أحدهما يلزم ترك الآخر فقط، بل المراد من الشرط فى المقام مقام مقابل الجزء والمانع لمتعلق الأمر وهو القيد الوجودى الذى يكون قيداً لمتعلق الأمر بحيث يكون نفس القيد خارجاً عن متعلق ذلك الأمر والتقييد به داخلًا فيه، وإلا فلو كان نفس القيد داخلًا فى ذلك المتعلق لكان جزءاً ودخوله التقييد به فى متعلق الأمر يكون بتعلق ذلك الأمر بالحصه التى تنحل إلى الأجزاء وتقيدها بخصوصيه وجوديه، وبما أن حصول التقييد يكون بإيجاد منشأ الانتزاع الذى هو الإتيان بنفس ما يطلق عليه الشرط كما إذا كان أمر وجودياً داخلًا فى الاختيار وأملاً بالإتيان بالأجزاء عند وجود ما يطلق عليه الشرط على اختلاف الموارد، فالأول كاشتراط الصلاه بالطهاره أو استقبال القبله، والثانى كاشتراطها بالوقت.

وعلى الجملة، التقييد الداخلى فى متعلق الأمر لا بد من كونه أمراً اختيارياً لدخوله فى متعلق الأمر النفسى وإن كان نفس الأمر الوجودى خارجاً عنه، وربما يطلق عليه الشرط أيضاً كاشتراط الصلاه بالوقت وفى مقابل الشرط المانع، والمراد منه تقييد متعلق الأمر بعدم ما يسمى بالمانع، فالأمر النفسى متعلقه لا يدخل فيه العدم إلا أنه مقيد به فيكون التقييد بذلك العدم فقط داخلًا فى ذلك المتعلق ولو بتعلق الأمر بالحصه التى تنحل بالأجزاء وتقيدها بذلك العدم.

ثم إن ما تقدم فى الشرط الفلسفى من امتناع كون أحد الضدين شرطاً والضد الآخر مانعاً يجرى فى الشرط والمانع الشرعيين حيث لا يمكن أن يكون شىء قيداً لمتعلق التكليف ويكون ضده مانعاً عنه، ولكن لا بملاك الامتناع السابق بل بملاك لغويه اعتبار المانعيه للضد الآخر فإنه إذا وجد الضد الذى اعتبر شرطاً لمتعلق الأمر فالضد الآخر مفقود لا محاله وإن لم يوجد فالعمل المفروض باطل لفقد شرطه،

الشرح:

فاعتبار المانعيه للضد الآخر لغو محض.

نعم، إذا كانا من قبيل ضدّين لهما ثالث وسقط الذى شرط عن الشرطيه للعجز فيمكن اعتبار خصوص أحد الضدين الثانى أو الثالث مانعاً لعدم لزوم اللغويه.

الأمر الثالث: لا فرق فى كون تقييد متعلق التكليف بأمر وجودى بحيث يطلق على ذلك الأمر الوجودى الشرط بين تقييد ذلك الأمر الوجودى بأمر وجودى آخر أو بأمر عدمى آخر، كما أنّ تقييد متعلق التكليف بعدم شىء يوجب كون ذلك الشىء ما يطلق عليه المانع بلا فرق بين تقييد ذلك الشىء بأمر عدمى أو وجودى. مثلاً: إذا قيد الستر المعتبر فى الصلاه بكونه ممّا يؤكل لحمه أو أن لا يكون بما لا يؤكل لحمه يكون الستر المذكور شرطاً وإذا كانت الصلاه مقيدة بعدم البكاء فيها لأُمور الدنيا يكون ذلك البكاء مانعاً وإن يكون قيد البكاء أمراً وجودياً أيضاً بكونه لأُمور الدنيا فالعبره فى شرطيه شىء لمتعلق التكليف تقييده بأمر وجودى وفى مانعيه شىء تقييده بعدمه.

الرابع: المعتبر فى الصلاه شرطاً هو الستر على ماتقدم، وأمّ غير من لبس الثوب سواء كان مما تتم فيه الصلاه أم لا فضلاً عن حمل شىء لا يكون شرطاً فى نفس الصلاه فإن اعتبر شىء فى الساتر يكون ذلك قيداً للستر المعتبر فى الصلاه، وأمّ إذا اعتبر شىء فى غير الساتر من الثوب والمحمول يمكن ذلك قيداً للمانع لا. أمراً معتبراً فى نفس الصلاه شرطاً فيصير الفاقد لتلك الخصوصيه مانعاً فغير الساتر من الثوب والمحمول باعتبار ذلك الأمر فيه لا يكون شرطاً فى الصلاه؛ لأنّ المفروض صحه الصلاه إذا لم يكن للمصلى غير ساتره من ثوب آخر أو محمول.

وما قيل فى تصوير الاشتراط بأنه يمكن للشارع على تقدير لبس ثوب غير ساتر أو حمل شىء من أجزاء الحيوان توابعه أن يعتبر وجدانها لوصف شرطاً فى الصلاه

الشرح:

لا- يمكن المساعدة عليه، فإنه إذا لبس ثوباً آخر أو حمل شيئاً من أجزاء الحيوان فإن كانا من مأكول اللحم فلاشترط تحصيل للحاصل، وإذا كانا من غير مأكول اللحم فلاشترط في تلك الصلاة غير معقول لعدم إمكان انقلاب الشيء عما وقع فيه.

وعلى الجملة، فلاشترط في غير الساتر من ثوب آخر أو محمول مرجعه أنّ الفاقد لذلك الشرط مانع عن الصلاة، ولعلّه لذلك فصل بعض بين الساتر وغيره وقال: يعتبر في الساتر اللازم في الصلاة أن يكون ممّا يؤكل إذا كان من أجزاء الحيوان وتوابعه وفي غير الساتر من الثوب المحمول ويعتبر أن لا يكون من أجزاء ما لا يؤكل أو من توابعه.

والمتحصل من الأمور المتقدمه أن يلاحظ الفقيه الخطابات الشرعيه بأنه هل اعتبر وقوع الصلاة فيما لا يؤكل أو حمل شيء منه بنحو المانعيه مطلقاً بحيث يوجب هذا الاعتبار تقييد الستر اللازم في الصلاة بأن لا يكون من أجزاء أو توابع ممّا لا يؤكل أو أنه اعتبر في الستر اللازم في الصلاة أن يكون من غير ما لا يؤكل من مأكول اللحم أو من المنسوج من القطن ونحوه وفي غير الساتر من الثوب أو الحمل أن لا يكون ممّا لا يؤكل بحيث يكون لبس غير الساتر ممّا لا يؤكل أو حملة مانعاً عن الصلاة.

وعلى ذلك، فالصلاة الواقعه في ساتر ممّا لا يؤكل فاسده على كلا التقديرين لفقد الشرط في الستر اللازم، وإنّما تظهر الثمره بينهما إذا وقعت الصلاة في ساتر لا يعلم أنه ممّا يؤكل أو ممّا لا يؤكل، فيحكم بالصحة والجواز على التقدير الأول للاستصحاب في عدم كون الستر المفروض بما لا- يؤكل بناءً على جريان الاستصحاب في العدم الأزلي، هذا مع قطع النظر عمّا يأتي من الأصل، وبناءً على الثاني لا يحكم بالصحة والإجزاء لعدم إحراز أنّ الستر بغير ما لا يؤكل، هذا فيما إذا أحرز أنّ الساتر من أجزاء الحيوان

الشرح:

وتوابعه وإلا. جازت الصلاة فيه ويحكم بالإجزاء للاستصحاب في عدم كونه من أجزاء الحيوان وتوابعه على كلاً. التقديرين السابقين.

الأمر الرابع: قد تقدم بيان الشرط والمانع والفرق بينهما ودعوى أنهما من الشرط والمانع بالاصطلاح الفلسفي بالإضافة إلى الملا-ك الملحوظ في الواجب الذي يكون داعياً إلى الأمر به كما ترى، فإن ما على عهده المكلف الإتيان بالواجب لا تحصيل الملا-ك الملحوظ؛ لاحتمال كون ذلك اعتبارياً أيضاً أو بنحو الحكمه على ما تقدم الكلام في ذلك في بحث التوصل والتعبدى، ثم إنه قد يكون ما يطلق عليه الشرط أو المانع معتبر في ناحيه نفس الواجب بأن يكون الشرط قيلاً لنفس الواجب بنحو الشرطيه كتقييد الصلاة بالستر اللازم أو تقييدها بعدم لبس ما لا يؤكل وعدم حمله، وقد يؤخذ الفعل أو الترك في ناحيه الفاعل كالمصلى بأن يكون الأمر متعلقاً بالصلاه مقيده بحال ستر المصلى أو حال عدم لبسه أو حمله ما لا يؤكل، والنتيجه في كلا الفرضين وإن كانت واحده فلا بد من الإتيان بالصلاه مع الستر اللازم وعدم لبس ما لا يؤكل وعدم حمله، إلا أن الفرضين يختلفان فيما إذا شك في ثوب أو محمول أنه مما لا يؤكل أو من غير ما لا يؤكل، حيث إنه لو اعتبر نفس الفعل أو الترك قيلاً للصلاه لا يجرى الاستصحاب في ناحيه عدم وقوع الصلاه فيما لا يؤكل إلا مع اعتبار الاستصحاب في العدم الأزل.

نعم، إذا شرع بالصلاه في ثوب من قطن مثلاً ثم لبس المشكوك في أثنائها أو حمله كذلك، فقد يقال بجريان الاستصحاب في الصلاه على ما كان من عدم وقوعها فيما لا يؤكل أو عدم حمله فيها ما لا يؤكل، بخلاف ما قلنا بالاعتبار في ناحيه المصلى فإنه إذا لبسه المصلى حتى قبل دخوله في الصلاه يجرى الاستصحاب في أن هذا

الشرح:

المصلى لم يكن لابساً أو حاملاً ما لا يؤكل لحمه، وهو كذلك حتى بعد الفراغ عن صلاته فيحرز صحه الصلاه ووقوعها بالحاله المعتميره فى ناحيه المصلى كسائر الموارد التى يؤتى بالصلاه ويحرز شرطها أو عدم مانعها عند الإتيان بها بالاستصحاب الجارى فى ناحيه الشرط وعدم المانع.

ولا مجال لتوهم أنّ الاستصحاب الجارى فى ناحيه ما يطلق عليه الشرط كالاستصحاب فى ناحيه الوضوء مثلاً بالإضافة إلى ثبوت حصول تقييد الصلاه به من الأصل المثبت، والوجه فى عدم المجال أنّ كلاً من الوضوء والصلاه من فعل المكلف، وكون الأول قيده للثانى بأن تكون الصلاه مقيدة بالوضوء لا واقع له فى الحقيقه، وكذا الصلاه مع عدم كون المصلى لابساً إلا بمفاد واو الجمع الذى هو مفاد الحرف، ومفادها متقوم بالطرفين خارجاً، فإذا حصل فعل الصلاه فى زمان كان فيه الوضوء يتحقق واقع مفاد واو الجمع ومع فرض خروج نفس الوضوء عن متعلق الأمر بالصلاه يتّصف بكونه شرطاً، وكذلك فى تقييد المأمور به بالمانع الذى يكون عدم الفعل قيده لمتعلق الأمر، بخلاف ما إذا كان الفعل الآخر بنفسه داخلاً فى متعلق الأمر المعلق بالفعل الأول حيث يكون كل منهما جزءاً لذلك المتعلق.

وعلى الجملة، بعد إحراز الإتيان بمتعلق الأمر بضم الأصل إلى الوجدان يحكم العقل بالإجزاء فى مقام الامتثال كما يأتى من غير أن يكون الأصل مثبتاً.

الأمر الخامس: يقع الكلام فى أنّ ما ورد فى الروايات من مانعيه أجزاء ما لا يؤكل لحمه أو شرطيه ما يؤكل لحمه يراد منهما عناوين الحيوانات التى لا يحل أكلها أو يحل أكلها كالأسد والذئب والأرنب أو الغنم والبقر والابل إلى غير ذلك، بحيث يكون للأسد حكمان فى عرض واحد أحدهما لا يجوز أكل لحمه والثانى عدم جواز الصلاه

الشرح:

فى أجزاءه وتوابعه، وكذا فى ناحيه غيره من الحيوانات المحرم أكل لحمها ويكون لمثل الغنم حكمان جواز أكل لحمه وجواز الصلاه فى أجزاءه وتوابعه أو أن نفس حرمه أكل لحم الحيوان موضوع لمانعيه جزئه وتابعه، وكذا فى ناحيه حليه أكل لحم الحيوان الأظهر أن الحيوان موضوع لحرمه أكل لحمه، وحرمه أكل لحمه موضوع لمانعيه أجزاءه وتوابعه لباساً أو حملاً، كما أن نفس الحيوان موضوع لحليه أكل لحمه وحليته موضوع لجواز الستر بأجزائه وتوابعه، وحيث إن ماورد فى الخطاب موضوعاً للحكم ظاهره أنه الموضوع لذلك الحكم ثبوتاً لا- أنه أخذ مشيراً إلى عنوان آخر هو الموضوع لذلك الحكم واقعاً، فيكون المتبع أن عنوان ما لا يؤكل لحمه أو ما يؤكل لحمه هو الموضوع للمنع أو الجواز، وبعد ذلك يبقى أن المراد بما لا يؤكل لحمه ما يحرم أكله ذاتاً لا بالعنوان الطارئ عليه، سواء لم يكن عنوان الطارئ موجباً للزوال ككونه موطوءاً أو قابلاً له ككونه جلالاً أو ما يحرم أكله ولو بالعنوان الطارئ قابلاً للزوال أو لم يكن، وحيث إن ذكر عنوان موضوعاً ظاهره أن العنوان بفعليته موضوع للحكم فيكون ظاهر الخطابات ما يحرم أكله فعلاً لعامة المكلفين ليس أجزاءه وتوابعه أو حملهما مانع يوجب فساد الصلاه.

نعم، عدم حرمه أكل الحيوان للمضطر إلى أكله لخوف هلاكه من الجوع ونحو ذلك لا يوجب صحة الصلاه فى أجزاءه وتوابعه، بخلاف العناوين الطارئة للحيوان الموجه لحرمه أكل لحمه ككونه موطوءاً أو جلالاً، ولا مجال بما إذا كان الغنم مثلاً مغصوباً فإن هذا العنوان يوجب حرمه أكل لحمه على الغاصب ومن لم يكن المالك راضياً بأكله لا كون الحيوان من المحرم أكله، وإذا تبين ماتقدم فلا بد من ملاحظه الروايات الوارده فى المقام من أن المستفاد منها مانعيه لبس شيء مما لا يؤكل لحمه أو

الشرح:

حملة، بلا- فرق بين الساتر وغيره أو التفصيل بين الساتر وغيره بأن يكون المعتبر في ناحيه الستر الواجب إذا كان من أجزاء الحيوان وتوابعه هو كونه ممّا لا يؤكل لحمه وفي غيره مانع الثواب أو المحمول ممّا لا يؤكل لحمه، وكذا ملاحظتها في أنّ الستر لبس مالا يؤكل لحمه أو حملة معتبر في ناحيه المصلى بأن يعتبر في الصلاة أن لا يكون المصلى لابساً أو حاملاً ما لا يؤكل لحمه أو أنّه معتبر في ناحيه الصلاة بأن لا تقع الصلاة في أجزاء وتوابع ما لا يؤكل لحمه.

في مدلول موثقه عبدالله بن بكير

فنقول: يظهر من جملة من الروايات مانع لبس ما لا يؤكل لحمه عن الصلاة كالأخبار التي ورد النهى فيها عن الصلاة في جلود السباع وأوبارها(١) وما ورد فيها النهى عن الصلاة في السمور والأرانب والثعالب(٢) ومقتضى إطلاقها تقييد الستر اللازم في الصلاة أيضاً بعدم كونه بما لا يؤكل، والوجه في ذلك أنّ النهى عن شىء في العبادة أو المعاملة ظاهره المانع وفساد العبادة وعدم إمضاء المعاملة مع المنهى عنه وقد ورد في موثقه عبد الله بن بكير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في الثعالب والفنك والسنجاب وغيره من الوبر؟ فأخرج كتاباً زعم أنّه إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله: أنّ الصلاة في وبر كل شىء حرام أكله فالصلاة في وبره وشعره وجلده وبوله وروثه وكل شىء منه فاسد لا تقبل تلك الصلاة حتى يصلى في غيره مما أحل الله أكله(٣). ويقال إنه

ص: ١١٢

١- (١) وسائل الشيعة ٤ : ٣٥٤ ، الباب ٦ من أبواب لباس المصلى .

٢- (٢) وسائل الشيعة ٤ : ٣٥٠ ، الباب ٤ من أبواب لباس المصلى ، الحديث ٢ والباب ٧ ، الحديث ٣ .

٣- (٣) وسائل الشيعة ٤ : ٣٤٥ ، الباب ٢ من أبواب لباس المصلى ، الحديث الأول .

الشرح:

لو لم يكن قيد «مما أحل الله أكله» وما ذكر بعد ذلك في الحديث كان المستفاد من الصدر مانعيه ما لا يؤكل لحمه، ولكن قوله عليه السلام حاكياً إِملاء رسول الله صلى الله عليه وآله بعد ذلك «حتى يصلى في غيره مما أحل الله أكله» يمنع عن استفادة المانعيه والعدول إلى الالتزام باشتراط حليه الأكل إذا صَلَّى فيما هو من جزء الحيوان أو تابعه.

ولكن لا- يخفى مافيه فإنه قد تقدم أنه لا معنى لاشتراط الصلاة في غير الستر المعبر فيه، وهذه الموثقه مقتضى صدرها فساد الصلاة فيما إذا صلى في غير المأكول، سواء كان ماصلي فيه جلده أو روثه، وبلا فرق بين كون ماصلي فيه ساتره اللازم في الصلاة أو غيره، ومعنى الفساد عدم سقوط التكليف بالصلاة بتلك الصلاة المأتى بها، بل يبقى التكليف، ومن المعلوم إذا أراد المكلف أن يأتي الصلاة في جزء الحيوان أو تابعه بحيث يسقط التكليف فاللازم عليه أن يأتي في أجزاء وتوابع ما يؤكل لحمه، فالإتيان بالصلاة فيما يؤكل لحمه لا- لاشتراط مأكوليه اللحم، بل للفرار من المانع والقرينه على ذلك الإتيان بلفظ الإشاره في قوله: حتى يصلى تلك الصلاة، حيث يكون المراد بالمشار إليه الصلاة الواقعه في أجزاء ما لا يؤكل وتوابعه، وبما أنه لا يمكن إتيان تلك الصلاة بجميع خصوصياتها، ومنها وقوعها فيما لا يؤكل لحمه فالمقدار اللازم من حذف خصوصيه تلك الصلاة وقوعها فيما لا يؤكل لا وقوعها في أجزاء الحيوان وتوابعه، فيكون معنى قوله عليه السلام: «لا تقبل تلك الصلاة حتى يصلى في غيره مما أحل الله أكله» وأن الصلاة الواقعه لا تكون امتثالاً ليسقط التكليف بها، بل تكون امتثالاً فيما إذا صليت فيما أحل الله أكله.

وعلى الجملة، ظاهر صدر الروايه مانعيه ما يحرم أكله من لبسه أو حملة في الصلاة، ولا ينافيه ما في ذيلها ذلك الظهور، حيث إن ما في ذيلها يشمل الساتر وغيره،

الشرح:

وقد تقدم أنّ غير الساتر لا- يكون شرطاً في الصلاة حتى مع تقييده بقيد وجودى فمرجع الاعتبار في غير الساتر بتقييده بأمر وجودى إلى مانعيه فاقده عن الصلاة، ويكون الأمر بالإضافة إلى الساتر كذلك لإطلاق الصدر، وما ذكر في الذيل ظاهره بيان عدم الابتلاء بالمانع الذى الأصل فيه إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله الوارد في صدر الموثقه.

ودعوى أنّ المراد باسم الإشارة نوع الصلاة المفروضه لا خصوص الصلاة التى فرض الإتيان بها لا يمكن المساعدة عليها؛ فإنه لو كان المراد ما ذكر لم يحتج إلى الإتيان باسم الإشارة لاتحاد جميع أنواع الصلاة فى الثوب منعاً وجوازاً، بل لا موجب للحكم بعدم قبولها إلا الإتيان فى المأكول لحمه لجواز الإتيان بالطبيعى أو بالنوع فى الثوب من القطن فيكون ما ذكر قرينه جليه على أنّ تلك الصلاة التى أتى بها فى أجزاء الحيوان لا- تكون امتثالاً، بل الامتثال فى أجزاء الحيوان وتوابعه ما كان فى أجزاء وتوابع ما يؤكل.

ويدل أيضاً على أنّ لبس ما لا يؤكل لحمه فى الستر اللازم أو فى غيره وكذا حمل ما لا يؤكل مانع لا أنّ لبس ما يؤكل ولو فى الستر اللازم شرط موثقه سماعه، قال: سألته عن لحوم السباع وجلودها؟ فقال: «أمّا لحوم السباع فمن الطير والدواب فإننا نكرهه، وأمّا الجلود فاركبوا عليها ولا تلبسوا منها شيئاً تصلون فيه»^(١) حيث إنّ ظاهر النهى عن شىء فى العباده المانعيه.

نعم، قد يدعى أنّ ظاهر الموثقه هو اعتبار لبس ما لا يؤكل فى ناحيه المصلى لا فى ناحيه نفس الصلاة ويكون ظهورها فى ذلك قرينه على حمل موثقه ابن بكير^(٢) أيضاً

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٣٥٣ ، الباب ٥ من أبواب لباس المصلى ، الحديث ٣ .
٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٣٤٥ ، الباب ٢ من أبواب لباس المصلى ، الحديث الأول .

الشرح:

على ذلك، بل القرينه ملاحظه كلمه «فى» حيث إنّ كلاً من الصلاه ولبس الثوب فعل للمكلف ولا يكون أحدهما ظرفاً للآخر، لا ظرف زمان ولا ظرف مكان، وجعل الثوب ظرفاً للصلاه لاشتمال الثوب لبدن المصلى كلاً أو بعضاً فكأنّ صلاته تقع فيه ولكن لا يخفى أنّ كلمه «فى» فى الموثقه ليست بمعنى الظرف، حيث إنها بملاحظه البول والروث ممّا لا يكون ظرفاً للصلاه ولا لغيرها يعلم أنّها بمعنى واقع الاجتماع والمصاحبه، ويمكن اعتبار واقعهما بل عنوانها بين العرضين والمعروض مع عرضه بالإضافة إلى عرض آخر على ما تقدم، بل ملاحظه الموثقه يوجب حمل الموثقه عليها فإنّ النهى عن لبس مالا يؤكل فى الصلاه فى الحقيقه نهى عن الصلاه فيما لا يؤكل بأن يوتى بالصلاه بالجمع بينهما.

فى مدلول روايه على بن حمزه

وقد يستظهر أنّ المعتبر فى الصلاه إذا كان فى جلد الحيوان هو كونه ممّا يؤكل لحمه ويذكر بعض الروايات منها روايه على بن أبى حمزه، قال: سألت أباً عبدالله عليه السلام وأباً الحسن عليه السلام عن لباس الفراء والصلاه فيها؟ فقال: لا تصل فيها إلاّ فيما كان منه ذكياً، قال: قلت: أوليس الذكى مما ذكى بالحديد؟ قال: بلى، إذا كان ممّا يؤكل (١). حيث إنّ ظاهرها أنّ الذكى ممّا يؤكل مستثنى عن المانع وأنه إذا وقعت الصلاه فى الجلود يكون وقوعها فى الجلود مانع عنها إلاّ إذا كان الجلد من المذكى مما يؤكل، ونتيجه ذلك أنّ الاستصحاب فى عدم وقوع الصلاه فيما لا يؤكل لا يثبت أنّها وقعت فيما يؤكل ليخرج

ص: ١١٥

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٣٤٨ ، الباب ٣ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٣ .

الشرح:

عن الصلاة في المانع، وفيه مضافاً إلى ضعف سندها بالعلوى والديلمي وعلى بن أبي حمزة لا تكون داله على ما ذكر من مانعيه الجلود إلا ما كان من مأكول اللحم، فإن وقوع الصلاة فيما يؤكل لحمه لا يكون شرطاً في الصلاة، بل وقوعها فيما لا يؤكل لحمه مانع على ما تقدم في الموثقتين فيكون ذكر وقوعها في المذكى من مأكول اللحم فراراً عن الابتلاء بالمانع كما ذكرنا ذلك في موثقه عبد الله بن بكير (1) وذكر في الأمور المتقدمه أنه لا يكون شيء شرطاً وضده مانعاً.

ومما ذكر يظهر الحال في سائر ما يستظهر منها بأن مدلولها كمدلول هذه الروايه، ودعوى أن المذكى على ظاهرها يكون في المأكول لحمه لا في غيره يدفعها لثبوت التذكيه في غير مأكول اللحم أيضاً كما هو مستفاد من غير واحد من الروايات، فيدور الأمر بين كون قوله: إذا كان ممّا يؤكل، مستثنى عن عنوان المانع أو كونه للفرار عن المانع في مقام الامتثال بأن يكون المانع هو لبس أو حمل ما لا يؤكل، وقد تقدم أن المتعين هو الثاني لتقيد المانع في الموثقه بما لا يؤكل.

ثم إنه إذا فرض أنه لم يتمكن من استظهار أن المعتبر في مقام الثبوت كون لبس ما لا يؤكل أو حمله مانعاً أو أن لبس ما هو جزء الحيوان أو تابعه مانعاً إلا مأكول اللحم أو المعتبر في لبسه أو حمله أن يكون من غير مالا يؤكل لحمه، سواء كان عدم الاستظهار لاختلاف الروايات وتعارضها في هذه الجبهه أو لإجمالها فلا ينبغي التأمل في أن مقتضى العلم الإجمالي هو الاحتياط وعدم جواز الاكتفاء بالصلاه في المشكوك بأن يؤتى بها بما يحرز أنه من غير مالا يؤكل لحمه من مأكول اللحم أو في غير أجزاء

ص: ١١٦

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٣٤٥، الباب ٢ من أبواب لباس المصلي، الحديث الأول.

الشرح:

الحيوان وتوابعه؛ لأن العلم الإجمالي باعتبار أحد القيدتين في الصلاة محرز، فإنها إما مقيدة بعدم وقوعها فيما لا يؤكل لحمه أو مقيدة بوقوعها في غير مأكول اللحم أو وقوعها في مأكول اللحم، وأصالة البراءة بل الاستصحاب في عدم تعلق الوجوب بالصلاة المقيدة بعدم لبس أو حمل ما لا يؤكل له معارضة بالاستصحاب وأصالة البراءة عن تعلق الوجوب بالصلاة المقيدة بلبس أو حمل ما لا يؤكل أو المقيدة بلبس أو حمل غير ما لا يؤكل لحمه.

ودعوى أن تعلقه بالصلاة المقيدة بلبس أو حمل غير مأكول اللحم أو المقيدة بمأكل اللحم موجب للضيق على المكلف؛ لأنه يوجب أن لا يصلى في اللباس المشكوك بخلاف تعلقه بالصلاة المقيدة بعدم لبس أو حمل ما لا يؤكل فإنه يقتضى جواز الصلاة في اللباس المشكوك لا يمكن المساعدة عليه فإن مجرد تسهيل الإتيان للمكلف لا يوجب جريان البراءة في الطرف الآخر وإلا جرت البراءة في ناحيه وجوب التمام عند دوران الأمر بين القصر والتمام لسهولة الإتيان بالقصر، بل الموجب لجريان البراءة كون أحد طرفي العلم لا بشرط والآخر بشرط.

في الأصل الموضوعى عند دوران الحيوان بين كونه مما يؤكل أو لا يؤكل

ثم إنه قد ظهر مما تقدم من كون المستفاد من الخطابات الشرعية مانع لبس ما لا يؤكل لحمه وحمله بمعنى أن الصلاة مقيدة بعدم لبسه أو حمله، وعليه فإن شك في شيء من جزء الحيوان أو تابعه من أن هـ مما لا يؤكل لحمه بالشبه الموضوعى فيقع الكلام في مقتضى الأصل الموضوعى والأصل الحكيمى.

أمّ الأول فقد يقال حيث إنّ تحريم حيوان انحلالى بالإضافة إلى وجودات ذلك

الشرح:

الحيوان كانهلاله بالإضافه إلى مصاديق أكل لحمه وكون هذا التحريم أمر حادث مسبق بالعدم فيكون المرجع إلى عدم جعل الحرمة لذلك الشخص من الحيوان المأخوذ منه الجلد أو التابع المفروض لبسه أو حمله في الصلاة، وقد سبق القول بأن عنوان ما لا يؤكل لحمه بنفسه قيد للمانع لا أنه عنوان مشير إلى نوع الحيوانات من الأسد والذئب والثعلب والأرنب وغير ذلك فيحرز بالاستصحاب المذكور أنه لم يحصل لبس أو حمل ما لا يؤكل لحمه في الصلاة باللبس أو الحمل المفروضين، ويجرى هذا الكلام بالإضافه إلى نوع حيوان يشك في كونه محكوماً بحرمة أكل لحمه أم لا فيؤخذ فيه أيضاً بالاستصحاب في عدم جعل الحرمة لأكل لحمه، فيترتب على ذلك أن لبس شيء من ذلك النوع أو حمله لا يكون مانعاً عن الصلاة، وقد يقال بأن الاستصحاب في عدم جعل الحرمة لذلك الحيوان الذي أخذ منه اللباس أو المحمول معارض بالاستصحاب بعدم جعل الحليه له لا يمكن المساعدة عليه فإنه يكفي في جواز الصلاة عدم كون اللباس أو المحمول من حيوان نهى عن أكله وحليه ذلك الحيوان غير مأخوذ في موضوع عدم المانع بل لا في جواز أكل لحمه بعد إحراز كونه ممّا يقبل التذكية.

نعم، الجواب عن المعارضه بأن جميع الحيوان إلا ما ذكر في آيه تحريم الميتة كان محكوماً بحليه أكله، وإنما وقع تشريع المحرم منها تدريجاً بعد ذلك فلا بأس بالأخذ باستصحاب الحليه في المشكوك لا يمكن المساعدة عليه، فإن تلك الحليه على تقديرها كانت مؤقتة ثبوتاً في كثير من الحيوانات فلا يعلم جعل الحليه في صدر الإسلام للأفراد التي توجد في الأزمنة المتأخره ثبوتاً، على ما ذكرنا في بحث الاستصحاب في بقاء الأحكام الثابته في الشرائع السابقه أو في صدر الإسلام في بحث الأصول.

الشرح:

نعم، قد يشكل في الاستصحاب في ناحيه عدم جعل الحرمة للمشكوك أنه لم يبقَ ذلك الحيوان ولا لحمه في زمان لبس جزء من جلده وتابعه أو حملهما حتى يمكن التعميد بحليه أكل لحمه أو بعدم جعل الحرمة له، ولكن يدفع الإشكال مع اختصاص جريانه في المشتبه بالشبه الموضوعيه أن عدم جريان الاستصحاب في ناحيه حرمة شيء خاص بعد انقضاء ذلك الشيء للغويه التعبد حيث لا- يترتب على التعبد بحرمة أى أثر. وأمّا إذا كان لعدم حرمة في زمان وجوده موضوعاً لحكم شرعى آخر فلا يكون التعبد بعدم حرمة في ذلك الزمان لغواً، حيث يترتب على التعبد به أثره الشرعى نظير استصحاب الطهاره في ماء غسل به ثوب متنجس بذلك الثوب، فإنه إذا شك في طهارته بعد انقضائه في زمان الغسل به يجرى الاستصحاب ويحز به طهاره المغسول.

ويمكن تقرير الأصل الموضوعى بوجه آخر ويحز به أن ما يلبسه أو يحمله ليس من أجزاء وتوابع ما لا يؤكل لحمه فإنه عندما لم يكن الحيوان لم يكن الجزء والتابع مّا لا- يؤكل لحمه ولو بمفاد السالبه بانتفاء الموضوع فإنه يصدق عندما لم يكن هذا المشكوك لم يكن أيضاً كونه مّا لا يؤكل، وبما أن الموضوع للمانع عن الصلاه بمفاد السالبه بانتفاء المحمول بالاستصحاب فى عدم المحمول السابق وضم ما بالوجدان إليه وهو تحقق الجزء أو التابع المشكوك يحز مفاد القضية السالبه بانتفاء المحمول، والوجه فى إحرازها أن انتساب الجلد أو التابع إلى ما لا يؤكل لحمه وان يكون بمعنى الوصف والإضافه فيحتاج إلى وجود الموضوع و طرفى الإضافه، إلا- عدم الانتصاف وعدم الوصف لا- يحتاج إليهما حيث إنّ العرض فى وجوده يحتاج إلى وجود الموضوع والإضافه فى تحققها يكون بتحقيق طرفى الإضافه، ولكن العرض فى عدمه

الشرح:

أو الإضافة في عدمها لا يحتاج إلى وجود شيء، وعلى ذلك عندما لم يكن المعروض لم يكن عرضه أيضاً وعندما لم يكن طرفاً الإضافة لم تكن الإضافة أيضاً وبعد تحقق الشيء فإن احتمال بقاء عدم الوصف أو الإضافة في عدمهما يستصحب عدمهما.

وعلى الجملة، مفاد القضية السالبة بانتفاء المحمول يتم بأمرين بمعنى أو الجمع بينهما وهما وجود نفس الموضوع وعدم تحقق الوصف له، كما إذا كان مدلول الخطاب إذا لم تكن المرأة قرشيه تحيض إلى ستين سنة وإذا أحرزت المرأة وشك في كونها منتسبه إلى قريش يستصحب عدم انتسابها إلى قريش حيث لم يكن الانتساب عند عدم تلك المرأة، ويحتمل بقاء عدم انتسابها بحاله بعد وجودها فيتم الموضوع للحيض إلى ستين سنة.

والحاصل فرق بين مفاد القضية السالبة بانتفاء المحمول ومفاد القضية معدوله المحمول، وإذا كانت الحالة السابقة المحرزه القضية السالبة بانتفاء الموضوع فيمكن بالاستصحاب في ناحية بقاء عدم المحمول بحاله مع إحراز وجود الموضوع إحراز مفاد السالبة بانتفاء المحمول الموضوع مفاده لحكم شرعي، ولكن لا- يمكن بالاستصحاب المذكور إحراز مفاد القضية معدوله المحمول، حيث إن مفاد المعدوله اتصاف الموضوع المفروض وجوده بعدم المحمول، سواء كان عرضاً ذات إضافة أو بدونها أم لا بأن اعتبر في ترتب الحكم اتصافه بكونه غير شيء آخر، ومن التزم بعدم جريان الاستصحاب في العدم الأزلي؛ لأنَّه أصل مثبت بالإضافة إلى مفاد القضية السالبة محمولها قد خلط بين القضية السالبة المحمول المعبر عنه بالسالبة المحصلة وبين القضية المعدوله محمولها، وحيث إنَّ نفي المانع للصلاه موضوعها مفاد السالبة بانتفاء المحمول فبعد إحراز جزء الحيوان أو تابعه يحرز عدم انتسابهما إلى ما لا يؤكل

الشرح:

لحمه بالاستصحاب فلا يكون لبس شيء منهما أو حمله في الصلاة مانعاً.

نعم، هذا الاستصحاب لا- يجرى في اللباس المشكوك بالشبهه الحكميه بأن لا يعلم أنّ نوعاً من الحيوان حكم الشارع بكونه حراماً أكل لحمه أم لا، ويجرى فيه الاستصحاب بالنحو الأول؛ وذلك فإنّ انتساب الجزء أو التابع إلى نوع الحيوان في الشبهه الحكميه محرز والشك في أنّ الشارع جعل الحرمة لأكل لحمه أم لا، وقد يقرر الأصل الموضوعي بنحو آخر وهو أنّ مقتضى قوله عليه السلام: «كل شيء فيه حلال وحرام فهو لك حلال أبداً حتى تعرف الحرام منه بعينه فتدعه»^(١) فإنّ الحيوان الذي أخذ منه الجلد المفروض أو التابع يشك في كونه حلالاً أو حراماً، وإذا حكم بحليته يجوز الصلاة في جلده ووبره يعنى عدم كون لبسه وحمله مانعاً عن الصلاة؛ لأنّ كون ما ذكر مانعاً عن الصلاة مترتب على حرمة أكل لحم الحيوان كما تقدم.

والحاصل أنّ هذه الروايه وإن لا تعمّ اللباس المشكوك إذا كان الحيوان حليته وحرمة مشتبّهه بالشبهه الحكميه؛ لأنّ المنشأ في الشك في حليه حيوان أو حرمة فقد الدليل على حليته وحرمة لا وجود القسمين منه، بل لو كان غيره من الحيوان حلالاً لكانت حليته وحرمة مشكوكه لعدم الدليل على شيء منهما، وهذا بخلاف الشبهه الموضوعيه فإنّ منشأ الشك في المشكوك فيه عدم العلم بدخوله في عنوان محكوم بحليه أكل لحمه أو أنه داخل في عنوان القسم الآخر الذى محكوم بحرمة أكل لحمه، وحيث إنّ عمده الكلام في هذه المسأله المشكوك بالشبهه الموضوعيه فيمكن الحكم بجواز الصلاة فيه أخذاً بالروايه المتقدمه التى يعبر عنها بصحيحه عبد الله بن سنان،

ص: ١٢١

١- (١) وسائل الشيعه ١٧ : ٨٧ _ ٨٨ ، الباب ٤ من أبواب ما يكتسب به، الحديث الأول.

الشرح:

عن أبي عبد الله عليه السلام (١) ورواها في الوسائل في باب ٤ من أبواب ما يكتسب به، ولكن لا يخفى أن الرواية لا تكون داله على جواز الصلاة في اللباس المشكوك فإن مدلولها ثبوت الحليه لما يحتمل دخوله في القسم الحرام ما لم يعلم الواقع، وهذه الحليه حكم ظاهري وترخيص في الارتكاب ما لم يعلم الحال وإن كان المشكوك محكوماً بالحرام واقعاً لاحتمال دخوله في عنوان الحرام الواقعي والموضوع لعدم المانعيه أن لا يكون الحيوان ممياً نهى عن أكله واقعاً، وهذا بخلاف ما تقدم من الاستصحاب في عدم جعل الحرمة كما ذكرنا سابقاً فإن المتعبد به في ذلك الاستصحاب عدم جعل الحرمة له وإحراز عدم النهي عنه واقعاً وإن كان هذا الإحراز تعبيرياً ولا يرتبط بمدلول قاعده الحل التي مفادها الترخيص في الارتكاب ما لم يعلم الحال، وظاهر موثقه ابن بكير وغيرها أن ما نهى عن أكل لحمه من أنواع الحيوان موضوع لمانعيه لبس جلده وتوابعه وحملها في الصلاة، وأمّ الروايات الواردة في كل شيء حلال حتى يعرف الحرام، فهي أيضاً كما ذكرنا ولكنها ضعيفه سنداً أيضاً مضافاً إلى ما في مدلولها؛ ولذا لا تكون قاعده الحل من الأصول المحرزه وإن ذكرها منها بعض الأصحاب ممن قارب عصرنا.

وقد يعدّ الاستفادة من الروايات المتقدمه ومنها صحيحه عبد الله بن سنان من الأصول الحكميه، وبيان ذلك أن الحرام كما يطلق على فعل تعلق به المنع تكليفاً والحلال على ما تعلق به الترخيص، كذلك يطلق الحرام على ما تعلق به المنع وضعاً والحلال على ما تعلق به الترخيص وضعاً أو عدم تعلق المنع وضعاً، وإذا كانت الصلاة فيما لا يؤكل لحمه حراماً وضعاً وإذا كانت في غير مالا يؤكل لحمه حلالاً وضعاً تكون

ص: ١٢٢

الشرح:

الصلاه الواقعه فى الصلاه فى اللباس المشكوك مردده بين دخولها فى الحلال والحرام فالحكم بحلتيتها وضعاً إلى أن تعرف حرمتها معناه إجزاء الصلاه الواقعه فيه، وقد أطلق الحلال والحرام على الوضع فى غير مورد من الروايات، بل لو أُريد من الحرمة والحليه التكليف والترخيص فى الارتكاب فقط فيمكن شمول الروايه للصلاه فى اللباس المشكوك أيضاً، فإنه إذا قصد المصلى بصلاته فيما لا يؤكل أنها وظيفته شرعاً تكون الصلاه حراماً لكونها تشريعاً، وإذا قصد بصلاته فيما يؤكل أو فى غير ما لا يؤكل أنها وظيفته شرعاً يكون حلالاً، وإذا شك أن صلاته فى اللباس المشكوك من الحرام أو من الحلال فالحكم بتلك الصلاه بالحليه مقتضاه عدم مانعيه المشكوك.

ولكن لا يخفى أن الحلال والحرام وإن يطلقا على الوضع كما يشهد بذلك موارد استعمالهما فيه فى بعض الروايات إلا أنه لا ينافى دعوى ظهور الحرام والحلال فى التكليف ما لم يتم قرينه على الخلاف، ككون متعلق الحرمة معامله أو عباده، وكذا الحليه وهذه القرينه غير موجوده فى صحيحه عبد الله بن سنان (1) ليرفع اليد عن ما ذكرنا من الانصراف.

وأمّاً مسأله حرمة التشريع فى صلاته أو فى غيرها والتقسيم إلى القسمين بلحاظ حرمة فلا يفيد شيئاً فى اللباس المشكوك فإنّ الصلاه فيه برءاء أنه مضاف إلى المأكول لحمه حلال قطعاً ولكن لا يفيد الاجزاء، ومع قصد الجزم بأنّ الصلاه فيه هى الوظيفه حرام قطعاً، حيث إنّ الشارع لم يأمر بالصلاه فى جلد الحيوان وتوابعه فضلاً عن جلد الحيوان المشكوك فى أنه من مأكول اللحم أو من غيره كما لا يخفى، والعمده فى

ص: ١٢٣

الشرح:

الأصل الحكمى هو أنّ النهى عن الطبيعى تكليفاً ظاهره الانحلال بحسب أفراد ذلك الطبيعى بأن يكون كل فرد من أفراد متعلق للتكليف مستقلاً لا- أنّ المنهى عنه هو الإتيان بجميع أفراده بأن يكون المبعوض مجموع جميع الأفراد، حيث إن النهى عن الطبيعى بهذا النحو لغو محض؛ لأنّ كل الأفراد من الطبيعى ممّا لا يتمكن مكلف من الجمع بينها فى الارتكاب ولا أنّ المنهى عنه صرف وجوده بحيث إذا وجد واحد من أفراد سقط التكليف رأساً ويكون المكلف مطلق العنان بالإضافه إلى سائر الأفراد، بل فى ثبوت هذا القسم من النهى عن الطبيعى وجوده فى المحرمات ولو فى مورد واحد مورد التامل؛ ولذا يكون النهى عن الطبيعى ظاهراً فى الانحلال بحسب وجوداته وتعلق النهى بكل منها وكذلك فى النهى الوضعى عن طبيعى شىء فى صلاته أو سائر عباداته؛ ولذا لو اضطر المكلف الى ارتكاب بعضها فى صلاته لم يجز له إلاّ ترك رعايه ذلك المقدار المضطر إليه.

وعلى الجملة، فكل من أفراد المانع له مانعيه مستقلة فالفرد المشكوك من أنه من أفراد المانع أم لا- مقتضاه الشك فى تقيد الصلاه بعدم لبسه أو حمله فيها، وهذا التقييد غير ثابت فيرجع إلى البراءة فى تعلق الأمر بطبيعى الصلاه المقيده بترك ذلك المشكوك أيضاً على ما ذكر فى بحث دوران أمر الواجب الارتباطى بين الأقل والأكثر والمطلق والمشروط.

وأمّا ما قيل من سائر الأصول الموضوعيه أو الحكميه فإنها إما غير مطرده أو غير صحيحه كما يقال بأنه يجرى الاستصحاب بعد لبس المشكوك أو حمله فى صلاته فى عدم لبسه أو حمله ما لا يؤكل لحمه. ولكن قد تقدم أنه عدم لبسه معتبر فى الصلاه بمفاد واو الجمع، وبنحو الانحلال بمعنى أنّ الصلاه مقيده بعدم لبس كل فرد من أفراد

وأمّا إذا شك في كون شيء من أجزاء الحيوان أو من غير الحيوان فلا إشكال فيه [١]

الشرح:

أجزاء ما لا يؤكل وتوابعه، والاستصحاب المذكور لا يثبت عدم تقييد الصلاة بعدم لبس ما لبسه فيها، ونظير ذلك جريان الاستصحاب في نفس الصلاة بأنها على تقدير الإتيان بها قبل لبسه لم تكن صلاة في غير ما يؤكل والآن كذلك فإنّ هذا من الاستصحاب التعليقي في الموضوع ولا اعتبار به.

نعم إذا لبسه أثناء صلاته فليل بجريان الاستصحاب في عدم وقوع الصلاة فيما لا يؤكل، ولكن هذا على تقدير تمامه لا يطرد ولا يصحح الصلاة التي لبسه قبل الدخول فيها. وأمّا الاستصحاب في عدم وقوع الصلاة فيما لا يؤكل بنحو العدم الأزلي بتقريب أنّ الصلاة قبل أن يأتي بها لم يكن فيما لا يؤكل لحمه وإذا أحرز الإتيان بها وشك في بقاء عدم وقوعها فيما لا يؤكل فلا مجال له بعد جريان الاستصحاب في عدم جعل الحرمة للحيوان المشكوك أو جريان الاستصحاب في عدم انتساب الجلد أو التابع المفروض لما لا يؤكل؛ لأنّ مع أحد الاستصحابين لا يبقى شك في عدم وقوع الصلاة في ما لا يؤكل كما لا يخفى.

تجاوز الصلاة فيما شك في كونه من أجزاء الحيوان

[١] والوجه في عدم الإشكال هو أنّ القول بالمنع كان مبنياً على مانعيه أجزاء الحيوان وتوابعه في الصلاة إلا ما يؤكل لحمه، وكان من الممكن إحراز المانع فيما إذا صلى في أجزائه وتوابعه بضميمه أنّ الحيوان المشكوك لم يكن من مأكول اللحم كالغنم مثلاً بالاستصحاب، أو الالتزام بأنّ كون اللباس من مأكول اللحم شرط في الصلاة المأتي بها في أجزاء الحيوان ومع عدم إحراز كون اللباس من أجزاء الحيوان يحرز صحة الصلاة فيه بأصالة البراءة عن الشرطية لو لم نقل بجريان الأصل في عدم

(مسأله ١٩) إذا صَلَّى في غير المأكول جاهلاً أو ناسياً فالأقوى صحه صلاته [١]

الشرح:

كونه من أجزاء الحيوان وتوابعه.

الصلاه في غير المأكول جاهلاً أو ناسياً صحه

[١] اختار قدس سره صحه الصلاه فيما إذا صَلَّى في غير المأكول لحمه جهلاً أو نسياناً، خلافاً لجملة من الأصحاب حيث التزموا بالتفصيل بين صوره الجهل وصوره النسيان وأنها محكوم به بالصحه في الأولى وبالفساد في الثانية، واختار ذلك المحقق النائيني قدس سره (١) وذكر في وجهه ما حاصله أن صحه عبدالرحمن بن أبي عبدالله مقتضاها صحه الصلاه فيما لا يؤكل لحمه في صوره الجهل، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلى وفي ثوبه عذره من إنسان أو سنور أو كلب أيعيد صلاته؟ قال: «إن كان لم يعلم فلا يعيد» (٢) حيث فرض عذره الإنسان والسنور والكلب في ثوبه نعم ما إذا كان وجودها بنحو تلوث الثوب أو لصوقها بثوبه يابساً وإذا كان ذلك غير موجب لبطلان الصلاه مع الجهل مع كون عذره السنور أو الكلب مانع عن الصلاه من جهتين من كونها مما لا يؤكل وكونها نجسه فالأمر في أجزاء وتوابع ما لا يؤكل مع طهارتها أولى بالحكم بصحه الصلاه معها في فرض الجهل.

وفي مقابل ذلك موثقه عبد الله بن بكير حيث ورد فيها: «لا- تقبل تلك الصلاه حتى يصلى في غيره مما أحل الله أكله» (٣) والظاهر أن مفاده تأسيس لا أنه تأكيد للحكم

ص: ١٢٦

١- (١) كتاب الصلاه ١: ٢٥٩ _ ٢٦٠ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣: ٤٧٥ ، الباب ٤٠ من أبواب النجاسات، الحديث ٥.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤: ٣٤٥ ، الباب ٢ من أبواب لباس المصلى، الحديث الأول.

الشرح:

السابق ليكون مجرّد بيان مانعيه لبس ما لا يؤكل أو لحمه، بل مقتضى الأصل التأسيس وبيان حكم الصلاة الواقعه فى المانع من حيث لزوم التدارك حتى ما صلى فيه جهلاً أو نسياناً فيرفع عن إطلاقها فى صورته الجهل بالصحيحه المتقدمه فيبقى تحت الموثقه صورته النسيان، وحيث إنّ حديث «لا تعاد» (١) مختص بالنسيان و عام بالإضافه إلى ما يعتبر فى الصلاة من عدم وقوعها فيما لا يؤكل أو غيره من الموانع وفقد الشرائط والأجزاء تكون موثقه عبدالله بن بكير بعد تخصيصها بالصحيحه أخصّ بالإضافه إلى المستثنى منه فى حديث: «لا تعاد» ونتيجته ذلك التفصيل بين صورتى الجهل والنسيان بالحكم بالصحه فى الأولى وبالبلان فى الثانيه.

أقول: ما ورد فى موثقه عبد الله بن بكير ظاهره بيان مانعيه لبس أو حمل شىء ممّا لا يؤكل لحمه فى الصلاة نظير قوله عليه السلام: إذا تكلمت فى صلاتك أو صرفت وجهك عن القبلة فأعد صلاتك (٢). وإذا صليت فيما أصابه الخمر قبل غسله فأعد صلاتك (٣). وغير ذلك ممّا يكون الأمر بالإعادته فى مقام بيان مانعيه الشىء عن الصلاة أو غيرها من العباده، وهذا الخطاب وإن كان مقتضى إطلاق الأمر بالإعادته ثبوت المانعيه فى صورته الجهل بذلك الشىء أو نسيانه إلا أنه لا يعارض النسبه بين هذا الخطاب وبين الخطاب الناظر إلى حكم الخلل الواقع فى الصلاة أو غيرها من العباده بعد الفراغ عن ثبوت المانع والشرط والجزء فى العباده مثل حديث «لا تعاد» (٤) حيث إنه لم يتعرض فيها لما

ص: ١٢٧

١- (١) وسائل الشيعه ١ : ٣٧١ _ ٣٧٢ ، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨ .

٢- (٢) انظر وسائل الشيعه ٧ : ٢٨١ ، الباب ٢٥ من أبواب قواطع الصلاة، الحديث الأول.

٣- (٣) انظر وسائل الشيعه ٣ : ٤٦٨ _ ٤٦٩ ، الباب ٣٨ من أبواب النجاسات، الحديث ٢ .

٤- (٤) وسائل الشيعه ١ : ٣٧١ _ ٣٧٢ ، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨ .

الشرح:

يعتبر في الصلاة، بل حكم الخلل الواقع فيها بعد الفراغ عن أصل ثبوت الأجزاء والشرائط والموانع لها؛ ولذا يعدّ حديث «لا تعاد» وما هو بمفاده من الخطاب الحاكم على أدله الاجزاء والشرائط والموانع.

وعلى ذلك فصحيحه عبد الرحمن بن أبي عبد الله (١) وإن كانت دليلاً على عدم بطلان الصلاة فيما إذا لبس المصلي شيئاً ممّا لا يحله أكله أو حمله مع جهله بأنه ممّا لا يؤكل ولا تشمل صورته نسيانه بل الجهل بمانعيته وعلمه بالموضوع إلا أنه لا يمكن الأخذ بموثقه عبد الله بن بكير (٢) في صورته اللبس أو الحمل نسياناً بدعوى أنها أخص من حديث «لا تعاد» حيث إنّ الحديث وإن يختص بصوره النسيان إلا أنه يعم الخلل المنسى، سواء كان النسيان في اللباس والحمل أو سائر الأمور المعتبره في الصلاة شرطاً أو مانعاً أو جزءاً، بل يكون الحديث على فرض اختصاص مدلوله بالنسيان حاكماً على تمام الأدله الداله على اعتبار الأجزاء والشرائط والموانع ومنها موثقه عبد الله بن بكير (٣).

ويشهد لكون موثقه عبد الله بن بكير في بيان أصل المانعيه أنّ صدرها يشمل صورته الصلاة فيما لا يؤكل مع العلم بالموضوع، واسم الإشاره في قوله صلى الله عليه و آله : «لا- يقبل الله تلك الصلاة» يشير إليها أيضاً، ولو كانت الموثقه يعنى الأمر بالإعاده فيها ناظره إلى حكم صورته الصلاة فيه بعد الفراغ عن المانعيه لم يكن وجه لذكر اسم الإشاره.

وما ذكر عليه السلام من الأصل في الكلام كونه تأسيساً لا تأكيداً إنّما مع عدم القرينه على التأكيد وذكر اسم الإشاره وشمول الصدر لصوره العلم بالموضوع، بل هي المتيقن من

ص: ١٢٨

١- (١) تقدمت في الصفحه : ١٢٦ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٣٤٥ ، الباب ٢ من أبواب لباس المصلي، الحديث الأول .

٣- (٣) المصدر السابق.

(مسأله ٢٠) الظاهر عدم الفرق بين ما يحرم أكله بالأصالة أو بالعرض [١] كالموطوء والجلال وإن كان لا يخلو عن إشكال.

الشرح:

صدرها قرينه على كونه أيضاً تأكيداً للصدر، هذا مع أنّ حديث «لا تعاد» لا يختص بالناسى بل يعم جميع موارد الخلل عن عذر كان نسياناً أو جهلاً بالموضوع بل الحكم ولكن قصوراً لا تقصيراً.

ومما ذكر يظهر أنّ النسبه بين الموثقه وحديث: «لا تعاد» بناءً على اختصاصه بالناسى هى العموم من وجه لشمول الموثقه موارد الجهل بالحكم والعمد والنسيان بالإضافة إلى لبس مالا يؤكل أو حملة، وشمول الناسى للناسى فى سائر ما يعتبر فى الصلاه فيجتمعان فى ناسى اللباس أو الحمل ممّا لا يؤكل لحمه، فيرجع بعد تساقطهما إلى الإطلاق فى خطابات المانع كالوارد فى موثقه سماعه من قوله عليه السلام: «ولا تلبسوا منها شيئاً تصلون فيه» (١).

نعم، دعوى تقديم الموثقه على حديث: «لا تعاد» بناءً على اختصاص الحديث بالناسى بلا محذور، وأمّا لو عكس الأمر وقدم جانب حديث: «لا تعاد» يبقى الموثقه بلا مورد ضعيفه؛ لأنّ حديث: «لا تعاد» لا يشمل العالم بالحكم على الفرض والجاهل به، ولكن الموثقه يشملها وليس الجاهل بالحكم مورد نادر فالعمده على فرض التعارض فى الناسى وكون النسبه العموم من وجه الرجوع إلى موثقه سماعه ومقتضاهما البطلان فى صوره النسيان.

لا فرق بين فيما يحرم أكله سواء كان بالأصالة أو بالعرض

[١] والوجه فى ذلك أنّ الإطلاق فى مثل موثقه عبد الله بن بكير يعنى قوله صلى الله عليه وآله :

ص: ١٢٩

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٣٥٣، الباب ٥ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٣.

الخامس: أن لا يكون من الذهب للرجال ولا يجوز لبسه لهم في غير الصلاة أيضاً [١]

الشرح:

«إنَّ الصلاة في وبر كل شيء حرام أكله فالصلاة في وبره وشعره وجلده وبوله وروثه وكل شيء منه فاسد» (١) يعمّ ما إذا كان حرمة أكله بالأصالة أو بالعرض، سواء قيل بأنّ حرمة أكله إشاره إلى عنوان الحيوان أو أنّ الموضوع للمانع من حيث اللبس والحمل نفس حرمة أكل لحم الحيوان.

ودعوى أنه بناءً على أنّ حرمة أكل اللحم ليست بنفسها موضوعاً وأنها مشيره إلى عنوان نفس الحيوان فيشكل شمول المانع لما كانت حرمة أكل لحمه بالعرض لا يمكن المساعدة عليها؛ وذلك فإنّ المشيريه لا تختص بما كان العنوان للحيوان بالأصالة، بل تكون مشيره إلى الحيوان الجلال أيضاً، وما ذكر الماتن من الإشكال هو دعوى الانصراف إلى ما كان بالأصالة، سواء في عنوان الحيوان أو الحكم بحرمة الأكل، ولكن قد تقدم ضعف دعوى الانصراف مطلقاً.

نعم، ذكرنا أنه لو كان الموضوع للمانع نفس حرمة الأكل فلا تشمل ما كان الحيوان محرماً في أكل لحمه لا بعنوان يختص بالحيوان كحرمة أكله بعنوان الغضب أو بعنوان كونه مضرراً أو مشكوكاً ونحو ذلك.

الخامس: أن لا يكون من الذهب للرجال

[١] لا- خلاف بين أصحابنا في حرمة لبس الذهب على الرجال تكليفاً وإن نسب الخلاف والالتزام بالجواز من بعض مخالفينا، وأمّا مانع لبسه في الصلاة مضافاً إلى حرمة تكليفاً هو المشهور بين الأصحاب، بل لم يحكّ الخلاف فيه إلا عن

ص: ١٣٠

١- (١) وسائل الشيعة ٤ : ٣٤٥ ، الباب ٢ من أبواب لباس المصلي، الحديث الأول.

الشرح:

المحقق قدس سره (١) حيث تردد فيها أو التزم بعدمها.

ويستدل على الحرمة بموثقه عمار بن موسى، عن أبي عبد الله عليه السلام حيث ورد فيها قال: «لا يلبس الرجل الذهب ولا يصلى فيه؛ لأنه من لباس أهل الجنة» (٢) وصحيحه على بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن الرجل هل يصلح له الخاتم الذهب؟ قال: «لا» (٣) ولكن قد يناقش في كون الموثقه دليلاً على الحرمة والمانعيه بأنّ التعليل الوارد فيها يناسب الكراهه تكليفاً، وأنّ النهى في الصلاة فيه يناسب الكراهه بمعنى قله الثواب خصوصاً بملاحظه ما في صدرها في الرجل يصلى وعليه خاتم حديد قال: «لا، ولا يتختم به الرجل فإنه من لباس أهل النار» (٤).

ولكن لا- يخفى أنّ حمل النهى عن خاتم الحديد في الصدر على الكراهه لقيام القرينه عليه لا- يوجب حمل النهى عن لبس الرجل الذهب والصلاه فيه على الكراهه. وأمّا التعليل الوارد فهو أيضاً لا يمنع الأخذ بظهور النهى في التحريم، حيث إنّ المراد بالتعليل أنّ اختصاص لباس الذهب بأهل الجنة أوجب النهى عن لبسه للرجال في دار الدنيا نظير ماورد في النهى عن الشرب في آنيه الذهب والفضه بأنّ النهى عن الشرب فيهما لما يترتب عليه من المحروميه عن الشرب فيهما في الآخره، كما يظهر ذلك من موثقه روح بن عبدالرحيم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله

ص: ١٣١

١- (١) المعتبر ٢: ٩٢.

٢- (٢) التهذيب ٢: ٣٧٢، الحديث ٨٠.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤: ٤١٥، الباب ٣٠ من أبواب لباس المصلى، الحديث ١٠.

٤- (٤) التهذيب السابق.

الشرح:

لأمير المؤمنين عليه السلام: «لا تختتم بالذهب فإنه زيتتك في الآخرة»^(١) ولو فرض الإجمال فيها في جهه اللبس تكليفاً فلا يمنع عن الأخذ بظهور النهي في صحيحه على بن جعفر المؤيده لسائر الروايات التي في أسنادها ضعف، غير أنه لا يعد اعتبار بعضها سنداً كموثقه روح بن عبد الرحيم.

وقد يناقش في التحريم بأنّه ينافيه صحيحه عبيد الله بن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال علي عليه السلام: «نهاني رسول الله صلى الله عليه وآله ولا أقول نهاكم عن التختم بالذهب»^(٢) الحديث بل في روايه ابن القداح عن أبي عبد الله عليه السلام: «أنّ النبي صلى الله عليه وآله تختّم في يساره بخاتم من ذهب ثم خرج على الناس فطفق الناس ينظرون إليه فوضع يده اليمنى على خنصره اليسرى حتى رجع إلى البيت فرمى به فما لبسه»^(٣). ولكن هذه الأخيره ضعيفه سنداً والصحيحه لا دلالة فيها على الحليه؛ لأنّ تشريع المحرمات بل بيانها للناس كان بنحو التدريج ولعل رسول الله صلى الله عليه وآله لم يبين حرمه لبس الذهب على الرجال وأوكل بيانه لأوصيائه فيكون المراد من الصحيحه أنه صلى الله عليه وآله لم يبين حرمته لكم ولكن بين لي، وأمّا مانعيه لبس الذهب فقد ورد في موثقه عمار بن موسى حيث إنّ ظاهر النهي عن الصلاة فيه المانعيه على ما تقدم في مسأله اللباس المشكوك، وغيرها وذكرنا أنّ التعليل الوارد فيها لا يمنع عن ظهورها في الحرمة والمانعيه.

ص: ١٣٢

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٤١٢، الباب ٣٠ من أبواب لباس المصلي، الحديث الأول.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ٤١٤، الباب ٣٠ من أبواب لباس المصلي، الحديث ٧.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤: ٤١٣، الباب ٣٠ من أبواب لباس المصلي، الحديث ٣.

ولا فرق بين أن يكون خالصاً أو ممزوجاً [١] بل الأقوى اجتناب الملتحّم به والمذهب بالتمويه والظلي إذا صدق عليه لبس الذهب ولا فرق بين ما تتم فيه الصلاة وما لا تتم كالخاتم والزرر ونحوهما.

نعم، لا بأس بالمحمول منه مسكوكاً أو غيره كما لا بأس بشدّ الأسنان به.

الشرح:

[١] قد تقدم أنّ الوارد في موثقه عمّار (١) النهى عن لبس الذهب فيكون لبسه مانعاً عن الصلاة ومحزماً تكليفاً بالإضافة إلى صلاة الرجال ولبسهم، ومن الظاهر أنّ الذهب المصوغ الذي يلبس لا يخلو عن مزج بغيره، والملاك في الحرمة صدق عنوان لبس الذهب سواء كان خالصاً أو ممزوجاً بغيره.

نعم إذا كان مزجه بغيره خارجاً عن المتعارف ففي صدق لبس الذهب على لبسه تأمل خصوصاً إذا كان المزج بحيث لا يصدق على الشيء عنوان الذهب أصلاً، وليس الوارد في الموثقه من الصلاة في الذهب كالوارد في الصلاة في غير ما لا يؤكل حيث يكفي في بطلان الصلاة في غير ما لا يؤكل ولو كان خيط واحد من الثوب ممّا لا يؤكل؛ لأنّ كلمه (في) بمعنى الظرفيه في الصلاة في الذهب، بخلاف الوارد فيما لا يؤكل فإنّها فيه بمعنى المصاحبه أى واقعها على ما تقدم، وقد تقدم قيام القرينه على ذلك في موثقه عبدالله بن بكير (٢) الوارده في الصلاة فيما لا يؤكل، بخلاف موثقه عمّار (٣) فإنّه لا موجب فيها لرفع اليد عن ظاهرها ولو كان معنى الظرفيه بالعنايه فباعبار اشتمال الذهب على بدن المصلى جزءاً أو كلاً يحسب الصلاة في الذهب.

ومّمّا ذكرنا يظهر الحال في صدق لبس الذهب إذا كان الملبوس من الملتحّم

ص: ١٣٣

١- (١) تقدمت في الصفحه ١٣١ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٣٤٥ ، الباب ٢ من أبواب لباس المصلى ، الحديث الأوّل .

٣- (٣) المتقدمه في الصفحه ١٣١ .

بل الأقوى أنه لا بأس بالصلاه فيما جاز فعله فيه من السلاح كالسيف والخنجر ونحوهما وإن أطلق عليهما اسم اللبس [١] لكن الأحوط اجتنابه.

الشرح:

بالذهب ولو كان من المذهب بالتمويه المعبر عنه بالطلّي بالذهب فيه إشكال؛ ولذا علق الماتن عدم الجواز تكليفاً ووضعاً في المذهب على صدق لبس الذهب عليه، ولكن لا بد من ملاحظه الصدق في الممتزج أيضاً، والظاهر صدقه على الملحم به؛ لأنّ اللحمه هي الخيوط العرضيه التي يلتحم بها السدى وهي الخيوط الطويله للثوب عند نسجه ويعبر عنهما بالفارسيه (تارپود) هذا كله بالإضافة إلى لبس الذهب ولو لم يكن مما تتم فيه الصلاه.

وأما مجرد التزين به من غير صدق اللبس فالالتزام بحرمة مشكل جداً حيث لم يرد في شيء من الأخبار المعتبره النهي عن عنوان التزين بمعناه المصدري، وما ورد في موثقه روح بن عبدالرحيم: «لا تختم بالذهب فإنه زينتك في الآخره» (١) ظاهره رجوع الضمير إلى الذهب وأنّه لا يجوز التختم بخاتم الذهب والتختم من قبيل لبس الخاتم، وأما ما لا يصدق عليه لبسه فلا دلالة لها على حرمة كما لا يبعد عدم صدقه على مجرد الزر وتلبيس السن بالذهب وكون المحمول ذهباً، سواء كان مسكوكاً أو غيره، مع أنّ حمل الدنانير في الجيب ونحوه ممّا كانت السيره جاريه عليه خارج عن لبس الذهب بل عن عنوان التزين أيضاً.

[١] ما ورد في الروايات هو جواز تحليه السيف بالذهب وجعل نعله منه فلا تعم ما إذا كان نفس السيف أو غمده من الذهب وإذا لبسه وتحليته أو جعل نعله منه لا يكون موجباً لصدق عنوان لبس الذهب، وصدق لبس السيف لا يلازم صدق لبس الذهب كما هو ظاهر.

ص: ١٣٤

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٤١٢، الباب ٣٠ من أبواب لباس المصلي، الحديث الأول.

وأما النساء فلا- إشكال في جواز لبسهن وصلاتهن فيه، وأما الصبي المميز فلا- يحرم عليه لبسه [١] ولكن الأحوط له عدم الصلاة فيه.

الشرح:

يجوز للنساء لبس الذهب

[١] جواز لبس النساء الذهب لعله يلحق بالضروريات ولا- أقل من المسلمات وقد ورد في ذلك الروايات المعتبرة فلا- بأس بصلاتهن في الذهب، وأما الصبي فلا ينبغي التأمل في أنه لا يحرم عليه لبس الذهب ما لم يبلغ تكليفاً؛ لخروجه ما لم يبلغ عن عنوان الرجل الوارد في نهيه عن لبس الذهب، وورود الرخصة في تحليه الصبيان بالذهب (١)، مضافاً إلى رفع القلم عن الصبي ما لم يبلغ (٢)، بل لا يبعد الالتزام بجواز صلاة الصبي المميز في الذهب؛ لأن العمده في دليل المانعيه نهى الرجل عن لبس الذهب وصلاته فيه فلا دليل على المانعيه في الصبي، ومع الشك في اعتباره فيها يكون المرجع أصاله عدم الاشتراط كما هو المقرر في بحث الأقل والأكثر الارتباطيين، ولا يقاس المقام بمثل صلاته فيما لا يؤكل أو بلا طهاره لإطلاق دليل المانعيه والشرطيّه فيهما.

وقد يتوهم أنّ ماورد في جواز تحليه الصبيان بالذهب معارض بما رواه ابن إدريس في آخر السرائر نقلاً عن جعفر بن محمد بن قولويه، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يحلّي أهله بالذهب؟ قال: «نعم، النساء والجوارى وأما الغلمان فلا» (٣). لا يمكن المساعده عليه فإنّ الروايه مرفوعه، والغلمان مطلق يشمل البالغ من الذكر والصبي يرفع اليد عن إطلاقه بما ورد في جواز تحليه الصبيان.

ص: ١٣٥

١- (١) وسائل الشيعه ٥: ١٠٣، الباب ٦٣ من أبواب أحكام الملابس، الحديث ١ و ٢.

٢- (٢) عوالي اللآلي ١: ٢٠٩، الحديث ٤٨.

٣- (٣) السرائر ٣: ٦٣٦.

(مسألة ٢١) لا بأس بالمشكوك كونه ذهباً في الصلاة وغيرها [١]

(مسألة ٢٢) إذا صَلَّى في الذهب جاهلاً أو ناسياً فالظاهر صحتها [٢]

الشرح:

لا بأس بالمشكوك كونه ذهباً في الصلاة وغيرها

[١] قد ذكرنا أنّ المانع المعتبره للبس الذهب كالمانع في غيره انحلاله ومع الشك في كون شيء ذهباً فلا بأس بلبسه أخذاً بأصالة البراءة عن تقييد الصلاة بعدم لبسه، بل يمكن جريان الاستصحاب في عدم كونه ذهباً بناءً على ما تقدم من جريان الاستصحاب في العدم الأزلي يعني عدم كونه ذهباً، وبهذا يحرز مفاد السالبة باتفاء المحمول، حيث إنّ المانع منتفیه عن مفادها.

ودعوى أنّ الاستصحاب في العدم الأزلي على تقدير اعتباره يختص بلوازم الوجود ولا مجال له في لوازم الماهية، حيث إنّ ذلك ان النوع ولوازمها لا- يكون منتفیه عن النوع والماهية حتى في مقام ملاحظه الذات لا يمكن المساعده عليها؛ فإنّ النوع واللازم للماهية غير مسلوب عن الشيء بالسلب الأولى لا بالسلب الشائع؛ فإنّ كل موجود ولو من أفراد النوع قبل أن يوجد لم يكن ذلك النوع بالحمل الشائع، فزيد قبل أن يوجد لم يكن إنساناً بهذا الحمل.

[٢] وذلك فإنّ الصحه مقتضى حديث «لا تعاد» (١) ودعوى اختصاص الحديث بالناسي ولا يعم غيره قد تقدم ما فيها، وأنّ مدلوله يجري في الجاهل والناسي سواء كان جاهلاً أو ناسياً بالموضوع أو الحكم.

وعلى الجملة، كل من صَلَّى وأنه يرى أنّ ما صلاه وظيفته ولو بحسب نظره يعمه حديث: «لا تعاد» وهذا لا يختلف بالإضافه إلى الجاهل بين أن يكون غافلاً أو جاهلاً

ص: ١٣٦

١- (١) وسائل الشيعة ١ : ٣٧١ _ ٣٧٢ ، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨ .

(مسأله ۲۳) لا بأس بكون قاب الساعه من الذهب إذ لا يصدق عليه الآنيه ولا بأس باستصحابها أيضاً فى الصلاه إذا كان فى جيبه حيث إنه يعد من المحمول.

نعم، إذا كان زنجير الساعه من الذهب وعلقه على رقبته أو وضعه فى جيبه لكن علق رأس الزنجير يحرم؛ لأنه تزيين بالذهب [۱] ولا تصح الصلاه فيه أيضاً.

الشرح:

معذوراً كما فى الجهل بالموضوع، بل وفى الجهل بالحكم بحيث يرى بحسب اجتهاده أو تقليده صحه صلاته. وأمّا الجاهل المقصر الذى يكون حال العمل شاكاً فى صحه عمله وكان مكلفاً بالتعلم أو الاحتياط فهذا خارج عن مدلول الحديث.

وقد يقال بأنّ الحديث لا- يعم الخلل فى الصلاه من ناحيه الموانع حيث إنّ المعتبر فى الصلاه فيها عدمها والمستثنى منه فى الحديث قرينه على كونه ناظراً إلى الخلل من الأمور الوجوديه المعتبره فيها كالأجزاء والشرائط ولكن لا يمكن المساعده عليه؛ فإنّ عدم ذكر المانع فى المستثنى ولو بإطلاق كزياده الركوع والسجود أول الكلام، وإنّ الاقتصار على الأمور الوجوديه فى المستثنى لا يكون قرينه على اختصاص المستثنى منه أيضاً بالأمور الوجوديه.

لا بأس بكون قاب الساعه من الذهب

[۱] إذا علقه على رقبته كتعليق القلايده عليها يصدق عليه عنوان لبس الذهب نعم إذا علق رأس الزنجير على رقبته لا- بنفس الزنجير بل بقيطان مشدود على رأس الزنجير ففى صدق لبس الذهب تأمل، وأمّا التزين بالذهب من غير صدق لبسه فقد تقدم أنه لا دليل على حرمة.

ثمّ إنه إذا فرض عدم جواز التزين بالذهب حتى فيما لم يصدق عليه لبس الذهب فلا ينبغى التأمل فى عدم بطلان الصلاه به؛ فإنّ المانع إنما استفيدت من موثقه عمّار

(مسأله ٢٤) لا فرق في حرمه لبس الذهب بين أن يكون ظاهراً مرئياً أو لم يكن ظاهراً [١]

(مسأله ٢٥) لا باس بافتراش الذهب ويشكل التدثر به [٢].

السادس: أن لا يكون حريراً محضاً للرجال، سواء كان ساتر العوره أو كان الساتر غيره، وسواء كان ممّا تتم فيه الصلاه أو لا على الأقوى [٣] كالتكه والقلنسوه ونحوهما.

الشرح:

المتقدمه (١) وظاهر النهى فيها عن الصدق في الذهب صورته صدق الظرفيه بالعنايه وهى مختصه بصوره اللبس، ولا يقاس بما تقدم فى مانعيه حمل ما لا يؤكل، حيث إن موثقه ابن بكير المتقدمه الوارده فى الصلاه فى أجزاء وتوابع ما لا يؤكل قد دلت على كلمه (فى) المراد بها مطلق المصاحبه، سواء كانت بنحو اللبس أو الحمل.

[١] وذلك فإن ظهور الملبوس ورؤيته أو كونه بحيث يرى غير دخيل فى صدق اللبس كما هو ظاهر.

[٢] وذلك فإن افتراش الذهب والجلوس عليه أو النوم عليه لا يدخل فى عنوان لبس الذهب، وأمّا التدثر فإن كان ستر بدنه بالالتفاف والاشتمال به فلا- ينبغى التأمل فى صدق لبسه كما فى لبس الإزار والمئزر، وأمّا إذا أريد مجرد تغطى الجسد به وجعله كاللحاف عند النوم فلا ينبغى التأمل فى عدم صدق اللبس؛ ولذا يقال: إنه نام عرياناً.

السادس: أن لا يكون حريراً محضاً للرجال

[٣] من غير خلاف فى الجملة كما عن غير واحد، وتدلى عليه صحيحه

ص: ١٣٨

١- (١) فى الصفحه : ١٣١ .

الشرح:

إسماعيل بن سعد الأحموص فإنه ورد فيها قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام هل يصلى الرجل فى ثوب ابريسم؟ قال: «لا» (١) وفى صحيحه محمد بن عبد الجبار، قال: كتبت إلى أبى محمد عليه السلام أسأله هل يصلى فى قلنسوه حرير محض أو قلنسوه ديباج؟ فكتب عليه السلام: «لا تحل الصلاة فى حرير محض» (٢) وفى صحيحته الأخرى قال: كتبت إلى أبى محمد عليه السلام أسأله هل يصلى فى قلنسوه عليها وبر مالا- يؤكل لحمه أو تكه حرير محض أو تكه من وبر الأرانب؟ فكتب: «لا تحل الصلاة فى الحرير المحض، وإن كان الوبر ذكياً حلت الصلاة فيه إن شاء الله» (٣) وإطلاق الأولى ومورد الثانية هو ما لا تتم فيما لا تتم فيه الصلاة، ولكن المنسوب إلى الشيخ والحلى (٤) وأكثر المتأخرين جواز الصلاة فيما لا تتم فيه الصلاة لخبر الحلبي، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «كل ما لا تجوز الصلاة فيه وحده فلا بأس بالصلاة فيه مثل التكه الابريسم والقلنسوه والخف والزنار ويكون فى السراويل ويصلى فيه» (٥).

وهذا الخبر لا يخلو عن المناقشه فى سنده؛ لأن أحمد بن هلال العبرتائى ضعيف فى دينه وعن سعد بن عبد الله أن ه لم يرجع من مذهب التشيع إلى النصب إلا أحمد بن هلال العبرتائى (٦). وقد ورد فيه ذموم ولعن ولكن النجاشى ذكر أنه صالح

ص: ١٣٩

- ١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٣٦٧ - ٣٦٨، الباب ١١ من أبواب لباس المصلى، الحديث الأول.
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ٣٦٨، الباب ١١ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٢.
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤: ٣٧٧، الباب ١٤ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٤.
- ٤- (٤) نسبه فى جواهر الكلام ٨: ٢٠٢، وانظر المبسوط ١: ٨٣، والتذكرة ٢: ٤٧٣.
- ٥- (٥) وسائل الشيعه ٤: ٣٧٦، الباب ١٤ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٢.
- ٦- (٦) كمال الدين وتمام النعمه (للصدوق): ٧٦.

الشرح:

الرواية يعرف منها وينكر(١)، واستظهر البعض من كلامه قدس سره التوثيق وقال: إن فساد المذهب لا ينافي اعتبار خبره لكفايه الوثاقه فيه، ومع ذلك روى الشيخ قدس سره الرواية باسناده إلى سعد بن عبدالله عن موسى بن الحسن بن عامر الأشعري القمي عن ابن أبي عمير(٢). وقال في الفهرست أنه لجميع كتب ابن أبي عمير ورواياته أسناداً منها روايه جماعه عن ابن بابويه عن أبيه ومحمد بن الحسن عن سعد والحميري عن إبراهيم بن هاشم عن ابن أبي عمير(٣)، ولكن قد ذكر الشيخ قدس سره في الاستبصار في باب جواز شهادة النساء فيه مكاتبه لاحمد بن هلال إلى أبي الحسن عليه السلام وذكر في ذيله أن أحمد بن هلال ضعيف فاسد المذهب(٤). وظاهر قوله ضعيف نفى الوثاقه عنه فيكون معارضاً لكلام النجاشي على تقدير ظهوره في توثيقه.

وكيف ما كان، فهذه الرواية تعارضها صحيحه محمد بن عبد الجبار الظاهره في مانعيه لبس الحرير المحض مع فرض السؤال فيها عن الصلاه في قلنسوه حرير محض أو قلنسوه ديباج، وعلى فرض التعارض والتساقط يرجع إلى الإطلاق في صحيحه إسماعيل بن سعد الأحوص ومقتضاه مانعيه الحرير المحض، سواء كان ممّا تتم أو ممّا لا تتم، ويمكن الرجوع إلى هذا الإطلاق بالإضافة إلى التكه من الحرير حيث ورد أيضاً في روايه الحلبي جواز الصلاه فيه وورد في صحيحه محمد بن عبد الجبار الثالثه عدم جوازها فيه، قال: كتبت إلى أبي محمد عليه السلام أسأله هل يصلّي في قلنسوه عليها

ص: ١٤٠

١- (١) رجال النجاشي: ٨٣، الرقم ١٩٩.

٢- (٢) التهذيب ٢: ٣٥٧، الحديث ١٠.

٣- (٣) الفهرست: ٢١٨، الرقم ٣٢.

٤- (٤) الاستبصار ٣: ٢٨، ذيل الحديث ٢٢.

الشرح:

وبر ما لا- يؤكل لحمه أو تكّه حرير محض أو تكّه من وبر الأرناب؟ فكتب: «لا تحل الصلاة في الحرير المحض»^(١) ورفع اليد عن هذه الصحيحه بالإضافة إلى وبر الأرناب على ما تقدم لا يوجب رفع اليد عمّا ورد فيه من مانعيه لباس الحرير في الصلاة ولو كان تكّه.

ودعوى أنّ روايه الحلبي النسبه بينها وبين صحيحه محمد بن عبد الجبار العموم والخصوص المطلق فتلك الروايه أخص بالإضافة إلى ماورد في الصحيحتين؛ لأنّ المذكور في جواب الصحيحتين عدم جواز الصلاة في الحرير المحض، وهذا إطلاق ولكن ماورد في روايه الحلبي هو جواز الصلاة في خصوص القلنسوه والتكّه من الحرير فيرفع اليد بها عن هذا الإطلاق، والسؤال في الصحيحتين عن خصوص القلنسوه والتكّه لا يوجب خروج الجواب عن الإطلاق.

ودعوى أنه لا يصح إخراج مورد السؤال عن الحكم لا يمكن المساعدة عليها مع قيام القرينه من الخارج على خروجه عن عموم الجواب، كما تقدم نظير ذلك في موثقه عبدالله بن بكير^(٢) الوارد فيها السؤال عن الصلاة في الثعالب والفنك والسنجاب مع أنّ السنجاب بل الفنك خارج عن العموم في الجواب.

أقول: هذا من قبيل بعض ما ذكر في السؤال عن الحكم لا- عدم شمول الجواب لأصل مورد السؤال رأساً مع أنّ الجواب في صحيحه محمد بن عبد الجبار^(٣) ظاهرها أنّه جواب عن خصوص تكّه حرير محض كما هو مقتضى دخول الألف واللام

ص: ١٤١

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٣٧٧ ، الباب ٤ من أبواب لباس المصلي ، الحديث ٤ .
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٣٤٥ ، الباب ٢ من أبواب لباس المصلي ، الحديث الأول .
 - ٣- (٣) المتقدمه في الصفحه ١٣٩ .

الشرح:

على الحرير المحض في الجواب.

اللهم إلا أن يقال إنه مع تماميه السند في روايه الحلبي مدلولها عدم مانعيه الحرير الخالص إذا لم يكن ممّا تتم فيه الصلاه؛ لأنّ حملها على المخلوط ينافي التفصيل بين ما تتم وما لا تتم فيه الصلاه ولم يثبت قبح إخراج مورد السؤال في الصحاح عن الإطلاق الوارد في الجواب فيها بعد قيام ورود البيان للإخراج فيما إذا لم يمكن حمل إطلاق المنع بالإضافة إليه على المرجوحه كما في قوله عليه السلام في صحيحه محمد بن عبد الجبار الوارد فيها: «لا تحل الصلاه في حرير محض»^(١).

وقد يناقش في أصل مانعيته في الصلاه لما ورد في صحيحه محمد بن إسماعيل بن بزيع، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الصلاه في ثوب ديباج؟ فقال: «ما لم يكن فيه التماثيل فلا بأس»^(٢) ولكن لا بد من حملها على غير الحرير المحض فإنه لا بأس بالصلاه فيه لتقييد النهي عن الصلاه في الحرير بكونه محضاً في صحيحه محمد بن عبد الجبار^(٣) وغيرها والتقييد بما إذا لم يكن فيه التماثيل للنهي عن الصلاه في ثوب فيه تماثيل، والديباج قسم من الحرير حيث لا- يمكن حمل «لا تحل» على الكراهه بعد كون عدم الحل حكماً ضعيفاً، وقد ورد في الجواب عن السؤال عنها بأنه «لا تحل الصلاه في حرير محض»^(٤) وأنه لا- بأس بلبسهما في الحرب، وهذا يؤيد ما ذكرنا من أنّ الديباج هو الحرير الملون والمنقوش فيكون لبسه جائزاً في الحرب

ص: ١٤٢

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٣٦٨، الباب ١١ من أبواب لباس المصلي، الحديث ٢ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ٣٧٠، الباب ١١ من أبواب لباس المصلي، الحديث ١٠ .

٣- (٣) و (٤) تقدمت آنفاً .

الشرح:

على كراهه إذا كان فيه تماثيل، حيث إنه ورد في معتبره الحسين بن علوان، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام: «أنّ علياً عليه السلام كان لا يرى بلباس الحرير والديباج في الحرب إذا لم يكن فيه التماثيل بأساً»^(١) ولكن قد ورد في موثقه سماعه بن مهران، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن لباس الحرير والديباج؟ فقال: «أمّا في الحرب فلا بأس به وإن كان فيه تماثيل»^(٢) فيحمل التقييد في عدم الباس بما إذا لم يكن فيه التماثيل على الكراهه ويدل على عدم جواز لبسه تكليفاً موثقه محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «لا يصلح لباس الحرير والديباج فأما بيعهما فلا بأس»^(٣) ومعتبره عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس بلباس القز إذا كان سداه أو لحمته من قطن أو كتان»^(٤) وموثقه إسماعيل بن الفضل، عن أبي عبد الله عليه السلام في الثوب يكون فيه الحرير، فقال: «إن كان فيه خلط فلا بأس»^(٥) فإنّ تقييد الجواز وتعليقه على الخلط مقتضاه عدم جوازه بدونهما إلى غير ذلك، وكما أنّ لبس ما فيه الخلط جائز كذلك الصلاة فيه كما يشهد بذلك صحيحه البرزطي، قال: سأل الحسين بن قياما أبا الحسن عليه السلام عن الثوب الملحم بالقز والقطن، والقز أكثر من النصف أيصلي فيه؟ قال: «لا بأس، قد كان لأبي الحسن عليه السلام منه جبات»^(٦).

ص: ١٤٣

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٣٧٢ ، الباب ١٢ من أبواب لباس المصلي، الحديث ٥ .
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٣٧٢ ، الباب ١٢ من أبواب لباس المصلي، الحديث ٣ .
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ٣٦٨ ، الباب ١١ من أبواب لباس المصلي، الحديث ٣ .
 - ٤- (٤) وسائل الشيعه ٤ : ٣٧٤ ، الباب ١٣ من أبواب لباس المصلي، الحديث ٢ .
 - ٥- (٥) وسائل الشيعه ٤ : ٣٧٤ ، الباب ١٣ من أبواب لباس المصلي، الحديث ٤ .
 - ٦- (٦) وسائل الشيعه ٤ : ٣٧٣ _ ٣٧٤ ، الباب ١٣ من أبواب لباس المصلي، الحديث الأوّل .

بل يحرم لبسه في غير حال الصلاة أيضاً إلا مع الضرورة [١]

لبرد أو مرض وفي حال الحرب وحينئذ تجوز الصلاة فيه أيضاً [٢] وإن كان الأحوط أن يجعل ساتره من غير الحرير.

الشرح:

يجوز لبس الحرير مع الضرورة

[١] جواز لبسه مع الضرورة لسقوط الحرمة بالاضطرار إلى لبسه كالاضطرار إلى سائر المحرمات، سواء كان الاضطرار لبرد أو علاج المرض، كما يقال في علاج الابتلاء بالقمل بلبسه وأما جوازه في حال الحرب لما تقدم من الروايات.

[٢] لا يخفى أنّ مانعيه لبس الحرير شرعيه وليس من باب عدم جواز اجتماع الأمر والنهي، فسقوط النهي في مقام لا يوجب سقوط المانعيه فيلزم في حال الحرب أن يصلّى في غير الحرير، اللهم إلا أن يقال هذه الجهة بأن يصلّى في غير الحرير في ذلك الحال ممّا يغفل عنه العامه فلو كان لبسه مانعاً في ذلك أيضاً لوقع التعرض لذلك ولو في بعض الروايات، وعدم التعرض كاشف عن سقوط المانعيه أيضاً، بل قد يقال ماورد في عدم لباس الحرير في الحرب يعم لبسه حال الصلاة فيه ومقتضى نفى البأس عن لباس الحرير في الحرب حال الصلاة أيضاً لعدم مانعيته ولكن المستفاد من تلك الروايات الترخيص في اللبس حال الحرب، ولا نظر لها إلى الترخيص في الصلاة بالحرير ولو فرض الإطلاق تكون النسبه بين ما دل على أنه لا يحل الصلاة في حرير محض وبين ما دل على جواز لبس الحرير في الحرب العموم من وجه، يفترقان في اللبس حال الصلاة في غير حال الحرب وفي لبسه حال الحرب من غير حال الصلاة، ويجتمعان في المصلّى حال الحرب فيسقطان في مورد الاجتماع ويرجع إلى أصله البراءة عن المانعيه، ودعوى ترجيح إطلاق ما دل على الجواز لكونه مناسباً للتخفيف وقريباً لفهم الأصحاب كما ترى.

ص: ١٤٤

الشرح:

وأما ما ذكر قدس سره من جواز الصلاة في الحرير الخالص عند الاضطرار فلا ينبغي التأمل فيه إذا كان الاضطرار مستوعباً لجميع الوقت فإن مانعاً لباس الحرير لا تزيد على مانع ما لا يؤكل والنجاسة في البدن واللباس وغير ذلك في عدم سقوط التكليف بالصلاة عند الاضطرار إلى ارتكاب الموانع، والظاهر أن مراد الماتن أن مع الاضطرار إلى لبس الحرير ولو في بعض الوقت كلبسه حال الحرب يوجب سقوط مانعته فتصح الصلاة في الحرير في ذلك الوقت، وعليه يقع الإشكال في أن الاضطرار في بعض الوقت يوجب جواز اللبس تكليفاً ولا موجب لسقوط مانعته عن الصلاة لتمكنه منها في غير الحرير الخالص قبل خروج الوقت.

ودعوى أن ما دل على مانعته عن الصلاة منصرف إلى صورته حرمة لبسه وإن كانت مانعته مستقلة غير ناشئة من عدم جواز اجتماع الأمر لا يمكن المساعدة عليها خصوصاً بالإضافة إلى ما يتكفل لبيان المانع كصحيحه اسماعيل بن سعد الأحوص، قال: سألت الرضا عليه السلام هل يصلى الرجل في ثوب إبريسم؟ قال: «لا» (١) بل لا يبعد عدم سقوط الحرمة والمانع مع استيعاب الاضطرار إلا- بالإضافة إلى لباس حرير يضطر إلى لبس خصوصه كالقميص مثلاً- كما هو مقتضى انحلال خطابي التحريم والمانع.

وأما ما ذكره الماتن قدس سره من أن الأحوط أن يجعل ساتره غير الحرير فظاهره فرض عدم الاضطرار إلى جعل ساتره حريراً محضاً، فقد ذكرنا أن- لا يسقط الحرمة ولا المانع وإن أراد حال الحرب فمناً الاحتياط عدم إجراء شمول ما دل على جواز لباس الحرير في الحرب ساتره أو التوقيع المروي في الاحتجاج عن صاحب الزمان عليه السلام أنه

ص: ١٤٥

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٣٦٧ _ ٣٦٨، الباب ١١ من أبواب لباس المصلي، الحديث الأول .

ولا بأس به للنساء [١] بل تجوز صلاتهن فيه أيضاً على الأقوى.

الشرح:

كتبت إليه يتخذ باصبهان ثياب عتاييه على عمل الوشا من قر أو ابريشم هل تجوز الصلاة فيها أم لا؟ فأجاب عليه السلام: «لا تجوز الصلاة إلا في ثوب سده أو لحمته قطن أو كتان» (١). بدعوى أن ظاهره أن الثوب الذي يعتبر وقوع الصلاة فيها أن يكون مخلوطاً وهذا يعم صورته زمان الحرب وغيره، ولكن في كلا الوجهين تأمل؛ لعدم مانع عن شمول إطلاق ما دل على جواز لبس الحرير في الحرب الساتر أيضاً بناء على دلالته على الوضع أيضاً، وأمّا التوقيع فالسند فيه غير تام، بل دلالته أيضاً لا تخلو عن المناقشه في صورته جواز لبس الحرير في الحرب لكون النسبه العموم من وجه ولعله لذلك جعل الماتن الاحتياط استحبابياً.

يجوز للنساء لبس الحرير

[١] جواز لباس الحرير المحض للمرأة أمر متسالم عليه بين الأصحاب بل جواز ذلك عند المشرعه يقرب من جواز لبسهن الذهب، والروايات الواردة في جوازه لها وإن كانت ضعيفه في سندها نوعاً إلا أنه يمكن الاستدلال على الجواز بالتسالم وموثقه سماعه، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لا- ينبغى للمرأة أن تلبس الحرير المحض وهي محرمه فأمّا في الحر والبرد فلا بأس» (٢). فإن تقييد المنع بحال إحرامها ظاهره أنه لا- بأس لها أن تلبسه في غير ذلك الحال، وما ورد في معتبره زواره قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام ينهى عن لباس الحرير للرجال والنساء إلا ما كان من حرير مخلوط بخز

ص: ١٤٦

١- (١) الاحتجاج ٢: ٤٩٢.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ٣٨٠، الباب ١٦ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٤.

الشرح:

لحمته أو سداه خز أو كتان أو قطن وإنما يكره الحرير المحض للرجال والنساء(١) لا ينافى الجواز فإنّ النهى بالإضافه إلى النساء يكون بمعنى الكراهه المصطلحه وكيف ما كان فالجواز ممّا لا سبيل للمناقشه فيه.

نعم، قد يناقش في جواز صلاتها في ثوب حرير فإنه وإن ورد في صحيحه إسماعيل بن سعد(٢) النهى عن صلاه الرجل في ثوب إبريسم إلا أنّّه يقال إنّ إطلاق المنع في صحيحته محمد بن عبد الجبار يعمّ الرجل والمرأه حيث ورد فيها: «لا تحل الصلاه في حرير محض»(٣). وقد يقال بأنه وقع السؤال فيهما عن قلنسوه حرير محض، والقلنسوه لبسها يختص بالرجل ولكن لا يخفى أنّ الجواب فيهما عام فلا- يكون السؤال موجباً للتخصيص في عموم الجواب كما تقدم مع أنّ السؤال في الصحيحه الثانيه عن القلنسوه وعن تكه حرير محض والصلاه في تكه حرير محض لا يختص بالرجال.

نعم، يمكن المناقشه بأنّ السؤال في الصحيحتين وقع بعد الفراغ عن أصل مانعيه الحرير المحض عن كون المانعيه تختص بما تتم فيه الصلاه أو تعم ما تتم وما لا تتم فلا يمكن التمسك بهما في غير هذه الجهه، وعلى ذلك فأصالة البراءه جاريه في مانعيه لباس الحرير بالإضافه إلى صلاه المرأه.

وأما ماورد في روايه جابر الجعفي، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: ليس على النساء أذان _ إلى أن قال: _ ويجوز للمرأه لبس الديباج الحرير في غير صلاه وإحرام

ص: ١٤٧

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٣٧٤ ، الباب ١٣ من أبواب لباس المصلي، الحديث ٥ .

٢- (٢) تقدمت في الصفحه ١٤٥ .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ٣٦٨ ، الباب ١١ من أبواب لباس المصلي، الحديث ٢ .

وكذا لا- بأس بالمتزوج بغيره من قطن أو غيره ممّا يخرج عن صدق الخلوص والمحوضه [٢] وكذا لا بأس بالكف به وإن زاد على أربع أصابع وإن كان الأحوط ترك ما زاد عليها ولا بأس بالمحمول منه أيضاً وإن كان ممّا تتم فيه الصلاة.

الشرح:

وحرم ذلك على الرجال إلّا- في الجهاد، ويجوز أن تتختم بالذهب وتصلى فيه، وحرم ذلك على الرجال إلّا- في الجهاد (١). لضعف سندها لا يمكن الاستدلال بها على مانعها الحرير الخالص لصلاة المرأة أيضاً وقاعده اشتراك المرأة والرجل لا يجرى في مثل المقام ممّا يحتمل فيه الخصوصية للرجل وللمرأة فالالتزام بجواز صلاتها في الحرير المحض هو الصحيح أضف إلى ذلك جريان السيره من نساء المتشرعه.

[١] هذا بناءً على أنّ الخنثى المشكل طبيعه ثالثه غير الذكر والأنثى، وأمّا بناءً على أنه داخل في الذكر والأنثى واقعاً كما هو الصحيح، ويستفاد من الكتاب العزيز أنّ المولود إمّا ذكر أو أنثى فلا يجوز له الصلاة في الحرير لعلمه إجمالاً إمّا بوجوب ستر المرأة عليه في الصلاة أو حرمة لبس الحرير المحض ومقتضى العلم الإجمالي مراعاة الاحتياط فيهما.

في لبس الحرير الممتزج بغيره والصلاه فيه وحمله

[٢] قد تقدم تقييد المنع في الروايات بحرير محض وصحيحه أحمد بن أبي نصر، قال: سأل الحسين بن قياما أبا الحسن عليه السلام عن الثوب الملحم بالقز والقطن والقز أكثر من النصف أيصلّى فيه؟ قال: «لا بأس، قد كان لأبي الحسن عليه السلام منه جبات» (٢) فإنّ

ص: ١٤٨

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٣٨٠ ، الباب ١٦ من أبواب لباس المصلّى ، الحديث ٦ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٣٧٣ _ ٣٧٤ ، الباب ١٣ من أبواب لباس المصلّى ، الحديث الأوّل .

الشرح:

ظاهرهما الثوب الذى لحمته من الحرير والقطن مع فرض أنّ الحرير المعبر عنه بالقز أكثر من القطن محكوم بجواز الصلاة فيه، وفى معتبره زراره عن أبى عبدالله عليه السلام قال: «لا بأس بلباس القز إذا كان سدها أو لحمته من قطن أو كتان» (١) حيث إنّ ظاهرهما عدم اعتبار خصوص القطن أو الكتان وإن ذكرهما لاعتبار الغلبه فى الخلط وخروج الحرير عن الخلوص، وفى موثقه إسماعيل بن الفضل عن أبى عبد الله عليه السلام فى الثوب يكون فيه الحرير، فقال: «إن كان فيه خلط فلا بأس» (٢) إلى غير ذلك.

وأمّا بالإضافه إلى الكف فلا- يقال على الثوب المكفوف بالحرير أنه لباس حرير بل لو قيل بجواز الصلاة فى حرير لا تتم فيه الصلاة كان الأمر أوضح فإنّ الكف ممّا لا- تتم فيه الصلاة فى الغالب، بل يمكن دعوى أنّ المكفوف من الثوب بالحرير لا يصدق عليه أنه صلى فى حرير محض فإنه كما لا- يكون الخلوص والمحوضه فى اختلاط نسيج الثوب كذلك لا يكون فى صورته الاختلاط فى خياطته؛ ولذا لا يفرق بين أن يكون الكف بالحرير بمقدار أربع أصابع أو أزيد.

نعم، لا- يبعد عدم الجواز فى المخيط إذا كان مع الفصل بحيث يصدق عليه عنوان ثوب حرير محض كما إذا كان القميص بحيث يكون نصفه صدرًا أو ذيلًا حريرًا محضًا.

وعلى الجملة، مادل على عدم جواز الصلاة فى ثوب حرير محض أو لا- تحل الصلاة فيه لا- يعم المكفوف، وأمّا ما ورد فى موثقه عمار بن موسى، عن أبى عبد الله عليه السلام وعن الثوب يكون علمه ديباجًا؟ قال: «لا يصلى فيه» (٣) لا يدل على

ص: ١٤٩

- ١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٣٧٤ ، الباب ١٣ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٢ .
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٣٧٤ ، الباب ١٣ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٤ .
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ٣٦٩ ، الباب ١١ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٨ .

الشرح:

المنع عن الصلاة في مثل المكفوف فإنها تعم الديداج المتمتج بغير الحرير فالنهي فيه باعتبار ما فيه من التماثيل والنقوش، وكذا الحال في خبر الجراح المدائني، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه كان يكره أن يلبس القميص المكفوف بالديداج (١) مع أن الكراهه لا تدل على الحرمة فضلاً عن المانعيه عن الصلاة.

والمتحصل أن التحديد بأربع أصابع إن كان بلحاظ أن الكف إذا زاد عليه يصدق عليه الصلاة في الحرير فيمكن الالتزام بذلك في الحرير المحض مع لبسه استقلالاً، وأمّا إذا كان بعنوان الكف فلا يصدق أنه صلى في حرير محض، بل يصدق أنه صلى في حرير غير محض أو صلى في ثوب قطن، وهذا خارج عن مدلول الأخبار المانعه، بل صدق الصلاة في حرير محض لا يوجب البطلان مع استقلاله في اللبس إذا بنى على جواز الصلاة فيما لا تتم فيه الصلاة من حرير محض، بل لا بد من كونه بحيث يمكن أن يكون ساتراً للمصلى، وما رواه العامه عن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وآله من تحديد الكف بالإصبعين أو ثلاثه أو أربع (٢). لا يمكن الاعتماد عليه، وعمل جماعه من الأصحاب لا يكون جابراً حيث يحتمل كون عملهم بالتحديد لرعايه الاحتياط.

وأمّا عدم الباس بالمحمول من غير لبس فلأنه لا موجب لرفع اليد عن ظاهر كلمه (في) في قوله عليه السلام: «لا تحل الصلاة في حرير محض» (٣) ولا يقال بما ورد في النهي عن الصلاة فيما لا يؤكل لحمه لقيام القرينه على أن المراد بها فيه ما يعم اللبس والحمل على ما تقدم.

ص: ١٥٠

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٣٧٠، الباب ١١ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٩.

٢- (٢) صحيح مسلم ٦: ١٤١.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤: ٣٦٨، الباب ١١ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٢.

(مسأله ٢٦) لا بأس بغير الملبوس من الحرير كالافتراش والركوب عليه والتدثر به [١] ونحو ذلك في حال الصلاة وغيرها ولا بزر الثياب وإعلامها والسفائف والقياطين الموضوعه عليها وإن تعددت وكثرت.

(مسأله ٢٧) لا يجوز جعل البطانه من الحرير من القميص وغيره [٢] وإن كان

الشرح:

لا بأس بغير الملبوس من الحرير في الصلاة وغيرها

[١] وذلك فإن الافتراش والركوب عليه ونحوهما لخروجها عن عنوان المنهى عنه وهو لبس الحرير المحض، وأمّا التدثر فإن كان بمجرد التغطية به كالتغطية بالحاف حال الاضطجاع حال النوم وهو أيضاً خارج عن لبس الحرير وإن كان المراد جعله ثوبه بالالتفاف بالحرير نظير بعض الأقوام فهو لبس الحرير فمع كونه محضاً لا يجوز للرجال، وفي صحيحه على بن جعفر، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الفراش الحرير ومثله من الديباج والمصلى الحرير هل يصلح للرجل النوم عليه والتكاهن والصلاه؟ قال: «يفترشه ويقوم عليه ولا يسجد عليه» (١) والنهى عن السجود عليه ظاهره لاعتبار كون المسجد من الأرض ونباتها الذى لا يكون من المأكول والملبوس وزرّ الثياب بالحرير وجعل العلم عليها كالسفائف والقيطان من الحرير كلها خارج عن عنوان لبس الحرير المحض.

لا يجوز جعل البطانه من الحرير

[٢] جعل الحرير المحض بطانه للقميص أو غير القميص غير جائز لكونه من لبس الحرير المحض فإن بطانه اللباس يلبس كما يلبس ظهارته ويصدق على كل منهما أنه حرير محض فلا فرق بين أن يكون ظهارته حريراً أو بطانته حريراً أو كان

ص: ١٥١

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٣٧٨ ، الباب ١٥ من أبواب لباس المصلى ، الحديث الأول .

إلى نصفه وكذا لا يجوز لبس الثوب الذى أحد نصفيه حرير وكذا إذا كان طرف العمامه منه إذا كان زائداً على مقدار الكف بل على أربعة أصابع على الأحوط [١]

(مسأله ٢٨) لا بأس بما يرقع به الثوب من الحرير إذا لم يزد على مقدار الكف وكذا الثوب المنسوج طرائق بعضها حرير وبعضها غير حرير إذا لم يزد عرض الطرائق من الحرير على مقدار الكف، وكذا لا بأس بالثوب الملقق من قطع بعضها حرير وبعضها غيره بالشرط المذكور.

(مسأله ٢٩) لا بأس بثوب جعل الابريسم بين ظهارته وبطانته [٢] عوض القطن ونحوه، وأمّا إذا جعل وصله من الحرير بينهما فلا يجوز لبسه ولا الصلاه فيه.

الشرح:

كلاهما من الحرير، ودعوى صدق أنه حرير ممتزج أو مختلط مع كون أحدهما فقط حريراً لا يمكن المساعدة عليها فإنه كما إذا لبس كلاً منهما من غير كون أحدهما ظهاره والآخر بطانه يصدق على كل منهما اللبس كذلك في صورته كون أحدهما بطانه للآخر.

[١] قد تقدم أنه لا اعتبار بأربعة أصابع أو على مقدار الكف فى الثوب، بل المعيار صدق لبس الحرير المحض والخالص، وإذا كان طرفا العمامه منسوجين من الحرير والوسط من القطن مثلاً لا يصدق عليها الحرير الخالص فضلاً كونه أحد طرفيها منسوجاً كذلك.

ومما ذكرنا يظهر الحال فى المسأله الآتیه فإنّ الثوب المرقع بالحرير لا يطلق عليه الحرير المحض حتى فيما إذا كان زائداً على مقدار كف الثوب بل العبره بصدق أنّ ما لبسه حرير محض.

يجوز جعل الابريسم بين الظهاره والبطانه

[٢] كما اختار ذلك جمع وفصلوا بين جعل القز والابريسم عوض القطن ونحوه

ص: ١٥٢

الشرح:

بين ظهاره الثوب وبطانته وبين جعل وصله من الحرير بينهما فالتزموا بجواز لبس الأول على الرجال دون الثاني، وأنه تكون صلاه الرجل صحيحه فى الأول دون الثاني. ويقع الكلام فى المقام فى وجه هذا التفصيل بالإضافة إلى الحكم التكليفى وبالإضافه إلى الحكم الوضعى، ويستدل على الحكم التكليفى بصحيحه الريان بن الصلت، قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن لبس فراء والسمور والسنباج والحواصل وما أشبهها والمناطق والكميخت والمحشو بالقز والخفاف من أصناف الجلود؟ فقال: «لا بأس بهذا كله إلا بالثعالب»^(١) وروى الشيخ باسناده عن الحسين بن سعيد، قال: قرأت كتاب محمد بن إبراهيم إلى الرضا عليه السلام يسأله عن الصلاه فى ثوب حشوه قز فكتب إليه: قرأته لا بأس بالصلاه فيه^(٢). وباسناده عن أحمد بن محمد، عن محمد بن زياد يعنى ابن أبى عمير، عن الريان بن الصلت أنه سأل الرضا عليه السلام عن أشياء منها المحشو بالقز فقال: لا بأس بهذا كله^(٣). ولا يبعد أن تكون هذه الأخيره هى بعينها الروايه الأولى ويقال إنَّ مدلولهما الحكم التكليفى أى جواز لبس المحشو بالقز، ولا تدل على جواز الصلاه فيه إلا بدعوى الملازمه بين جواز اللبس وجواز الصلاه فيه، وهى قابله للتأمل بل المنع كما فى صوره الاضطرار إلى لبس الحرير فى بعض وقت الصلاه أو الاضطرار فى بعض وقتها إلى لبس اللباس المتنجس إلى غير ذلك، وكذا دعوى الانصراف فى قوله عليه السلام: لا تحل الصلاه فى الثوب الحرير^(٤). إلى صوره حرمه لبسه.

ص: ١٥٣

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٣٥٢ _ ٣٥٣ ، الباب ٥ من أبواب لباس المصلّى، الحديث ٢ .

٢- (٢) تهذيب الأحكام ٢ : ٣٦٤ ، الحديث ١٥٠٩ .

٣- (٣) تهذيب الأحكام ٢ : ٣٦٩ ، الحديث ١٥٣٣ .

٤- (٤) وسائل الشيعه ٤ : ٣٦٨ ، الباب ١١ من أبواب لباس المصلّى، الحديث ٢ .

الشرح:

نعم، ربما يتبادر إلى الذهن من استثناء الثعالب أنّ الترخيص في غيرها ناظره إلى جواز لبسها في الصلاة حيث لا فرق في جوازه في غير الصلاة بين الثعالب وغيرها، وحمل الاستثناء على الكراهه بالإضافة إلى فراء الثعالب في غير حال الصلاة من غير ثبوت قرينه على ذلك بلا موجب، وما قيل إنّ السؤال عن الحكم التكليفي بعيد؛ لأنه لا يحتمل حرمه جعل القز وحشو الثوب به ولبسه لا يمكن مساعدته عليه؛ لأنه كالسؤال عن جلود السباع مع احتمال كون حشوه إسرافاً للمال.

ورواه الشيخ بإسناده عن الحسين بن سعيد (١) وإن كانت ظاهره في جواز الصلاة في ثوب محشو بالقز بين ظهارته وبطانته فإنّ حمل القز على قز الماعز كما عن الفقيه (٢) ضعيف جداً حيث لا يطلق القز إلا ما يخرج من دوده، وقيل إنّ الفرق بين القز والابريسم هو الفرق بين الحنطة والدقيق، والمعروف أنّ القز والابريسم أصل الحرير ويطلق على الأصل قبل التصفيه القز وبعدها الابريسم، وإذا نسج يطلق عليه الحرير وثوب الابريسم والقز إلا أنه قد يناقش في اعتبار الرواية سنداً لأن الحسين بن سعيد يروى الحكم عن كتاب محمد بن إبراهيم بطريق الوجدان لا بطريق يحسب سماعاً عن المحدث كما عن المحقق في المعتبر (٣). ولكن لا يخفى ما فيه فإنّ شهادة الحسين بن سعيد أنه كتاب محمد بن إبراهيم وكذا بعرفانه جواب الإمام عليه السلام كافيته في جواز الاعتماد عليها مع أنّ الصدوق رواها بسنده الصحيح عن إبراهيم بن مهزيار انه كتب إلى أبي محمد عليه السلام في الرجل يجعل في جَبْتِه بدل القطن قزاً هل يصلى فيه؟

ص: ١٥٤

١- (١) تقدمت في الصفحة السابقه .

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ١ : ٢٦٣ ، ذيل الحديث ٨١١ .

٣- (٣) المعتبر ٢ : ٩١ .

الشرح:

فكتب: «نعم، لا بأس به»^(١).

نعم، يبقى في البين أنّ الروايات وارده في ثوب محشو بالقز والتعدى إلى المحشو بالابريسم يحتاج إلى عدم احتمال خصوصيه للقز.

أضف إلى ذلك أنّ دود القز ممّا لا يؤكل فالصلاه فيه وتوابعه يعدّ من الصلاه في المانع، وما قيل في الجواب بعدم الفرق في هذا الحكم بين القز والابريسم لما رواه الكليني قدس سره بإسناده عن العباس بن موسى، عن أبيه، قال: سألته عن الابريسم والقز؟ قال: «هما سواء»^(٢) ويناقش في السند بأنّ العباس بن موسى هو الوراق ثقه ولكن لا توثيق لأبيه وأنّ الروايه مرسله ومع ذلك ففي الوسائل بعد قوله عن أبيه كتب عليه السلام وظاهره أنّ محمد بن علي الذي يروى عنه أحمد بن محمد بن خالد هو محمد بن علي بن إبراهيم بن موسى بن جعفر ويروى هو عن أخى الرضا عليه السلام يعنى العباس بن موسى بن جعفر عن أبيه موسى بن جعفر عليه السلام ولكن كون السند كذلك لم يثبت، ولكن الذى يوهن الأمر في المقام أنّ دود القز لا لحم له فلا يدخل في عنوان ما لا- يؤكل لحمه كسائر الحشرات التى لا- لحم لها، وأنّ المنهى عنه هو لبس ثوب الابريسم ولبس الحرير والديباج إذا كانت محضه وخالصه، ونفس الابريسم كالقز غير داخل في عنوان الثوب ولا يصدق على وضعهما بين ظهاره الثوب وبطانتته عنوان اللبس كما تقدم ذلك في ستر العوره بالقطن، وعلى ذلك فلا بأس بحشو الثوب بهما والصلاه في ذلك الثوب، بخلاف وضع الحرير أى الابريسم المنسوج فإنه إذا كان بحيث يصدق عليه لبسه كما ذكرنا في ثوب بعضه حرير وبعضه غير حرير فلا يجوز لبسه ولا الصلاه فيه.

ص: ١٥٥

١- (١) من لا يحضره الفقيه ١: ٢٦٣، الحديث ٨١١.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ٣٦٨، الباب ١١ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٤.

(مسألة ٣٠) لا بأس بعصابه الجروح والقروح وخرق الجبيره وحفيظه المسلوس والمبطون إذا كانت من الحرير [١]

(مسألة ٣١) يجوز لبس الحرير لمن كان قَمِلاً على خلاف العاده لدفعه والظاهر جواز الصلاة فيه حينئذ [٢]

الشرح:

يجوز استخدام الحرير في عصابه الجروح والقروح

[١] هذا بناءً على أنّ المحرم لبس ما تتم فيه الصلاة من الحرير المحض ظاهره وأمّا بناءً على أنّ ما لا تتم أيضاً لا يجوز لبسه والصلاة فيه فمبنى الجواز هو عدم صدق الثوب واللباس على المذكورات، فإنّ الوارد في صحيحه إسماعيل بن سعد الأحوص النهي عن صلاة الرجل في ثوب ابريسم (١)، والوارد في صحيحه أبي جعفر عليه السلام لا يصلح لباس الحرير والديباج (٢) أو عدم صدق لبس الحرير على ما ذكر وكل ما ذكر لا يخلو عن تأمل.

نعم، لا يبعد دعوى انصراف أدلته الناهية والمانعه عما ذكر، والله أعلم.

يجوز لبس الحرير لمن كان قَمِلاً

[٢] إذا اضطر إلى لبسه أو كان الاجتناب عن لبسه حرجياً فلا بأس بلبسه إلا أنّ الرفع عمّا دل على مانعيته مع عدم الاضطرار إلى لبسه في تمام وقت الصلاة مشكل، بل الرفع عن إطلاق دليل مانعيه لبسه في فرض كونه قَمِلاً ببعض الروايات أيضاً كذلك لضعفها سنداً كمرسلة الصدوق قدس سره قال لم يطلق النبي صلى الله عليه وآله لبس الحرير لأحد من

ص: ١٥٦

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٣٦٧ _ ٣٦٨، الباب ١١ من أبواب لباس المصلي، الحديث الأول .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ٣٦٨، الباب ١١ من أبواب لباس المصلي، الحديث ٣ .

(مسأله ۳۲) إذا صَلَّى في الحرير جهلاً أو نسياناً فالأقوى عدم وجوب الإعادته [۱] وإن كان أحوط.

الشرح:

الرجال إلّا- لعبد الرحمن بن عوف وذلك أنه كان رجلاً قَمِلاً (۱). وروى العامه عن النبي صلى الله عليه وآله أنه رخص لعبد الرحمن بن عوف والزيبر بن العوام في لبس الحرير لما شكوا إليه القمل (۲).

وعلى الجملة، التمسك بمثل ذلك في الالتزام بالجواز بمجرد كونه قَمِلاً مع عدم الاضطرار لإمكان الدفع بغيره، بل بعدم المانعيه لعدم تعرّضه صلى الله عليه وآله للنزع عند الإتيان بالصلاه لا يمكن المساعدة عليه، بل دلالة ما ذكر على جواز اللبس مع إمكان الدفع بغير لبسه أيضاً محل تأمل، فإنها حكاية عن النبي صلى الله عليه وآله في واقعه خاصه ولعله لم يكن لهما تمكن على الدفع بغيره.

لا تجب إعادته الصلاة على من صَلَّى في الحرير جهلاً أو نسياناً

[۱] لما تقدم من عموم حديث: «لا تعاد» (۳) بالإضافة إلى اعتبار عدم الموانع ولا تختص دلالة الحديث على الأجزاء والشرائط، كما أنّ الحديث لا يختص بالناسي، بل يعم الجاهل إذا لم يكن مقصراً يحتمل بطلان عمله حال الصلاة ومن غير فرق بين الجهل بالحكم وناسيه أو الجاهل وناسي الموضوع.

ص: ۱۵۷

۱- (۱) من لا يحضره الفقيه ۱: ۲۵۳، الحديث ۷۷۵.

۲- (۲) صحيح مسلم ۶: ۱۴۳.

۳- (۳) وسائل الشيعه ۱: ۳۷۱ _ ۳۷۲، الباب ۳ من أبواب الوضوء، الحديث ۸.

(مسألة ٣٣) يشترط في الخليط أن يكون ممّا تصحّ فيه الصلاة كالقطن والصوف ممّا يؤكل لحمه، فلو كان من صوف أو وبر ما لا يؤكل لحمه لم يكفّ في صحه الصلاة [١] وإن كان كافياً في رفع الحرمة، ويشترط أن يكون بمقدار يخرج منه عن صدق المحوضه فإذا كان يسيراً مستهلكاً بحيث يصدق عليه الحرير المحض لم يجز لبسه ولا الصلاة فيه ولا يبعد كفايه العشر في الإخراج عن الصدق.

(مسألة ٣٤) الثوب الممتزج إذا ذهب جميع ما فيه من غير الأبريسم من القطن أو الصوف لكثرة الاستعمال وبقي الأبريسم محضاً لا يجوز لبسه بعد ذلك [٢]

(مسألة ٣٥) إذا شك في ثوب أنّ خليطه من صوف ما يؤكل لحمه أو ما لا يؤكل فالأقوى جواز الصلاة فيه [٣] وإن كان الأحوط الاجتناب عنه.

الشرح:

[١] وذلك فإنّ الخلط بصوف أو وبر ما لا يؤكل وإن يوجب ارتفاع حرمة لبسه لفقد خلوصه ومحوضته، وكذلك ترتفع مانعيته من جهة الحرير إلا أنّ الصوف ووبر ما لا يؤكل في نفسه مانع عن الصلاة حتى لو كان وبر ما لا يؤكل أو صوفه مستهلكاً في ثوب قطن أو كتان بحيث يقال إنّه ثوب قطن أو كتان، فمع ذلك تكون الصلاة فيه محكومه بالبطلان؛ لأنّ الشعره من غير مأكول اللحم إذا وقعت على الثوب تكون الصلاة فيه محكومه بالبطلان، والاستهلاك لا يوجب انعدام الشيء كما بينا ذلك في بحث الاستهلاك من النجاسات.

[٢] فإنه بعد ذهاب خليطه من القطن ونحوه يكون داخلياً في ثوب حرير محض ولبس الحرير المحض غير جائز على الرجل ومانع عن الصلاة.

[٣] فإنه مع فرض كون الحرير خليطاً لا مانع عن اللبس والصلاة فيه من جهة الحرير، وحيث إنه لم يحرز أنّ الخليط ممّا لا يؤكل لحمه فالمانعيه من جهته أيضاً مدفوعه بالاستصحاب في عدم جعل الحرمة لأكل لحم الحيوان الخليط صوفه أو

(مسأله ٣٦) إذا شك في ثوب أنه حرير محض أو مخلوط جاز لبسه والصلاه فيه على الأقوى [١]

(مسأله ٣٧) الثوب من الأبريسم المفتول بالذهب لا يجوز لبسه ولا الصلاه فيه [٢]

الشرح:

الاستصحاب في عدم انتسابه إلى الحيوان الذي لا يؤكل لحمه، ولا أقل من أصله البراءة عن مانعيته للصلاه على ما تقدم الكلام في ذلك في اللباس المشكوك.

تجوز الصلاه فيما شك أنه حرير محض أو مخلوط

[١] وذلك لجريان الاستصحاب في عدم كونه حريراً محضاً والاستصحاب في عدم خلط غير حرير فيه لا يثبت أن حرير محض وخالص، ومع الغمض عن الاستصحاب تجرى في لبسه أصله الحليه وأصله عدم مانعيه لبسه عن الصلاه بمعنى جريان أصله البراءة عن وجوب الصلاه المقيدة بعدم لبسه على ما تقدم بيانه في مسأله اللباس المشكوك.

[٢] لا يخفى أن الثوب المفتول بالذهب لا يجوز لبسه ولا الصلاه فيه للرجال لحرمة لبس الذهب ومانعيته للصلاه، بلا فرق بين الثوب من الحرير أو من القطن والكتان والصوف مما يؤكل.

وعلى الجملة، لا حرمة في لبس الحرير المفروض وعدم مانعيته من ناحيه الحرير لكونه غير محض، بل الحرمة والمانعيه من جهه لبس الذهب.

ص: ١٥٩

(مسأله ٣٨) إذا انحصر ثوبه في الحرير فإن كان مضطراً إلى لبسه لبرد أو غيره فلا بأس بالصلاة فيه [١] وإلا لزم نزعها، وإن لم يكن له ساتر غيره فيصلى حينئذ عارياً.

الشرح:

إذا اضطر إلى لبس الحرير صلى فيه

[١] هذا فيما إذا كان الاضطرار مستوعباً لتمام وقت الصلاة وإلا يؤخر صلاته إلى ما بعد رفع الاضطرار فإن وجد بعد رفعه ساتراً صلى صلاة المختار، وإلا صلى عارياً كما إذا لم يكن مضطراً في شيء من الوقت إلى لبس الحرير ولم يكن له ساتر آخر حيث لم يجز لبسه لحرمة وصلته وبصلته عارياً لعدم تمكنه من الستر المعتبر في الصلاة، وبتعبير آخر يقع في الفرض التراحم بين حرمة لبس الحرير وبين وجوب الصلاة مع الستر، حيث لا- يتمكن المكلف من الجمع بينهما، وبما أنّ للصلاة المأمور بها مع الستر بدل الاضطرار وهو الصلاة عارياً تنتقل الوظيفة إلى البدل الاضطراري، حيث إنّ نوع جمع بين التكليفين في الامتثال في الامتثال على ما هو المقرر في بحث التراحم بين التكليفين، كما إذا انحصر مأوّه بالمغصوب فإنه يحرم التصرف فيه ويجب عليه الصلاة مع التيمم، وإن شئت قلت حرمة التصرف في الماء أو حرمة لبس الحرير يرفع التمكّن من الصلاة بالوضوء أو الصلاة بالساتر، بل يقال إنّ نفس دليل مانعيه لبس الحرير في الصلاة يوجب تقييد الساتر المعتبر في الصلاة بغير الحرير، وإذا لم يتمكن المكلف من ساتر غير حرير يكون عاجزاً عن الصلاة في الساتر، وإذا لبسه وصلّى فيه لا مع الاضطرار تبطل صلاته لمانعيه الحرير بل يستحق العقاب على لبسه من غير اضطرار إليه.

ص: ١٦٠

وكذا إذا انحصر في الميتة أو المغصوب أو الذهب، وكذا إذا انحصر في غير المأكول، وأما إذا انحصر في النجس فالأقوى جواز الصلاة فيه وإن لم يكن مضطراً إلى لبسه والأحوط تكرار الصلاة، بل وكذا في صورة الانحصار في غير المأكول فيصلى فيه ثم يصلى عارياً [١]

الشرح:

حكم الصلاة في الميتة والمغصوب والذهب والنجس

[١] قد ظهر ممّا تقدم أنّ الحكم في الذهب كالحكم في الحرير وأنه لا تصح الصلاة في الذهب إلا مع الاضطرار المستوعب لتمام الوقت، وأنه مع عدم الاضطرار إلى لبسه في بعض الوقت أو عدم الاضطرار إلى لبسه أصلاً تتعين الصلاة عارياً، وإذا صلى فيه لا مع الاضطرار إلى لبسه تكون صلاته محكومه بالبطلان ويستحق العقاب على لبسه.

وأما المغصوب فمانعيته عن الصلاة منحصره بصوره حرمه لبسه، حيث إنّ المانعيه ناشئه من عدم جواز اجتماع الأمر بالصلاة مع الستر مع حرمه لبس مال الغير، وإذا سقطت حرمه لبس المغصوب للاضطرار إليه سقطت المانعيه أيضاً، وحيث إنّ حرمه لبسه ساقطه ولو مع الاضطرار إلى لبسه في بعض الوقت تصح الصلاة فيه في ذلك الوقت.

وأما غير المأكول فلا حرمه في لبسه حتى في حال الاختيار، بل له المانعيه عن الصلاة فقط، وعلى ذلك فإن لم يكن له ساتر آخر في تمام وقت الصلاة صلى عارياً كما هو مقتضى إطلاق دليل المانعيه، حيث إنّ هذا الإطلاق يوجب تقييد الساتر المعتبر في الصلاة بغيره فلا يكون المكلف واجداً للساتر الصلاتي فيكون مكلفاً بالصلاة عارياً.

لا يقال: كما إنّ مقتضى إطلاق ما دل على مانعيه لبس أو حمل ما لا يؤكل ثبوتها حتى في الفرض كذلك ما دل على اشتراط الصلاة بالساتر إطلاقه يقتضى اعتبار الساتر

الشرح:

فى الصلاة حتى فى هذا الفرض، فىقع التعارض بين الإطالقين ولا موجب لتقدفم الإطالق فى الأول على الإطالق فى الثانى.

فإنه فىقال: لا معارضه بين الدلفلن فإن مقتضى ما دل على مانعه لبس الحرىر فى الصلاة أن الصلاة المأمور بها متفقهه بعدم لبس الحرىر فىها كما أن مقتضى ما دل على اعتبار الساتر منها أن الصلاة المأمور بها ثبوتاً متفقهه بالستر، وبما أن النهى الإرشادى كالأمر الارشادى لا يفقهه بصورة التمكّن من ترك اللبس كما لا يفقهه الأمر بصورة التمكّن من الساتر فىكون مقتضى الجمع بين الخطابىن كون المعترف فى الصلاة من الساتر ما لا فىكون حريراً محضاً أو ذهباً إلى غير ذلك، ولازم ذلك سقوط الأمر بالصلاة فى الفرض، وحبث قام الدلفل على من لا فىجد ساتراً فى صلاته فىصلى عرياناً فىكون المكلف به فى الفرض الصلاة عرياناً، ولو نوقش فىما ذكرنا أو أغمض عنه فىكون مقتضى تحرىم لبس الحرىر أو الذهب أو تحرىم الغصب كون المكلف غير واجد للساتر فى صلاته؛ لأن المفروض حرمه لبسه مع عدم الاضطرار إلى لبسه؛ ولذا لا مورد للاحتياط فىها بالصلاة فىها.

وفظهر من الماتن أنه قدس سره فىلترم بحرمة لبس المفته أيضاً حبث ذكر أن الحكم فى لبس المفته كالحكم فى لبس الحرىر والذهب، ووجه الظهور أنه احتياطاً استحبابياً فىما إذا انحصر الساتر بغير مأكول اللحم بأن فىكرر الصلاة فىه بعد الصلاة عرياناً، ولم فىذكر هذا الاحتياط فى ناحفه الصلاة إذا انحصر ساتره بالمفته وإن كان ما ذكرنا من عدم حرمه لبس المفته هو الأظهر.

وأماً إذا انحصر الساتر فى النجس فقد تقدم عند الكلام فى حكم الصلاة فى النجس أنه مع انحصار ساتر المصلى بالنجس فىجوز الصلاة فىه حتى فىما إذا لم فىضطر

(مسألة ٣٩) إذا اضطر إلى لبس أحد الممنوعات من النجس وغير المأكول والحريز والذهب والميته والمغصوب قَدَم النجس على الجميع [١] ثم غير المأكول ثم الذهب والحريز ويتخير بينهما ثم الميته فيتأخر المغصوب عن الجميع.

الشرح:

إلى لبس الثوب وتمكّنه من الصلاة عرياناً، بل قد يقال بعدم جواز الصلاة عرياناً وتعيّن الإتيان بها في النجس.

إذا اضطر إلى الممنوعات قَدَم النجس

[١] والوجه في تقديم النجس هو ما تقدم من جواز الصلاة فيه أي في الساتر المتنجس حتى فيما إذا لم يكن اضطرار إلى لبسه لتمكّنه من الصلاة عرياناً.

وقد ظهر ممّا ذكرنا في المسألة السابقة أنّ الصلاة في ما لا يؤكل لحمه والصلاة في ميته ما يؤكل لحمه في مرتبه واحده لكون كل منهما مانع من جهه واحده من غير أن يكون للبس أحدهما حرمة تكليفية، ولازم ذلك أنه إذا لم يكن للمصلي ثوب متنجس فيتخير مع اضطراره إلى لبس الساتر بين الأمرين.

نعم، إذا كان الأمر دائراً بين ما لا يؤكل لحمه والميته ممّا لا يؤكل يتقدم اختيار غير المأكول لحمه؛ لأنّ له مانع من جهه واحده بخلاف ميته حيث إنها مانع من جهتين، وقد ظهر أيضاً أنه إذا دار الأمر بين لبس الذهب ولبس الحريز يتخير بينهما؛ لأنّ كلاً منهما محرم من جهه اللبس ومانع من جهه واحده، وأمّا تأخر المغصوب عن الجميع فإنّ حرمة التصرف فيه من حقوق الناس حيث إنه تعدّ على الغير في ماله وظلم له في ملكه، بخلاف حرمة لبس الحريز أو الذهب، والعجب من الماتن حيث أطلق تأخير الميته عن الذهب والفضه ولم يقيد بها بميته ما لا يؤكل لحمه.

ص: ١٦٣

(مسألة ٤٠) لباس بلبس الصبي الحرير [١] فلا- يحرم على الولي إلباسه إياه وتصح صلاته فيه بناءً على المختار من كون عباداته شرعية.

(مسألة ٤١) يجب تحصيل الساتر للصلاة ولو بإجاره أو شراء ولو كان بأزيد من عوض المثل مالم يجحف بماله ولم يضر بحاله، ويجب قبول الهبة أو العارية مالم يكن فيه حرج، بل يجب الاستعارة والاستيهاب كذلك.

(مسألة ٤٢) يحرم لبس لباس الشهره [٢] بأن يلبس خلاف زيّه من حيث الشرح:

يجوز للصبي لبس الحرير

[١] لرفع قلم التكليف عن الصبي وإذا لم يكن لبسه الحرير والذهب محرماً فيجوز لوليه إلباسه إياهما كما ورد ذلك في لبسه الحرير، وأمّا بالإضافة إلى صلاته بناءً على مشروعيتها فلا- موجب لرفع اليد عما دل على أنه لا- تحل الصلاة في حرير محض (١)، وكما أنّ كون المصلي صبيّاً لا يوجب رفع اليد عن الشرطية في صلاته كذلك الأمر في المانع.

ودعوى تبعية المانع لحرمة اللبس على ما عليه الماتن قدس سره لا يمكن المساعدة عليها فإنّ لكل خطاب من حرمة اللبس وخطاب المانع استقلال من غير أن يثبت الملازمة بينهما ثبوتاً.

يحرم لباس الشهره

[٢] إذا كان اللباس بحيث يوجب شين لابسّه وذلكه أمام الناس فلا ينبغي التأمل في حرمة لبسه وعدم جوازه، فإنّ المؤمن لا يذل نفسه ولا يفعل ما يعدّ هتك نفسه

ص: ١٦٤

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٣٦٨، الباب ١١ من أبواب لباس المصلي، الحديث ٢.

جنس اللباس أو من حيث لونه أو من حيث وضعه وتفصيله وخطاطته كأن يلبس العالم لباس الجندي أو بالعكس مثلاً، وكذا يحرم على الأحوط لبس الرجال مايختص بالنساء وبالعكس، والأحوط ترك الصلاة فيهما وإن كان الأقوى عدم البطلان.

الشرح:

ويجوز في غير اللباس أيضاً، ومثله ما إذا كان لابساً لباس الجبابرة وأعوانها من غير تقيته واضطرار، وأمّا إذا كان اللباس بحيث يكون معرّفه بين الناس بحيث يعرّف به عند من لا يعرفه باسمه وعنوانه من غير قدح فيه بلبسه فهذا لا دليل على حرمة، وغايه مايمكن أن يقال الأولى للمؤمن أن يلبس لباس أهل بلده المؤمنين من أمثاله.

نعم، قد ورد في صحيحه أيوب الخزاز، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إنّ الله يبغض لباس الشهره» (١). وفي مرسله ابن مسكان، عن رجل، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كفى بالمرء خزيّاً أن يلبس ثوباً يشهره أو يركب دابة تشهره» (٢). وفي روايه أبي سعيد، عن الحسين عليه السلام قال: «من لبس ثوباً يشهره كساه الله يوم القيامة ثوباً من النار» (٣). وظاهرها لبس مايجب القدح فيه، ولكن ضعفها سنداً في غير الأولى يمنع عن العمل بإطلاقها لو ثبت ظهور بعضها في الإطلاق نظير ماورد في مرسله عثمان بن عيسى، عن ذكره، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الشهره خيرها وشرها في النار» (٤).

وممّا ذكرنا يظهر لبس الرجل مايختص لبسه بالنساء من الثوب ونحوه فإنه إذا كان الغرض الدخول في زي النساء أو الطمع في الحرام المعبر عنه بالتأنت فهو حرام

ص: ١٦٥

- ١- (١) وسائل الشيعة ٥: ٢٤، الباب ١٢ من أبواب أحكام الملابس، الحديث الأوّل .
- ٢- (٢) وسائل الشيعة ٥: ٢٤، الباب ١٢ من أبواب أحكام الملابس، الحديث ٢ .
- ٣- (٣) وسائل الشيعة ٥: ٢٤، الباب ١٢ من أبواب أحكام الملابس، الحديث ٤ .
- ٤- (٤) وسائل الشيعة ٥: ٢٤، الباب ١٢ من أبواب لباس المصلي، الحديث ٣ .

الشرح:

لكونه هتكاً لنفسه وإسقاطاً لشرفه أو نشرًا وترويجاً للفاحشه أو ترغيباً لها، وأمّا إذا كان لبسه في بيته للمسامحه في لبسه فيها فلا دليل على حرمة خصوصاً إذا كان الملبوس كنعال النساء، وكذا الحال في لبس المرأة في بيتها ثوب زوجها.

نعم، لا بأس بالالتزام بأنه يكره أن يكون ثوب الرجل شبيهاً بثوب المرأة ولو في بعض الشئ وفي موثقه سماعه بن مهران المرويه في الكافي عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يجزّ ثوبه، قال: «إني لأكره أن يتشبه بالنساء»^(١) والكراهه وإن لم تكن ظاهره في معناها المصطلح إلا أنها لا تدل على خصوص الحرمة أيضاً فلا تثبت بها إلا الكراهه المصطلحه.

وما ورد في معتبره عمرو بن خالد، عن زيد بن علي، عن آباءه، عن علي عليه السلام أنه رأى رجلاً به تأنيث في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله فقال له: اخرج من مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله من لعنه رسول الله صلى الله عليه وآله ثم قال علي عليه السلام: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول لعن الله المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال^(٢) ظاهره غير ما هو مورد الكلام في المقام، كما أنّ ما ورد في مرسله مكارم الأخلاق أو مرفوعته، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله يزرع الرجل أن يتشبه بالنساء وينهى المرأة أن تتشبه بالرجال في لباسها»^(٣). تحسب مؤيده لما ورد في الموثقه.

وما ذكر الماتن قدس سره من أنّ الأحوط ترك الصلاة فيهما وإن كان الأقوى عدم البطلان

ص: ١٦٦

١- (١) الكافي ٦: ٤٥٨، الحديث ١٢.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١٧: ٢٨٤، الباب ٨٧ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٢.

٣- (٣) مكارم الأخلاق: ١١٨.

(مسأله ٤٣) إذا لم يجد المصلى ساتراً حتى ورق الأشجار والحشيش فإن وجد الطين [١] أو الوحل أو الماء الكدر أو حفره يلج فيها ويتستر بها أو نحو ذلك مما يحصل به ستر العوره صلى صلاه المختار قائماً مع الركوع والسجود، وإن لم يجد ما يستتر به العوره أصلاً فإن أمن من الناظر بأن لم يكن هناك ناظر أصلاً أو كان وكان أعمى أو فى ظلمه أو علم بعدم نظره أصلاً أو كان ممن لا يحرم نظره إليه كزوجته أو أمته فالأحوط تكرار الصلاه بأن يصلى صلاه المختار تاره ومومياً للركوع والسجود أخرى قائماً، وإن لم يأمن من الناظر المحترم صلى جالساً وينحنى للركوع والسجود بمقدار لا يبدو عورته، وإن لم يمكن فيومى برأسه، وإلا الشرح:

فالوجه فيه أن مجرد حرمة لبس لباس الشهره أو المرأه لا توجب مانعيته عن الصلاه، ولا يقاس بما إذا كان ثوب المصلى غصباً عند الماتن؛ لأن حرمة التصرف فى الثوب المغصوب كتحريره بأفعال الصلاه لا تجتمع مع الأمر بالصلاه أو الترخيص فى تطبيقها على الصلاه التى ثوبه مغصوب، بخلاف المفروض فى المسأله فإن تحريك لباس الشهره أو لباس المرأه بأفعال الصلاه أمر جائز لكون الثوب مملوكاً للمصلى وإنما الحرام مجرد لبسه.

نعم، عدم البطلان فيما إذا كان له ساتر آخر غير ذلك الثوب المحرم لبسه، وأمّا إذا كان ساتره فلا يمكن أن يعم الترخيص فى التطبيق الصلاه فيه فإن الترخيص فيه إبقاء الستر وهو لا يجتمع مع حرمة لبسه فى كل آن على كلام قد تقدم فى بحث اشتراط إباحه الساتر.

فى صلاه العارى

[١] ظاهر كلامه قدس سره أن المصلى إذا وجد ما يستتر به عورته بأن تكون عورته ساتراً

فبعينه، ويجعل الانحناء أو الإيماء للسجود أزيد من الركوع، ويرفع ما يسجد عليه ويضع جبهته عليه، وفي صورته القيام يجعل يده على قلبه على الأحوط.

الشرح:

حتى كأوراق الأشجار والحشيش يصلّى صلاه المختار، وإن لم يجد ما يستر به عورته فإن أمكن حفظ عورته عن الرؤيه بالدخول في حفرة أو في الوحل والماء الكدر صلّى أيضاً صلاه المختار قائماً مع الركوع والسجود، وجعل قدس سره ستر عورته بالطين عدلاً للدخول في الوحل والماء الكدر، بخلاف جعل ساتره أوراق الأشجار والحشيش حيث جعلهما في عرض الثوب الساتر على ماتقدم، ولكن ذكرنا أنّ ظاهر ماورد في الساتر المعتبر في الصلاه عند التمكن كونه ثوباً ومع التمكن منه لا تصل النوبه إلى الستر بأوراق الأشجار والحشيش، بل الستر بنفس القطن والكتان غير المنسوجين، وعليه فالطين ملحق بالساتر عند عدم التمكن من الثوب الساتر، بخلاف الوحل والماء الكدر والدخول في الحفرة حيث لا يعد ماذكر ساتر العوره وإن لم يتحقق معه رؤيه العوره فيدخل الفرض فيما ورد في صحيحه على بن جعفر، وإن لم يصب شيئاً يستر به عورته أوماً وهو قائم حيث سأل أخاه عن الرجل قطع عليه أو غرق متاعه فيبقى عرياناً وحضرت الصلاه كيف يصلّى؟ قال: «إن أصاب حشيشاً يستر به عورته أتم صلاته بالركوع والسجود وإن لم يصب شيئاً يستر به عورته أوماً وهو قائم»^(١).

ودعوى أنّ الستر بالطين لا يلحق بالستر بالحشيش وورق الأشجار؛ لأنّ عدم تعرض الإمام عليه السلام وإن لم يجد شيئاً يستر به عورته فرضه مع فرض الغريق متاعه غير ممكن عادة؛ لأنّ الغريق متاعه يجد الطين لا محاله لا يمكن المساعدة عليها؛ لأنّ الواقع في السؤال ليس هو الغريق متاعه فقط، بل من سلب ثيابه وقطع الطريق عليه وهذا

ص: ١٦٨

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٤٤٨ ، الباب ٥٠ من أبواب لباس المصلّى، الحديث الأول .

الشرح:

يمكن أن لا يجد الطين.

وعلى الجملة، مقتضى إطلاق صحيحه على بن جعفر أنه إذا لم يجد العارى ما يستر به عورته من الساتر يصلى قائماً مع الإيماء للركوع والسجود، ولكن فى صحيحه زواره، قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام رجل خرج من سفينة عرياناً أو سلب ثيابه ولم يجد شيئاً يصلى فيه، فقال: «يصلى إيماءً وإن كانت امرأه جعلت يدها على فرجها، وإن كان رجلاً وضع يده على سواته ثم يجلسان فيوميان إيماءً ولا يسجدان ولا يركعان فيبدو ما خلفهما تكون صلاتهما إيماءً برؤوسهما» (١) الحديث، وظهرها أن مع عدم وجدان الساتر للغوره يتعين الصلاة جلوساً بالإيماء وقوله عليه السلام: «ثم يجلسان» غير ظاهر فى اجتماع المرأه والرجل، بل ظهرها بيان الوظيفه على كل من الرجل والمرأه إذا لم يجد أحدهما الساتر عند الإتيان بالصلاه، وقد التزم بعض الأصحاب كالمحقق قدس سره بالتخير بين الصلاة قائماً مومياً وبين الصلاة جلوساً مومياً، وبعض الأصحاب التزم بالصحيحه الأولى وقدمها على الثانيه فى مقام المعارضه، كما عكس بعضهم فقدم الثانيه على الأولى وقد يجمع بينهما بأن الصلاة قائماً مومياً فيما إذا لم يكن يره أحد بأن كان العارى على أمن من الناظر إليه فيصلى فيه قائماً، ومع عدم الأمن يصلى جالساً ويجعل صحيحه عبد الله بن مسكان شاهد الجمع بينهما حيث روى البرقى فى المحاسن عن أبيه، عن ابن أبى عمير، عن محمد بن أبى حمزه، عن عبد الله بن مسكان، عن أبى جعفر عليه السلام فى رجل عريان ليس معه ثوب، قال: «إن كان حيث لا يراه أحد فليصل قائماً» (٢) وفى مرسلته عن بعض أصحابه، عن أبى عبد الله عليه السلام فى الرجل

ص: ١٦٩

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٤٤٩ ، الباب ٥٠ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٦ .

٢- (٢) المحاسن ٢ : ٢٧٣ ، الحديث ١٣٥ .

الشرح:

يخرج عرباناً فتدركه الصلاة، فقال: يصلى عرباناً قائماً إن لم يره أحد وإن رآه أحد صلّى جالساً(١).

ولكن قد يناقش في الجمع بين الصحيحين بأنّ هذه الرواية مرسله؛ لأنّ عبد الله بن مسكان لا يروى عن أبي جعفر عليه السلام بلا- واسطه، بل ذكر النجاشي أنه قيل بروايته عن أبي عبد الله عليه السلام وليس بثبت(٢). وفي الكشي عن محمد بن مسعود يعني العياشي عن محمد بن نصير عن محمد بن عيسى عن يونس: لم يسمع حرّيز بن عبد الله من أبي عبد الله عليه السلام إلاّ حديثاً أو حديثين وكذلك عبد الله بن مسكان لم يسمع إلاّ حديث: من أدرك المشعر فقد إدرك الحج(٣). وإذا كان الأمر في روايته عن أبي عبد الله عليه السلام كذلك فكيف بأبي جعفر عليه السلام.

ولكن لا- يخفى أنّ رواياته عن أبي عبد الله عليه السلام في أبواب مختلفه متعدده على ما لا يقبل التردد والتشكيك، وروايه العياشي عن محمد بن نصير لا يمكن الاعتماد عليها؛ لأنه لو لم يكن محمد بن نصير ظاهراً في النميري الضعيف المطعون فلا أقل من عدم ثبوت كونه ظاهراً في محمد بن نصير الثقه، والنجاشي قدس سره أعرف بما قاله في مقابل الروايات الكثيره المشار إليها.

ودعوى أنّ هذه الروايه التي جعلناها شاهد الجمع في باب ٤٦ من أبواب الطهاره بهذا السند عن البرقي عن ابن مسكان، عن أبي عبد الله عليه السلام بل روايه ابن مسكان، عن أبي جعفر عليه السلام أمر ممكن؛ لأنّ الفصل بين وفاه أبي جعفر عليه السلام وأبي الحسن موسى عليه السلام

ص: ١٧٠

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٤٤٩ ، الباب ٥٠ من أبواب لباس المصلي، الحديث ٥ .

٢- (٢) رجال النجاشي : ٢١٤ ، الرقم ٥٥٩ .

٣- (٣) اختيار معرفه الرجال ٢ : ٦٨٠ ، الحديث ٧١٦ .

الشرح:

قرايه سبعين سنه فيمكن روايه ابن مسكان عن أبي جعفر عليه السلام في شبابه ويروى بعد ذلك عن أبي عبد الله وموسى بن جعفر عليهما السلام بل وجدت غير هذه الروايه التي رواها عن أبي جعفر عليه السلام فلا موجب لرفع اليد عن صحيحته التي رواها عن أبي جعفر أو أبي عبد الله عليهما السلام .

وأما ما ذكر الماتن قدس سره من أن من لا يجد ساتراً لعورته فإن وجد حفرة أو الوحل أو الماء الكدر ممّا يحصل به ستر العوره صلى صلاه المختار، فالظاهر أنه استند إلى مرسله أيوب بن نوح، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «العارى الذى ليس له ثوب إذا وجد حفيره دخلها ويسجد فيها ويركع»^(١) وأسرى الحكم فى الماء الكدر والوحد ونحوهما لعدم احتمال الفرق بين الحفيره وغيرها فى الاستتار، ولكن لا يمكن الاستناد إليها؛ لإرسالها فضلاً عن التعدى عنها.

نعم، ربما يقال إنّ ماورد فى صحيحه على بن جعفر من قوله عليه السلام: «وإن لم يصب شيئاً يستر به عورته أوماً وهو قائم»^(٢) مفهومه أنه إن أصاب شيئاً يستر به عورته فلا إيماء قائماً أى يصلى صلاه المختار، وهذا المفهوم يصح الاستناد إليه فى الحكم الذى ذكره، وفيه أيضاً أنّ ظاهر قوله عليه السلام: «وإن لم يصب شيئاً يستر به عورته» ما يعد ساتراً للعوره عرفاً بأن يقع النظر والرؤيه إلى ساترها لا- مجرد شيء لا يرى معه العوره كالدخول فى الوحل والماء الكدر والمكان المظلم، والظاهر أنّ كلا من ذلك داخل فى المنطوق من قوله عليه السلام: «وإن لم يصب شيئاً يستر به عورته أوماً وهو قائم».

ومما ذكر يظهر جواز الاكتفاء بالصلاه قائماً إيماءً فى صورته الأيمن من الناظر أو

ص: ١٧١

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٤٤٨ _ ٤٤٩ ، الباب ٥٠ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٢ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ٤٤٨ ، الباب ٥٠ من أبواب لباس المصلى، الحديث الأول .

الشرح:

كان الناظر ممّا لا يحرم عليه النظر كزوجته وأمته، ولكن لا كلام فى حسن الاحتياط فى الفرضين بالجمع بالصلاه إيماءً والصلاه مع الركوع والسجود الاختياريين.

وأما فى صورته عدم الأمن من الناظر بكونه فى مكان يكون معرضاً للنظر المتعين كما ذكرنا الصلاه جالساً، ويكون ركوعه وسجوده إيماءً برأسه كما ورد ذلك فى صحيحه زواره المتقدمه.

وأما ما ذكر قدس سره من أنه ينحنى للركوع والسجود بمقدار لا تبدو عورته فلا يمكن مساعدته عليه؛ فإنّ ظاهر صحيحه زواره النهى عن الركوع والسجود الاختياريين والاكتفاء بالإيماء بالرأس، ودعوى أنه مع الأمن من الناظر الذى التزم فيه الماتن بالجمع بين الصلاه قائماً مع الركوع والسجود وإعادتها مع الإيماء لهما يكتفى بالصلاه مع الركوع والسجود الاختياريين؛ لأنّ الستر الصلاتى ساقط لعدم التمكن منه والستر اللازم تكليفاً لفرض الأمن من الناظر غير لازم فيجب الصلاه مع الركوع والسجود لا يمكن مساعدته عليه؛ لأنه بعد كون المراد من صحيحه جميل صورته الأمن، والوارد فيها الصلاه قائماً مع الإيماء يكون الكلام المذكور من الاجتهاد فى مقابل النص، كما أنّ المناقشه فى صحيحه على بن جعفر بأنّ مدلولها الاكتفاء بالقيام حتى حال التشهد والتسليم وهذا يكون موهناً لها لا يمكن مساعدته عليه، فإنّ ظاهرها الإيماء إلى الركوع والسجود حيث تقدّم فى صدرها: إن أصاب حشيشاً يستر به عورته أتم صلاته بالركوع والسجود، فيكون مدلول ذيلها أنه أتمها مع عدم وجدان ساتر بالإيماء أى بالإيماء للركوع والسجود.

أضف إلى ذلك أنّ اعتبار الجلوس عند التشهد والتسليم مقتضى ما دل على اعتباره حالهما. ودعوى التفصيل مع الأمن من الناظر بين الركوع والسجود فى أنه

(مسأله ٤٤) إذا وجد ساتراً لإحدى عورتيه ففى وجوب تقديم القبل أو الدبر أو التخيير بينهما وجوه أو جهها الوسط [١]

الشرح:

يومي للركوع قائماً، ولكن عند السجود يجلس ويومي للسجود حال الجلوس كما ترى تخف ظاهر الصحيحه بعيد عن الأذهان وعدم التعرض فى الروايات المتقدمه يدفعه.

وأما ما ذكره الماتن من أنه فى صورته القيام يجعل يده على قبله على الأحوط فلا ينبغى التأمل فى أن الاحتياط حسن، ولكن الأظهر عدم لزومه لإطلاق صحيحه على بن جعفر وصحيحه عبد الله بن مسكان (١) بمعنى عدم التعرض له فى مقام البيان وما ورد فى صحيحه زواره من جعل المرأه يدها على فرجها ووضع الرجل يده على سواته (٢)، مفروض فى صورته وجود الناظر فهو للستر الواجب عليهما تكليفاً، ولفظ (ثم) فى قوله عليه السلام: «ثم يجلسان» لكون وضع يدهما على عورتها يجب قبل الشروع فى الصلاة لكونهما فى معرض النظر فيكون جلوسهما للصلاه بعد فرض وضع يدهما.

إذا وجد ساتراً لإحدى عورتيه قدم الدبر

[١] إن كان المراد صورته التى لا يجب فيها الستر تكليفاً بل لزوم الستر لرعايه شرط الصلاة فقط كما هو ظاهر المتن فلا ينبغى التأمل فى أن المقام لا يدخل فى المتزاحمين؛ لما ذكر من أن دوران الأمر بين أن يراعى المكلف فى الواجب الشرط الفلانى أو ذاك الشرط لا يكون من عدم القدره على الجمع بين التكليفين، بل من عدم قدرته على إتيان الواجب عليه، ومع عدم سقوط الواجب ان احتمال التخيير يكون أمر

ص: ١٧٣

١- (١) المتقدمتين فى الصفحه ١٦٨ و ١٦٩ و ٤٨٦ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٤٤٩ ، الباب ٥٠ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٦ .

(مسأله ٤٥) يجوز للعراه الصلاه متفرقين ويجوز بل يستحب لهم الجماعه وإن استلزمت للصلاه جلوساً وأمكنهم الصلاه مع الانفراد قياماً فيجلسون ويجلس الإمام وسط الصف، ويتقدمهم بركبتيه ويومئون للركوع والسجود إلا إذا كانوا في ظلمه آمنين من نظر بعضهم إلى بعض فيصلون قائمين صلاه المختار تاره ومع الإيماء أخرى على الأحوط [١]

الشرح:

الواجب النفسى مردداً بين المطلق والمقيد فالمرجع البراهه عن التعيين مع تساوى الدليلين فى الشرطين كما هو المفروض فى المقام ونتيجتها التخيير، وإن لم يحتمل التخيير فلا بد من الجمع بين كلا النحويين فى الإتيان بالواجب ولو بتكراره، وما ورد فى صحيحه زراره: ولا يسجدان ولا يركعان فيبدو ماخلفهما (١) لا يرتبط بهذا الفرض الذى لا يجب الستر فيه تكليفاً وبناءً على أن الستر باليدين لا يحسب سترًا بالإضافة إلى الصلاه كما هو الصحيح.

ولو كان صورته وجود الناظر فلا يقع التزاحم أصلاً؛ لأنه يستر دبره بالساتر الموجود وضع يديه على سواته.

تستحب صلاه الجماعه للعراه

[١] ذكر قدس سره استحباب صلاه الجماعه للعراه كما هو مقتضى مشروعيه الجماعه لهم مع استلزامها أن يصلوا جلوساً مع الإيماء لركوعهم وسجودهم حتى مع تمكنهم من الصلاه قياماً متفرقين انفراداً، كما إذا كانت الأرض ذات حفر يمكن لكل منهم الدخول فى حفره والصلاه فيها قياماً، وإذا أرادوا الجماعه يجلس الإمام فى وسط صف المأمومين كما يجلس المأمومون ويتقدم الإمام بركبتيه فإن لم يكن فى البين

ص: ١٧٤

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٤٤٩ ، الباب ٥٠ من أبواب لباس المصلى ، الحديث ٦ .

الشرح:

ما يمنع عن رؤيته بعضهم بعضاً يومثون للركوع والسجود، وإن كان مانع بأن كانوا في ظلمه يصلون صلاه المختار بأن يصلوا قياماً مع الركوع والسجود الاختياريين تاره ويعيدونها قياماً مع الإيماء أخرى على ما تقدم من لزوم الاحتياط في الفرض، أمّا مشروعيه الجماعه لهم وكيفيه جلوسهم فيدل عليه صحيحه عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن قوم صلوا جماعه وهم عراه؟ قال: «يتقدمهم الإمام بركبتيه ويصلى بهم جلوساً وهو جالس» (١) وقد تقدم أن مع عدم الأمن من الرؤيه تنتقل الوظيفه إلى الإيماء للركوع والسجود، ولكن ورد في مصححه إسحاق بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: قوم قطع عليهم الطريق وأخذت ثيابهم فبقوا عراه وحضرت الصلاه كيف يصنعون؟ فقال: «يتقدمهم إمامهم فيجلس ويجلسون خلفه فيومئ إيماءً بالركوع والسجود وهم يركعون ويسجدون خلفه على وجوههم» (٢).

وعلى الجملة، مشروعيه صلاه الجماعه للعراه ثابتة، وإنما الكلام في جهتين:

الأولى: هل الجلوس الوارد في صلاتهم معتبر مطلقاً، سواء كان مع الأمن من الناظر وعدمه أو أن الجلوس مختص بحاله عدم الأمن فلو أرادوا الصلاه في مورد الأمن كالظلمه يصلون عن قيام كما يصلى المنفرد حال الأمن من الناظر؟ قد يقال بأن ما دل على أن العارى مع أمن النظر يصلى قائماً كما في صحيحه عبد الله بن مسكان المتقدمه (٣)، مقتضاه اعتبار القيام حتى مع الصلاه جماعه ومقتضى صحيحه

ص: ١٧٥

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٤٥٠ ، الباب ٥١ من أبواب لباس المصلى ، الحديث الأول .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٤٥١ ، الباب ٥١ من أبواب لباس المصلى ، الحديث ٢ .

٣- (٣) في الصفحه : ١٦٩ .

الشرح:

عبد الله بن سنان ومصححه اسحاق بن عمار (١) أنّ المصلين جماعه العارين يصلون عن جلوس، سواء كان مع عدم الأمن من الناظر أو معه فيقع التعارض بينهما بالعموم من وجه في جماعه العراه مع الأمن فيتساقطان، ويرجع إلى إطلاق ما دل على اعتبار القيام في الصلاة أو تحمل ماورد في صلاة الجماعه لهم على صوره عدم الأمن؛ لأنّ الجماعه نوعاً توجب عدم الأمن من الناظر، وعليه فمع الأمن كما إذا أرادوا الصلاة في ظلمه الليل يصلون عن قيام مع الإيماء على ما تقدم، وهذه الصلاة مجزيه في حق الإمام؛ لأنّ صلاته صلاة المنفرد.

نعم، الأحوط استحباباً على المأمومين إعادتها جماعه بالجلوس بأن يتقدم أحدهم بركبتيه ويعيدون بالإيماء جلوساً، وأولى من ذلك الجمع بين هذا النحو من الإعادة والإعادة بأن يتقدم أحدهم جلوساً ويومئ للركوع والسجود والباقون مع كونهم في صف واحد يركعون ويسجدون على الأرض بوضع وجوههم خاصه دون أيديهم.

الجهه الثانيه: هل الوظيفه بالإضافه إلى الركوع والسجود كما ذكر الماتن قدس سره والتزم به جماعه من أنهما يكونان بالإيماء من الإمام والمأمومين أو يختلفان فالإمام يومئ بالركوع والسجود والمأمومون يركعون ويسجدون كما هو ظاهر مصححه إسحاق بن عمار، ولكن الركوع والسجود إنما إذا لم يكن من ورائهم ناظر وإلاّ تعين عليهم الإيماء كما ذكرنا استفاده ذلك من صحيحه زواره المتقدمه؛ لأنّ التعليل الوارد

ص: ١٧٤

(مسأله ٤٦) الأحوط بل الأقوى تأخير الصلاة [١] عن أول الوقت إذا لم يكن عنده ساتر واحتمل وجوده في آخر الوقت.

الشرح:

فيه مع عدم الأمن من الناظر يعم الفرض أيضاً فما هو المفروض في مصححه إسحاق بن عمار انحصار الناظر بالمؤمنين المصلين كلهم في صف واحد خلف الإمام، والله العالم.

الأحوط تأخير الصلاة إذا احتمل وجود الساتر آخر الوقت

[١] لا- يخفى أن المكلف به بين دخول الوقت إلى خروجه صرف وجود طبيعي الصلاة الاختياري، ومع تمكن المكلف من صرف وجودها بين الحدين تجب عليه الصلاة الاختياريه ولا تنتقل الوظيفة إلى البدل ولو مع عدم تمكن المكلف منها في بعض الوقت فإن يأتي بالبدل زمان عدم تمكنه من الاختياري لا يسقط عنه التكليف بالاختياري مع قيام الدليل عليه، وحيث إنه لم يتم في المقام دليل على ذلك فإن تمكن من الاختياري ولو في آخر الوقت وجب عليه الإتيان بالاختياري، هذا مع علمه بأنه يتمكن منها في آخر الوقت، وأما إذا احتمل بقاء عدم تمكنه منها فيجوز له الإتيان بالصلاة في أول وقتها عارياً لاحتمال كونها هي الواجبه في حقه لبقاء عدم تمكنه إلى خروج الوقت، فإن تمكن قبل خروجها يكشف عن عدم كون المأتي بها واجباً في حقه فيأتي بالاختياري، وإن لم يتمكن يعلم كونها كانت واجبه في حقه، ولا- يحتاج جواز الإتيان إلى استصحاب بقاء عجزه عن الاختياري إلى آخر الوقت ليناقد فيه بأنه لا يثبت عدم تمكنه من صرف الوجود الاختياري في تمام الوقت، وعدم تمكنه من صرف الوجود في تمامه غير الحاله السابقه كما لا يخفى.

هذا، والاستدلال على أجزاء الإتيان بصلاه العاري في أول الوقت بمرسله ابن

(مسألة ٤٧) إذا كان عنده ثوبان يعلم أنّ أحدهما حرير أو ذهب أو مغصوب والآخر ممّا تصح فيه الصلاة لا تجوز الصلاة في واحد منهما، بل يصلى عارياً، وإن علم أنّ أحدهما من غير المأكول والآخر من المأكول أو أنّ أحدهما نجس والآخر طاهر صلى صلاتين، وإذا ضاق الوقت ولم يكن إلا مقدار صلاة واحدة يصلى عارياً في الصورة الأولى ويتخير بينهما في الثانية [١]

الشرح:

مسكان، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يخرج عرياناً فتدركه الصلاة، قال: «يصلى عرياناً قائماً إن لم يره أحد فإن رآه أحد صلى جالساً» (١) مع ضعف سندها بالإرسال يعارضها روايه أبي البخترى، عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليهما السلام أنه قال: «من غرقت ثيابه فلا ينبغي له أن يصلى حتى يخاف ذهاب الوقت يتغى ثياباً فإن لم يجد صلى عرياناً جالساً» (٢) الحديث.

فيما إذا كان عنده ثوبان ويعلم إجمالاً بأن أحدهما لا تجوز الصلاة فيه

[١] تعرض قدس سره في هذه المسألة لصور ثلاث:

الأولى: أن يكون ثوب المصلى منحصراً في ثوبين أحدهما ممّا يحرم لبسه ككونه حريراً محضاً أو ذهباً أو مغصوباً، والآخر ممّا تصح فيه الصلاة واشتبه أحدهما بالآخر، فذكر في هذه الصورة عدم جواز الصلاة في شيء منهما، وأنه تنتقل وظيفته إلى الصلاة عارياً على التفصيل السابق، والوجه فيما ذكره أنّ العلم الإجمالي بحرمه لبس أحدهما يوجب تنجز الحرمة الواقعيه وسقوط الأصول النافيه في كلا الثوبين، ومقتضى تنجزها لزوم الاجتناب عن كل منهما، وبما أنّ المفروض أنّ المكلف لا يجد

ص: ١٧٨

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٤٤٩ ، الباب ٥٠ من أبواب لباس المصلى ، الحديث ٣ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٤٥١ ، الباب ٥٢ من أبواب لباس المصلى ، الحديث الأول .

الشرح:

ثوباً آخر والساتر المشروط به صلاته تنتقل وظيفته إلى الصلاة عارياً.

ودعوى أنّ المكلف كما يعلم بحرمه لبس أحدهما المعين واقعاً كذلك يعلم بوجوب الصلاة عليه في المعين الواقعي الآخر، وحيث إنّ الموافقة القطعية لأحد التكليفين تستلزم المخالفة القطعية للتكليف الآخر، ولا يحكم العقل في صورته استلزام الموافقة القطعية لأحد التكليفين المخالفة القطعية في الآخر بتنجز التكليف الواقعي بكلتا المرتبتين يكتفى في امتثالهما بالموافقة الاحتمالية لكل منهما؛ ولذا يلزم عليه الصلاة في أحدهما وترك لبس الآخر رأساً لا يمكن المساعدة عليه؛ فإنّ العقل إنما يحكم بالاكْتفاء بالموافقة الاحتمالية لكل من التكليفين إذا كانت القدره المعبره في كل من التكليفين من ناحيه العقل.

وأما إذا كانت القدره المعبره في ناحيه أحدهما القدره الشرعيه، وفي الآخر القدره العقليه يقدم في الامتثال ما كان المعبر فيه التمكن عقلاً، والمقام من قبيل الثاني؛ لأنّ ظاهر كل واجب جعل له بدل طولى في الشرع أنه مع المحذور من موافقه التكليف بالاختيارى تنتقل الوظيفه إلى البديل الاضطرارى، وحيث إنّ القدره المعبره في ناحيه حرمه لبس الحرير أو الذهب وكذا في حرمه المغصوب قدره عقليه فيكون العلم الإجمالى بحرمه لبس أحد الثوبين منجزاً لتلك الحرمه؛ لإمكان إحراز موافقتها فيتحقق بذلك الموضوع لوجوب الصلاة على المكلف عارياً؛ لأنّ في الصلاة ولو في أحد الثوبين احتمال ارتكاب الحرام المنجز، وهذا الاحتمال محذور في التصدى للإتيان بصلاه اختياريه محتمله كما في صورته العلم بكون أحد المائين مغصوباً حيث تنتقل وظيفته إلى التيمم.

الصورة الثانيه: ما إذا علم أنّ أحد الثوبين من غير المأكول والثوب الآخر من

الشرح:

المأكول أو أنّ أحدهما نجس والآخر طاهر، وكان الوقت وسيعاً لتكرار الصلاة فإنه في هذه الصورة يأتي بالصلاة في أحدهما ويعيدها في الآخر فيحرز الإتيان بالصلاة الاختياريه من غير ارتكاب محذور، حيث إنّ لبس غير المأكول أو النجس غير محرّم تكليفاً.

الصورة الثالثة: ما إذا كان الوقت غير كافٍ إلاّ لصلاة واحده فذكر قدس سره أنه يصلى عارياً في الفرض الأول، ويتخير في الثاني، يعنى أن يصلى في أحد ثوبين يعلم إجمالاً نجاسه أحدهما.

ولكن لا يخفى أنه كما يتعين في الفرض الثاني الصلاة في أحد الثوبين كذلك في الفرض الأول؛ وذلك لما تقدم من أنّ المقام أى الأوامر الضمنيه والإرشاديه إلى الشرطيه والنواهي الإرشاديه إلى المانعيه للواجب النفسى لا- تدخل في باب التراحم بين التكليفين، والتكليف في المقام وجوب نفسى واحد متعلق بالصلاة مع الساتر وعدم لبس أو حمل ما لا يؤكل، وهذا التكليف لا محذور فيه فإنّ المكلف في الفرض متمكن من الإتيان به غايه الأمر لاشتباه أحد الثوبين بالآخر لا يتمكن من إحراز الموافقه القطعيه لهذا التكليف، وأمّا الموافقه الاحتماليه بأن يصلى في أحدهما مختيراً بين لبس أى منهما ممكن؛ لاحتمال كون ماصلى فيه هو الساتر ممّا يؤكل، بخلاف ما إذا صلى عارياً فإنه يعلم بمخالفه التكليف الواقعي بالصلاة مع الساتر، ولا محذور في الفرضين في لبس ثوب ما لا يؤكل أو النجس، بخلاف الصورة الأولى التي ذكرنا فيها انتقال الوظيفه إلى الصلاة عارياً لتنجز الحرمة الواقعيه بكلتا مرتبتي التنجز الموجه لثبوت المحذور حتى في فرض الاكتفاء بالصلاة في أحد ثوبين يعلم إجمالاً حرمة لبس أحدهما.

(مسألة ٤٨) المصلى مستلقياً أو مضطجعاً لا- بأس بكون فراشه أو لحافه نجساً أو حريراً أو من غير المأكول إذا كان له ساتر غيرهما، وإن كان يتستر بهما أو باللحاف فقط فالأحوط كونهما ممّا تصح فيه الصلاة [١]

الشرح:

في ساتر المستلقى أو المضطجع للصلاة

[١] قد تقدم أنّ المانع عن الصلاة هو لبس الثوب النجس ممّا تتم الصلاة فيه وكذا لبس الحرير، وأمّا المحمول النجس أو الحرير فلا- مانع له بخلاف ما لا يؤكل فإنّ حمل ما لا يؤكل أو توابعه كلبسه مانع عن الصلاة، وعلى ذلك فإن كان فراشه من الحرير أو نجساً أو ممّا لا يؤكل لا يوجد شيء مانع عن صلاته حيث لم يلبس حريراً أو نجساً ولم يحمل ما لا يؤكل.

وأمّا اللحاف فمع عدم الالتفاف به لا يصدق عليه عنوان اللبس فلا مانع من كونه حريراً أو نجساً كالفرش، وأمّا إذا كان ممّا لا يؤكل فيصدق عنوان المصاحبه والحمل فتكون الصلاة محكومة بالبطلان مع عدم الاضطرار إليه.

وممّا ذكرنا يظهر أنه إذا كان متسترّاً بالفرش واللحاف بحيث يصدق اللباس والثوب على ذلك التستر أو الالتفاف يحكم ببطلان صلاته حتى ما إذا كان تستره بغيرهما مع عدم اضطراره إلى التفافه.

وعلى الجملة، العبرة بالتفافه باللحاف بنحو يصدق عليه أنه لبسه فإن كان نجساً أو حريراً لا يجوز الصلاة فيه اختياراً وإن كان ساتره غيره، وأمّا إذا كان ممّا لا- يؤكل فلا- يجوز الصلاة فيه حتى فيما إذا لم يكن في البين التفافه؛ لأنه من استصحاب ما لا يؤكل في صلاته هذا مع عدم الاضطرار إلى استصحاب اللحاف، وأمّا معه فلا بأس بصلاته معه لبسه، بل يقال ليس هذا الطرف منه كما إذا كان طوله عشرين ذراعاً وليس بمقدار ذراعين منه أو ثلاثة وكان الطرف الآخر ممّا لا تجوز الصلاة فيه فلا بأس به.

ص: ١٨١

(مسأله ٤٩) إذا لبس ثوباً طويلاً جداً وكان طرفه الواقع على الأرض الغير المتحرك بحركات الصلاه نجساً أو حريراً أو مغصوباً أو ممّا لا يؤكل فالظاهر عدم صحه الصلاه مادام يصدق أنه لا لبس ثوباً كذائياً.

نعم، لو كان بحيث لا يصدق لبسه بل يقال لبس هذا الطرف منه كما إذا كان طوله عشرين ذراعاً ولبس بمقدار ذراعين منه أو ثلاثه وكان الطرف الآخر ممّا لا تجوز الصلاه فيه فلا بأس به [١]

الشرح:

حكم الصلاه فى الثوب الطويل

[١] إذا كان الثوب الطويل بحيث مع لبسه فى صلاته يصدق أنه يصلى فيه لا أنه لبس بعضه ويصلى فى بعضه فالأظهر اعتبار عدم نجاسته ولو فى الطرف الذى يقع على الأرض ولا يتحرك بالحركات الصلاتيه؛ لأنّ ما دل على أنه إن أصاب ثوبه بول أو خمر يغسله ويصلى فيه ظاهره الإرشاد إلى مانعيه نجاسه أى موضع من ثوبه لصلاته.

ودعوى انصرافه إلى الثوب المتعارف الذى يتحرك ذيله بحركاته فى صلاته يدفعها التأمل فى صدق الثوب مع اختلاف الثياب بحسب الأقسام، وعدم الفرق فى الحكم بين ثوب الرجل والمرأه، وكذا الأظهر بطلان الصلاه فى الفرض إذا كان ذيل الثوب المفروض مغصوباً ولم يكن للمصلى ساتر آخر عندما يصلى، بل مع ساتر آخر له إذا كان الثوب ذيله يتحرك بحركات الصلاه بناءً على بطلان الصلاه فى الثوب المغصوب ولو لم يكن ساتراً على ماتقدم.

وأما إذا لم يتحرك ذيله بحركاتها فلا- موجب للبطلان والوجه فى البطلان فيما إذا كان ساتره الثوب المفروض مع تمكنه من ساتر مباح عدم إمكان ما يصدق عليه شرط الصلاه محرماً حدوثاً وبقاءً، ومع ذلك تكون الصلاه صحيحه؛ وذلك فإنّ الأمر أو الترخيص فى إيجاد مقيد قيده محرماً حدوثاً وبقاءً لا يجتمع مع النهى عن إيجاد نفس

(مسأله ٥٠) الأَفْوَى جواز الصلاة فيما يستر ظهر القدم ولا يغطى الساق كالجورب ونحوه [١]

الشرح:

القيّد، ولا يقاس بالموارد التي يكون القيّد في حدوثة محرماً فقط أو كان شرطاً في نفس التكليف، حيث إنّ الأمر بالطبيعي في الفرضين على تقدير حدوث ذلك القيّد أمر ممكن، بخلاف ما إذا كان قيّداً للواجب ومحرماً حدوثاً وبقاءً فإنه لا يمكن اجتماع الأمر والترخيص في التطبيق في نفس ذلك الواجب مع تحريم قيده حدوثاً وبقاءً.

ولكن إذا كان ذيل الثوب المفروض حريراً فلا بأس بالصلاة فيه، سواء ترك ذيله في حركات الصلاة أم لا، فإن الثوب المفروض يدخل في عنوان حرير مختلط والصلاة فيه جائزه، بخلاف ما إذا كان ذيله من غير المأكول أو من الذهب حيث لا يجوز الصلاة في غير المأكول من غير فرق بين الساتر وغيره، وكذا الحال في الذهب.

هذا كله مع فرض لبس ذلك الثوب والصلاة فيه، وأمّا إذا لم يصدق إلا بلبس بعضه كما فرض في المتن، ولم يكن في بعضه الملبوس نجاسه أو من غير المأكول والذهب ولا تصرف في ناحيه بعضه المغصوب فلا موجب لبطلان الصلاة.

تجوز الصلاة فيما يستر ظهر القدم

[١] اختلف أصحابنا في الصلاة فيما يستر تمام ظهر القدم ولا يستر شيئاً من الساق ولو كان ذلك المقدار من الساق قليلاً من فوق مفصل الساق، فالمنسوب إلى جماعه من المتقدمين عدم جواز الصلاة فيه وإلى أكثر المتأخرين، بل إلى المشهور منهم كراهتها فيه، وما في المتن كالجورب ونحوه مثال لما يستر تمام ظهر القدم ولكن يستر شيئاً من السابق فلا يكون الصلاة فيه مكروهه أيضاً، وكذا إذا لم يستر شيئاً من الساق ولا يستر أيضاً تمام ظهر القدم فلا كراهه أيضاً في الصلاة فيه.

ص: ١٨٣

الشرح:

وقد يستدل على عدم الجواز أو الكراهه بما ورد في صلاة الجنازه من روايه سيف بن عميره، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا يصلّي على جنازه بحذاء ولا بأس بالخف»^(١) ويقال في الفرق بين الحذاء والخف أنّ الحذاء يستر ظهر القدم ولا يستر شيئاً من الساق، بخلاف الخف فإنه يستر ظهر القدم ويستر شيئاً من الساق ولو مفصله، وإذا منع عن الصلاة على الميت في الحذاء مع أنّ صلاة الميت ليست بصلاه ذات ركوع وسجود، بل هو تكبير وتوحيد ودعاء يكون المنع في الصلاة التي فيها ركوع وسجود وقراءه وذكر أولى.

لكن لا يخفى أنّ الروايه في سندها ضعف لوقوع سهل بن زياد في سندها ومع الغمض عن ذلك لا يمكن التصدي عنها إلى سائر الصلوات؛ لاحتمال الخصوصيه في صلاه الميت.

واستدل أيضاً بما ورد في صلاة النبي صلى الله عليه وآله من أنه يصل في ما يستر ظهر القدم ولا يستر شيئاً من الساق وأنه صلى في نعل عربي وهو الذي لا يستر ظهر القدم وان لا يكون له ساق، ولكن لا يخفى ما فيه فإنّ عدم صلاة النبي صلى الله عليه وآله فيما يستر تمام ظهر القدم ولا يستر الساق على تقدير صحته يدل على عدم الجواز، وأمّا ما نقل العلامة في المختلف مرسلًا وقال: روى أنّ الصلاة محظوره في النعل السندي والشمشك^(٢). فلا يزيد عن روايه مرسله ومضمرة، ومع الغمض عن ذلك لم يثبت أنّ النعل السندي أو الشمشك كان بحيث يستر تمام ظهر القدم ولا يستر الساق، بل من المحتمل أنهما

ص: ١٨٤

١- (١) وسائل الشيعه ٣: ١١٨، الباب ٢٦ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث الأوّل .

٢- (٢) المختلف ٢: ٨٨ .

الشرح:

كانا بحيث لم يصل مع لبسهما فى الصلاه أطراف الأصابع إلى الأرض حيث السجود.

وعلى الجملة، مقتضى أصله البراءة عن المانع جواز الصلاه فيما يستر تمام ظهر القدم ولا يستر شيئاً من الساق كما هو المقرر فى بحث الأقل والأكثر من الواجب الارتباطى، بل لا- موجب للالتزام بالكراهه أيضاً وإن كان مقتضى أخبار من بلغ (1) رعايه ذلك فى نيل الثواب.

ص: ١٨٥

١- (١) وسائل الشيعه ١ : ٨٠ ، الباب ١٨ من أبواب مقدمه العبادات .

فصل فيما يكره من اللباس

وهي أمور:

أحدها: الثوب الأسود حتى للنساء عدا الخف والعمامة والكساء ومنه العباء والمشبع منه أشد كراهه وكذا المصبوغ بالزعفران والعصفر، بل الأولى اجتناب مطلق المصبوغ.

الثاني: الساتر الواحد الرقيق.

الثالث: الصلاة في السروال وحده وإن لم يكن رقيقاً، كما أنه يكره للنساء الصلاة في ثوب واحد وإن لم يكن رقيقاً.

الرابع: الاتزار فوق القميص.

الخامس: التوشح وتأكيد كراهته للإمام وهو إدخال الثوب تحت اليد اليمنى وإلقاؤه على المنكب الأيسر بل أو الأيمن.

السادس: في العمامة المجرده عن السدل وعن التحنك أى التلحي، ويكفى في حصوله ميل المسدول إلى جهة الذقن ولا يعتبر إدارته تحت الذقن وغرزه في الطرف الآخر، وإن كان هذا أيضاً أحد الكيفيات له.

السابع: اشتمال الصماء بأن يجعل الرداء على كتفه وإداره طرفه تحت إبطه وإلقاؤه على الكتف.

الثامن: التحزّم للرجل.

التاسع: النقاب للمرأة إذا لم يمنع من القراءة وإلاّ أبطل.

العاشر: اللثام للرجل إذا لم يمنع من القراءة.

الحادى عشر: الخاتم الذى عليه صوره.

ص: ١٨٧

الثانى عشر: استصحاب الحديد البارز.

الثالث عشر: لبس النساء الخلل الذى له صوت.

الرابع عشر: القباء المشدد بالزرور الكثيره أو بالحزام.

الخامس عشر: الصلاه محلول الأزرار.

السادس عشر: لبس الشهره إذا لم يصل إلى حدّ الحرمة أو قلنا بعدم حرمة.

السابع عشر: ثوب من لا يتوقى من النجاسه خصوصاً شارب الخمر، وكذا المتهم بالغصب.

الثامن عشر: ثوب ذو تماثيل.

التاسع عشر: الثوب الممتزج بالابريسم.

العشرون: ألبسه الكفار وأعداء الدين.

الحادى والعشرون: الثوب الوسخ.

الثانى والعشرون: السنجاب.

الثالث والعشرون: ما يستر ظهر القدم من غير أن يغطى الساق.

الرابع والعشرون: الثوب الذى يوجب التكبير.

الخامس والعشرون: لبس الشائب ما يلبسه الشبان.

السادس والعشرون: الجلد المأخوذ ممن يستحل الميتة بالدباغ.

السابع والعشرون: الصلاه فى النعل من جلد الحمار.

الثامن والعشرون: الثوب الضيق اللاصق بالجلد.

التاسع والعشرون: الصلاه مع الخضاب قبل أن يغسل.

الثلاثون: استصحاب الدرهم الذى عليه صورته.

الواحد والثلاثون: إدخال اليد تحت الثوب إذا لاصقت البدن.

الثانى والثلاثون: الصلاة مع نجاسه مالا تتم فيه الصلاة كالخاتم والتكه

ص: ١٨٨

الثالث والثلاثون: الصلاة في ثوب لاصق وبر الأرناب أو جلده مع احتمال لصوق الوبر به [١]

الشرح:

فصل فيما يكره من اللباس

[١] لم تثبت كراهه الصلاة في تمام الموارد المذكوره بطريق معتبر والافتاء بها فيها جميعاً يبتنى في غير ما صحح طريقها على أمرين:

الأول: أن يقال المستفاد من الأخبار المعروفة بأخبار التسامح في أدله السنن (١) أن تماميه الطريق سنداً ودلاله غير معتبر في السنن أو أن قيام طريق غير معتبر في نفسه من العناوين المرجحه في موارد السنن فيصير الفعل بذلك مستحباً.

والثاني: أن تلك الأخبار كما يستفاد منها استحباب عمل ورد فيه ثواب ولو بطريق ضعيف كذلك يستفاد منها كراهته ولو بمعنى أقل الثواب فيما قام خبر بذلك، وشيء من الأمرين غير تام على ما تقرر في البحث في تلك الأخبار، حيث إن ظاهرها إعطاء الثواب على العمل الذي بلغ فيه ذلك الثواب والإتيان بذلك العمل على ميزان الامتثال، حيث لو كان طريق البلوغ معتبراً يؤتى بالعمل بقصد الجزم وإن كان غير تام يؤتى به بقصد الرجاء بحسب من الانقياد وهو يوجب استحقاق الثواب، غايه الأمر لولا- أخبار من بلغ لم يكن في حكم العقل مستحقاً للثواب الموعود في البلوغ، ومعها يثبت هذا الاستحقاق ثم مع ثبوت كراهه الصلاة في مورد تكون الكراهه فيها الإرشاد إلى المنقصة فيكون المنهى عنه فرداً مفضولاً- بالإضافة إلى ملاك الطبعي يعنى بالإضافة إلى فرد لا توجب خصوصيه مزيه في ملاك الطبعي ولا نقصاً فيه.

ص: ١٨٩

١- (١) وسائل الشيعه ١ : ٨٠ ، الباب ١٨ من أبواب مقدمه العبادات .

الشرح:

وعلى ذلك فلو قلنا بأن قيام خير ضعيف في طريقه بکراهه عمل داخل في أخبار من بلغ فإن لازم مدلول ذلك الخبر ترتب الثواب على ذلك العمل لم يمكن الالتزام بأن قيام خير ضعيف بكون فرد من الطبيعي مکروه أى أقل ثواباً أيضاً داخل في مدلول تلك الأخبار؛ لأن الخبر المفروض لا يدل على ترتب الثواب على ترك ذلك الفرد، فإن الثواب في الاتيان بالفرد الذى لا نهى عنه وثوابه ثابت بإطلاق الأمر بالطبيعى مع عدم ورود النهى عنه.

وليعلم أيضاً أنه لا مورد لدعوى انجبار ضعف أسناد الأخبار التى وردت في كراهه الصلاة في الموارد المذكوره، حيث إنه من المحتمل جداً أن يكون حکمهم بالکراهه فيها ولو من بعضهم (قدس سرهم) للاعتماد بما استظهروه من أخبار من بلغ (١)، ومن جملة ذلك قولهم: إن الصلاة في الثوب الأسود مکروه واقد استثنى العمامه والخف والكساء من الكراهه. وقد وردت طائفتان من الأخبار الأولى منها مدلولها كراهه الصلاة في الثوب الأسود كمرسله الكليني قال: وروى: «لا تصل في ثوب أسود فأمّا الخف أو الكساء أو العمامه فلا بأس به» (٢)، ومرسله محسن بن أحمد المرويه فيه عن أبي عبد الله عليه السلام قلت: أصلى في القلنسوه السوداء؟ قال: «لا- تصل فيها فإنها من لباس أهل النار» (٣) ومرسله محمد بن سليمان، عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: أصلى في القلنسوه السوداء؟ قال: «لا تصل فيها فإنها لباس أهل النار»

ص : ١٩٠

١- (١) وسائل الشيعه ١ : ٨٠ ، الباب ١٨ من أبواب مقدمه العبادات .

٢- (٢) الكافي ٣ : ٤٠٢ ، الحديث ٢٤ .

٣- (٣) الكافي ٣ : ٤٠٣ ، الحديث ٣٠ .

الشرح:

رواها في العلل (١)، وهذه المرسلات كما ذكرنا لا تثبت الكراهه على ما تقدم وذكرنا أن دعوى الانجبار لا تفيد شيئاً، قال في المدارك بعد نقلها: وهذه الروايات قاصره من حيث السند إلا أن المقام مقام كراهه وتنزيه فلا يضر فيه ضعف السند (٢).

والثانية: الأخبار التي ورد فيها النهي عن لبس السواد مطلقاً كمرسلة البرقي، عن بعض أصحابه رفعه، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يكره السواد إلا في ثلاث: الخف والعمامة والكساء (٣). وفي مرسلة الفقيه مقطوعاً قال أمير المؤمنين عليه السلام فيما علم أصحابه: «لا تلبسوا السواد فإنه لباس فرعون» (٤). رواها في العلل مسنداً فيه القاسم بن يحيى، عن جده الحسن بن راشد عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام (٥). ومن أمثال ذلك يظهر أن ما ذهب إليه بعض من أن المرسلات التي يروها الصدوق قدس سره عن الإمام عليه السلام جزماً معتبرات، حيث لو لم يكن صدور الحكم عن الإمام قطعياً لم يكن ينقل عن الإمام جزماً ضعيف غايته؛ فإنَّ سنده في نقله عن الإمام ما يرويه في العلل مسنداً أو غير ذلك.

وكيف كان، فلا دليل أيضاً على كراهه لبس السواد إلا إذا كان السواد أو ثوب أسود خاص لباساً لأعداء الدين وأهل الإيمان، وفي معتبره السكوني، عن الصادق عليه السلام قال: إنه أوحى الله إلى نبي من أنبيائه قل للمؤمنين: «لا تلبسوا لباس أعدائي، ولا تطعموا

ص: ١٩١

١- (١) علل الشرائع ٢: ٣٤٦، الباب ٥٦، الحديث الأول.

٢- (٢) مدارك الأحكام ٣: ٢٠٢.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤: ٣٨٣، الباب ١٩ من أبواب لباس المصلي، الحديث ٢.

٤- (٤) من لا يحضره الفقيه ١: ٢٥١، الحديث ٧٦٧.

٥- (٥) علل الشرائع ٢: ٣٤٦، الباب ٥٦، الحديث ٢.

الشرح:

مطاعم أعدائي ولا تسلكوا مسالك أعدائي فتكونوا أعدائي كما هم أعدائي» (١) بل لا يبعد الالتزام بالحرمة إذا كان لباس خاص أو كيفية خاصه فيه مختصاً بأهل الكفر وأعداء الدين، وعلى ذلك فلبس المؤمنين والمؤمنات في أيام وفيات الأئمة والمعصومين عليهم السلام وأيام عزائهم ثياب السود إظهاراً للمودة لهم والتقرب إلى الله سبحانه بتوليئهم والتبرؤ من أعدائهم غير داخل لا في النهي كراهه ولا تحريماً، بل الأمر كذلك في لبس السود عند موت شخص من أهلهم وعشيرتهم بمعنى أنّ ذلك غير مكروه، حيث إنّ إظهار الحزن لموت مؤمن فضلاً عن موت علماء الدين والمذهب أمر جائز بل مندوب، وماورد في النهي عن تكفين الميت بثوب الكعبة لم يثبت أنه لسواد كساء الكعبة، بل الظاهر كونه من الأبريسم والحرير والكلام فيه في محله.

ص: ١٩٢

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٣٨٥ ، الباب ١٩ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٨ .

فصل فيما يستحب من اللباس

وهى أيضاً أمور:

أحدها: العمامه مع التحنك.

الثانى: الرداء خصوصاً للإمام بل يكره له تركه.

الثالث: تعدد الثياب بل يكره فى الثوب الواحد للمرأة كما مر.

الرابع: لبس السراويل.

الخامس: أن يكون اللباس من القطن أو الكتان.

السادس: أن يكون أبيض.

السابع: لبس الخاتم من العقيق.

الثامن: لبس النعل العرييه.

التاسع: ستر القدمين للمرأة.

العاشر: ستر الرأس فى الأمه والصبیه، وأملاً غيرهما من الإناث فيجب كما مر.

الحادى عشر: لبس أنظف ثيابه.

الثانى عشر: استعمال الطيب فى الخبر ما مضمونه الصلاه مع الطيب تعادل سبعين صلاه.

الثالث عشر: ستر ما بين السره والركبه.

الرابع عشر: لبس المرأة قلاذتها [١]

الشرح:

فصل فيما يستحب من اللباس

[١] قد يظهر الحال فى ما يستحب من اللباس والصلاه فيه مما ذكرنا إلا أن

.

الشرح:

هذا القسم بناءً على ثبوت الأمر الأول من الأمرين داخل في المستحبات، وعلى ما ذكرنا يعطى الأجر الموعود مع ثبوت الاستحباب بطريق معتبر ومع عدم ثبوته به يعطى الثواب البالغ إذا أتى به رجاءً.

ص: ١٩٤

والمراد به ما استقر عليه ولو بوسائط وما شغله من الفضاء فى قيامه وقعوده وركوعه وسجوده ونحوها، ويشترط فيه أمور:

أحدها: إباحته فالصلاه فى المكان المغصوب باطله، سواء تعلق الغصب بعينه أو بمنافعه، كما إذا كان مستأجراً وصلى فيه شخص من غير إذن المستأجر وإن كان مأذوناً من قبل المالك [١]

الشرح:

فصل فى مكان المصلى

يشترط فى مكان المصلى الإباحه

[١] شرطيه إباحه المكان فى الصلاه مبنى على مسأله جواز اجتماع الأمر والنهى أو إمكان الترخيص والنهى، والامتناع فى تلك المسأله _ كما هو المقرر فى بحث الأصول _ ينحصر بما إذا كان التركيب بين متعلقى الأمر والنهى أو الترخيص والنهى اتحادياً، وأمّا إذا كان التركيب بينهما انضمامياً فلا- بأس باجماعهما حيث يمكن الجمع بين الأمر والنهى والترخيص والنهى بالأمر والترخيص بنحو الترتب، ولو كان الماء مغصوباً فلا- يمكن الأمر بالوضوء فى صوره انحصار الماء به، ولا يمكن الترخيص فى تطبيق الطبيعى عليه مع عدم الانحصار، وتوهم إمكان الأمر والترخيص بنحو الترتب بأن يأمر على تقدير التصرف فى الماء بغسل الأعضاء بقصد الوضوء بذلك الغسل فاسداً جداً، فإنّ قصد الوضوء ليس بوضوء بل هو غسل الأعضاء والمسح، وخطاب الأمر بالوضوء الأمر بالغسل والمسح بقصد الوضوء، ولا يمكن أن يعم هذا الخطاب الغسل بالماء المغصوب ولو بنحو الترتب.

الشرح:

نعم، إذا كان المحرم أخذ الماء من الإناء كما إذا كان الإناء مغصوباً فإن انحصر الماء به يجب عليه التيمم إلا أنه يمكن للشارع الأمر بالوضوء في الفرض على نحو الترتب بأن يأمر به على تقدير أخذ الماء منه بالاعتراف بدفعات، كما يمكن الترخيص في تطبيق الأمر بطبيعي الوضوء على ذلك الوضوء بنحو الترتب وذلك التقدير، كما أن دعوى أن العمل الواحد يمكن أن يكون حراماً من جهه ومأموراً به من جهه أخرى فيما إذا كان في السبب مندوحوه توهم فاسد؛ فإنّ المندوحوه ترفع محذور التكليف بالمحال واجتماع الأمر والنهي في موارد التركيب الاتحادي من التكليف المحال، فإنّ الأمر طلب الإيجاد والنهي منع عنه، وكل منهما يقتضى ملاكاً لا يجتمعان إلا بالكسر والانكسار.

وأمّا في موارد التركيب الانضمامي فإن كان الحرام مقدمه لعمل فيمكن للمولى الأمر بذلك العمل على تقدير الإتيان بتلك المقدمه المحرمه عصيانياً ولو بنحو الشرط المتأخر، بل لا يبعد الجواز فيما إذا كان الحرام لازم أعم للواجب فيمكن الأمر بذلك الواجب على تقدير العصيان بالإتيان بذلك اللازم الأعم، كما إذا كان مصب الماء مغصوباً فيمكن الأمر بالوضوء على تقدير صب الماء في ذلك المحل بنحو الشرط المتأخر.

وعلى الجملة، العمل العبادي في موارد التركيب الاتحادي محكوم بالفساد لعدم الأمر والترخيص فيه ولو بنحو الترتب، ولا سبيل إلى كشف الملاك مع مبغوضيه العمل وعدم إمكان حصول التقرب به، بخلاف موارد التركيب الانضمامي فإنه لا بأس بالالتزام فيها بالأمر الترتبي أو الترخيص في التطبيق بذلك النحو.

وعلى ما تقدم فالبحث في اشتراط إباحه المكان للمصلي راجع إلى أن التركيب

الشرح:

مع عدم إباحه المكان وكونه حراماً التركيب بين الحرام والصلاه اتحادي أو انضمامي، ولا فرق في التركيب الاتحادي بين الحرام والصلاه أن يكون الاتحاد في بعض أفعال الصلاه أو تمامها فإنّ مع التركيب الاتحادي ولو في بعض أفعالها لا يمكن الأمر أو الترخيص في التطبيق بالإضافه إلى تلك الصلاه، وظاهر الماتن قدس سره أنّ ما يشغله المصلي من الفضاء في قيامه وقعوده وسجوده وما يستقر عليه يعتبر أن يكون مباحاً، وإذا كان محرماً ولو في بعض الحالات يحكم ببطلان صلاته؛ وعلّلوا ذلك بأنّ الحركات والسكنات في أفعال الصلاه إذا كانت في مكان محرم تكون محرمة فلا يمكن أن يكون مأوراً بها أو مرخصاً فيها.

ويناقش في هذا الاستدلال أنّ مجرد وقوع أفعال الصلاه في مكان مغصوب لا- يقتضى بطلانها، بل لا بد من ثبوت التركيب الاتحادي بين أفعالها ولو في بعضها وبين التصرف في ملك الغير، وهذا غير ثابت فإنّ القراءه والأذكار تحدث بحركه اللسان فيكون المصلي متصرفاً في لسانه والقيام والجلوس والركوع كل منها من الهيئات القائمه بأعضاء المصلي فيكون المكلف متصرفاً في أعضائه، والسجود يحصل بمماسه المساجد السبعه مواضعها فإذا كانت المماسه مع المباح فلا يكون سجوده أيضاً تصرفاً في ملك الغير.

نعم، يعتبر القيام المتصل بالركوع بمعنى أن يكون المكلف قبل ركوعه قائماً، وكذا في السجود الحدوثي أن يكون قبله قائماً في الأولى وجالساً في السجده الثانيه، وأمّا الهوى إليهما فهو خارج عن أجزاء الصلاه بل مقدمه عاديه للركوع والسجود فلا يضر كون الهوى إليهما تصرفاً في الفضاء المغصوب لعدم كونه من أجزاء الصلاه.

الشرح:

لا يقال: يعتبر في الصلاة القرار على شيء حال الصلاة، ولو كان القرار على المغصوب يحكم ببطلانها لكون القرار المعتبر فيها محرماً ولا ينطبق الطبيعي المأمور به على الفرد المحرم ولو في شرطها، وما قيل من أن القرار لو كان شرطاً في الصلاة فهو عمل توصلي، والتوصلي لا- يمنع عن حصول الملاك بأي نحو حصل لا يمكن المساعدة عليه فإنّ طريق كشف الملاك الأمر به أو الترخيص في التطبيق، وإذا لم يكن شيء منهما ولم يعلم التعرض فمن أين يعلم حصوله؟ ومجرد كون شيء توصلياً لا- يلزم وجود الملاك فيه حتى مع وقوعه على وجه المحرم، بل التوصلي ما لا يكون قصد التقرب معتبراً في حصول ملاك وسقوط التكليف به.

فإنه يقال: غاية ما يمكن أن يقال هو اعتبار استقرار الأعضاء في الصلاة بحيث ينافيه المشى ونحوه، وأمّا القرار في مكان بأن يقف على شيء فهذا غير معتبر في غير سجوده بالإضافة إلى مواضع المساجد السبعة، ومع عدم كونها غصباً فيمكن الترخيص في التطبيق ولو على نحو الترتب، وعلى ذلك فلو صلى في مكان مغصوب وسجد على مكان غير مغصوب صحّت صلاته.

لا- يقال: ما ذكر من التركيب الانضمامي بين الصلاة والغصب في غير السجود إنما هو بالدقه العقليه، حيث لا- تكون الصلاة بلحاظها متّحده مع الغصب، وأمّا بلحاظ النظر العرفي تكون الصلاة في مكان مغصوب تصرّفاً في ملك الغير بلا رضاه حتى فيما كان سجودها في ملك مباح، فالأفعال الصلاتية بهذا النظر متّحده مع الغصب ومشمولة للنهي عنه فلا يحكم بصحتها؛ لأن النهي عن العبادة موجب لفسادها.

فإنه يقال: الحرام هو إشغال المصلي ملك الغير بلا رضاه ولا دخل في إشغال جسمه ملك الغير بلا رضاه صلاته فإن من وقف أو جلس في ملك الغير من غير أن

الشرح:

يصلى فيه، وشخص آخر وقف فيه ويصلى فلا تكون صلاته أى قيامه بمعنى استواء الأعضاء وركوعه بمعنى انحناؤه الخاص تصرفاً زائداً على الكون فى الشخص الأول، والمفروض أن الكون غير مأخوذ شرطاً للصلاه فلا يضر حرمة لصحه صلاته.

نعم، الكون والمكان معتبر فى السجود ومع حرمة كما إذا كان المكان أى مواضع سجوده غصباً يحكم ببطلان صلاته، ويشهد لما ذكرنا من أن الصلاه ليست عملاً حراماً آخر أن لا يرى العرف أن الجالس فى ملك الغير بلا رضا مالكة فعل حراماً واحداً والمصلى فيه فعل حرامين، وذكرنا أن الكون فى ملك الغير لا يتحد مع الصلاه فى غير سجودها، حيث إن الكون الخاص مقوم للسجود المعتبر فى الصلاه، بخلاف غير السجود فإن الكون فى مكان لازم جسم المصلى من أن يؤخذ فى صلاته قيماً.

نعم، قد يستشكل مع كونه غاصباً تحقق قصد القربه فى صلاته وهذا أمر آخر، والجواب عنه ظاهر لمن تدبر.

[١] لا يجوز للمرتهن التصرف فى العين المرهونه، سواء كان تصرفه من قبيل الانتفاع بها بانتفاع خارجى أو بتصرف اعتبارى، وسواء كان الرهن ملكاً للمديون ولشخص جعل ملكه رهناً لدين شخص آخر، حيث إن العين المرهونه ملك للغير لا يجوز للمرتهن التصرف فيها إلا بإذن مالكةا، وأمّا تصرف الراهن فيها وتصرف المأذون من الراهن فيها فالأظهر عدم البأس به إذا لم يكن تصرفاً منافياً للرهن، كما إذا أراد الراهن أن يزرع أرضه المرهونه التى بيد المرتهن أو يبيعها من الغير، حيث إن البيع أيضاً لا ينافى الرهن، غاية الأمر أن المشتري إذا اشتراها مع علمه بأنها رهن يلزم بمقتضى الرهن ولو كان جاهلاً يترتب عليه بيعه مع جهله الخيار مع بقاء الرهن بحالها، وعلى ذلك فتعلق حق الرهانه لا يمنع الراهن أن يصلى فى داره المرهونه حتى مع عدم

وحق غرماء الميت [١] وحق الميت إذا أوصى بثلثه ولم يفرز بعد ولم يخرج الشرح:

إذن المرتهن ورضاه، بخلاف تصرف المرتهن فإنه لا يجوز إلا بإذن الراهن أو مالك العين المرهونه، وما يقال إن الراهن والمرتهن ممنوعان من التصرف في الرهن لم يثبت.

[١] ثبوت حق لغرماء الميت في تركه الميت غير ثابت، بل الثابت أن مقدار الدين من تركه الميت بنحو الكلى في المعين غير باق على ملك الميت، كما أن مقدار الوصيه من تركه الميت إذا لم يكن زائداً على مقدار ثلث تركته بعد أداء دينه أو استثنائه باق على ملكه بنحو الإشاعه، فإن كان وصى الميت ورثته جاز لهم التصرف في التركة تصرفاً لا ينافي أداء دين الميت والوفاء بوصيته فإن لم يكن الورثه أوصياء بل كان الوصى واحداً منهم أو شخصاً آخر غير الورثه فعلى الوارث الاستيذان من الوصى في التصرفات الغير المنافيه أو ضمانهم ديون الميت مع تحقق شرائط الضمان، والأحوط فيما إذا لم يكن للميت وصى الرجوع في الاستيذان إلى الحاكم الشرعى أو وكيله، وما ذكرنا من بقاء مقدار الدين من التركة في ملك الميت بنحو الكلى في المعين هو ظاهر الآيه المباركه (١) من أن الانتقال إلى الورثه من بعد أداء الدين؛ ولذا لو تلفت التركة أو لم تكن إلا بمقدار دينه أو أقل يجب أداء دينه بها وظاهر الكسر كالثلث والربع هو الإشاعه، فمقتضى الروايات الداله على أن للميت ثلث تركته (٢) وأن الشخص مادام حياً فهو أحق بماله وإذا قال: بعد موتى فليس له إلا الثلث وانتقال الثلثين إلى الورثه على كل تقدير، ويترتب على الإشاعه إذا تلف بعض المشاع من غير موجب للضمان من بعض الشركاء أن يكون النقص وارداً على جميع السهام، وبما أن في تعيين الكلى في

ص: ٢٠٠

١- (١) سورة النساء: الآيه ١٢.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١٩: ٢٧١، الباب ١٠ من أبواب الوصايا.

منه، وحق السبق كمن سبق إلى مكان من المسجد أو غيره فغصبه منه غاصب على الأقوى ونحو ذلك [١]

الشرح:

أداء الدين وإفراز السهام في الإشاعة لزوم دخاله الوصى لأنه نائب عن الميت فلا بد في التصرف في تركه الميت قبل التعيين والإفراز من تحصيل إذنه كما هو مقتضى ولايه الوصى في التعيين والإفراز ومع عدم تعيين الوصى وإن يمكن أن يقال إن أولياء الميت ورثته خصوصاً في الوصيه من غير تعيين الوصى إلا أن الأحوط استيذانهم من الحاكم أو وكيله.

[١] إذا سبق أحد إلى موضع من المسجد أو من المشهد أو غيرهما من المشتركات لغرض الصلاة فيه أو الزياره والإتيان بآدابها فلا يجوز لغيره مزاحمته ودفعه عن ذلك الموضع، وعند جماعه يكون للسابق حق في ذلك الموضع كما اختاره الماتن أيضاً في ظاهر قوله كمن سبق إلى مكان المسجد أو غيره فغصبه غاصب حيث لو كان أولويه السابق مجرد عدم جواز دفعه عن ذلك الموضع لم يتحقق بعد الدفع الغصب، وتظهر الثمره بين القولين فيمن دفع السابق ثم صلى فيه أو عند دفعه الغير صلى فيه ثالث فلا تكون في الصلاة محذور، بخلاف ما إذا بنى على أن للسابق حق فيه فتكون بصلاته غاصباً حق الغير نظير ماتقدم في الصلاة في مكان تكون منفعتة مغصوبه.

ويستدل على أن للسابق حقاً بمعنى عدم جواز مزاحمته ودفعه عن ذلك الموضع بأن المسجد لا يختص بشيء وكذا المشهد وسائر المشتركات ولو كان له حق جاز بيعه من الغير، ولكن لا يخفى ما فيهما، فإن عدم اختصاص شخص بموضع من المسجد والمشهد وسائر المشتركات لا ينافي تعلق حقه بموضع مادام سابقاً يصلى فيه أو يزور ويدعو، والحق لا يلازم جواز البيع فإن الحق يلازم جواز الإسقاط

ص: ٢٠١

الشرح:

والإعراض مع أنّ الحق في ذلك الموضوع فيما كان غرضه من السبق إليه عملاً يناسب ذلك المكان كالصلاة في المسجد والزيارة في المزار والبيع والشراء في السوق والإحياء في التحجير إلى غير ذلك، ولو سبق إلى موضع من المسجد لبيع حق سبقه فلا يكون له حق حتى يجوز بيعه ولو سبق إلى أرض موات لبيع حق سبقه إليها لا يكون له حق في تلك الأرض.

نعم، قد يقال المقدار الثابت بسيره العقلاء والمتشرعه عدم جواز مزاحمه السابق ودفعه، وأمّا تعلق حق به فلا دليل عليه.

نعم، ورد في مرسله محمد بن إسماعيل، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام قلت: نكون بمكة أو بالمدينة أو الحيرة أو المواضع التي يرجى فيها الفضل فربما خرج الرجل يتوضأ فيجىء آخر فيصير مكانه فقال: «من سبق إلى موضع فهو أحق به يومه وليته»^(١) وبما رواه الكليني قدس سره عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن يحيى عن طلحة بن زيد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: سوق المسلمين كمسجدهم فمن سبق إلى مكان فهو أحق به إلى الليل، قال: وكان لا يأخذ على بيوت السوق كراء»^(٢) وتضعف الأولى بالإرسال والثانية بطلحه بن زيد، وأمّا محمد بن يحيى الراوى عن طلحة فهو إمّا محمد بن يحيى الخزاز أو محمد بن يحيى الخثعمي بقريته سائر الروايات فكل منهما ثقة.

أقول: الظاهر أنّ طلحة بن زيد أيضاً ثقة لقول الشيخ قدس سره له كتاب معتمد^(٣)، فإنه

ص: ٢٠٢

١- (١) وسائل الشيعة ٥: ٢٧٨، الباب ٥٦ من أبواب أحكام المساجد، الحديث الأول .

٢- (٢) الكافي ٢: ٦٦٢، الحديث ٧ .

٣- (٣) الفهرست: ١٤٩، ٣٧٢ / ١ .

وإنما تبطل الصلاة إذا كان عالماً عامداً [١] وأما إذا كان غافلاً- أو جاهلاً- أو ناسياً فلا تبطل نعم لا يعتبر العلم بالفساد فلو كان جاهلاً بالفساد مع علمه بالحرمة والغصبيه كفى في البطلان.

الشرح:

لا يكون كتابه معتمداً كلاً مع ضعفه كما لا يخفى، وظاهر الروايتين أنّ السابق أحق بالموضع لا بالصلاه أو الزياره والدعاء. ودعوى أنّ مقتضى أفعال التفضيل ثبوت الحق للسائرین أيضاً ولكنه أحق لا يمكن المساعدة عليه؛ فإن أفعال التفضيل في مثل هذه المقالات اختصاص الحق كما في قوله عليه السلام: الزوج أحق بزوجه (١). اطراد اختصاص حق التجهيز بالزوج والرجل أحق بماله مادام فيه الروح وإذا قال من بعدى فليس له إلا الثلث.

يشترط العلم في بطلان الصلاة في المغصوب

[١] المعروف في مسأله جواز اجتماع الأمر والنهي أنّ المسأله تدخل في باب التراحم حتى في موارد التركيب الاتحادي، غايه الأمر يكون التراحم في موارد بين ملاك- كى الوجوب والحرمة ويكون في الجمع ملاكان، وعليه بنوا أنه مع عدم تنجز الحرمة في حق مكلف لا بأس بالإتيان بالمجمع فتصح عبادته، فإنّ اللازم في صحه العباده حسن الفعل أى كونه ذا ملاك، والحسن الفاعلى بأن أمكن للفاعل قصد التقرب به ومع عدم تنجز النهى للغفله عن انطباق عنوان الحرام أو نسيانه أو الجهل بالموضوع، بل للجهل بالحكم قصوراً لا يقع الفعل مبغوضاً ومع حصول ملاك الواجب وتحقق قصد التقرب تحصل العباده ويسقط التكليف بها.

ص: ٢٠٣

١- (١) انظر وسائل الشيعه ٢: ٥٣١، الباب ٢٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ٩.

الشرح:

ولكن لا يخفى فيما ذكره فإنه إنما يتم التزاحم في موارد التركيب الانضمامي ويحرز فيها حصول ملاكى الواجب في متعلق الأمر وملاك الحرام في متعلق النهى، حيث يمكن فيها الأمر بالواجب ترتباً أو الترخيص في التطبيق، كما إذا كان الماء المباح في إناء مغصوب أو كان الوضوء بالماء المباح من إناء مباح مستلزماً لانصباب الماء في مكان مغصوب لا يرضى به مالكة، ولازم ذلك أن يصح الوضوء بالاغتراف من إناء مغصوب أو فيما يستلزم صب الغساله في ملك الغير حتى مع العلم والعمد؛ لأن الواجب وهو الوضوء غير الحرام وإن توقف الوضوء أو استلزم حصول الحرام؛ وذلك فإنه في مثل هذه الموارد وإن لا يمكن الأمر والترخيص في الإتيان بالواجب أو في تطبيقه مطلقاً إلا أنه يمكنان بنحو الترتب وبالأمر والترخيص الترتيبين كما هو مقتضى الإطلاق من خطاب الأمر يعلم الملاك.

وأمّا في موارد التركيب الاتحادي فلا يجتمع النهى عن المجمع بالأمر به أو الترخيص في التطبيق حتى بنحو الترتب فيكون خطاب الأمر مع خطاب النهى، كما إذا كان الماء الذى يتوضأ به مغصوباً من المتعارضين، وإذا قدم خطاب النهى بجعله قرينه عرفيه على التصرف في خطاب الأمر كما قرر في محله فلا كاشف عن تحقق ملاك الوضوء في المجمع ليحكم بصحته في مورد عدم تنجز الحرمة.

نعم، في الموارد التى يسقط النهى في المجمع واقعاً كما في موارد نسيان الغصب من غير الغاصب أو الغفله عنه يحكم بصحة الوضوء بذلك الماء؛ لعدم المقيد للإطلاق في خطاب الأمر لسقوط النهى المقيد له بالإضافة إلى الماء المفروض فيؤخذ بالإطلاق في إثبات الأمر أو الترخيص في التطبيق، وكذا يمكن الحكم بالصحة في موارد الجهل بالحكم قصوراً بأن كان غافلاً عن حرمة التصرف حتى في الماء الذى هو ملك الغير أو

الشرح:

موقوف على طائفه خاصه لا- يدخل المتوضى فيهم؛ وذلك فإنَّ الحرمة في التصرف في ملك الغير بلا رضاه وإن لا يمكن تقييدها بصوره الالتفات إلى الحرمة، فالحرمة المجعوله لها إطلاق ذاتي إلا أنَّ الغرض من التكليف لا يحصل إلا بوصول الحرمة إلى المكلف ولو بنحو وصول ولو كان ذلك النحو احتمالها فلا تنافي بين الإطلاق الذاتي للحرمة والتحفظ بإطلاق متعلق الأمر بالعباده في صوره الغفله عن الحرمة رأساً، بل مع عدم الغرض في صوره الإطلاق الذاتي لا يعلم ثبوت ملاك الحرام أيضاً، ولا يقاس بالإطلاق الذاتي بالإضافة إلى العلم وإحراز الحرمة حيث تكون الحرمة واصله معهما بل احتمال الحرمة أيضاً نحو وصول؛ ولذا يكون الاحتياط مع احتمالها مستحباً فلا تجتمع تلك الحرمة مع الأمر أو الترخيص الواقعي في التطبيق فتكون النتيجة صحه العباده في موارد التركيب الانضمامي في صورتى الغفله والنسيان عن موضوع الحرمة أو عن نفس الحرمة، بخلاف صوره الجهل أى احتمال الحرمة موضوعاً أو حكماً فإنه يحكم بالبطلان إذا انكشف بعد العمل أنه كان حراماً، هذا كله بالإضافة إلى النهى التكليفى حيث يكون الغرض منه المنع عن العمل والانتهاه عنه.

وأمّا إذا كان للإرشاد إلى الوضع والمانيه فلا- محاله يتقيّد متعلق الأمر بعدم المانع بلا فرق بين الصور من الذكر والغفله والنسيان والجهل والعلم كما هو مقتضى إطلاق النهى عنه إرشاداً إلى مانيته.

فتحصل ممّا ذكرنا الحكم بصحه الصلاه في موارد الغفله والنسيان، سواء كانتا بالإضافة إلى الموضوع أى مكان الصلاه غصباً أو بالإضافة إلى الحكم أى حرمة التصرف ولو بالصلاه فى المغصوب، ولا يحكم بالصحه مع الجهل بالموضوع بأن يكون المكلف محتملاً كون موضع صلاته غصباً أو محتملاً مع العلم بالموضوع عدم

الشرح:

جواز التصرف في المغصوب ولو بالصلاة فيه؛ لأنَّ الحرمة الواقعية لا- تجتمع مع إطلاق طبعي الصلاة بالإضافة إلى المكان المفروض، ودعوى أنَّ المكلف مع جهله بالغصب كان على ترخيص في تطبيق الطبيعي على الصلاة فيه لا يمكن المساعدة عليه؛ فإنَّ ذلك الترخيص كان ظاهرياً بالإضافة إلى التصرف فيه ولو بالصلاة، والمصحح لإطلاق الطبيعي هو الترخيص الواقعي في التطبيق فإنَّ المأمور به الظاهري لا يجزى عن الواقعي مع كشف الخلاف، هذا بالإضافة إلى القاعده الأولى ومع قطع النظر عن حديث: «لا تعاد»^(١) الوارد في الخلل الواقع في الصلاة من حيث الأجزاء أو الشرائط والموانع. وأمَّا بالنظر إليه فلا بأس بالحكم بصحة الصلاة في موارد الجهل بكون المكان مغصوباً وعذريه جهله، بخلاف الجهل بالحكم حال الصلاة بمعنى احتمال حرمة التصرف في المغصوب حتى بصلاته؛ لأنَّ وجوب تعلُّم الأحكام ومنها حرمة التصرف في المغصوب مقتضاه أن لا يأتي بتلك الصلاة لاحتماله عند العمل حرمتها وحديث: «لا تعاد» ظاهره أنَّ المكلف كان يأتي بالصلاة بحسب نظره مطابق وظيفته حالها والتفت إلى الخلل بعد العمل بالخلل الواقع فيه، والجاهل بحرمة التصرف ولو بالصلاة في ملك الغير كان يحتمل الخلل قبل العمل وكان عليه تعلم العمل.

وممّا ذكرنا يظهر أنَّ ما ذكره الماتن من الحكم بالصحة حتى في صورة الجهل بحرمة التصرف في ملك الغير كما يقتضيه من الحكم بالصحة في صورة الجهل خصوص الجهل بفساد الصلاة في المغصوب لا يمكن المساعدة عليه؛ بل في ناسي الغصب أيضاً إذا كان الناسي هو الغاصب لا يمكن الحكم بصحة صلاته؛ لأنه لا ترفع

ص: ٢٠٦

١- (١) وسائل الشيعة ١ : ٣٧١ _ ٣٧٢ ، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨ .

الشرح:

مبغوضيه تصرفه في ملك الغير بنسيانته؛ لأنَّه قبل ذلك مكلفاً بالتخلص عن الغضب وكان مكلفاً برفع الخلل عن صلاته قبل العمل، وكذلك في العالم بالغضب وحرمة التصرف فيه ولكن مع جهله بفساد الصلاة في المغضوب، حيث إنَّ هذا الجاهل أيضاً مكلفاً حال العمل بتركه والتخلص عن الغضب فلا يدخل في حديث «لا تعاد»^(١) كما لا تدخل صلاته فيه في طبيعي الصلاة المأمور بها على ما تقدم.

لا يقال: كيف يمكن الحكم بصحة الصلاة في المغضوب مع احتمال كون مكانه مغضوباً وعلمه بحرمة التصرف في المغضوب؛ لأنَّ حرمة التصرف والصلاة في ذلك المكان في حقه فعلى ولو مع عدم تنجزه، والحرمة الفعلية لا تجتمع مع الترخيص الواقعي في التطبيق وإطلاق طبيعي الصلاة المأمور بها.

وبتعبير آخر، الحرمة الواقعية في التصرف في ذلك المكان لم تسقط ليكون الأمر بالصلاة مطلقاً بالإضافة إلى الصلاة فيه، ولا يقاس اشتراط إباحة المكان بسائر الشرائط المعتبره في الصلاة ممَّا لا تكون شرطيتها تابعه للنهي التكليفي، بل كان اعتبارها شرطاً بمجرد أخذها في متعلق الأمر النفسي قيداً حيث يدخل في عموم المستثنى منه في حديث: «لا تعاد» في صورته العذر فيحكم بعدم كونه دخيلاً فيه في تلك الصوره.

فإنه يقال: ما ذكرنا سابقاً من عدم ثبوت الملاك في المجمع للمأمور به في موارد التركيب الاتحادي إنما هو لعدم الدليل عليه؛ لأنَّ الكاشف عنه هو الأمر الترتيبي أو الترخيص في التطبيق كذلك، وشيء منهما لا يمكن في موارد التركيب الاتحادي، وأما

ص: ٢٠٧

١- (١) وسائل الشيعه ١ : ٣٧١ _ ٣٧٢ ، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨ .

ولا فرق بين النافلة والفريضة في ذلك على الأصح [١]

الشرح:

إذا قام دليل في مورد على أنّ انطباق عنوان الحرام على عمل أو على بعضه مع كونه موجباً لانكسار ملاك ذلك العمل ومغلوبه ملاكه بانطباق الحرام جعله الشارع مع صدوره عن المكلف عن عذر في إيجاد الحرام مسقطاً للتكليف بالمأمور به فلا يمنع عن الالتزام به فيكون من قبيل جعل البدل، نظير أجزاء المأمور به الظاهري عن الواقعي في مورد قيام دليل خاص عليه، وقد التزمنا بذلك يعني بجعل البدل في صلاه التمام في موارد جهل المسافر بجعل وجوب القصر في حق المسافر أو كون الصلاه جهراً مسقطاً لوجوب الصلاه إخفاتاً أو بالعكس في حق الجاهل مع أنّ العلم بالحكم لا يمكن أخذه في موضوع نفس ذلك الحكم، وكذا جعل البدل في موارد نسيان جزئيه شيء أو شرطيه أو مانعيته في غير الأركان من الصلاه وكما أنّ موارد الغفله والنسيان عن الجزئيه والشرطيه والمانعيه مستفاده من حديث: «لا تعاد» كذلك موارد الجهل بالغصب أو حرمة التصرف فيه بمعنى الغفله عن الحرمة ولو نشأت من ترك التعلم.

لا فرق بين النافلة والفريضة في بطلان الصلاه في المغصوب

[١] عدم الفرق بينهما إذا كان الإتيان بالنافله بالركوع والسجود الاختياريين كما إذا كان الإتيان بالاستقرار في مكان ظاهر؛ لأنّ التركيب الاتحادي الذي كان عند الإتيان بالفريضة في المغصوب يجرى في النافله أيضاً، وأمّا إذا كان الإتيان بها بالإيماء ولو بالرأس فلا اتحاد بين النافله والغصب لا في الركوع ولا في السجود بناءً على ما هو الصحيح من عدم دخول الهوى إليهما في الركوع والسجود، بل لا هوى إليهما عند كون الإيماء بالعين لا بالانحناء بالرأس.

نعم، إذا بنى على دخول الهوى في معنى الركوع والسجود أو كونه شرطاً فيهما

ص: ٢٠٨

الشرح:

لا مقدمه عقليه أو عاديه يشكل الصلاه حال المشى فيما إذا كان ركوعه وسجوده بالإيماء بالرأس، حيث إن الهوى تصرف فى الفضاء المغصوب نظير ما ذكر فى الوضوء فى مكان مغصوب، حيث إن تحريك اليد فى الفضاء المغصوب عند غسل الوجه واليدين وإن لا يتحد مع الوضوء إلا أن تحريكه فى المغصوب عند مسح الرأس والرجلين تصرف فى الفضاء المملوك للغير لدخول تحريك اليد فى معنى المسح دون غسل الوجه واليدين، حيث إن تحريكهما مقدمه لوصول الماء إلى الوجه واليدين، فيكون التركيب فى الأول اتحادياً وفى الثانى انضمامياً، بل قد يقال إن الركوع والسجود فى الإتيان بالنافله مشياً إذا كان بالإيماء بالعين فالإيماء أيضاً بها تصرف فى الفضاء المغصوب فلا يجوز، ولا يقاس بالذكر والقراءة حيث إنه تصرف فى لسانه داخل فمه ولو بحسب العرف، ولكن التفرقه بينهما غير صحيح فإن الإيماء بالعين أيضاً عرفاً تصرف فى عينه لا فى الفضاء المغصوب بمعنى أن التصرف فيه لا يدخل فى حقيقه الإيماء بالعين، بخلاف الإيماء الفاحش بالرأس أى بتحريكه والانحناء به فإن الكون المفروض يدخل فى نفس الإيماء وليس المراد أن الإيماء بالرأس تصرف آخر فى ملك الغير، فإنه لا يمكن الالتزام بأن من وقف فى ملك الغير بلا تحريك رأسه فعل حراماً ومن حركه ارتكب حرامين، ويجىء هذا الكلام فى الهوى إلى الركوع أيضاً فإن الهوى أيضاً إلى الركوع بنفسه تصرف فى ملك الغير بكونه حصته من الكون، وأمّ نفس الركوع فهو قائم بالأعضاء بخلاف السجود فإن نفس السجود تصرف فى ملك الغير، حيث إنه نفس إشغال ملك الغير بوضع مساجده عليه يعد وضعها عليها تصرفاً آخر غير الكون الخاص فى مكان مغصوب، كما إذا صلى فى مكان مغصوب على فراش مغصوب بحيث لو كان مضطراً إلى ذلك الكون من غير اضطرار إلى إشغال ذلك

الشرح:

الفراش لم يجز التصرف فيه، ولو كان نفس الكون في مكان مغضوب مع اضطراره إليه أمراً وسجوده عليه أمراً آخر لم يحل السجود بالاضطرار إلى الغضب، وكان المتعين عليه في صلاته السجود إيماءً كما في المحبوس في مكان مغضوب، بل نفس الكون يتحد مع السجود، بخلاف سائر الأفعال من الصلاة فإنه لا يتحد معها بل فيها الكون في المغضوب لازم جسم المصلى وليس أفعالها إلا أفعالاً قائمه بجسمه فقط عرفاً.

وعلى ذلك فما عن المحقق من عدم اشتراط النافله بإباحه المكان صحيح إذا صلاها ماشياً بالإيماء بالعين ثم إن الماتن قدس سره لم يحكم بصحة الصلاة في تلك الموارد أي موارد الغفله والجهل والنسيان، سواء كانت متعلقه بالموضوع أو الحكم أخذاً بحديث: «لا تعاد» بل حكمه بها مبني على ما التزم به المشهور ممن تكلم في مسأله جواز الاجتماع بين الأمر والنهي والتزم بامتناعه وتقديم جانب النهي لوجود ملاك الواجب والحرام في المجمع، غايه الأمر حيث لا يمكن قصد التقرب مع صدور الفعل عن المكلف مع العلم والعمد بالحرام يحكم بالبطلان في فرض هذا النحو من الصدور.

وأما في موارد الغفله والجهل والنسيان مطلقاً، سواء كان الجهل والغفله والنسيان متعلقاً بالموضوع أو الحكم فيمكن صدور المجمع بقصد التقرب ولوجود الملاك يحكم بصحة العمل؛ ولذا ذكر نظير ما ذكره في المقام في الوضوء بماء مغضوب أو مكان مغضوب أو ما كان الإناء أو المصب مغضوباً، وما ذكرنا من الحكم بصحة الصلاة في مورد الجهل أي احتمال الغضب كان لحديث: «لا تعاد» كما هو الحال في مورد الغفله عن حرمة التصرف في المغضوب. وقد يقال إن حديث: «لا تعاد» لا يقضى الحكم بالصحة عند الجهل بالغضب أو نسيانه لو كان موضع وضع الجبهه

الشرح:

غضباً؛ لأن السجود المذكور في الحديث في ناحيه المستثنى منه، وإذا كان المصلي ناسياً للغضب فصحة صلاته وتمام سجوده لسقوط النهى بالنسيان. وأما إذا كان جاهلاً فمع كون موضع وضع جبهته غضباً يكون الإخلال بالسجود؛ لأنه لم يحصل منه السجود لكون وضع جبهته عليه كان حراماً وكان السجود الذي جزء للصلاه مقيداً بعدم كون الوضع فيه حراماً واقعاً فلم يحصل هذا السجود.

وبتعبير آخر، وضع الجبهه على الأرض عنوان مقوم للسجود وإذا كان موضع وضعها ممّا يحرم التصرف فيه واقعاً حتى في حال الجهل فلا يتحقق السجود المعتبر في الصلاه فيحكم ببطان الصلاه أخذاً بالمستثنى الوارد فيه، ولكن يمكن الجواب عن ذلك بما ذكرنا فيما تقدم أنه لا يعتبر في الحكم بكون الصلاه المأتى بها مسقطاً مع الخلل تعلق الأمر بها مع ذلك الخلل فإن حديث «لا تعاد» مقتضاه الأعم من إمكان الأمر بذات الخلل وعدمه، فالصلاه التي محل سجودها غضب واقعاً وإن لا يمكن الأمر بها أو الترخيص الواقعي في التطبيق الطبيعي عليها مع الجهل بمعنى التردد في الغضب إلا أنه يمكن جعلها مسقطاً للطبيعي المأمور بها وما هو مقوم للسجود هو وضع الجبهه على الأرض أو غيرها.

وكون موضع وضعها مباحاً أو طاهراً أو مع الاستقرار شرط خارجي عن حقيقه السجود فالإخلال في الفرض من هذا الشرط الخارجى لا في ماهو مقوم لمعنى السجود نظير عدم وضع سائر المساجد كلها أو بعضها على الأرض، وظاهر حديث: «لا تعاد» الإعادة في صورته عدم تحقق أصل السجود لا الإخلال بما يعتبر في السجود ممّا لا يكون مقوماً فيه فإنّ الإخلال به يكون داخلاً في المستثنى منه.

ثم إنه قد يقيد الحكم بصحة الصلاه في المغضوب من ناسى الغضب بما إذا لم

(مسأله ١) إذا كان المكان مباحاً ولكن فرش عليه فرش مغصوب فصلّى على ذلك الفرش بطلت صلاته وكذا العكس [١]

الشرح:

يكن الناسى هو الغاصب وإلا يحكم بطلانها عند غضبه لتنجز التكليف بحرمه التصرف فيه حدوداً وبقاءً على ما تقرر ذلك في مسأله التوسط في الدار المغصوبه، فإنه عند نسيانه الغضب يصدر الفعل عنه مبعوضاً فلا يمكن الحكم بصحته عباده، ولو كان الناسى خارجاً من خطاب النهى عن الغضب فعلاً ولكن مبعوضيه عمله وتنجز ملاك مبعوضيته بالنهى السابق باقيه عند العمل، وحديث رفع النسيان (١) لكونه وارداً في مقام الامتنان لا يشمل هذا الناسى والنهى السابق قد منع عن الصلاة المأتى بها من قبل فلا يعمه حديث «لا تعاد» أيضاً بل قصد التقرب مقوم محقق للعباده ولا يتحقق بما يصدر عن المكلف مبعوضاً.

لو صلى على مغصوب فرش على مباح بطلت صلاته

[١] قد ظهر وجه البطلان مما تقدم فإن السجود الصلاتى فى الفرض تصرف فى ملك الغير فلا يمكن أن تكون تلك الصلاة متعلق الأمر ولا- مورد الترخيص فى التطبيق، وأمّا العكس فهو مبنى على كون المعترف فى السجود هو الوضع بمعنى إلقاء ثقل أعضاء السجود على مواضعه أو أنّ المعترف هو مجرد مماسه الأعضاء بتلك المواضع، ولو كان المعترف هو الثانى ففى كون السجود تصرفاً فى المكان المغصوب لا فى الفرش المباح خاصه تأمل بل يكون التركيب بين السجود والتصرف فى ملك الغير انضمامياً؛ لأنّ المحرم هو فرش ذلك المكان بالفرش فقط.

ص: ٢١٢

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٣٧٣ ، الباب ١٢ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٨ .

(مسأله ۲) إذا صلى على سقف مباح وكان ما تحته من الأرض مغصوباً فإن كان السقف معتمداً على تلك الأرض تبطل الصلاة عليه [۱] وإلا فلا. لكن إذا كان الفضاء الواقع فيه السقف مغصوباً أو كان الفضاء فوقاني الذى يقع فيه بدن المصلى مغصوباً بطلت الصورتين.

الشرح:

لو صلى على سقف مباح مغصوب ما تحته بطلت صلاته

[۱] إذا كان السقف مباحاً بأن كان ما بنى من السقف ملكه، ولكن وضع طرفاً من السقف على جدار الغير بأن كان ذلك السقف معتمداً على ملك الغير بحيث لو رفع الغير جداره وقع السقف فحكم قدس سره فى هذا الفرض ببطلان صلاته على ذلك السقف، وأمّا إذا لم يكن معتمداً على ملك الغير كما إذا وضع جميع أطرافه على ملكه ولكن وضع طرفاً من السقف على جدار الغير أيضاً فالتزم بالصحة فى هذا الفرض.

نعم، لو كان يصلى فى ناحيه من السقف الذى يقع بدنه فى فضاء الغير يحكم أيضاً ببطلانها، بلا فرق بين كون الفضاء تحته غير مغصوب كما إذا كان الجدار الذى وضع طرف سقفه عليه مع جدار الغير متلاصقين، أو كان فضاؤه الذى تحته مغصوباً أيضاً إن كان الجدار الذى للغير ووضع سقفه عليه أيضاً منفصلاً عن جداره بشيء من الفضاء، ومنشأ الترامه بالبطلان أنّ الصلاة على السقف تصرف فى ملك الغير وإن لم يكن التركيب اتحادياً، كما فى فرض عدم اعتماد السقف على ملك الغير ولكن كان الفضاء الذى يصلى فيه ملك الغير وقد تقدم أنه لا يبعد الصحة مع عدم التركيب الاتحادي وأنّ السجود فى فرض الاعتماد أيضاً مبنى على اعتبار الوضع بمعنى إلقاء ثقل الأعضاء.

ص: ۲۱۳

(مسأله ٣) إذا كان المكان مباحاً وكان عليه سقف مغصوب فإن كان التصرف في ذلك المكان يعد تصرفاً في السقف بطلت الصلاة فيه وإلا فلا، فلو صلى في قبه سقفيها أو جدرانها مغصوب وكان بحيث لا يمكنه الصلاة فيها إن لم يكن سقف أو جدار أو كان عسراً وحرماً [١] كما في شدة الحر أو شدة البرد بطلت الصلاة.

الشرح:

الكلام فيما إذا صلى في مكان مباح وسقفه مغصوب

[١] قد التزم قدس سره ببطان الصلاة تحت سقف مغصوب أو بين جدرانها المغصوبه إذا عدت الصلاة تصرفاً في المغصوب، ويظهر من تفريقه قدس سره أنّ الصلاة فيه تعد تصرفاً في المغصوب إذا لم يتمكن المصلي من الصلاة في ذلك لو لم يكن سقف أو جدران مغصوبه كما في شدة الحر والبرد أو المطر الشديد، وأمّا إذا لم تعد تصرفاً في المغصوب كما يمكن لوجود السقف أو الجدران في الإتيان بالصلاة دخاله بحيث كان يمكنه الصلاة فيه بدونهما بلا عسر وحرّج فلا تعد الصلاة تحت السقف تصرفاً فيه كما لا تعد تصرفاً في الجدران فيحكم بصحة تلك الصلاة، وكذا الحال في الصلاة تحت الخيمه.

وقد يورد على ما التزم به بأنّ الصلاة تحت السقف أو الخيمه المغصوبه انتفاع بملك الغير فمجرد الانتفاع بملك الغير بلا رضا مالكة لا يكون محرماً فإنه ليس تصرفاً في ملك الغير ولا ظلماً وعدواناً على مالكة وما في قوله عليه السلام: «لا يحل مال امرئ مسلم إلاّ بطيب نفسه» (١) ظاهره استعماله والتصرف فيه لا مجرد الانتفاع به نظير مطالعه الكتاب في ضوء ملك الغير والجلوس على ظل جداره وعد ذلك من مجرد الانتفاعات.

ص: ٢١٤

وإن لم يعد تصرفاً فيه فلا ومما ذكرنا ظهر حال الصلاة تحت الخيمه المغصوبه فإنها تبطل إذا عدت تصرفاً في الخيمه بل تبطل على هذا إذا كانت أطناها أو مساميرها غصباً كما هو الغالب إذ في الغالب يعدّ تصرفاً فيها وإلا فلا.

(مسأله ٤) تبطل الصلاة على الدابه المغصوبه [١] بل وكذا إذا كان رحلها أو سرجها أو وطاؤها غصباً بل ولو كان المغصوب نعلها.

الشرح:

أقول: يمكن أن يقال إن في الفرض غاصب وما لا دليل على حرمة هو مجرد الانتفاع بملك الغير من غير أن يكون متصرفاً في ملك الغير عدواناً، ولكن قد ذكرنا أن الحرام وهو التصرف في ملك الغير لا يتحد مع الصلاة في الفرض؛ لأن التصرف في ملك الغير إبقاء سقفه على ملك الغير واستعمال خيمته للاستظلال، وأمّا الصلاة فلا يكون التركيب بينها وبين التصرف في ملك الغير ولا- الانتفاع به اتحادياً؛ لأن نفس الكون تحت السقف المزبور انتفاع، وأمّا صلاة الكائن فهي استعمال لأعضائه وتصرف في ملك نفسه كما هو فرض كون محل سجوده ملكه.

تبطل الصلاة على الدابه المغصوبه

[١] ظاهر كلامه قدس سره الحكم بالبطان بلا فرق بين كون ركوعه وسجوده بالإيماء أو كونهما بغير الإيماء بأن يكون سجوده على الرحل والسرج، ولا- يتم ذلك على ما ذكرنا فيما إذا كان ركوعه وسجوده بالإيماء، سواء كان الإيماء بالرأس أو بالعينين لعدم كون الإيماء تصرفاً في المغصوب، وما ذكر قدس سره مبنى على عدم جواز كون الاستقرار والوقوف غصباً، ولا فرق في بطلان الصلاة بين كون فعل الصلاة بنفسه غصباً أو كان الغصب موقوفاً عليه لفعلها، وقد بينا الفرق بينهما مع كون مقدمه فعل الصلاة غصباً يكون التركيب بين الصلاة والغصب تريباً انضمامياً فيمكن الأمر بها أو الترخيص في

(مسأله ٥) قد يقال ببطلان الصلاة على الأرض التي تحتها تراب مغصوب ولو بفصل عشرين ذراعاً وعدم بطلانها إذا كان شيء آخر مدفوناً فيها، والفرق بين الصورتين مشكل [١] وكذا الحكم بالبطلان لعدم صدق التصرف في ذلك التراب أو الشيء المدفون.

نعم، لو توقف الاستقرار والوقوف في ذلك المكان على ذلك التراب أو غيره يصدق التصرف ويوجب البطلان.

الشرح:

التطبيق ترتباً بخلاف موارد التركيب الاتحادي والاستقرار إن أُريد به عدم حركة الأعضاء وسكونها فهو موقوف على القرار على السرج أو الرحل المغصوب أو على وطء الدابة فالتركيب انضمامي، وإن أُريد به نفس القعود أو القيام على مكان فقد تقدم أن ذلك غير داخل في أفعال الصلاة وشرائطها وهو قدس سره أيضاً يعترف بذلك كما يأتي في المسائل الآتية ويجعل الملاك بعد الصلاة عرفاً تصرفاً في المغصوب، وقد ذكرنا أنه لو كانت الصلاة تصرفاً في المغصوب لكان المستقر على السرج المغصوب من غير أن يصلى فيه مع من يصلى فيه متفاوتين في الغصب، فإن الأول تصرف في الغصب بتصرف واحد والمصلى متصرف فيه بتصرفين والعرف لا يساعده.

نعم، إذا سجد المصلى على السرج أو الرحل يرى العرف السجود عين التصرف المحرم، حيث إن الكون الغصبي يتحد مع السجود على ما تقدم.

في الصلاة على الأرض التي تحتها تراب مغصوب

[١] التفرقة بين التراب المفروض أو الشيء المدفون وإن كان بلا-وجه، حيث لا-فرق بينهما في صورته عدم توقف الاستقرار عليهما وفي صورته توقف الاستقرار إلا أنه لا يصدق التصرف فيهما حتى بالإضافة إلى مواضع أعضاء السجده، حيث إن

(مسألة ٦) إذا صلى في سفينة مغموبه بطلت [١] وقد يقال بالبطلان إذا كان لوح منها غصباً وهو مشكل على إطلاقه، بل يختص البطلان بما إذا توقف الانتفاع بالسفينة على ذلك اللوح.

(مسألة ٧) ربما يقال ببطلان الصلاة على دابة خيط خرجها (١) بخيط مغموب [٢] وهذا أيضاً مشكل؛ لأن الخيط يعد تالفاً ويشغل ذمه الغاصب بالعوض إلا إذا أمكن رد الخيط إلى مالكه مع بقاء مالتيه.

الشرح:

التوقف والاستقرار عقلاً على ذلك التراب أو الشيء المغموب لا يوجب التصرف والاعتماد عليها عرفاً ليكون موجباً لبطلان السجود.

تبطل الصلاة في السفينة المغموبه

[١] لما تقدم من بطلان الصلاة مع كون مواضع سجوده غصباً، وأمّا إذا كان لوح من غير مسجده غصباً فالصلاة محكومته بالصحة، سواء توقف الانتفاع بالسفينة على ذلك اللوح أم لا فإنه مع التوقف وعدم كون مسجده غصباً يكون التركيب انضمامياً، بل الصلاة فيها انتفاع لا تصرف في الخشبه على مامر.

الكلام في الصلاة على الدابة التي خيط خرجها بخيط مغموب

[٢] قد يقال في وجه البطلان أنه إذا صلى على الدابة تكون صلاته تصرفاً في خرجها الذي يحرم التصرف فيه لكون خيوطه غصباً، وذكر الماتن أنه إذا عد الخيوط المغموبه تالفه حيث لا يمكن ردّها على مالكيها مع بقاء ماليتها ينتقل ملك مالكيها إلى

ص: ٢١٧

(مسأله ٨) المحبوس فى المكان المغصوب يصلى فىه قائماً مع الركوع والسجود إذا لم يستلزم تصرفاً زائداً على الكون فىه [١] على الوجه المتعارف كما هو الغالب، وأملاً إذا استلزم تصرفاً زائداً فىترك ذلك الزائد وىصلى بما أمكن من غير استلزام، وأملاً المضطر إلى الصلاه فى المكان المغصوب فلا إشكال فى صحه صلاته.

الشرح:

بدلها فلا يكون تصرف الراكب تصرفاً فى ملك الغير.

نعم، إذا أمكن ردها على مالكةا مع بقاء ماليتها فالأمر كما ذكر، ولكن لا يخفى أنه مع عدم وضع الجبهه على الخيط يكون التركيب انضمامياً فلا بأس بصلاته ولا تخرج الخيوط عن ملك مالكةا إلا برد البدل، حيث إن رد البدل معاوضه قهريه، بخلاف قبل رد البدل فإنها تبقى على ملكه وإن خرجت عن المالىه.

وعلى الجملة، عد الخيط تالفاً واشتغال ذمه الغاصب بالعوض لا يوجب صحه الصلاه، بل يحكم بصحتها مع عدم السجود على الخيط وان أمكن رده على مالكة مع بقاء ماليتها مع الأرش أو بدونه.

حكم صلاه المحبوس فى المكان المغصوب

[١] قد تقدم أن الكون الغصبى لا- يختلف بالزىاده والنقيصه باختلاف حالات الغاصب من القيام والقعود والجلوس والركوع والسجود، غايه الأمر فى بعض الحالات يكون الإشغال بالإضافه إلى الفضاء أكثر وبالإضافه إلى نفس الأرض أقل وأخرى بالعكس، وعليه فإن اضطر إلى الكون فى مكان مغصوب جاز له الصلاه فىه وإن علم بأنه يتمكن من الصلاه قبل خروج وقتها فى مكان آخر مباح لعدم اضطراره إلى الصلاه فىه.

ص: ٢١٨

(مسأله ٩) إذا اعتقد الغصبيه وصلى فتبين الخلاف فإن لم يحصل منه قصد القربه بطلت [١] وإلا صحّت وأما إذا اعتقد الإباحه فتبين الغصبيه فهي صحيحه من غير إشكال.

الشرح:

نعم، إذا توقفت الصلاه الاختياريه على تصرف آخر في ذلك غير الكون فيه، فإن أمكن له تأخير الصلاه بحيث يأتي بالصلاه الاختياريه قبل خروج وقتها تعيين تأخيرها، وإلا يكتفى بالصلاه الاضطراريه الذي لا تستلزم التصرف الآخر، ويمكن أن يكون من هذا القبيل فيما إذا كان المحبوس محدثاً والماء الموجود فيه أيضاً مغصوب فإنه إذا أمكن تأخير الصلاه بحيث يرتفع اضطراره قبل خروج وقت الصلاه ويصلى مع الطهاره المائيه تعين التأخير، وإلا فلا يبعد أن تكون وظيفته التيمم حيث إن التيمم لا يزيد على الكون في المكان المغصوب، هذا إذا لم يكن مضطراً إلى استعمال ذلك الماء، وأمّا إذا كان معه ترك غسل جسده أمراً ضرورياً أو حرجياً فلا يبعد وجوب الوضوء أو الغسل بغسله المضطر إليه، وهذا مع عدم إباحه الماء أو ظرفه أو مصبه، وأمّا معها فالوظيفه الطهاره المائيه.

في صلاه من اعتقد الغصبيه فصلّى

[١] فرض الإتيان بالصلاه امتثالاً- لأمر الشارع بها مع الاعتقاد الجزمي بأن المكان مغصوب وأنّ الصلاه فيه تصرف في ذلك المكان ولو في سجودها وأنّ التصرف الحرام يوجب فساد إجاره فرض غير واقع وإن تبين بعد الخلاف وخطأ جزمه وعلم بأنّ المكان كان مباحاً، بخلاف ما إذا لم يكن اعتقاده بالغصب جزمياً أو لم يعلم بحرمة التصرف في مكان مغصوب حتى بالصلاه فيه أو لم يعلم أنّ الحرمة لا تجتمع مع صحه العباده، فإنه في هذه الفروض يمكن تحقق قصد التقرب، وإذا تبين بعد ذلك إباحه

ص: ٢١٩

(مسأله ١٠) الأقوى صحه صلاه الجاهل بالحكم الشرعى [١] وهى الحرمة وإن كان الأحوط البطلان خصوصاً فى الجاهل المقصر.

الشرح:

المكان المفروض وتحقق قصد التقرب يعلم بدخولها فى الطبيعى المأمور بها المستلزم للترخيص فى التطبيق.

ومما ذكرنا يعلم أنه لو اعتقد جزمياً كون مكان صلاته مباحاً وصلى فيه ثم انكشف أنه كان غصباً يحكم بصحه الصلاه لعدم الحرمة فى تصرف الغافل عن الغصب ليتقيد الطبيعى بالصلاه فى غير ذلك.

وأما إذا كان اعتقاده بالإباحه غير جزمى بحيث احتمال الغصب فالنهي الواقعى الموجب لتقيد المأمور به بغيره وإن كان موجوداً إلا أن مقتضى حديث: «لا تعاد» (١) جعل المأتى به بدلاً فإن صلاته فيه كان عن عذر بقاعده اليد الجارية بالإضافه إلى من كان المكان بيده أو غيرها والبدل كما تقدم بدل فى مقام الامتثال وإسقاط التكليف وليس متعلقاً بتكليف آخر.

الأقوى صحه صلاه الجاهل بالحكم الشرعى

[١] هذا بالإضافه إلى من يعلم غصب المكان ولكن كان غافلاً عن حرمة التصرف فى الغصب ولو بالصلاه فيه ولم يكن نفسه غاصباً على ما مر، وأمّا بالإضافه إلى من يحتمل حرمة التصرف فيه ولو بالصلاه فيه كان النهى الواقعى فعلياً فى حقه، ولكون جهله جهل تقصيرى وكانت وظيفته السؤال عن حكم التصرف فى مال الغير قبل الصلاه بل حالها فلا يعمه حديث: «لا تعاد» (٢) حيث إن ظاهره عدم لزوم الإعادة

ص: ٢٢٠

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٣٧١ _ ٣٧٢، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨.

٢- (٢) تقدم تخريجه آنفاً.

(مسألة ١١) الأرض المغصوبه المجهول مالکها لا يجوز التصرف فيها ولو بالصلاه ويرجع أمرها إلى الحاكم الشرعى [١] وكذا إذا غصب آلات وأدوات من الآجر ونحوه وعمر بها داراً أو غيرها ثم جهل المالك فإنه لا يجوز التصرف ويجب الرجوع إلى الحاكم الشرعى.

الشرح:

على من كان يأتي بالصلاه بحسب وظيفته بنظره واعتقاده.

لا تجوز الصلاه فى الأرض المغصوبه المجهول مالکها

[١] هذا فيما إذا كانت الأرض معموره فإن مع جهاله مالکها يكون أمر التصرف فيها بيد الحاكم الشرعى لكونه ولياً على الغائب لكون التصرف فيها من الأمور الحسيه، وأملاً إذا كانت أرضاً مخروبه مغصوبه فكون جواز التصرف فيها منوطاً بإجازة الحاكم الشرعى ولو بمثل الصلاه فيها محلّ تأمل، بل لا يبعد جواز التصرف فيها خصوصاً بمثل الصلاه فيها، وأملاً إذا كانت الأرض مباحه وملکاً له ولكن غصب آلات وأدوات من الآجر ونحوه وعمر بها داراً أو غيرها، فإن صرف من الآلات على الأرض التى يصلى عليها فحكم الصلاه فيها حكم الصلاه فى المغصوب، وإن لم يصرف منها فى الأرض فالصلاه فيها حكم الصلاه فى الخيمه المغصوبه مالم يراجع الحاكم الشرعى فى أمر التصرف فيها.

وعلى الجملة، أمر الأرض المعموره مع الجهل بمالکها أو غياب مالکها وفقد الوكيل عنه داخل فى الأمور الحسيه التى يكون مقتضى الأدله الأوليه عدم جواز التصرف فيها لكونها ملك الغير، والتصرف فيها بدون طيب نفس مالکها عدوان وتصرف فى ماله بدون طيب نفسه ورضاه، فإنّ توقف المحافظه عليها لمالکها موقوفاً على التصرف فيها بوجهه، فالمتيقن من جواز التصرف ما كان بالاستيذان من الحاكم الشرعى أو المعامله معه بوجه يراعى مصلحه المالك، وإذا كانت هذه الأرض

ص: ٢٢١

(مسأله ١٢) الدار المشتركة لا يجوز لواحد من الشركاء التصرف فيها [١] إلا بإذن الباقيين.

الشرح:

مغصوبه فرضاً الغاصب لا أثر له فعلى المتصرف حتى فى الصلاه فيها أن يراجع الحاكم الشرعى، وكذا إذا كانت الأرض معموره بالمال المغصوب من الآلات والأدوات، وأملاً إذا كانت مخروبه فلا يبعد جواز التصرف فيها بالصلاه ونحوها من التصرفات من غير الغاصب لجريان السيره على مثل هذه التصرفات إذا لم يكن مثل هذه التصرفات من استحكام يد الغاصب عليها، حيث إن الأرض المخروبه المتروكه من مالکها المجهول يلحق بالأراضى الوسيعة التى يأتى الكلام فى حكم الصلاه فيها.

فقد ظهر ممياً ذكرنا أن اعتبار المراجعة إلى الحاكم الشرعى أو وكيله فيما ذكرنا لا يحتاج إلى إثبات أن القضاء فى زمان الأئمه عليهم السلام كانوا يتصدون لأمر المال الغائب عنه مالکة، وجعل ولاية القضاء على الراوى والناظر فى حلال الشريعة وحرامها مقتضاه جعل الولاية للتصرف فى ذلك المال ونحوه له أيضاً ليناقدش فى الاقتضاء أو إلى التمسك بالتوقيع المروى: وأملاً الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواه حديثنا (١). ليناقدش مضافاً إلى ما فى السند بأن مناسبه الحكم والموضوع ناظر إلى من يرجع إليه فى تعلم الأحكام.

[١] وذلك فإن كل جزء من المال المشترك ملك للشركاء فلا يجوز التصرف فيه إلا برضا الجميع.

نعم، لو فرض أن بعض الورثه تصرفوا فى الدار تقاضياً عن إمساك البعض الآخر بعض تركه الميت وتصرفهم فيه من غير المراضاه فيما بينهم جاز.

ص: ٢٢٢

(مسأله ۱۳) إذا اشترى داراً من المال الغير المزكى أو الغير المخمس يكون بالنسبه إلى مقدار الزكاه أو الخمس فضولياً [۱] فإن أمضاه الحاكم ولايه على الطائفتين من الفقراء والسادات يكون لهم فيجب عليه أن يشتري هذا المقدار من الحاكم وإذا لم يعض بطل وتكون باقيه على ملك المالك الأول.

الشرح:

الكلام في شراء دار من مال غير مخمس أو مزكى

[۱] إذا اشترى الدار بعين المال المتعلق به الخمس بأن جرى العقد بين الدار والمال غير المخمس فإن كان بايعها مؤمناً ينتقل تمام الثمن إلى ملكه بمقتضى أخبار التحليل، حيث إن المال تعلق به الخمس في يد المشتري ولازم انتقال الثمن كذلك تعلق الخمس بنفس الدار، ونتيجة ذلك عدم جواز تصرف المشتري فيها إلا بعد أداء خمس الدار عيناً أو بدلاً أى بالقيمه فالشراء غير فضولى، وأما إذا كان بايعها غير المؤمن فالمعامله وإن كانت فضوليه يحتاج إلى الإمضاء فإن أجازها الحاكم يأخذ خمس الدار، وتملك المشتري تمام الدار موقوف على أن يشتري خمس الدار من الحاكم إلا أن المشتري إذا دفع خمس الثمن من مال آخر قبل الشراء صح الشراء بعين ذلك المال بلا حازه إلى إجازة الحاكم، وإن أخرج الخمس من مال آخر بعد الشراء ففي كفايه هذا الإخراج عن إجازة الحاكم البيع إشكال؛ لأنه داخل في مسأله من باع ثم ملك إلا أنه يجزى إخراج الزكاه من مال آخر بعد بيع النصاب لما ورد في صحيحه عبد الرحمن أبى عبد الله، قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: رجل لم يزك إبله أو شاته عامين فباعهما على من اشتراها أن يزكيها لما مضى؟ قال: «نعم، تؤخذ منه زكاتها ويتبع بها البائع أو يؤدى زكاتها البائع» (۱) حيث إن ظاهرها أن إخراج بائعها زكاتها بعد بيعها وقهراً يكون الإخراج من مال آخر كافياً في نفوذ المعامله من حيث الحكم الشرعى لا أنه عليه السلام يجيز

ص: ۲۲۳

۱- (۱) وسائل الشيعه ۹: ۱۲۷، الباب ۱۲ من أبواب زكاه الانعام، الحديث الأول .

(مسألة ١٤) من مات وعليه من حقوق الناس كالمظالم أو الزكاه أو الخمس لا يجوز لورثته التصرف في تركته [١] ولو بالصلاه في داره قبل أداء ما عليه من الحقوق.

الشرح:

المعامله على أحد التقديرين ولا يبعد عدم الفرق في ذلك بين الزكاه والخمس.

لا يجوز للورثه التصرف في تركه من عليه زكاه أو خمس

[١] إن كان المفروض في هذه المسأله اشتغال ذمه الميت بالديون التي عبّر عنها بحقوق الناس ومثّل لها بالمظالم والزكاه والخمس، وذكر أنه لا يجوز لورثه الميت التصرف في تركته ولو بالصلاه في داره قبل أداء ما عليه من الحقوق فقد نتعرض لها في المسأله الآتية، وإن كان المفروض تعلق الحقوق بأموال الميت ووجود المظالم فيها فجاوز التصرف في تركته وإن يكون بإخراجها إلا أنه لا ينحصر بالاجرا، بل إذا كان من تعلق الزكاه أو وجود المظالم أو الخمس فيمكن التصرف فيها بالاستيذان من الحاكم الشرعى وتحصيل إذنه، حيث إنه ولى الزكاه والخمس والمظالم، فإذا رأى عدم منافاه تصرف الورثه لاستيفائها من التركه فلا بأس بإذنه، وهذا في غير الخمس، وأما في مورد تعلق الخمس بها في حياه الميت فلزوم الإخراج أو الاستيذان مبنى على عدم دخول ما في التركه في مدلول أخبار التحليل ودخوله فيها غير بعيد، وفي معتبره أبى خديجه سالم بن مكرم، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قال رجل _ وأنا حاضر _ حلّ لى الفروج، ففرع أبو عبد الله عليه السلام فقال له رجل: ليس يسألك أن يعترض الطريق إنما يسألك خادماً يشتريها أو امرأه يتزوجها أو ميراثاً يصيبه أو تجاره أو شيئاً أعطيه، فقال: «هذا لشيعتنا حلال الشاهد منهم والغائب والميت منهم والحي وما يولد منهم إلى يوم القيامة فهو لهم حلال أما والله لا يحل إلا لمن أحلنا له» (١) حيث لا يبعد أن يكون

ص: ٢٢٤

١- (١) وسائل الشيعه ٩ : ٥٤٤ ، الباب ٤ من أبواب الانفال، الحديث ٤ .

(مسأله ١٥) إذا مات وعليه دين مستغرق للتركه لا يجوز للورثه ولا لغيرهم التصرف في تركته قبل أداء الدين، بل وكذا في الدين غير المستغرق إلا- إذا علم رضا الديان بأن كان الدين قليلاً والتركه كثيره والورثه بانين على أداء الدين غير متسامحين، وإلا فيشكل حتى الصلاه في داره ولا فرق في ذلك بين الورثه وغيرهم [١].

الشرح:

ميراثاً يصيبه مطلقاً غير مختص بخصوص الجاربه ولو بقريته تجاره أو شيئاً أعطيه، وأوضح منها ما في معتبره يونس بن يعقوب على روايه الفقيه حيث في سندها الحكم بن مسكين وهو من المعاريف الذي لم يرد فيهم قدح، قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فدخل عليه رجل من القمطين فقال له: جعلت فداك تقع في أيدينا الأرباح والأموال وتجارات نعرف أن حقك فيها ثابت وأننا عن ذلك مقصرون، فقال أبو عبد الله عليه السلام: «ما أنصفناكم إن كلفناكم ذلك اليوم» (١) ودعوى إطلاقهما بالإضافة إلى ما يربحه المكلف ويستفيده من الأموال التي يتعلق بها في يده وان لا تبعد إلا أنه لا بد من رفع اليد عن الإطلاق بدلاله صحيحه على بن مهزيار الوارده في تعلق الخمس ووجوب أدائه على من يقع في يده من الفوائد والأرباح في كل عام والضروره ووجود الوكلاء عن الأئمه عليهم السلام بالإضافة إلى أخذ الخمس وإيصاله إليهم عليهم السلام (٢).

لا يجوز التصرف في تركه من عليه دين مستغرق لها

[١] قد فرض قدس سره في هذه المسأله اشتغال ذمه الميت بالديون للناس وذكر أنه لا يجوز للورثه التصرف في التركه قبل أداء ديون الميت، هذا في صوره كون الديون

ص: ٢٢٥

١- (١) من لا يحضره الفقيه ٢: ٤٤، الحديث ١٦٥٩.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٩: ٥٠١، الباب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٥.

الشرح:

مستغرقه للتركة، وأمّا في غير المستغرق أيضا كذلك إلا أنه إذا أحرز رضا الديان بتصرف الورثة جاز لهم التصرف، كما إذا كان دين الميت قليلاً والتركة كثيره والورثة بانين على أدائه غير متسامحين فيه، وإن لم يحرز رضاهم فلا يجوز لهم التصرف حتى في الصلاه في دار الميت بلا فرق في عدم الجواز بين الورثة وسائر الناس.

أقول: لو بنى على أنه مع اشتغال ذمه الميت بالديون تنتقل التركة إلى ملك الورثة؛ لأنّ الميت لا يملك بعد موته؛ لأنه ملحق بالجماد وأنّ الديان إنما يملكون المال على ذمه الميت لا التركة فيلزم أن يكون جميع التركة منتقلاً إلى الورثة لعدم إمكان بقاء الملك بلا مال، غايه الأمر يتعلق بها حق غرماء الميت فإنّ لهم أن يستوفوا ديونهم منها وتعلق هذا الحق يمنع عن تصرف الورثة في التركة؛ ولذا لو تبرع الغير بأداء دين الميت تكون التركة ملكا للورثة بحسب سهام ميراثهم، وكذا فيما إذا أدى الورثة ديون الميت من أموالهم الخاصه.

وعلى ذلك فإن رضى غرماء الميت بتصرفهم في التركة جاز لهم التصرف لرضا صاحب الحق، وما ذكر قدس سره يناسب هذا المسلك، وعليه لا فرق بين استغراق ديون الميت تركته وعدمه لكن هذا المسلك يعنى البناء على انتقال التركة إلى ملك الورثة في صوره استغراق الدين وعدمه ضعيف وخلاف ظاهر الآيه المباركه (١) الظاهره في أنّ ملك الورثة بعد استثناء الدين وحساب الوصيه فيكون مقدار الدين والوصيه باقيا على ملك الميت.

ودعوى أنّ الميت ملحق بالجماد لا يملك شيئاً بلا شاهد، بل مقتضى إطلاقات ما دلّ على موجبات الملك من المعاملات وغيرها أنّ الشخص يتملك بملكه مطلقه

ص: ٢٢٤

الشرح:

الشيء ما لم يثبت ناقل عن ملكه، سواء كان الناقل اختيارياً كالمعاملات أو غير اختيارى كالموت، فالموت ناقل غير اختيارى بمقتضى ظاهر الآيه المباركه بالإضافة إلى غير مقدار الدين والوصيه النافذه، ويمكن أيضاً أن يملك الإنسان بعد موته بحدوثه بعد موته، كما إذا أوصى بستانا من ثلثه بصرف عوائده فى الخيرات، فالقوائد من ثمار الاشجار وغيرها ملك للميت حين حدوثها فتصرف فى الخيرات ولو كان الميت ملحقاً بالجماد لا- يعقل أن يكون مالكا ولم يكن له ذمه أيضاً بحيث يملك غرماؤه المال على ذمته أو كانت ذمته مشغوله بالحج والصلاه والصيام؛ ولذا التزم جماعه(1) بأن مقدار الدين وحساب الوصيه من التركة يبقى على ملك الميت، ولكن يتعلق به حق الديان بحيث لا يجوز التصرف فيها بغير أداء ديون الميت وتنفيذ وصاياه، وعليه فرضاً الفرقاء بتصرف الورثه لا- يفيد شيئاً فى جواز تصرفهم؛ لأن التركة ملك للميت مع استيعاب الديون، ولا تخرج برضاهم عن ملك الميت إلى ملك الورثه إلا إذا كان رضاهم بمعنى إسقاط الديون عن ذمه الميت، فإن مع إسقاطها تصير التركة داخله فى سهام الورثه.

نعم، لو رضى الديان بضمان الورثه ديون ميتهم بضمان شرعى بحيث تنتقل الديون من ذمه الميت إلى ذممهم جاز أيضاً لهم التصرف فى التركة لدخولها فى سهامهم أيضاً، كما أنه لو ضمن بعض الورثه بطلب ساير الورثه جميع ديون الميت للغرماء ورضى الغرماء بضمانه أو كان ضمانه بالاستيدان من وصى الميت أو الحاكم الشرعى لثلا يكون ضمانه للغرماء تبرعياً ويمكن أيضاً تصرف الورثه فى تركة الميت

ص: ٢٢٧

الشرح:

بنحو الانتفاع منها مع استيعاب ديون الميت جميعها بإذن وصى الميت مع وجوده أو الحاكم مع عدمه فيما إذا كان تصرفهم لا يمنع ولا يزاحم عن أداء ديون الميت منها كما إذا أذن لهم بالبقاء في دار الميت إلى أن يوجد المشتري لها مع إحرازه بخروجهم منها بتحقيق بيعها؛ لأن للوصى والحاكم ولايه على تركه الميت مع بقائها على ملكه، هذا بالإضافة إلى الديون المستغرقة جميع التركة.

وأمّا إذا كانت التركة كثيره فلا يبعد جواز تصرف الورثه فى بعضها ولو من غير رضاء الديان وعدم الاستيذان من الوصى أو الحاكم؛ لأنّ دين الميت فى الفرض لا- يوجب بقاء جميع التركة فى ملك الميت، بل ملكه من التركة مقدار دينه فللورثه التصرف فى غير مقدار دينه.

وبتعبير آخر، ملك الميت فى الفرض فى التركة بنحو الكلى فى المعين وغيره ملكهم على حسب سهام إرثهم، وكون ملك الميت بنحو الكلى فى المعين لازمه أنه مع تلف بعض التركة لا- ينقص شيئاً من ملك الميت، بل لا بد من أداء دينه من الباقي، وهذا بخلاف مقدار الوصيه فإنّ الوصيه لا تنفذ إلاّ إذا كان بمقدار الثلث بأن يكون الباقي للورثه مقدار الثلثين كما هو مفاد الأخبار الواردة^(١) بأن المال للشخص مادام حياته وإذا قال بعد موته فليس له إلاّ الثلث، والثلث ظاهر فى الإشاعه ولو تلف بعض التركة بآفه سماويه ونحوه يرد النقص على الثلث والثلثين جميعاً فلا ينفذ وصيته إذا كانت زائده على الثلث إلاّ مع رضا الورثه.

وعلى الجملة، الموجب للتفرقة بين الديون والوصيه بالالتزام بأنّ دين الميت مقداره بنحو الكلى فى المعين فى جميع التركة، وفى الوصيه مقداره بنحو الكلى فى

ص: ٢٢٨

١- (١) من لا يحضره الفقيه ٤: ١٨٦، باب ما يجب من رد الوصيه، ٥٤٢٦.

الشرح:

المعين في ثلث التركة، وإذا وقع تلف في التركة بنقص ثلث الميث وثلثا الورثة بحسب الشرکه والإشاعه.

وعلى ما ذكر فقد يقال لا- مانع مع كثره التركة وقله الدين من تصرف الورثة في بعض التركة مع كونهم بانين على أداء دين الميث في أول أزمته إمكانية من غير حاجه إلى الحاكم أو الوصى مع وجوده، نظير جواز تصرف الباع في بيعه الكلى المعين من جملة المال كالصبره، حيث إن غير المقدار الكلى المبيع ملكه فيجوز له التصرف في غير مقداره، ولا بأس بهذا التنظير فيما إذا لم يجعل الميث الولاية في إخراج ديونه من تركته وإيصالها إلى أهلها لشخص آخر يجعله وصيه في ذلك، فإن للورثة حينئذ الاستيذان من الوصى، وإذا رأى الوصى أن تصرفهم لا ينافى إخراج ديون الميث جاز له الإذن لهم في التصرف، حيث إن إذنه تعيين لملك الميث في غير ذلك المال، بل الأحوط للورثة إذا لم يوص إليهم في إخراج الديون من تركته وإيصالها إلى أهلها ولم يجعل وصيا آخر الاستيذان من الحاكم في تصرفهم في ذلك المال، ولا يبعد أن يكون للوصى أو الحاكم الإذن للورثة في التصرف في جميع التركة بتصرف لا ينافى إخراج دين الميث كما إذن لهم في سكنى الدار إلى زمان يوجد من يشتريها وكان ثمن الدار وافيا لديون الميث أو أكثر منها.

ومما ذكرنا يظهر الحال فيما إذا كان دين الميث من قبيل حقوق الناس كالزكاه والخمس والمظالم فإن قيل إفراغ ذمه الميث يتوقف تصرفهم على الاستيذان من الوصى أو الحاكم الشرعى على ما مرّ.

وعلى الجملة، الاستيذان من الغرماء لا- أثر له إلا إذا كان رضاهم بمعنى إسقاط الدين عن ذمه الميث أو الرضا بضمان الورثة لديونهم بضمان شرعى على ما تقدم بخلاف إذن الوصى أو الحاكم الشرعى فإنّ لهما الولاية في مال الميث.

وكذا إذا لم يكن عليه دين ولكن كان بعض الورثة قاصراً أو غائباً أو نحو ذلك [١]

(مسأله ١٦) لا يجوز التصرف حتى الصلاة في ملك الغير إلا بإذنه الصريح أو الفحوى أو شاهد الحال، والأول كأن يقول: أذنت لك بالتصرف في داري بالصلاه فقط أو بالصلاه وغيرها، والظاهر عدم اشتراط حصول العلم برضاه، بل يكفي الظن الحاصل بالقول المزبور؛ لأنّ ظواهر الألفاظ معتبره عند العقلاء، والثاني كأن يأذن في التصرف بالقيام والعود والنوم والأكل من ماله ففي الصلاة بالأولى يكون راضياً، وهذا أيضاً يكفي فيه الظن على الظاهر؛ لأنه مستند إلى ظاهر اللفظ إذا استفيد منه عرفاً، وإلا فلا بد من العلم بالرضا، بل الأحوط اعتبار العلم مطلقاً. والثالث كأن يكون هناك قرائن وشواهد تدلّ على رضاه كالمضاييف المفتوحه الأبواب والحمامات والخانات ونحو ذلك، ولا بد في هذا القسم من حصول القطع بالرضا لعدم استناد الإذن في هذا القسم إلى اللفظ ولا دليل على حجية الظن الغير الحاصل منه [٢]

الشرح:

لا يجوز التصرف في التركة إذا كان بعض الورثة قاصراً أو غائباً

[١] وعدم الجواز في الفرض للشركه في التركة وحيث إنه بعض الشركاء قاصراً أو غائباً فاللزام في تصرف باقي الورثة إما إخراج سهامهم من التركة أو ضمان سهامهم بضمان الشرعى أو الاستيذان من الولي، فإن لم يكن للقاصر أب أو جدّ للأب فاللزام المراجعه إلى القيمّ أو الحاكم الشرعى مع عدمه، والمراجعه إلى الحاكم في صورته كون بعض الورثة غائباً مطلقاً ولو كان له أب أو جدّ على الأحوط لو لم يكن أقوى.

يعتبر في التصرف في ملك الغير إحراز رضا المالك

[٢] يعتبر في التصرف في ملك الغير وماله في التصرفات الخارجيه الانتفاعيه

(مسأله ١٧) تجوز الصلاه فى الأراضى المتسعه اتساعاً عظيماً بحيث يتعذر أو يتعسر على الناس اجتنابها وإن لم يكن إذن من ملائكتها بل وإن كان فيهم الصغار والمجانين، بل لا يبعد ذلك وإن علم كراهه الملائك وإن كان الأحوط التجنب حينئذ مع الامكان [١]

الشرح:

طيب نفس مالكه بالتصرف لقوله عليه السلام: «لا- يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب من نفسه» (١). ولأن التصرف فى ملكه ظلم وعدوان على المالك، وبما أن إذن المالك إظهار لطيب نفسه وربما يظهر الرضا وطيب نفسه خجلاً أو لغير ذلك من الدواعى فلا يكون إنشاؤه رضاه ملازماً لطيب النفس، فإن علم أن إظهاره لا لطيب نفسه بل لجهه أخرى فلا يجوز التصرف فى ماله وملكه ولو مع إنشائه رضاه المعبر عنه بالإذن.

نعم، ظاهر الإذن مع عدم وجود القرينه على أنه لداع آخر هو ثبوت طيب نفسه، وظاهر كلام كل متكلم حجه يؤخذ به وإن لم يفد الظن الشخصى للسامع، ولعل الماتن قدس سره أراد بالظن الظن النوعى وإلا فلا اعتبار بالظن الشخصى فى حجه الظواهر، سواء كان الظاهر مدلولاً مطابقاً أو تضمينياً كما هو المراد بالإذن الصريح أو مدلولاً التزامياً ويعبر عنه بالفحوى فى بعض موارد اللزوم، وأمّا الموارد التى يكون التصرف بشاهد الحال فلا يكون المعتبر خصوص العلم الوجدانى، بل يكفى الاطمينان كما هو الحال فى ثبوت ساير الموضوعات التى لم يتعين لثبوتها طريق خاص عند عدم العلم الوجدانى.

تجوز الصلاه فى الأراضى المتسعه اتساعاً عظيماً

[١] لجريان السيره القطعيه من المشرعه على التصرف فى الأراضى الوسيه

ص: ٢٣١

الشرح:

بمثل الصلاة فيها ممّا لا يضر بملاكها ولا يتلف به شيء من ملكهم، سواء علم رضاهم بمثل هذه التصرف من الجلوس والصلاه من ساير الناس أم لا، بل لا فرق بين أن يكون بين المالكين وجود القاصر كالصغير والمجنون أم لا، وكأن ما دلّ على عدم جواز التصرف في مال الغير ينصرف عن هذه التصرفات في مثل هذه الأموال أو أنّ السيره القائمه على التصرف بمثل ما ذكر في الأراضي الوسيعة كاشفه عن تخصيص ما دلّ على عدم حل مال المسلم إلاّ عن طيبه نفسه⁽¹⁾، بحيث يجوز التصرف في ملك الغير بإذن الشارع نظير ما قام الدليل على جواز أكل الماره من ثمره ما في طريقه فإنه بعد إذن الشارع لا مجال لرعايه إذن المالك فيجوز التصرفات المذكوره حتى فيما علم أنّ مالكه قاصر لصغره أو جنونه، ويساعد عباره الماتن قدس سره مع أحد الوجهين حيث ذكر ولا يبعد ذلك وإن علم كراهه الملاك، بل وإن كان منهم الصغار والمجانين.

وعلى الجملة، بما أنّ المسأله غير منصوصه والدليل على ما ذكر السيره القطعيه أو دعوى الانصراف في أدله المنع عن التصرف في ملك الغير وماله إلى صوره العدوان على المالك أو الإضرار بماله يؤخذ بمقتضاهما، فنقول: أمّا دعوى الانصراف فهى ممنوعه كما لا يخفى، والالتزام بالتخصيص وأنّ تجوز الشارع التصرف في مثل ما ذكر من التصرفات كإذنه في أكل المار من ثمره طريقه اعتمادا على السيره التي لا- يحتمل حدوثها في الأزمنه المتأخره، بل كانت ثابتة قطعا حتى في زمان الشارع والأئمه عليهم السلام، وعدم الردع كاشف عن إمضاء الشارع فيه أيضا ما لا يخفى؛ لاحتمال أنّ التصرف في الأراضي الوسيعة والأنهار المملوكه بالتوضؤ واستعمال مائها لكونها من

ص: ٢٣٢

١- (١) تقدم تخريجه في الصفحه السابقه .

الشرح:

موارد تحقق شاهد الحال على أنّ ملاك تلك الأراضى والأنهار الكبيره راضين بمثل التصرفات المذكوره التي لا تضرّ بأموالهم ولا يفسد ملكهم، ولم تحرز السيره فى موارد إظهار مالك الأرض أو النهى عدم رضاه بالتصرف بأن نرى أنّ المتشرعه يتصرفون مع إظهار الملاك كراحتهم.

والحاصل عموم السيره وثبوتها فى الفرض غير ظاهر، ودعوى عمومها؛ لأنّ الناس يتصرفون مع علمهم إجمالاً بوجود الصغار والأيتام من بين الملاك، وهذا يكشف عن التخصيص يمكن دفعها بأنّ إذن أوليائهم ورضاهم كاف فى جواز التصرف مع عدم المفسده فى التصرف فيها كما هو الفرض.

واما اعتبار سعه الأراضى بحيث يتعذر أو يتعسر على الناس اجتنابها فلا يمكن أن يكون المراد الاضطرار أو الحرج الشخصى فإنّ ذلك يوجب الجواز ويكون مضطرا إلى التصرف فيه أو يكون الاجتناب حرجيا عليه ولا يكون موجبا لسقوط ضمان العوض كالاضطرار إلى أكل طعام الغير، بل رفع الحرمة فى التصرف فى مال الغير فى صورته الحرج فى اجتنابه مشكل جدا فإنّ نفيه للامتنان، ولا يجرى فى موارد كون الارتكاب خلاف الامتنان على الغير.

نعم، رفع الاضطرار لا يختص بحديث الرفع بل مقتضى قوله عليه السلام: ما من محرم إلا وقد أحل الله لمن اضطر إليه (١). ارتفاع الحرمة فى حق المضطر مطلقا، وأمّا الحرج النوعى فاعتبار تحققه فى موارد جواز التصرف غير ظاهر، بل مقتضى السيره المشار إليها الجواز مطلقا.

ص: ٢٣٣

١- (١) وسائل الشيعة ٥: ٤٨٣، الباب الأوّل من أبواب القيام، الحديث ٧.

(مسأله ۱۸) تجوز الصلاه فى بيوت من تضمنت الآيه جواز الأكل فيها بلا إذن [۱] مع عدم العلم بالكراهه كالأب والأم والأخ والعم والخال والعمه والخاله ومن ملك الشخص مفتاح بيته والصدق، وأمّا مع العلم بالكراهه فلا يجوز بل يشكل مع ظنها أيضا.

الشرح:

[۱] قال الله تعالى «لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخْوَالِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَالَاتِكُمْ أَوْ مَا مَلَكَتُمْ مَفَاتِحَهُ أَوْ صَدِيقِكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا» (۱).

ووجه الاستدلال بالآيه أنّ المراد بالأكل فيها تناول الطعام من البيوت الواردة فى الآيه، ولا يقاس بالأكل المضاف إلى عنوان الماء نظير قوله سبحانه «لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ» (۲) ليكون ظاهرا فى تملك المال، وإذا جاز الأكل مما يكون من تلك البيوت من الطعام يكون ما هو أخف منها من التصرف ومنه الصلاه فيها جازا بطريق الأولويه، ويقع الكلام فى أنّ هذا الجواز والترخيص حكم واقعى بحيث لو أحرز عدم رضا هؤلاء بأكله جاز أيضا، نظير جواز أكل المار من الثمره فى طريقه أو أنه حكم ظاهرى واعتبار للرضا النوعى من مالك الطعام فى الغالب فيكون كون الطعام فى تلك البيوت أماره لرضا صاحب البيوت لأكل الوارد منه، بحيث لو أحرز فى مورد كراهته وعدم رضاه لم يعتبر الرضا النوعى فيه؛ لأنّ اعتبار طريق لشيء يختص بصوره عدم إحراز الواقع، وقد يقال بالجواز الواقعى حيث خطاب الحكم الظاهرى يقيد بصوره الجهل بالواقع وليس فى الآيه المباركه تقييد بما يستفاد منه الجهل بالرضا الواقعى

ص: ۲۳۴

۱- (۱) سورة النور: الآيه ۶۱ .

۲- (۲) سورة البقره: الآيه ۱۸۸ .

(مسأله ١٩) يجب على الغاصب الخروج من المكان المغصوب [١] وإن اشتغل بالصلاه في سعه الوقت يجب قطعها، وإن كان في ضيق الوقت يجب الاشتغال بها حال الخروج مع الإيماء للركوع والسجود، ولكن يجب عليه قضاؤها أيضا إذا لم يكن الخروج عن توبه وندم، بل الأحوط القضاء وإن كان من ندم وبقصد التفريغ للمالك.

الشرح:

ويؤيده ذكر «بَيُوتِكُمْ» (١) ولكن لا يخفى ما فيه فإنّ تعليق الجواز بما في تلك البيوت بمناسبه الحكم والموضوع مقتضاه كون الجواز بملاحظه الرضا الموجود في المذكورات نوعا، فكون البيت بالإضافة إلى المتصرف داخله في تلك البيوت طريق شرعى لإحراز الرضا فمع العلم بعدم الرضا، سواء كان العلم وجدانيا أو اعتباريا لا يجوز الأكل ولا يبعد أن يكون مراد الماتن من قوله: بل يشكل مع الظن بالكراهه الظن المعتمر، وإلا فلا يطرح الطريق المعتمر بمجرد الظن الغير المعتمر على خلافه.

يجب على الغاصب الخروج من المكان المغصوب

[١] وليكن المراد بالوجوب حكم العقل باختيار أقل المحاذير وإلا فالتصرف الخروجي من أقرب المسافه إلى الخارج كالتصرف في المغصوب مكثا مبغوض فعلا؛ لكونه منهيا عنه كالتصرف البقائي قبل أن يتوسط في المغصوب لتمكنه من تركهما بترك الدخول فيه، فصدور الحركة الخروجيه مبغوضا على الغاصب يمنع أن يأمر الشارع بها نفسيا أو غيريا فالعقل يرشده إلى اختيارها لكونها أقل محذورا عليه، وعلى ذلك بما أنّ في سعه الوقت مكلف بالصلاه الاختياريه لتمكنه من صرف وجودها قبل خروج الوقت يرشده العقل إلى الخروج وامتنال التكليف بالصلاه الاختياريه والإتيان

ص: ٢٣٥

(مسألة ٢٠) إذا دخل في المكان المغصوب جهلاً أو نسياناً أو بتخيل الإذن ثم التفت وبان الخلاف فإن كان في سعة الوقت لا يجوز له التشاغل بالصلاة، وإن كان مشغولاً بها وجب القطع والخروج [١] وإن كان في ضيق الوقت اشتغل بها حال الشرح:

بالصلاة الاختياريه في الغصب باطل لامتناع اجتماع الأمر والنهي، والنهي والترخيص في التطبيق في موارد التركيب الانضمامي.

نعم، في ضيق الوقت بحيث لا يمكنه الإتيان بصرف وجود الصلاة الاختياري بعد خروجه يصلح حال الخروج إيماءً للركوع والسجود؛ لعدم سقوط الصلاة عن المكلف بحال وعدم تمكنه من الركوع الاختياري؛ لكونه إبطاءً للمشي والتصرف الزائد في الغصب والسجود لكونه تصرفاً مبعوضاً تنتقل الوظيفة إلى الإيماء في الركوع والسجود، بل لا يبعد أن يكون إدراك ركعه من الصلاة بالركوع والسجود الاختياري قبل خروج الوقت كافياً في وجوب الصلاة الاختياريه لحكمه قوله عليه السلام: من أدرك ركعه من الغداه فقد أدركها (١). على ما يقتضى مع عدم التمكن من الركوع والسجود تعيين الإيماء إليهما، ألا ترى أنه إذا دار أمر المكلف بين أن يصلح من صلاة الغداه مع الركوع والسجود الاختياريين في داخل الوقت ركعه وبين أن يصلحها تماماً في داخل الوقت مع الإيماء لركوعها وسجودها تعيين الأول وتقديم جانب الوقت على الطهاره المائيه مع خوف وقت الصلاة تماماً للدليل الدال عليه كما تقدم في بحث التيمم.

إذا دخل المكان المغصوب جهلاً أو نسياناً وجب عليه الخروج

[١] إذا أمكن الخروج والإتيان بباقي الصلاة خارج الغصب من غير فوت الموالاه

ص: ٢٣٦

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٢١٧، الباب ٣٠ من أبواب المواقيت، الحديث ٢.

الخروج سالكا أقرب الطرق مراعيًا للاستقبال بقدر الإمكان، ولا- يجب قضاؤها وإن كان أحوط، لكن هذا إذا لم يعلم برضا المالك بالبقاء بمقدار الصلاة وإلا فيصلى ثم يخرج، وكذا الحال إذا كان مأذونا من المالك في الدخول ثم ارتفع الإذن برجوعه عن إذنه أو بموته والانتقال إلى غيره.

الشرح:

صحت الصلاة في فرض النسيان بل في صورتى الاعتقاد بالرضا والجهل أيضا، أمّا في فرض النسيان لحديث رفع النسيان(١)، حيث إنّ مقتضاه سقوط الحرمة في التصرف في المكان المفروض حال النسيان، وإحراز إباحته الواقعيه بالإضافة إلى باقى الصلاة بالوجدان بالإتيان به خارج الغضب بلا فوت الموالاه، وكذا بالإضافة إلى الغافل عن الحرمة بالاعتقاد برضا المالك، ولا يبعد أن يكون في الجاهل بالغضب أيضا كذلك لحديث: «لا تعاد»(٢) بالإضافة إلى ما مضى وإحراز الإباحه الواقعيه بالإضافة إلى باقىها هذا فيما إذا لم يكن التذكر حال سجوده، وكذا ظهور الخلاف قبل تمام ذكر سجوده، وأما إذا حصل التذكر أو ظهور الخلاف أثناء سجوده لم يكن شمول الترخيص فى التطبيق على تلك الصلاة لتنجز النهى عن التصرف المكثى ولو بمقدار ذكر السجود وإن لا يكون النهى بالإضافة إلى التصرف الخروجى؛ لأنّ الاضطرار إليه لا بسوء الاختيار.

ومما ذكرنا ظهر أنّ ما ذكره بعض الأعلام قدس سره (٣) أنه يمكن الحكم فى الفرض بصحة الصلاة الاختياريه فى سعه الوقت إذا كان مقدار الوقت الذى يصلى فيه مساويا لمقدار الوقت الذى لا بد من صرفه للخروج أو أقل منه؛ لأنّ ذلك المقدار من

ص: ٢٣٧

- ١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٣٧٣، الباب ١٢ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٨.
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ١: ٣٧١ - ٣٧٢، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨.
- ٣- (٣) وهو السيد الحكيم فى المستمسك ٥: ٤٤٨.

(مسأله ٢١) إذا أذن المالك بالصلاه خصوصاً أو عموماً ثم رجع عن إذنه قبل الشروع فيها وجب الخروج في سعه الوقت [١] وفي الضيق يصلى حال الخروج على ما مرّ وإن كان ذلك بعد الشروع فيها فقد يقال بوجوب إتمامها مستقراً الشرح:

الوقت يضطر إليه الشخص من التصرف في الغضب لا بسوء اختياره فلا يكون التصرف في ذلك المقدار حراماً، فلا مانع عن أن ينطبق الصلاه المأمور به الاختيارى على صلاته في ذلك المقدار من الزمان، غايه الأمر أنه لو صرف الوقت الجائز في التصرف فيه على الصلاه يكون عاصياً بالتصرف الخروجى بعد الصلاه، وكونه حراماً لا يضر بصحة الصلاه وإن كانت الصلاه تلازم ارتكاب الحرام لما تقرر في الأصول عدم سرايه الحكم من أحد إلى الآخر، بل يمكن الأمر بأحدهما على تقدير ارتكاب الآخر على نحو الترتب، وفيه أنّ ما دلّ على رفع الاضطرار إليه إنما يقتضى ارتفاع الحرمة عن التصرف الخروجى فإنه مضطر إليه لا بسوء الاختيار.

وبتعبير آخر، المكث في الغضب من غير تعنونه بعنوان الخروج عن الغضب ليس ممّا يضطر إليه ليرتفع عند الحرمة، وإنّما يضطر إلى العنوان بعنوان الخروج والتخلص من الغضب فلا تصح الصلاه في سعه الوقت، وقد تقدم المراد من السعه إلا بالنحو الذى ذكرناه.

وأمّا إذا صلى في ضيق الوقت حال الخروج مومياً للركوع والسجود فلا يجب عليه القضاء؛ لكونه مأموراً في الوقت بالصلاه العذريه بلا كلام.

إذا أذن المالك بالصلاه ثم رجع عن إذنه وجب الخروج

[١] إذا كان الوقت وسيعاً بحيث يتمكن المكلف من الإتيان بالصلاه الاختياريه خارج الغضب مع ترك الغضب بعد رجوع المالك عن إذنه وكان رجوع المالك عن

وعدم الالتفات إلى نهيه وإن كان في سعة الوقت إلا إذا كان موجبا لضرر عظيم على المالك لكنه مشكل، بل الأقوى وجوب القطع في السعة والتشاغل بها خارجا في الضيق خصوصا في فرض الضرر على المالك.

الشرح:

إذنه قبل شروعه في الصلاة فلا إشكال في تعيين الخروج ووجوب الصلاة الاختياريه؛ لعدم التراحم بين النهي عن التصرف في الغضب والإتيان بالصلاة الاختياريه.

نعم، إذا كان الرجوع في الضيق ولم يشرع في الصلاة فالمشهور أنه يخرج ويصلى حال الخروج موميا للركوع والسجود، وذكر صاحب الجواهر قدس سره (1) أنه يمكن الالتزام بعدم الاعتناء برجوعه بل يصلى صلاته الاختياريه ثم يخرج وذلك للتراحم الواقع بين حرمه التصرف في ملك الغير والتكليف بالصلاة الاختياريه الذي توجه إليه بعد دخول الوقت وقبل رجوعه، وحيث إنَّ زمان التكليف بالصلاة الاختياريه سابق على توجه النهي عن التصرف في المكان المفروض يراعى التكليف السابق حدوثا، وفيه أنَّ القدره المأخوذه في ناحيه وجوب الصلاة الاختياريه هي القدره الشرعيه بقريته جعل البدل لها مع عدم التمكن منها، بخلاف حرمه التصرف في مال الغير فإن القدره المعتبره في ناحيه التحريم القدره العقليه لعدم ثبوت البدل فيكون ما دلَّ على حرمه التصرف في مال الغير بشمولها للمورد لاحقا موجبا لارتفاع التكليف بالصلاة الاختياريه وثبوت التكليف ببدلها، هذا كله إذا كان رجوع المالك قبل شروعه في الصلاة. وأمّا إذا كان برجوعه بعد الدخول فيها فربما يقال مقتضى ما دلَّ على حرمه قطع الصلاة الفريضة إذا أتى بها صحيحا عدم الاعتناء برجوع المالك حتى مع سعة الوقت، نظير ما إذا أذن شخص في دفن الميت في ملكه ثم رجع عن إذنه فإنه لا يسمع رجوعه عن إذنه، وكما إذا أذن للمديون جعل ملكه رهنا على دينه ثم رجع عن إذنه في

ص: ٢٣٩

(مسأله ۲۲) إذا أذن المالك في الصلاة ولكن هناك قرائن تدلّ على عدم رضاه، وإنّ إذنه من باب الخوف أو غيره لا يجوز أن يصلى [۱] كما أنّ العكس بالعكس.

الشرح:

الرهن حيث لا- يترتب على رجوعه أثر ومن أنكر حرمة قطع صلاة الفريضة في الفرض بدعوى أنّ مدرك حرمة القطع التسالم والإجماع ولا- تسالم في الفرض فإنّ في المسأله أقوالاً- ثلاثه بل لو قيل بحرمة قطع الصلاة الفريضة مطلقاً فهو فيما إذا أمكن إتمامها صحيحاً. وقد تقدم أنّ قدره المعتبره في وجوب الصلاة الاختياريه أو تطبيقها على فرد هي قدره الشرعيه، ومع عدم طيب نفس المالك على التصرف في ملكه بقاء يعمه النهي عن التصرف فيه فلا تكون المأتي بها قابله لوقوعها صحيحه بالإتيان بساير الأجزاء في الغصب، ولا فرق في الرجوع عن الإذن في المقام أو مسأله الرهن إلاّ أن يأذن المالك أن يجعل ماله رهناً على دينه عن المالك، ففي هذه الصوره يلزم الرهن على المالك ولكن لا- يجوز للمالك أن يرجع عن إذنه في مسأله الدفن حيث يجب عليه أيضاً الدفن كما يحرم أيضاً النباش وكذا لا أثر لرجوعه، وهذا بخلاف الصلاة فإنّ حرمة قطع صلاته تكليف بالإضافة إلى المصلى وليس تكليفاً على صاحب الملك أيضاً فلا يقع لرجوعه عن إذنه وإرتفاع رضاه.

نعم، لا- يجوز للغير أن يوجب بطلان صلاة الغير كما إذا جرّ المصلى في مكان مباح أو في ملك نفس المصلى إلى دبر القبله ونحو ذلك.

لا تجوز الصلاة إذا كان الإذن عن خوف أو غيره

[۱] قد تقدّم أنّ المعيار في جواز التصرف الخارجى في ملك الغير وماله طيب نفس المالك ورضاه وظاهر الإذن وإظهار الرضا كونه بثبوت الرضا في نفسه، وإذا علم

(مسأله ۲۳) إذا دار الأمر بين الصلاة حال الخروج من المكان الغصبي بتمامها في الوقت أو الصلاة بعد الخروج وإدراك ركعه أو أزيد فالظاهر وجوب الصلاة في حال الخروج [١] لأنّ مراعاة الوقت أولى من مراعاة الاستقرار والاستقبال والركوع والسجود الاختياريين.

الشرح:

عدمه وأنه لا يطيب نفسه بتصرف المأذون فلا اعتبار بذلك الإذن كما هو في اعتبار كل طريق، كما أنه لو منع عن التصرف أو لم يأذن ولكن علم أنّ المنع بداعٍ آخر وأنّ طيب نفسه بتصرفه محقق أو أن سكوته كذلك فلا بأس بالتصرف، ولكن مجرد الرضا الباطني لا يفيد في نفوذ المعاملات وخروجها عن الفضولي كما هو مقرر في محله.

الكلام في دوران الصلاة كاملة حال الخروج أو ادراك ركعه بعده

[١] قد تقدّم أنه يتعين تأخير الصلاة والإتيان بها مع الركوع والسجود والاستقرار ولو بدرّك ركعه منها في الوقت؛ وذلك فإنّ المكلف في الفرض متمكّن من إدراك الصلاة في وقتها بركعه، ومقتضى حديث: «من أدرك» (١) أنه متمكّن من الركوع والسجود الاختياريين فلا تصل النوبة إلى الصلاة مع الإيماء للركوع والسجود.

وقد يقال: إنّ الحديث ناظر إلى من لا يتمكن من إدراك تمام الصلاة في وقتها ولا يدلّ على جواز تعجيز المكلف نفسه عن إدراك تمام الصلاة في الوقت، وفي الفرض يتمكن المكلف من إدراك تمامها في وقتها بالإتيان بالصلاة مومياً لركوعها وسجودها فيكون تعجيز نفسه بالإضافة إلى إدراك تمام الوقت بالاختيار لا بالاضطرار.

فإنه يقال: إنما يكون التعجيز بالاختيار ومن التعجيز المكلف نفسه إذا لم يكن المكلف بالتأخير محصّياً للشرط المعبر فيها أو آتياً بالجزء المأخوذ فيها، وأمّا مع

ص: ٢٤١

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٢١٨، الباب ٣٠ من أبواب المواقيت، الحديث ٤.

الشرح:

اشتغاله بأحدهما فلا يكون من التعجيز الاختياري، وبتعبير آخر عدم جواز تعجيز المكلف نفسه عن المأمور به الاختياري كما هو مقتضى جعل البدل عند عدم التمكّن منه لكون البدل فاقدًا لبعض الملاك الاختياري كما هو ظاهر دليله، وإلاّ فلو كان ملاك مساويًا مع الاختياري لكان عدلاً للاختياري ولجاز للمكلف تعجيز نفسه، وعدم جواز التعجيز فيما إذا كان متمكّنًا من إدراك الصلاة في وقتها بجميع أجزائها وسائر شرايطها أيضًا، وأمّا إذا لم يحصل الشرط لها أو كان الإتيان بجزئها المعتمد موقوفًا على شيء فلا- دليل على عدم جواز التأخير إلى حصولهما، وإنما التزمنا بعدم الجواز بالإضافة إلى الطهاره المائيه لاستفادته من آيه الوضوء(١) وصحيحه زراره، ويلحق بالطهاره من الحدث طهاره الثوب والبدن بالفحوى، وأمّا إلحاق الركوع والسجود فلا دليل عليه، بل ظاهر حديث: «من أدرك»(٢) أنّ من أدرك الصلاة الاختياريه من غير ناحيه ضيق الوقت فمع إدراك ركعه في وقتها فهو مكلف بالصلاه الاختياريه وإن أمكن له درك من الصلاه الاضطراريه من غير ناحيه ضيق الوقت فمع إدراك ركعه في وقتها فهو مكلف بها، كما يدل على ذلك أيضا ما ورد فيمن نسي الظهر والعصر ثم ذكر ذلك عند غروب الشمس فقال: «إن كان في وقت لا يخاف فوت إحداهما فليصل الظهر ثم ليصل العصر، وإن هو خاف أن تفوته فليبدأ بالعصر»(٣). فإنّ ظاهرها تقديم صلاه العصر الاختياريه عند خوف فوت وقتها مع أنّ وقت الصلاه الاختياريه للعصر كافٍ لصلاتي الظهرين إيماءً ومثلهما ما ورد فيمن نسي صلاتي المغرب والعشاء وتذكر قبل طلوع الفجر أو نام

ص: ٢٤٢

١- (١) سورة المائده: الآيه ٦.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ٢١٨، الباب ٣٠ من أبواب المواقيت، الحديث ٤.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤: ١٢٩، الباب ٤ من أبواب المواقيت، الحديث ١٨.

الثانى من شروط المكان كونه قاراً[١] فلا يجوز الصلاة على الدابة أو الأرجوحة أو فى السفينه ونحوها مما يفوت معه استقرار المصلى نعم مع الاضطرار ولو لضيق الوقت عن الخروج من السفينه مثلاً لا مانع ويجب عليه حينئذ مراعاة الاستقبال والاستقرار بقدر الإمكان فيدور حيثما دارت الدابة أو السفينه.

الشرح:

واستيقظ قبل طلوعه فإنه إن خاف فوتهما يصلى العشاء(١) مع أن الصلاة إيماءً كافيه للصلاتين معا.

يشترط فى المكان كونه قاراً

[١] المراد من كون المكان قاراً عدم كون مكان المصلى متحركاً بحيث يكون المصلى متحركاً ولكن بالتبع لا حقيقه، بل يكون إسناد الحركة إليه بنحو من العناية فى مقابل كون المصلى فى الحقيقه متحركاً كالمصلى حال المشى، وفى مقابل استقرار المصلى بأن لا يكون للمصلى طمأنينه بأن يكون فى أعضائه اضطراب، فإن المتكلم فى استقرار المصلى بمعنى عدم اضطراب أعضائه حال الصلاة أو عدم جواز صلاته حال المشى خارج عن المقام فعلاً، والكلام فعلاً فى اعتبار سكون مكان المصلى وعدم الحركة فيه لا- ينبغى التأمل فى أن الحركة فى مكانه إذا أوجب فقد الطمأنينه المعبره حال الصلاة أو الاستقبال المعبر فيهما أو غير ذلك مما يعتبر فى الصلاة فالصلاه تكون باطله لفقدتها لا لاعتبار سكون مكان المصلى واعتبار عدم الحركة فيه، ولكن المبحوث عنه فى المقام ما إذا لم توجب الحركة فى المكان فقد شىء منها وأن نفس سكون مكانه معتبر فى الصلاة بنفسها أم لا.

ص: ٢٤٣

١- (١) انظر وسائل الشيعه ٤ : ٢٨٨ ، الباب ٦٢ من أبواب المواقيت، الحديث ٣ و ٤ .

الشرح:

وقد يستدل على ذلك بوجوه:

منها: اعتبار وقوع الصلاة على الأرض وكأن المصلي مع الحركة المفروضة لا يكون مصليا على الأرض، ويستظهر ذلك من قوله صلى الله عليه وآله: «جعلت لى الأرض مسجدا وطهورا»^(١) ولكن لا- يخفى أن-ه لا- يعتبر فى الصلاة وقوعها على الأرض مباشرة، بل لو قيل بالاعتبار فالمعتبر أن يكون المصلي معتمدا على الأرض ولو بالواسطة كما إذا صلى على السرير الموضوعه على الأرض، ومقتضى ذلك أن لا يجوز الصلاة فى الطائره حال سيرها فى الفضاء ولا السفينه حال سيرها فى الماء أو وقوفها على الماء فإن ظاهر الأرض غير الماء والفضاء كما هو الحال فى الطهور.

وقد يحتمل أن المراد من المسجد موضع السجود المعتبر فيه كونه من أجزاء الأرض فى خصوص الجبهه، وعدم ذكر النبات من الأرض لعدم كونه طهورا، ولكن الظاهر أن المراد عدم اختصاص موضع الصلاة بمكان خاص من الأرض، بل يجوز الصلاة فى أى موضع أو قطعه منها حيث قوله صلى الله عليه وآله: «جعلت لى الأرض مسجدا وطهورا» ظاهره أن المسجد فى الأمم السابقه كان مختصا بمواضع خاصه ويؤيده ما ورد فى بعض الروايات من استثناء الحمام والمقبره والكنيف^(٢). وقوله صلى الله عليه وآله عقيب ذلك: «أينما أدركنى الصلاة صليت»^(٣).

وعلى الجملة قوله صلى الله عليه وآله: «جعلت لى الأرض مسجدا وطهورا» فى مقام نفى الاختصاص فى المسجديه والطهوريه بموضع من مواضع خاصه من الأرض لا نفى

ص: ٢٤٤

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٣٥٠، الباب ٧ من أبواب التيمم، الحديث ٢ .

٢- (٢) وسائل الشيعة ٥: ١١٨، الباب الأول من أبواب مكان المصلي، الحديث ٣ و ٤ .

٣- (٣) وسائل الشيعة ٥: ١١٨، الباب الأول من أبواب مكان المصلي، الحديث ٥ .

الشرح:

المسجديه أو الطهوريه من غير الأرض فلا دلالة له حتى على عدم جواز الصلاة في السفينه المتحركه أو الواقفه في الماء أو على عدم جواز الصلاة في الطائره السائره في الفضاء وكعدم دلالاته على حصر الطهور بالأرض.

ويستدل على اعتبار كون مكان المصلي قارا وأن ذلك شرط في المكان في نفسه بصحيحه عبدالرحمن بن أبي عبدالله، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لا- يصلى على الدابه الفريضة إلا- مريض يستقبل به القبلة، وتجزيه فاتحه الكتاب ويضع بوجهه في الفريضة على ما أمكنه من شى ويومئ في النافله إيماء»^(١) فإنّ ظاهرها تخصيص تجويز الصلاة على الدابه بصوره كون المصلي مريضا فلا- يعمّ الجواز في غير صورته العذر، ولكن لا- يخفى أنّ ظاهرها صورته فوت بعض ما يعتبر في الفريضة من القيام والطمأنينه حيث إنه لا تكون الصلاة على الدابه مع القيام والطمأنينه عادة، وبهذا يظهر الحال في صحيحه عبدالله بن سنان أو موثقه عن أبي عبدالله عليه السلام قال: لا تصل شيئا من المفروض راكبا قال النضر في حديثه: إلا أن يكون مريضا^(٢).

لا يقال: النهى عن الصلاة راكبا يعم ما إذا كان يصلى في المحل على الدابه بحيث يكون صلاته مع الطمأنينه واستقرار المصلي، بل قيامه في صلاته.

فإنه يقال: النهى ليس متعلقا بالصلاه في المحمل، بل يكون المصلي راكبا وظاهر ركوب الدابه التي لا يكون مع ركوبها طمأنينه واستقرار وقيام، بل لا يكون في الصلاة في المحمل أيضا استقبال القبلة نوعا؛ ولذا اقتصر في الترخيص في الصلاة في المحمل بصلاه الليل والوتر والركعتين أى نافله الصبح في صحيحه محمد بن مسلم،

ص: ٢٤٥

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٣٢٥، الباب ١٤ من أبواب القبلة، الحديث الأول .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ٣٢٦، الباب ١٤ من أبواب القبلة، الحديث ٧ .

الشرح:

قال: قال لى أبو جعفر عليه السلام: «صل صلاة الليل والوتر والركعتين فى المحمل»^(١).

وعلى الجملة، لا يستفاد من تلك الروايات عدم جواز الصلاة راكبا فيما إذا كان المصلى واجدا لتمام ما يعتبر فى الصلاة غير كون مكانه قارا ومقتضى أصاله البراءة عدم اشتراط الصلاة الفريضة به، نعم لو قيل بعدم الجواز واستظهار ذلك ممّا تقدم من الروايات قد يقال بأنه لا مانع من الصلاة على الأرجوحه المتحركه إذا كان المصلى على جميع شرايط الصلاة، والوجه فى عدم المنع عدم صدق أنّ صلاته على الدابه أو أنه يصلى راكبا، بل مقتضى صحيحه على بن جعفر التى رواها الشيخ بسند صحيح عنه عن أخيه عليه السلام قال: سألته عن الرجل هل يصلح له أن يصلى على الرف المعلق بين نخلتين؟ فقال: «إن كان مستويا يقدر على الصلاة فيه فلا بأس»^(٢).

حيث إنّ ظاهر تعليق الرف المعلق شدّ طرفيه على النخله بالحبل ونحوه نظير الأرجوحه، وإذا جاز الصلاة فيه مع حركته والتحفظ على الشرايط المعبره فى الصلاة تكون الأرجوحه أيضا كذلك هذا كله فى غير السفينه. وأمّا الصلاة فيها فلا ينبغى التأمل فى جوازها فيها إذا أمكن للمكلف التحفظ على ساير ما يعتبر فى الصلاة حتى فيما إذا أمكنه الخروج إلى الساحل والجزيره والصلاه فيهما فى مكان قارّ، ويشهد لذلك صحيحه جميل بن دراج أنه قال لأبى عبد الله عليه السلام: تكون السفينه قريبه من الجد (الجدد) فأخرج وأصلّى؟ فقال: «صل فيها أما ترضى بصلاه نوح عليه السلام»^(٣) ومعتبره يونس بن يعقوب أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة فى الفرات وما هو أصغر منه من

ص: ٢٤٦

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٣٢٩، الباب ١٥ من أبواب القبلة، الحديث ٥.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٥: ١٧٨، الباب ٣٥ من أبواب مكان المصلى، الحديث الأوّل.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤: ٣٢٠، الباب ١٣ من أبواب القبلة، الحديث ٣.

الشرح:

الأنهار في السفينه؟ قال: إن صلّيت فحسن وإن خرجت فحسن»^(١) حيث إنّ الترغيب في الصلاة في السفينه مع فرض السائل إمكان الصلاة في الساحل والأرض المستويه تجويز للصلاه فيها، وكذا الحال في معتبره يونس بن يعقوب، والتعبير عن الثاني بالمعتبره؛ لأنّ في سندها الحكم بن مسكين وهو وإن لم يوثق إلاّ أنه من المعاريف الذين لم يرد في حقهم قدح، وفي روايه المفضل بن صالح التي عبر عنها بالصحيحه تاره وبالموثقه أخرى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في الفرات وما هو أضعف منه من الأنهار في السفينه؟ قال: «إن صلّيت فحسن وإن خرجت فحسن»^(٢) وقد ذهب بعض إلى جواز الصلاة في السفينه مع إمكان الخروج حتى فيما إذا يمكن للمكلف التحفظ على سائر ما يعتبر في الصلاة فيصلّى فيها الصلاة الاضطراريه.

ولكن لا يخفى ظاهر السؤال فيما تقدم استفسار الصلاة في السفينه من حيث الحركة التبعيه عند الصلاة فيها فيحتمل أنها تضرّ بصلاته لا- من سائر الجهات، والجواب أيضا ناظر إلى وجه السؤال، ويكفي في الالتزام بالجواز في هذا الفرض مضافا إلى أنّ مقتضى الأصل عدم اشتراط الصلاة بكون المكان قارا الصحيحه والمعتبره، وأمّا روايه المفضل بن صالح وهو أبى جميله ضعيفه حيث حكى تضعيفه النجاشى قدس سره في ترجمه جابر بن يزيد الجعفي قال: روى عنه أى عن جابر جماعه غمز فيهم وضعّفوا منهم عمر بن شمر ومفضل بن صالح...^(٣)

ولكن في مقابل الصحيحه والمعتبره صحيحه حماد بن عيسى، قال: سمعت

ص: ٢٤٧

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٣٢١ ، الباب ١٣ من أبواب القبلة، الحديث ٥ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٣٢٢ ، الباب ١٣ من أبواب القبلة، الحديث ١١ .

٣- (٣) رجال النجاشى : ١٢٨ ، الرقم ٣٣٢ .

الشرح:

أباعبدالله عليه السلام يسأل عن الصلاة في السفينه؟ فيقول: «إن استطعتم أن تخرجوا إلى الجدد فاخرجوا فإن لم تقدرُوا فصلُوا قياماً فإن لم تستطيعوا فصلوا قعوداً وتحروا القبلة»(١) وربما يجمع بينها وبين ما تقدم مجمل الأخيره على الاستحباب في الخروج أو على صوره عدم التمكن من التحفظ على سائر شروط الصلاة، والحمل على الاستحباب لا يناسب الترغيب في البقاء والصلاه في السفينه في صحيحه جميل بن دراج والتسويه في الحسن في المعبره.

نعم، الحمل على صوره الإخلال أو عدم إحراز إمكان التحفظ على سائر شرايط الصلاة لا بأس به بشهاده ما ورد في ذيل الأخيره من أنه: إذا لم تقدرُوا على الخروج فصلوا قياماً فإن لم تستطيعوا فصلوا قعوداً وتحروا القبلة، فيعلم أن الأخيره ناظره إلى صوره احتمال الخلل في صوره البقاء في السفينه، وهذا الجمع لا بأس به لو بنى على أن الصحيحه والمعتبره تعمان صوره الإخلال أو احتمالها في سائر ما يعتبر في الصلاة.

وقد يقال بوجه آخر في الجمع بين صحيحه جميل بن دراج وصحيحه حماد بناءً على أن الأولى ظاهره بإطلاقها في جواز الصلاة في السفينه مع يسر النزول إلى الساحل حتى فيما إذا كانت الصلاة فيها موجه للخلل في سائر الشرايط، والثانيه ظاهره في تعيين النزول إلى الساحل حتى فيما لم تكن الصلاة في السفينه موجه للخلل آخر في سائر الشروط فيكون مقتضاها اعتبار كون مكان المصلي قارا مطلقا، والوجه المذكور أنه لو سلم التعارض بين صحيحه جميل وصحيحه حماد بالتباين، إلا أنه لا بد من رفع اليد عن إطلاق هذه الصحيحه بموثقه يونس بن يعقوب الوارد فيها أنه سأل

ص: ٢٤٨

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٣٢٣ ، الباب ١٣ من أبواب القبلة، الحديث ١٤ .

الشرح:

أباعده الله عليه السلام عن الصلاة في الفرات وما هو أصغر منه من الأنهار في السفينه، وهذا السؤال فرض من السائل التمكّن من النزول إلى الساحل فيكون السؤال عن حكم الصلاة في السفينه وأن السفينه يمكن أن تكون مكان الصلاة في الفرض فأجاب عليه السلام: «إن صليت فحسن وإن خرجت فحسن»^(١) وظاهر هذا الجواب التسويه بين كون المكان سفينه أو ساحلاً، وأن الصلاة فيها متساويه مع الصلاة في الساحل من حيث الذات ومن حيث المكان، فلا بد من رفع اليد عن إطلاق صحيحه حماد بن عيسى وأنه لا يجب النزول إلى الساحل إذا كانت الصلاة في السفينه متساويه مع الصلاة في الساحل من غير ناحيه المكان، فيبقى تحت صحيحه حماد بن عيسى صورته اختلاف الصلاتين بأن يكون الإتيان بها في السفينه موجه لوقوع الخلل فيها فلا يجوز، وتستثنى هذه الصوره من صحيحه جميل بن دراج، ويبقى تحتها صورته تساوى الصلاتين وعدم الاختلاف بينهما إلا من حيث كون أحدهما في السفينه والآخر على الأرض.

وعلى الجملة، يرتفع التباين والتعارض بانقلاب النسبه الذي حصل ببركه موثقه يونس بن يعقوب.

أقول: استفاده تساوى الصلاتين من حيث الذات أى الأجزاء والشرايط لا تساويهما في الإجزاء وسقوط التكليف وإن كان بينهما اختلاف من حيث اعتبار الشرايط محل تأمل بناءً على الإغماض عن الجمع السابق المستفاد من ذيل صحيحه حماد بن عيسى.

ويبقى في المقام أمور: الأول: ما ذكر الماتن قدس سره من أنه إذا كان اضطرار إلى الصلاة

ص: ٢٤٩

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٣٢١، الباب ١٣ من أبواب القبلة، الحديث ٥.

الشرح:

فى السفينه ولو بضيق الوقت يصلى فيها، فإن وجوب الصلاه فى السفينه فى ضيق الوقت بناءً على مسلكه من أن رعايه الوقت أهم بالإضافة إلى سائر الشروط من القيام والاستقرار والاستقبال ظاهر. وأمّا بناءً على ما ذكرنا من أن موارد عدم تمكن المكلف من رعايه جميع ما يعتبر فى الصلاه مع العلم بعدم سقوط الصلاه عن المكلف ليس من موارد التزاحم، بل فى البين تكليف واحد متعلق إقياً بصلاه يعتبر فيها بعض القيود معيناً أو بالجامع بينها وبين البعض الآخر وأنّه إن كان فى البين معين لذلك البعض فهو، وإلاّ مقتضى أصاله البراءه نتيجة التنجيز فيقع الكلام فى أنّه هل تتقدم الصلاه بركعه أو أزيد فى داخل الوقت مراعيًا سائر الشروط أو تسقط سائر الشروط ولا بد من الإتيان بتمامها فى الوقت بالصلاه فى السفينه.

فنقول: قد يقال إنّ الأمر بالنزول إلى الساحل المستفاد من صحيحه حماد(1) ناظره إلى الأمر بالنزول إذا لم يكن فى الساحل للإتيان بصلاه الفريضه الاختياريه من جميع الجهات، وإلاّ فيجوز له الصلاه فى السفينه مراعيًا حفظ الاستقرار والقيام والقبله بقدر الإمكان، وإذا لم يمكن الاتيان بالصلاه الاختياريه فى الساحل كما هو الفرض فلا أمر بالخروج، ومقتضى إطلاق صحيحه جميل بن دراج(2) وإن لم يكن دالاً على وجوب الإتيان بها فى السفينه إلاّ أنّ مقتضى ذيل صحيحه حماد تعين الإتيان بها فى السفينه لأنّ ظاهر ذيلها أنه إذا لم يقدر على الخروج والإتيان بالصلاه الاختياريه فيه يصلى فى السفينه بما أمكن.

ص: ٢٥٠

١- (١) تقدمت فى الصفحه ٢٤٨ .

٢- (٢) تقدمت فى الصفحه ٢٤٦ .

وإن أمكنه الاستقرار في حال القراءة والأذكار والسكوت خلالها حين الاضطراب وجب ذلك مع عدم الفصل الطويل الماحي للصورة وإلا فهو مشكل [١]

(مسألة ٢٤) يجوز في حال الاختيار الصلاة في السفينه أو على الدابه الواقفتين مع إمكان مراعاة جميع الشروط من الاستقرار والاستقبال ونحوهما، بل الأقوى جوازها مع كونهما سائرتين إذا أمكن مراعاة الشروط ولو بأن يسكت حين الاضطراب عن القراءة والذكر مع الشرط المتقدم ويدور إلى القبلة إذا انحرفتا عنها ولا تضر الحركة التبعية بتحركهما وإن كان الأحوط القصر على حال الضيق والاضطراب [٢]

(مسألة ٢٥) لا تجوز الصلاة على صُبره الحنطه وبيدر التبن وكومه الرمل مع عدم الاستقرار وكذا ما كان مثلها [٣]

الشرح:

[١] إذا كان الفصل طويل بحيث يكون ماحيا صورة الصلاة بحيث لا ينطبق على المأتى عنوان الصلاة وكونه عملاً واحداً لا ينبغي التأمل في لزوم الإتيان بها مع عدم الاستقرار لأنّ المفروض أنّ المأتى به مع محو صورة الصلاة عنه بالفصل الطويل لا يكون مصداقاً لما تعلق به الأمر.

[٢] قد تقدم أنّ مقتضى الجمع بين صحيحه جميل بن دراج ومعتبره يونس بن يعقوب وصحيحه حماد بن عيسى تعيين الإتيان بالفريضة بلا حركة تبعية إذا أوجبت الإخلال فيما يعتبر فيها، ومع عدم الإخلال بها يجوز الصلاة معها وإن كان الأحوط الاقتصار على صورته عدم التمكن عن النزول أو كونه حرجياً.

[٣] قد ظهر ممّا تقدم عدم جواز الصلاة على صبره الحنطه وكومه الرمل وبيدر التبن ونحو ذلك ممّا يفوت معه استقرار المصلى في أفعال الصلاة وواجباتها حيث

الثالث: أن لا يكون معرضاً [١] لعدم إمكان الانتماء .

والتزلزل في البقاء إلى آخر الصلاة كالصلاة في الزحام [٢] المعرض لإبطال صلاته وكذا في معرض الريح أو المطر الشديد أو نحوها فمع عدم الاطمينان بإمكان الإتمام لا يجوز الشروع فيها على الأحوط نعم لا يضر مجرد احتمال عروض المبطل.

الشرح:

تعتبر الطمأنينه فيها.

أن لا يكون المكان معرضاً لعدم إمكان الانتماء

[١] قد يقال باعتبار الجزم في النيه في تحقق العباده بمعنى حيث إنَّ العباده التي تعلق بها وجوب واحد إنما يتحقق امتثاله عباده إذا كان المكلف حين شروعه مريداً الإتيان بها بإرادته فعلية، ومع عدم إحراز التمكن من إتمام ذلك العمل لا يتحقق ولا يحرز كون ما يأتي امتثالاً لذلك التكليف، وفيه ما لا يخفى فإنه يعتبر في وقوع عمل عباده كونه واجداً لتمام ما يعتبر فيه مع تحقق قصد التقرب، وإذا احتمل المكلف أنه يتمكن من إتمام ما شرع فيه من الصلاة ونحوها من إتمامها بتمام شرايطها واتفق إتمامها يتحقق امتثال الأمر حيث أتى بمتعلق الأمر بتمامه، والعلم التفصيلي بأنَّ الاتيان امتثالاً لذلك التكليف غير معتبر في صحه العباده؛ ولذا ذكرنا كجمله من الأصحاب من جواز الامتثال الإجمالي ولو مع التمكن من الامتثال التفصيلي.

ودعوى أنَّ الامتثال الإجمالي متفرع على ثبوت التكليف ومرتبته ثانيه من الامتثال لا- تصل النوبه إليه مع التمكن من الامتثال التفصيلي لم تثبت بشيء يعتمد عليه.

[٢] القول بعدم جواز الصلاة إن كان لانتفاء نيه الجزم حال العمل فقد تقدم عدم

الرابع: أن لا- يكون ممّا يحرم البقاء فيه كما بين الصّفين من القتال أو تحت السقف أو الحائط المنهدم أو فى المسبّعه أو نحو ذلك [١] ممّا هو محل للخطر على النفس.

الخامس: أن لا يكون ممّا يحرم الوقوف والقيام والعود عليه [٢] كما إذا كتب

الشرح:

اعتباره، وإن كان لكون الصلاة فيها من قطع الصلاة الفريضة لو تحقق المبطل فإنه لا فرق فى عدم جواز قطعها بارتكاب المبطل أو التسبب إلى إبطالها ولو بالشروع فيها فى الأمكنه المذكوره فلا يخفى ما فيه فإنّ متعلق النهى قطع الصلاة التى شرع ودخل فيها صحيحا ويمكن إتمام شخص تلك الصلاة بحيث تصير صحتها فعليه، ومع اتفاق المبطل كاستدبار القبلة مثلاً بالزحام ونحوه لا يتمكن من إتمام شخص تلك الصلاة فلا بأس بالدخول فيها مع احتمال إتمامها صحيحا وإذا اتفق إتمامها بعدم وقوع المبطل صحت لكونها واجده لتمام ما يعتبر فى الصلاة حتى قصد التقرب على ما تقدم.

أن لا يكون المكان ممّا يحرم البقاء فيه

[١] البقاء فى تلك الامكنه ولو كان محرما؛ لأنه من إيقاع النفس فى الهلاكه إلا أنّ الصلاة تركيبها مع المحرم انضمام لا يتحد فعل من أفعالها مع المحرم، حيث إنّ الحرام نفس المكث فيمكن أن يعمها الصلاة المأمور بها حتى وإن فرض أنّ الترخيص فى التطبيق عليها بنحو الترتب كما يصح الأمر بها على نحوه، ولا يقاس بالصلاه فى الدار المغصوبه حيث كان السجود فيها تصرفا فى ملك الغير بلا طيب نفس المالك وكان الاتحاد فيه موجبا لكون التركيب اتحاديا.

أن لا يكون المكان ممّا يحرم الوقوف والقيام والعود عليه

[٢] قد بينا فى بحث إباحه المكان أنّ القيام المعتبر فى الصلاة هو استواء أعضاء

عليه القرآن وكذا على قبر المعصوم عليه السلام أو غيره ممن يكون الوقوف عليه هتكا لحرمة.

السادس: أن يكون ممّا يمكن أداء الأفعال فيه بحسب حال المصلي [١] فلا تجوز الصلاة في بيت سقفه نازل بحيث لا يقدر فيه على الانتصاب أو بيت يكون ضيقاً لا يمكن فيه الركوع والسجود على الوجه المعتبر، نعم في الضيق والاضطرار يجوز ويجب مراعاتها بقدر الإمكان ولو دار الأمر بين مكانين في أحدهما قادر على القيام لكن لا يقدر على الركوع والسجود إلا مومياً وفي الآخر لا يقدر عليه ويقدر عليهما جالسا فالأحوط الجمع بتكرار الصلاة وفي الضيق لا يبعد التخيير.

الشرح:

البدن، والركوع الانحناء إلى حد خاص، وكذا الجلوس كل ذلك من هيئات الأعضاء ولا يتحد شيء منها مع الكون على الأرض ممّا هو لازم كون المصلي جسماً.

نعم، السجود عبارته عن وضع الأعضاء السبعة واعتماد المصلي بها على الأرض فإذا لم يكن سجود المصلي على المحترقات لا تكون صلاته متحدة مع الحرام الذي هو وضع جسمه على تلك المحترقات.

أن يكون المكان ممّا يمكن أداء الأفعال فيه

[١] وما ذكر قدس سره ليس شرطاً معتبراً في ناحية المكان بل هو ما يقتضى وجوب أفعال الصلاة بحسب وظيفته الصلاتية فإذا كان مكلفاً بالصلاة قياماً مع الركوع والسجود الاختياريتين فعليه أن يأتيها قياماً مع ذلك الركوع والسجود وإلا فلا يكون آتياً بالمأمور به، نعم إذا لم يتمكن لا من القيام ولا من الركوع والسجود الاختياريتين في شيء من الوقت جازت صلاته جلوساً مع الركوع والسجود إيماءً على ما تقدم،

الشرح:

وأما إذا دار أمره بين أن يصلّى قائما مع الإيماء للركوع والسجود وبين الصلاة جالسا ولكن مع الركوع والسجود فقد اختار قدس سره لزوم تكرار الصلاة في سعة الوقت بالصلاة قياما مع الإيماء لهما وتكرارها بالصلاة جالسا بالركوع والسجود، وفي ضيق الوقت يتخير في الايمان بأيهما وكأنه قدس سره لاحظ العلم الإجمالي بوجود أحدهما وعدم إمكان تعيينه فيجب الاحتياط بالتكرار، ومع ضيق الوقت وعدم إمكان الجمع يكتفى بالموافقه الاحتماليه باختيار أحدهما وقد جعل المقام من التراحم كما عن جملة من الأصحاب، حيث إنّ التكليف الضمّنى المتعلّق بكل من القيام والركوع والسجود يزاحم التكليف من الصلاة بالآخر منهما، وبما أنّ المكلف لا يتمكن من الجمع بينهما في صلاته والأهميه محتمله في ناحيه كل منهما يتخير بين نحوين من الصلاة بلا فرق بين سعة الوقت للتكرار أم ضيقه، وقد رجّح البعض القيام تاره والتكليف في جانب الركوع والسجود أخرى وترجيح القيام نظرا لكون زمان امتثاله أسبق وترجيح الركوع والسجود لكونهما أهم من القيام.

ولكن قد ذكرنا في محله أنّ التراحم في مقام الامتثال يختص بما إذا كان في البين تكليفان مستقلان بحيث يتمكن المكلف من امتثال كل منهما ولكن لا يتمكن من الجمع بينهما في بعض الموارد فيراعى في تلك الموارد مرجحات باب التراحم من تقدم زمان امتثال أحدهما أو أهميه رعايه أحدهما أو احتمال الأهميه فيه.

وأما طرو عدم التمكن من الجمع في الواجبات الضمّنيه من واجب واحد تعلق به وجوب واحد ارتباطى فلا يدخل في باب التراحم اصلاً، فإن مقتضى ما دلّ على جزئيه كل منهما سقوط ذلك الواجب الارتباطى، حيث إنّ المفروض تعلق وجوب واحد لكل المشتمل لهما، ومع العجز عن الجمع بينهما يسقط ذلك الواجب؛ لأنّ

السابع: أن لا- يكون مقدما على قبر معصوم ولا- مساويا له مع عدم الحائل المانع الرافع لسوء الأدب على الأحوط ولا يكفى فى الحائل الشباييك والصندوق الشريف وثوبه[١]

الشرح:

وجوبه على المكلف المفروض من التكليف بغير المقدور ولو فرض أنّ الشارع أراد من المكلف العمل فاللازم أن يعتبر تكليفاً آخر لا يتعلق بنفس ما تعلق به التكليف الأول، بل يتعلق إمّا بالخالى من أحدهما بخصوصه أو يتعلق ذلك التكليف بما أخذ فيه الجامع بين الجزأين، وإذا لم يكن فى السبب معين كما هو المفروض فى المقام فإنّ العلم بعدم سقوط الصلاة عن المكلف المفروض وما دلّ على أنّ غير المتمكن من القيام فى صلاته يصلّى قاعداً، ومن لا يتمكن من الركوع والسجود ولو جالسا يومئ إليهما لا يقتضى إلاّ ما ذكر من عدم سقوط الصلاة فى الفرض، وحيث إنه يحتمل تعلق الوجوب بالصلاة المعتبر فيها الجامع بين القيام والركوع والسجود جالسا يكون المرجع أصاله البراءة عن أخذ خصوص كل منهما على ما هو المقرر فى تردد الواجب بين كونه تعيينياً أو تخييرياً من كون العلم الإجمالى منجزاً بالإضافة إلى الجامع وتجرى أصاله البراءة فى ناحيه تعيين أحدهما.

نعم، التزم بعض العلماء ولعله منهم صاحب العروه قدس سره بالاحتياط فى ناحيه احتمال التعيين؛ ولذا أفتى بالاحتياط بالتكرار لاحتمال أخذ الخصوصية فى ناحيه كل منهما فى التكليف الثانى أو تعلقه بالجامع بينهما ولكن الصحيح ما ذكرنا من جواز الاكتفاء بالجامع، وعليه لا فرق فى التخيير بين سعه الوقت وضيقه.

سابعاً: أن لا يكون المكان مقدماً على قبر المعصوم

[١] قد ذكر قدس سره من الأمور المعتبره فى مكان المصلّى أن لا يكون المصلّى فيه

ص: ٢٥٦

الشرح:

مقدما على قبر معصوم أو مساويا لقبره عليه السلام مع عدم الحائل بينه وبين قبره الشريف، وأنه لا يكفى فى الحائل الشباييك الموضوعه على قبره الشريف ولا الصندوق الموضوع عليه ولا الثوب للصندوق وبنى هذا الاعتبار على الأحوط.

نعم، مع الحائل الرافع لسوء الأدب فلا بأس بالصلاه مقدما على قبره أو مساويا له ويستدل على الاعتبار بما رواه الشيخ قدس سره باسناده عن محمد بن أحمد بن داود، عن أبيه، عن محمد بن عبدالله الحميرى، قال: كتبت إلى الفقيه عليه السلام أسأله عن الرجل يزور قبور الأئمه عليهم السلام هل يجوز له أن يسجد على القبر أم لا؟ وهل يجوز لمن صلى عند قبورهم أن يقوم وراء القبر ويجعل القبر قبله ويقوم عند رأسه ورجليه؟ وهل يجوز أن يتقدم القبر ويصلى ويجعله خلفه أم لا؟ فأجاب عليه السلام وقرأت التوقيع ومنه نسخت: «أما السجود على القبر فلا يجوز فى نافله ولا فريضه ولا زياره، بل يضع خده الأيمن على القبر، وأما الصلاه فإنها خلفه يجعله الأمام ولا يجوز أن يصلى بين يديه؛ لأنّ الإمام لا يتقدم ويصلى عن يمينه وشماله» (1).

وسند الشيخ قدس سره إلى محمد بن أحمد بن داود القمى صحيح ومحمد بن أحمد بن داود من الثقات وجلالته كجلاله أبيه أوضح فالسند لا تأمل فيه إلا ما يقال: إنّ الفقيه يعبر به عن الكاظم عليه السلام فإن كان المراد الكاظم عليه السلام فلا يكون نقل محمد بن عبدالله بن جعفر الحميرى الكتاب لبعده زمانه عن زمانه عليه السلام إلا بالواسطه لا محاله فيكون السند مقطوعا فيلحق روايته بالمرسلات وإن أُريد منه صاحب الزمان عليه السلام فلا يناسب أن يقول الحميرى وقرأت التوقيع ونسخت مع أنه لم يوجد مورد عبّر عن إمام العصر عجل الله تعالى فرجه الشريف بالفقيه، مع أنّ للحميرى مكاتبات معه عليه السلام ولعله لذلك المنسوب

ص: ٢٥٧

الشرح:

إلى المشهور الكراهه إلحاقاً ما ورد في المقام مندرجاً في الأخبار الواردة المعروفه بأخبار التسامح في أدله السنن.

وبتعبير آخر، لمحمد بن عبدالله بن جعفر الحميري مكاتبات إلى إمام العصر والزمان إلاّ أنّ المراد من الفقيه في نقل بعض المكاتبات هو إمام العصر غير ظاهر ولم يحك عدم الجواز عن غير البهائي والمجلسي والكاشاني (١) وجماعه من المتأخرين عنهم، وما في الوسائل في ذيل الروايه ورواه الطبرسي في الاحتجاج عن محمد بن عبدالله الحميري عن صاحب الزمان لا يثبت أنّ المراد من الفقيه إمام العصر عليه السلام لاحتمال تعدد الروايه وتعدد المروي عنه كما يشهد لذلك اختلاف المتن حيث ورد فيه: «ولا يجوز أن يصلى بين يديه ولا عن يمينه ولا عن يساره لأن الإمام لا يُتقدم عليه ولا يساوى» (٢).

أضف إلى ذلك عدم اعتبار روايه الاحتجاج لجهاله سنده إلى محمد بن عبدالله الحميري، وقد يقال ظاهر نقله كتبت إلى الفقيه أنّ المراد من الفقيه ما عبر عنه به بصاحب الناحيه بغير إمام العصر عجل الله تعالى فرجه الشريف أو العسكري عليه السلام حيث يطلق الفقيه على العسكري عليه السلام أيضاً فلا موجب لرفع اليد عن الظهور المذكور.

وما في متن الروايه: «وقرأت التوقيع ومنه نسخت» لا ينافي الأخذ بالظهور لاحتمال كونه قول أحمد بن محمد بن داود أو قول والده، وفيه ما لا يخفى فإنه لو كان «قرأت ومنه نسخت» قول محمد بن أحمد أو قول أبيه محمد كان نقل الروايه هكذا محمد بن أحمد عن أبيه قال: كتب محمد بن عبدالله الحميري إلى الفقيه عليه السلام سأله عن

ص: ٢٥٨

١- (١) الحبل المتين: ١٥٩، والبحار ٨٠: ٣١٥ و ٣١٦، مفاتيح الشرائع ١: ١٠٢، المفتاح: ١١٦.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٥: ١٦١، الباب ٢٦ من أبواب مكان المصلى، الحديث ١ و ٢، والاحتجاج ٢: ٣١٢.

الشرح:

الرجل يزور قبور الأئمة إلى أن قرأت التوقيع ومنه نسخت، ليكون هذا قول أحدهما لا قول محمد بن عبد الله الحميري.

والمتحصل، ما في الرواية «وقرأت ونسخت» ظاهره لا يجتمع مع كون المراد من الفقيه صاحب الناحية والعسكري عليهما السلام .

وأما المناقشة في سند التوقيع بأن الشيخ رواها باسناده عن محمد بن أحمد بن داود وسنده إليه غير معلوم فلا وجه لها كما أشرنا أولاً فإنَّ الشيخ قدس سره وإن لم يذكر سنده إليه في المشيخة من التهذيب إلا أنه ذكر سنده إليه في الفهرست (١) والسند إليه صحيح وقال الأردبيلي قدس سره وسند الشيخ إلى محمد بن أحمد بن داود صحيح في المشيخة والفهرست (٢) مع أنَّه قدس سره لم يذكر في المشيخة سنده إليه، وقد يقال إنَّ محمد بن أحمد بن داود راوى كتاب أبيه أحمد بن داود القمي وذكر الشيخ في المشيخة أنَّ ما يروى عن أحمد بن داود القمي فقد أخبرني به الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان والحسين بن عبيد الله، عن أبي الحسن محمد بن أحمد بن داود، عن أبيه (٣). فيعلم من ذكر هذا الطريق إلى كتب أحمد بن داود أن من يروى عن محمد بن أحمد بن داود هو المفيد قدس سره ، والآخر الغضائري فيكون السند إلى محمد بن أحمد متحداً مع ما يروى هو عن أبيه.

وعلى الجملة، أنه لو لم يكن المذكور في الفهرست لكان المحتمل أن من ذكر في المشيخة وسائط الشيخ قدس سره عندما ينقله محمد بن أحمد عن كتب أبيه لا مطلقاً

ص: ٢٥٩

١- (١) الفهرست : ٢١١ ، الرقم ١٨.

٢- (٢) جامع الرواه ٢ : ٥١٢ .

٣- (٣) تهذيب الأحكام ١٠ : المشيخة ٧٨ .

الشرح:

والوسائط إلى كتاب نفس الابن غير من ذكر لأنه لا بعد في أن ينقل من كتاب أبيه روايه لم يذكرها في كتبه، ويستدل أيضا على عدم جواز التقدم على قبر الإمام عليه السلام بروايه هشام بن سالم، عن أبي عبدالله عليه السلام في حديث طويل قال: أتاه رجل فقال له: يا بن رسول الله هل يزار والدك؟ قال: نعم، وتصلّى عنده، وقال: يصلّى خلفه ولا يتقدم عليه(١). والروايه ضعيفه سنداً هذا ولكن لا مجال للمناقشه في سند ما يرويه الشيخ باسناده عن محمد بن أحمد؛ لأنّ ظاهر ما ورد فيها قال: كتبت إلى الفقيه وقرأت التوقيع ونسخت، أنّ فاعل كتبت هو القارى للتوقيع وهو الناسخ، فإن كان فاعل قرأت ونسخت شخص آخر يروى عنه محمد بن عبدالله الحميرى يكون فاعل كتبت ذلك الشخص، وإن كان فاعلهما محمد بن عبدالله الحميرى كان فاعل كتبت أيضا هو الحميرى ولا- يعد في شىء من الاتحاد في الفاعل لكون التوقيع الذى فيه جواب الكتاب يمكن أن يبقى بيد الوكيل لكونه مكلفا بإبلاغ الجواب إلى الحميرى لكون سؤاله في ضمن أسئلة أشخاص آخرين ويقرأ السائل ذلك التوقيع وينسخه، وعلى ذلك فلا داعى في رفع اليد عن ظهور الروايه في كون الضمير في كل ذلك يرجع إلى محمد بن عبدالله الحميرى وبقاء بعض التوقيعات بيد وكيل الناحيه والاستنساخ منها ظاهر بعض الروايات.

نعم، في دلاله التوقيع على عدم جواز الصلاه في مكان القبر الشريف مقدما على القبر بحيث يجعله خلفه إشكال حيث إنّ تعليقه بأنّ الإمام لا يتقدم عليه إن أُريد منه إمام الجماعه، وبأن يراد من الوارد في الجواب وأمّ الصلاه فإنها خلفه ويجعله الأمام أى يجعل القبر أمام الجماعه فهذا غير محتمل، بل الظاهر أنّ المراد جعل القبر أمامه بالفتح

ص: ٢٦٠

١- (١) وسائل الشيعه ٥: ١٦٢، الباب ٢٦ من أبواب مكان المصلّى، الحديث ٧.

الثامن: أن لا يكون نجسا نجاسه متعديه إلى الثوب أو البدن [١] وأمّا إذا لم تكن متعديه فلا- مانع إلا مكان الجبهه فإنه يجب طهارته وإن لم تكن نجاسته متعديه لكن الأحوط طهاره ماعدا مكان الجبهه أيضا مطلقا خصوصا إذا كانت عليه عين النجاسه.

الشرح:

وهذا لا يناسب الوجوب فإنّ التقدم على الإمام المعصوم لا حرمه فيه كما إذا كان تقدمه عليه للإرشاد إلى الطريق أو المحافظه على وجوده الشريف وغير ذلك.

والمتحصل الأحوط ترك الصلاه في موارد سوء الأدب نعم لو فرض في مورد كونه هتكا فلا إشكال في عدم الجواز.

أن لا يكون المكان نجسا نجاسه متعديه

[١] هذا الاعتبار لا يزيد على اعتبار طهاره الثوب والبدن في الصلاه حيث إنّ مع التعدى إلى أحدهما يفقد هذا الشرط ويأتى التكلم في اعتبار طهاره موضع وضع الجبهه في بحث السجود، ويمكن أن يستدل على استحباب طهاره موضع الصلاه حتى من نجاسه غير متعديه بموثقه عمار الساباطي، عن أبي عبدالله عليه السلام حيث ورد فيها: سئل عن الموضع القدر يكون في البيت أو غيره فلا تصيبه الشمس ولكنه قد يبس الموضع القدر؟ قال: «لا يصلّى عليه واعلم موضعه حتى تغسله» (١) وهذه وإن تحمل على الاستحباب بقريته صحيحه على بن جعفر أنه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن البيت والدار لا- تصيبهما الشمس ويصيبهما البول ويغتسل فيهما من الجنابه أيسلّى فيهما إذا جفّ؟ قال: «نعم» (٢) وظاهر الأولى كالثانيه عدم الفرق بين وجود العين أو

ص: ٢٤١

١- (١) وسائل الشيعه ٣: ٤٥٢، الباب ٢٩ من أبواب النجاسات، الحديث ٤.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣: ٤٥٣، الباب ٣٠ من أبواب النجاسات، الحديث الأوّل.

التاسع: أن لا يكون محل السجده أعلى أو أسفل من موضع القدم بأزيد من أربع أصابع مضمومات على ما سيجيء في باب السجده.

العاشر: أن لا يصلى الرجل والمرأة في مكان واحد بحيث تكون المرأة مقدمه على الرجل أو مساويه له إلا مع الحائل أو البعد عشره أذرع بذراع اليد على الأحوط وإن كان الأقوى كراهته إلا مع أحد الأمرين [١]

الشرح:

مجرد التنجس فإن استعمال القدر في كل من الموردین واقع فإنه في مقابل النظيف.

وفي صحيحته الأخرى عنه عليه السلام قال: سألته عن البواری يبئ قصبها بماء قذر أیصلی علیه؟ قال: «إذا بیست فلا بأس» (١) ونحوها غيرها.

محاذاة الرجل للمرأة

[١] قد التزم قدس سره بجواز صلاه الرجل والمرأة في مكان بحيث تكون المرأة مقدمه على الرجل أو مساويه معه ولكن هذا النحو من الصلاه مكروه يكون أقل ثوابا إلا مع أحد الأمرين: أحدهما أن يكون بينهما حائل أو تكون الفاصله بينهما بمقدار عشره أذرع بذراع اليد وهو أزيد من مقدار الشبر شيئا والتزامه قدس سره كأنه جمع بين الروايات الواردة في المقام، ومحل الكلام في المقام ما إذا كان كل من الرجل والمرأة مصليا، وأمّا إذا كانت المرأة قاعده قدام الرجل أو من أحد جانبيه فلا بأس بصلاه الرجل، وظاهر بعض الروايات المنع من صلاه الرجل والمرأة في مكان واحد كصحيحه إدريس بن عبدالله القمي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلی وبجیاله امرأه قائمه على فراشها جنبه؟ فقال: «إن كانت قاعده فلا يضرك وإن كانت تصلی فلا» (٢).

ص: ٢٦٢

١- (١) وسائل الشيعه ٣: ٤٥٣، الباب ٣٠ من أبواب النجاسات، الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٥: ١٢١، الباب ٤ من أبواب مكان المصلي، الحديث الأول.

الشرح:

وموثقه عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام حيث ورد فيها: أنه سئل عن الرجل يستقيم له أن يصلى وبين يديه امرأه تصلى؟ فقال: «إن كانت المرأة قاعده أو نائمه أو قائمه في غير صلاه فلا بأس حيث كانت»^(١).

وصحيحه جميل، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «لا بأس أن تصلى المرأة بحذاء الرجل وهو يصلى فإن النبي صلى الله عليه وآله كان يصلى وعائشه مضطجعه بين يديه وهي حائض وكان إذا أراد أن يسجد غمز رجلها فرفعت رجلها حتى يسجد»^(٢) بناءً على كون الصحيح: أن لا تصلى، حتى يناسب الاستشهاد. وأمّا إذا كان: أن تصلى، فلا يرتبط بالاستشهاد. وصحيحه محمد يعنى محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام قال: سألته عن المرأة تزامن الرجل في المحمل يصليان جميعاً؟ قال: «لا، ولكن يصلى الرجل فإذا فرغ صلّت المرأة»^(٣).

وفي مقابل ما ذكرنا ونحوها روايات استظهر منها الجواز ولكن مع الكراهة كما هو المحكى عن السيد وابن ادریس^(٤) وأكثر المتأخرين، بل لا يبعد شهرته بينهم منها صحيحه جميل المتقدمه التي قلنا لو كان الوارد فيها لا بأس أن تصلى المرأة بحذاء الرجل وهو يصلى لكان دالاً على الجواز ولكن لا يناسب التعليل، والاستشهاد فيها بقضيه عائشه^(٥)، وروايه ابن فضال عن أخبره عن جميل عن أبي عبد الله عليه السلام في

ص: ٢٦٣

-
- ١- (١) وسائل الشيعة ٥: ١٢٢، الباب ٤ من أبواب مكان المصلى، الحديث ٦.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعة ٥: ١٢٢، الباب ٤ من أبواب مكان المصلى، الحديث ٤.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعة ٥: ١٢٤، الباب ٥ من أبواب مكان المصلى، الحديث ٢.
 - ٤- (٤) السرائر ١: ٢٦٧. وحكى فيه قوله السيد فى المصباح.
 - ٥- (٥) تقدمت آنفاً.

الشرح:

الرجل يصلي والمرأه تصلي بحذاه، قال: «لا بأس»^(١) ولكن في روايه ابن فضال، عن أخبره، عن جميل بن دراج، عنه عليه السلام: «إذا كان سجودها مع ركوعه فلا بأس»^(٢) وظاهر هذه تقدم الرجل على المرأه بمقدار ما بحيث يكون سجودها محاذيا مع ركوعه مع أنّ الروايتين ضعيفتان لإرسالهما، ومجرد وجود شخص من بنى فضال في سند الروايه لا يوجب اعتبارها فإنّ ما ورد في كتب بنى فضال على تقدير اعتباره لا يدل إلاّ على جواز العمل بكتبهم فيما إذا تمت شرائط العمل بها من غير ناحيتهم، بمعنى أنّ كونهم ثقاة فلا يوجب مجرد فساد مذهبهم طرح رواياتهم.

وصحيحه الفضيل عن أبى جعفر عليه السلام قال: «إنما سميت مكه بكه لأنه يبتكّ فيها الرجال والنساء والمرأه تصلي بين يديك وعن يمينك وعن يسارك ومعك ولا بأس بذلك وإنما يكره في سائر البلدان»^(٣) ولكن هذه الصحيحه مدلولها جواز صلاه الرجل والمرأه في مكان واحد بمكه من غير اعتبار التقدم والفصل بين صلاتيهما فلا يمكن التعدي إلى غير مكه، ودعوى أنّ الفصل في الجواز وعدمه غير محتمل بين مكه وسائر البلدان، وإنّما يحتمل اختصاص الكراهه بسائر البلدان لا يمكن المساعده عليها، فإنّ الكراهه في الروايه بمعناها اللغوي فلا تنافي المانعيه وعدم الجواز كما هو ظاهر ما تقدم من الروايات الناهيه وتعليق نفى البأس فيها بما إذا لم تكن المرأه مصليه.

وعلى الجملة، لم تثبت روايه معتبره مرخصه في جواز صلاه الرجل والمرأه في مكان يتقدم فيه المرأه أو تكون مصليه في جنب الرجل بلا فصل.

ص: ٢٦٤

١- (١) وسائل الشيعه ٥: ١٢٥، الباب ٥ من أبواب مكان المصلي، الحديث ٦.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٥: ١٢٧، الباب ٦ من أبواب مكان المصلي، الحديث ٣.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٥: ١٢٦، الباب ٥ من أبواب مكان المصلي، الحديث ١٠.

الشرح:

نعم، ورد فيها نفى البأس عن صلاه الرجل والمرأه فى مكان مع الفصل، والروايات فى مقدار الفصل مختلفه، وقد ورد الفصل بعشره فى موثقه عمار، عن أبى عبدالله عليه السلام أنه سئل عن الرجل يستقيم له أن يصلى وبين يديه امرأه تصلى؟ قال: «لا يصلى حتى يجعل بينه وبينها أكثر من عشره أذرع، وإن كانت عن يمينه وعن يساره جعل بينه وبينها مثل ذلك، فإن كانت تصلى خلفه فلا بأس وإن كانت تصيب ثوبه، وإن كانت المرأه قاعده أو نائمه أو قائمه فى غير صلاه فلا بأس حيث كانت»^(١).

وأما روايه على بن جعفر عن أخيه^(٢) مضافا إلى ما فى سندها من الضعف فلا دلالة لها على هذا التحديد، فإن فصل عشره أذرع مفروض فى كلام السائل وفى بعض الروايات اعتبر فصل شبر بينه وبينها كصحيحه معاويه بن وهب، عن أبى عبدالله عليه السلام أنه سأله عن الرجل والمرأه يصليان فى بيت واحد؟ قال: «إذا كان بينهما قدر شبر صلّت بحذاء وحدها وهو وحده فلا بأس»^(٣) وصحيحه محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: سألته عن الرجل يصلى فى زاويه الحجره وامرأته أو ابنته تصلى بحذاء فى الزاويه الأخرى؟ قال: «لا ينبغى ذلك فإن كان بينهما شبرا أجزاء»^(٤) وحيث إنّ الفصل بين زاويه الحجره مع زاويته الأخرى تكون بأكثر بكثير من الشبر ورد فى ذيلها: يعنى إذا كان الرجل متقدما على المرأه بشبر. ولا- يبعد أن يكون التفسير من

ص: ٢٦٥

- ١- (١) وسائل الشيعه ٥ : ١٢٨ ، الباب ٧ من أبواب مكان المصلى، الحديث الأول .
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٥ : ١٢٨ ، الباب ٧ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٢ .
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٥ : ١٢٥ ، الباب ٥ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٧ .
- ٤- (٤) وسائل الشيعه ٥ : ١٢٣ ، الباب ٥ من أبواب مكان المصلى، الحديث الأول .

الشرح:

الشيخ قدس سره (١) بقرينه عدم وجود التفسير في نقل الكليني قدس سره (٢). وروايه أبي بصير ليث المرادي بقرينه أن الراوى عنه عبدالله بن مسكان، قال: سألته عن الرجل والمرأه يصليان في بيت واحد، المرأه عن يمين الرجل بحداه؟ قال: «لا إلا أن يكون بينهما شبر أو ذراع» (٣) وفي روايته الأخرى عن أبي عبدالله عليه السلام نحوه إلا أن فيها قال: «لا، حتى يكون بينهما شبر أو ذراع أو نحوه» (٤).

وفي صحيحه زواره المرويه في الفقيه عن أبي جعفر عليه السلام: «إذا كان بينها وبينه قدر ما يتخطى أو قدر عظم ذراع فصاعدا فلا بأس» (٥) وربما يجعل اختلاف الأخبار في اعتبار الفصل بعشره أذرع أو شبر أو ذراع أو موضع رحل قرينه على عدم اعتبار الفصل واعتباره بما ورد في الأخبار قرينه على الكراهه، وفي صحيحه حزير، عن أبي عبدالله عليه السلام في المرأه تصلى إلى جنب الرجل قريبا منه، فقال: «إذا كان بينهما موضع رجل (رحل) فلا بأس» (٦) وروى عن أبي جعفر عليه السلام: «نعم، إذا كان بينهما قدر موضع رحل» (٧).

وعلى الجملة، تعدد الاعتبارات في الفاصله بين صلاه الرجل والمرأه قرينه على كراهه عدم الفصل ومراتب الكراهه تزول بأحد أمرين، أحدهما: الفصل بعشره أذرع

ص: ٢٦٦

١- (١) تهذيب الأحكام ٢: ٢٣٠، الحديث ١١٣ .

٢- (٢) الكافي ٣: ٢٩٨، الحديث ٤ .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٥: ١٢٤، الباب ٥ من أبواب مكان المصلى، الحديث ٣ .

٤- (٤) وسائل الشيعه ٥: ١٢٤، الباب ٥ من أبواب مكان المصلى، الحديث ٤ .

٥- (٥) من لا يحضره الفقيه ١: ٢٤٧، الحديث ٧٤٧ .

٦- (٦) وسائل الشيعه ٥: ١٢٦، الباب ٥ من أبواب مكان المصلى، الحديث ١١ .

٧- (٧) وسائل الشيعه ٥: ١٢٦، الباب ٥ من أبواب مكان المصلى، الحديث ١٢ .

والمدار على الصلاة الصحيحة لولا المحاذاه أو التقدم دون الفاسده لفقد شرط أو وجود مانع [١]

الشرح:

بذراع اليد، والثاني: وجود الحاجز بينهما في صلاتهما، كما يدل على زوالها بالحاجز صحيحه محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام في المرأة تصلى عند الرجل، قال: «إذا كان بينهما حاجز فلا بأس» (١) وغيرها ممّا يأتي ولكن لا يخفى أنه لم يتم من الأخبار التي ذكروها لعدم اعتبار الفصل ما يعتبر سنداً ودلاله في مقابل الأخبار المانعه.

وأمّا اختلاف الأخبار في الفصل اللازم مرعاته فيرفع اليد عن اعتبار الفصل الزائد بما دلّ على كفايه الأقل بحمل رعايه الفصل الزائد على مراتب رفع الكراهه الأولويه وأقل الفصل الوارد فيها اعتبار الشبر فيؤخذ به، ويقيد الأخبار المانعه بما إذا لم يكن في البين الفصل بمقدار شبر حيث لم ترد روايه معتبره على عدم اعتباره أيضاً كما تقيّد تلك الأخبار بما إذا لم يكن بين الرجل والمرأة حاجز عند صلاتهما.

[١] يقع الكلام في أنّ المحاذاه الموجهه لبطلان الصلاة أو الكراهه ما إذا كانت صلاه المرأة صحيحه لولا المحاذاه وكذا في تقدمها على الرجل في صلاته في المكان أو أنّ صلاتها ولو كانت باطله من سائر الجهات أيضاً تكون موجهه للبطلان أو الكراهه، قد يقال ظاهر الخطابات كونها صحيحه مع قطع النظر عن المحاذاه لا لما قيل من أنّ الصلاة وغيرها من ألفاظ العبادات موضوعه للصحيح منها، غايه الأمر حيث لا- يمكن أن يراد في المقام بناءً على كون المحاذاه أو تقدم المرأة موجهه للبطلان الصحيح التام فلا بد من أن يكون المراد الصحيح لولا المحاذاه والتقدم ليرد على ذلك بأنها موضوعه للجامع بين الصحيح أي التام والفاسد أي الناقص، ولا- لدعوى أنّ الصلاة أو غيرها تنصرف إلى صحيحه منها ليقال إنّ الموجب للانصراف غلبه الاستعمال بحيث توجب

ص: ٢٦٧

١- (١) وسائل الشيعه ٥: ١٢٩ _ ١٣٠، الباب ٨ من أبواب مكان المصلى، الحديث ٢.

والأولى في الحائل كونه مانعا عن المشاهده وإن كان لا يبعد كفايته مطلقا [١]

الشرح:

أنس الأذهان من نفس اللفظ إلى المعنى الغالب واستعمال الصلاه في الناقص في نفسها كثير ومجرد أكثره في الاستعمال لا توجب الانصراف، بل الوجه أن المفروض في الروايات أن يصلّي الرجل والمرأه الصلاه المأمور بها في مقابل الامتثال وجوبا أو ندبا فلا تعمّ ما إذا لم تكن صلاتها محكومته بالفساد من غير ناحيه المحاذاه.

وإن شئت قلت هذه الأخبار ناظره إلى مانعيه المحاذاه والتقدم في الصلاه، وإنما يكون فرض المانعيه ما إذا كانت الصلاه واجده لتمام ما يعتبر فيها من غير جهه هذا المانع، ولو ورد في الخطاب نهى الحائض عن الصلاه فهذا النهى إرشاد إلى بطلان صلاتها الواجده لتمام ما يعتبر فيها من جهه مانعيه الحيض، وكذا ورد النهى عن الصلاه في ثوب نجس، بل الأمر في صورته الإرشاد إلى الكراهه أيضا كذلك.

[١] الوارد في صحيحه محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام: «إذا كان بينهما حاجز فلا بأس» (١) والحاجر يعم ما إذا منع عن المشاهده وما لا يمنع، وما في روايه محمد الحلبى، عن أبي عبدالله عليه السلام: «لا ينبغي ذلك إلا أن يكون بينهما ستر» (٢) مضافا إلى ضعف سنده لم يثبت كون الوارد في متن الحديث «ستر» بل فيما رواه الشيخ قدس سره: إلا أن يكون بينهما شبر (٣). وكذا فيما رواه الكليني قدس سره (٤).

وأمّا الاستدلال على عدم اعتبار المنع عن المشاهده في الحاجز بصحيحه على بن جعفر فلا يخلو عن الإشكال؛ لأنّ المفروض فيها لا يخلو عن بعد الشبر لا محاله.

ص: ٢٤٨

١- (١) تقدم تخريجها في الصفحه السابقه .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٥ : ١٣٠ ، الباب ٨ من أبواب مكان المصلى، الحديث ٣ .

٣- (٣) تهذيب الأحكام ٢ : ٢٣٠ و ٢٣١ ، الحديث ١١٣ ، ١١٦ .

٤- (٤) الكافي ٣ : ٢٩٨ ، الحديث ٤ .

كما أن الكراهه أو الحرمة مختصه بمن شرع في الصلاة لاحقاً [١] إذا كانا مختلفين في الشروع ومع تقارنهما تعمهما، وترتفع أيضاً بتأخر المرأه مكاناً بمجرد الصدق وإن كان الأولى تأخرها عنه في جميع حالات الصلاة بأن يكون مسجدها وراء موقفه، كما أن الظاهر ارتفاعها أيضاً بكون أحدهما في موضع عال على وجه لا يصدق معه التقدم أو المحاذاه وإن لم يبلغ عشره أذرع.

الشرح:

[١] والوجه في ذلك أن المستفاد من الروايات المانعه هو مانعيه المحاذاه أو تقدم المرأه على الرجل من غير فصل بينهما عن الصلاة فإن شرع كل منهما بصلاتهما في زمان واحد يحكم ببطلان صلاه كل منهما؛ لأن تخصيص البطلان بصلاه أحدهما مع كون المانع إلى صلاه كل منهما على حد السواء تخصيص بلا معين.

نعم، إذا شرع أحدهما أولاً ثم دخل الثاني في الصلاة يحكم ببطلان صلاه الثاني؛ لأن صلاته من حيث الشروع لا تتحقق لاقترانها بالمانع، والصلاه الفاسده من الثاني لا تكون مانعه عن الصلاه من الأول، هذا نظير ما يقال من أن من شروط صحه صلاه الجمععه أن يكون الفصل بينها وبين صلاه الجمععه الأخرى بفرسخ وإذا أُقيمت جمعتان في مكانين الفصل بينهما أقل من فرسخ فإن أُقيمتا في زمان واحد بطلت الجمعتان، وإن أُقيمت إحداهما قبل الأخرى بطلت الثانيه حيث إنه إذا أُقيمت إحداهما أولاً تكون واجده لمشروعيتها ولا تكون للثانيه مشروعيه وتبطل، بخلاف ما إذا أُقيمتا في زمان واحد؛ لأن تخصيص عدم المشروعيه بأحداهما تخصيص بلا معين، بخلاف الفرض الذي أُقيمت إحداهما أي شروع أحد الإمامين صلاته قبل الآخر، وهذا لا ينافي ما تقدم من أن المانعيه لصلاه تكون صحيحه لولا المحاذاه والتقدم، فإن المراد مما تقدم أنه لو كانت صلاه واحد من الرجل أو المرأه باطله مع قطع النظر عن المحاذاه والتقدم لا تكون المحاذاه أو التقدم موجباً لبطلان صلاه الآخر التي تكون صحيحه من غير

ص: ٢٦٩

(مسألة ٢٦) لا فرق في الحكم المذكور كراهه أو حرمه [١] بين المحارم الشرح:

جهه المحاذاه والتقدم.

نعم، بناءً على عدم المانعيه والالتزام بالكراهه فتخصيص الكراهه بصلاه الثانى مع الدخول فيها متعاقبا وتساوى الكراهه فيما إذا دخلا فى صلاتهما فى زمان واحد بلا موجب، بل تعم الكراهه صلاه كل منهما لصدق أنّ الرجل يصلى وبحذائه امرأه تصلى أو بحياله امرأه تصلى.

وتدلّ على ما ذكرنا أيضا صحيحه على بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألته عن إمام كان فى الظهر فقامت امرأته بحياله تصلى وهى تحسب أنها العصر هل يفسد ذلك على القوم؟ وما حال المرأة فى صلاتها معهم وقد كانت صلّت الظهر؟ قال: «لا يفسد ذلك على القوم وتعيد المرأة» (١) حيث دلّت على اختصاص الفساد بصلاه المرأة، والوجه فى الدلاله أنّ موضع المرأة فى صلاه جماعه الرجال خلف الرجال وإذا تقدمت على الرجال وقامت بحيال الإمام بطلت جماعته، بل صلاتها أيضا مع احتمالها عدم جواز هذا النحو من الاقتداء.

نعم، إذا كانت غافله يحكم بصحتها بحديث: «لا تعاد» (٢) والمناقشه فى دلالتها لعلّ البطلان لأنها صلّت العصر بظهر الإمام ولعلّ البطلان من هذه الجهه لا يمكن المساعده عليه؛ فإنّ هذا الأمر لا يوجب بطلان الاقتداء كما يأتى فى بحث صلاه الجماعه إن شاء الله تعالى.

[١] للإطلاق فى الروايات المانعه، بل المفروض فى بعضها أنّ الرجل يصلى فى زاويه وامرأته أو ابنته تصلى فى زاويه أخرى، وأمّا التسويه بين البالغين وغير البالغين

ص: ٢٧٠

١- (١) وسائل الشيعه ٥: ١٣٠ - ١٣١، الباب ٩ من أبواب مكان المصلى، الحديث الأوّل .

٢- (٢) وسائل الشيعه ١: ٣٧١ - ٣٧٢، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨ .

وغيرهم والزوج والزوجه وغيرهما وكونهما بالغين أو غير بالغين بناءً على المختار من صحه عبادات الصبي والصبيه.

(مسأله ٢٧) الظاهر عدم الفرق أيضا بين النافله والفريضه [١]

(مسأله ٢٨) الحكم المذكور مختص بحال الاختيار ففي الضيق والاضطرار لا مانع ولا كراهه [٢] نعم إذا كان الوقت واسعا يؤخر أحدهما صلاته والأولى تأخير المرأة صلاتها.

الشرح:

فلا- يمكن المساعده عليه فإنّ الوارد في الروايات عنوان الرجل والمرأه وحملهما في المقام على أنّ المراد منهما الذكر والأنثى كبعض المقامات تحتاج إلى قرينه، وما يقال ظاهر ما دلّ على الأمر على الصبي والصبيه بالصلاه أن متعلق الأمر الصلاه المشروعه للبالغ والبالغه، ولكن مقتضى ذلك أنّ الصبي في صلاته لا يجوز أن يحاذى المرأه كالبالغ، وأنّ الصبيه في صلاتها لا يجوز لها أن تحاذى الرجل، وأمّا محاذاه الصبيه الصبي أو بالعكس فليس لعدم جوازها دليل.

[١] هذا أيضا مقتضى الصلاه في الروايات المانع.

[٢] قد يقال إنّ الوجه في عدم الكراهه في موارد ضيق الوقت أو الاضطرار بناءً على القول بها لكون النهى التنزيهي في العباده إبلاغ للمنقصه في المتعلق ونوع من الحزازه فيه فيكون إرشادا إلى اختيار الفرد الآخر من الطبيعي في مقام الامثال من الخالي عن المنقصه والحزازه أو الأفضل، ومع فرض عدم التمكن من اختيار الفرد الآخر لا يبقى مجال للإرشاد إلى اختيار الفرد الآخر فيتعين على المكلف الإتيان بذلك الفرد في مقام الامثال.

وأمّا بناءً على المانع فالمفروض أنّ المكلف لا يتمكن من الإتيان بغيره فالأمر يدور بين أن يسقط التكليف بالصلاه في حقه، وبين أن يأتي بها مقترنا بالمانع فيتعين

ص: ٢٧١

الشرح:

الثانى للعلم بعدم سقوط التكليف بالصلاه فى حقه.

أقول: إن أُريد من سقوط الكراهه عند ضيق الوقت أو الاضطرار أن الصلاه فى هذه الحاله خاليه عن المنقصه والحزازه، وأن الثواب الموعود للصلاه الخاليه عن هذه المنقصه يعطى لمن يأتى بها فى هذه الحاله، وأن الإرشاد إلى اختيار الفرد الخالى أو الأفضل هو الفرض الوحيد من النهى التنزيهى فلا يمكن المساعده عليه، فإن النهى التنزيهى يتوجه إلى المكلف لثلا يوقع نفسه إلى الاضطرار إلى الصلاه فى الأمكنه المكروهه والإتيان بها فى ضمن الفرد الذى فيه الحزازه قبل أن يقع فى ضيق الوقت أو الاضطرار نظير النهى الالزامى.

نعم، لو لم يكن وقوع صلاته فى ضيق الوقت أو اضطراره باختياره أمكن أن يقال إنَّ الفرض من النهى التنزيهى الإرشادى لا يعمه.

وممّا ذكر يظهر الحال فى الإتيان بالصلاه فى تلك الحال بناءً على المانع وأَنَّ المكلف يعاقب على ترك الصلاه الاختياريه الخاليه من المانع إذا كان الوقوع فى الاضطرار أو فى ضيق الوقت بالتعمد منه.

ثم إنه إذا بادر أحدهما إلى الدخول فى صلاته قبل الأخرى فإن أمكن للآخر الإتيان بصلاته بإدراك ركعه منها قبل خروج الوقت فمقتضى حديث: «من أدرك» (١) كفايه تلك الصلاه ولا سبيل إلى الالتزام بسقوط المانع، وإنما تسقط فى فرض عدم الإدراك أو ما إذا شرعا فى الصلاه فى زمان واحد، حيث إنَّ الحكم ببطلان صلاتهما يلازم الحكم بفوت الفريضه فى وقتها.

ص: ٢٧٢

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٢١٨، الباب ٣٠ من أبواب المواقيت، الحديث ٤ .

(مسألة ٢٩) إذا كان الرجل يصلى وبحدائه أو قدامه امرأه من غير أن تكون مشغولة بالصلاة لا كراهه ولا إشكال، وكذا العكس فالاحتياط أو الكراهه مختص بصورة اشتغالهما بالصلاة [١]

(مسألة ٣٠) الأحوط ترك الفريضة على سطح الكعبة [٢] وفي جوفها اختياراً ولا بأس بالنافله، بل يستحب أن يصلى فيها قبال كل ركن ركعتين، وكذا لا بأس بالفريضة في حال الضرورة وإذا صلى على سطحها فاللزام أن يكون قباله في جميع حالاته شيء من فضائها ويصلى قائماً، والقول بأنه يصلى مستقلياً متوجهاً إلى البيت المعمور أو يصلى مضطجعاً ضعيفاً.

الشرح:

[١] وقد تقدم ما يدل على ذلك عند التعرض للروايات المانعة عن صلاة الرجل والمرأة مع محاذاتهما أو تقدم المرأة على الرجل.

الصلاة في جوف الكعبة وعلى سطحها

[٢] قد ورد النهى عن الصلاة على سطح الكعبة في بعض الروايات كروايه شعيب بن واقد، عن الحسين بن زيد، عن الصادق، عن آبائه عليهم السلام في حديث المناهى، قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن الصلاة على ظهر الكعبة» (١) وفي روايه عبد السلام بن صالح، عن الرضا عليه السلام في الذى تدركه الصلاة وهو فوق الكعبة قال: «إن قام لم يكن له قبله ولكن يستلقى على قفاه ويفتح عينيه إلى السماء ويعقد بقلبه القبلة التى فى السماء البيت المعمور ويقرأ فإذا أراد أن يركع غمض عينيه، وإذا أراد أن يرفع رأسه من الركوع فتح عينيه والسجود على نحو ذلك» (٢).

ص: ٢٧٣

١- (١) وسائل الشيعة ٤ : ٣٤٠ ، الباب ١٩ من أبواب القبلة، الحديث الأول .

٢- (٢) وسائل الشيعة ٤ : ٣٤٠ ، الباب ١٩ من أبواب القبلة، الحديث ٢ .

الشرح:

ولكن الروايه الأولى ضعيفه والثانيه كالأولى سندا وغير معمول بها عند المشهور، ولكن مع ذلك لا يبعد الالتزام بعدم جواز الإتيان بالفريضة على سطح الكعبه حيث مقتضى الأمر بالتوجه إلى البيت أن يكون موقف المصلى خارجه، ولا يقال لمن يكون على سطح بيت أنه يستقبل ذلك البيت.

نعم، عند الاضطرار وضيق الوقت مقتضى عدم سقوط الفريضة جواز الإتيان مع رعايه سائر الأمور المعتمره فيها، ومنها القيام والركوع والسجود الاختياريان، ودعوى أن القبلة ليست هي الكعبه بل من تخوم الأرض إلى عنان السماء وإذا توجه في سطح البيت إلى الفضاء منها يكون مستقبلاً القبلة لا يمكن المساعدة عليها؛ فإنّ كون موقف المصلى أن يكون خارجاً عما يتوجه إليه ليصدق أنه يستقبله يجرى في ناحيه فضاء الكعبه أيضاً مع أنّ كون القبلة ما ذكر لم يثبت كما تعرضنا لذلك في بحث القبلة، هذا بالإضافة إلى الصلاة على سطح الكعبه.

وأما بالإضافة إلى الصلاة في جوفها فإنه يكون مقتضى ما ذكرنا في الصلاة على سطحها عدم الجواز فيها أيضاً، وقد ورد النهي عن الصلاة في جوفها في بعض الروايات المعتمره إلاّ - أنه لا بد من الالتزام في الصلاة في جوفها بالجواز وحمل النهي عنه إلى الإرشاد إلى الكراهه بقرينه موثقه يونس بن يعقوب قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: حضرت الصلاة المكتوبه وأنا في الكعبه أفأصلي فيها؟ قال: «صلّ» (١) وحملها على حال الضروره كما عن الشيخ قدس سره لا يمكن المساعدة عليه فإنه لا قرينه على هذا الحمل، بل القرينه على خلافها فإنّ ظاهرها أول وقت الصلاة فيمكن أن يصير إلى ما بعد الخروج منها، وأما ما ورد النهي فيه من الصلاة في جوف الكعبه كصحيحه

ص: ٢٧٤

١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٣٣٧، الباب ١٧ من أبواب القبلة، الحديث ٦.

الشرح:

معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام: «لا تصل المكتوبه في الكعبه فإنّ النبي صلى الله عليه وآله لم يدخل الكعبه في حج ولا عمره ولكنه دخلها في الفتح فتح مكة وصلّى ركعتين بين العمودين ومعه أسامه بن زيد» (١) وصحيحه محمد أي محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام قال: «لا تصلح صلاه المكتوبه في جوف الكعبه» (٢) فيحمل ما ذكرنا على الكراهه بالإضافة إلى الصلاه المكتوبه.

وأما الصلاه النافله فلا بأس بها كما يظهر من صحيحه معاوية بن عمار (٣)، والشيخ قدس سره قد أورد في التهذيب صحيحه محمد بن مسلم المذكوره بإسناده عن الحسين بن سعيد (٤)، وروى بإسناده عن علي بن الحسن الطاطري، عن ابن جبله، عن علا، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام: «تصلح صلاه المكتوبه جوف الكعبه» (٥) قال في الوسائل: لفظه (لا) هنا غير موجوده في النسخه التي قوبلت بخط الشيخ، وهي موجوده في بعض النسخ وعلى تقدير عدم وجودها فهو محمول على الجواز.

أقول: الروايه بعينها منقوله عن العلا عن محمد بن مسلم كما في الروايه المتقدمه التي رواها بإسناده إلى الحسين بن سعيد ويبعد أن يروى محمد بن مسلم لعلاء تاره: «لا تصلح» وأخرى «تصلح» ولا يبعد أن يقع السهو في النسخه التي قوبلت، والله العالم.

ص: ٢٧٥

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٤: ٣٣٧، الباب ١٧ من أبواب القبلة، الحديث ٣.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ٣٣٧، الباب ١٧ من أبواب القبلة، الحديث ٤.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤: ٣٣٧، الباب ١٧ من أبواب القبلة، الحديث ٥.
 - ٤- (٤) تهذيب الأحكام ٥: ٢٧٩، الحديث ١٢.
 - ٥- (٥) تهذيب الأحكام ٢: ٣٨٣، الحديث ٦.

الشرح:

وأما ما رواه الشيخ قدس سره في باب الزيادات في فقه الحج باسناده عن أحمد بن الحسين، عن علي بن مهزيار، عن محمد بن عبدالله بن مروان، قال: رأيت يونس بمنى يسأل أبا الحسن عليه السلام عن الرجل إذا حضرته صلاه الفريضة وهو في الكعبه فلم يمكنه الخروج من الكعبه؟ فقال: استلقى على قفاه وصلى إيماءً وذكر قول الله عز وجل «فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ» (١) فلضعف سنده وعدم العمل بمضمونها لا يمكن الاعتماد عليها.

ص: ٢٧٤

١- (١) تهذيب الأحكام ٥: ٤٥٣، الحديث ٢٢٩، والآيه ١١٥ من سورة البقره .

فصل فى مسجد الجبهه من مكان المصلى

يشترط فيه مضافا إلى طهارته أن يكون من الأرض أو ما أنبتته غير المأكول والملبوس [١]

الشرح:

فصل فى مسجد الجبهه من مكان المصلى

فى اعتبار طهاره مسجد الجبهه وكونه من الأرض

[١] اما اعتبار الطهاره فى مسجد الجبهه فقد تقدم الكلام فيه فى بحث ما يعتبر فيه الطهاره ويأتى أيضا فى بحث السجود، وأمّا اعتبار كون مسجدها من الأرض فلا ينبغى التأمل فيه، وكذا كونه ما أنبتته الأرض من غير المأكول والملبوس عدلاً للأرض نعم المحكى (١) عن المرتضى فى المسائل الموصليه جواز السجود على القطن والكتان (٢). وحكى فى الحدائق (٣) عن ظاهر المحقق فى المعتبر (٤) الميل إلى جواز السجود عليهما على كراهيه كما هو ظاهر المحدث الكاشانى (٥).

ويدل على الاعتبار صحيحه هشام بن الحكم أنه قال لأبى عبدالله عليه السلام: أخبرنى عمّا يجوز السجود عليه وعمّا لا يجوز؟ قال: السجود لا- يجوز إلا- على الأرض أو على ما أنبتت الأرض إلا ما أكل أو لبس، فقال له: جعلت فداك ما العله فى ذلك؟ قال: لأنّ السجود خضوع لله عزّ وجلّ فلا ينبغى أن يكون على ما يؤكل ويلبس؛ لأنّ أبناء الدنيا

ص: ٢٧٧

١- (١) حكاه العلامه فى منتهى المطلب ٤ : ٣٥٥ .

٢- (٢) رسائل الشريف المرتضى (المجموعه الاولى): ١٧٤ .

٣- (٣) الحدائق الناضره ٧ : ٢٥٠ .

٤- (٤) المعتبر ٢ : ١١٩ .

٥- (٥) الوافى ٨ : ٧٤٢ .

الشرح:

عبيد ما يأكلون ويلبسون والساجد في سجوده في عباده الله عزوجل فلا ينبغي أن يضع جبهته في سجوده على معبود أبناء الدنيا الذين اغتروا بغرورها... الحديث (١) ويظهر بوضوح من التعليل أنّ ما ذكر من اعتبار كون السجود على الأرض أو ما أنبتت من غير المأكول والملبوس مختص بموضع الجبهه في السجود لا في سائر المواضع.

وصحيحه حماد بن عثمان، عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال: «السجود على ما أنبتت الأرض إلا ما أكل أو لبس» (٢) وصحيحه الفضيل بن يسار، وبريد بن معاوية جميعا عن أحدهما، قال: «وإن كان من نبات الأرض فلا بأس بالقيام عليه والسجود عليه» (٣) وحيث إنّ الفراش من النبات لا يكون من المأكول والملبوس يكون مفادها عدم جواز السجود إلا على الأرض أو من نبات الأرض ممّا لا يؤكل ولا يلبس، وعلى تقدير إطلاق الأخيره يقيّد بما ورد فيما تقدّم من اعتبار كون مسجد الجبهه ممّا لا يؤكل ولا يلبس من النبات.

ومثل ما تقدم معتبره أبي العباس الفضل بن عبدالملك قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «لا يسجد إلا على الأرض أو ما أنبتت الأرض إلا القطن والكتان» (٤) فقله عليه السلام: «إلا القطن والكتان» استثناء من النبات المعطوف على الأرض بـ (أو) العاطفه، بل هذه المعتبره أوضح ممّا تقدم بالإضافه إلى عدم جواز السجود على ما يلبس، فإنّ الوهم في كون المراد ممّا يلبس ما يكون صالحا للبس فعلاً لا يجرى في المعتبره ويرفع عن

ص: ٢٧٨

- ١- (١) وسائل الشيعه ٥: ٣٤٣، الباب الأول من أبواب ما يسجد عليه، الحديث الأوّل.
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٥: ٣٤٤، الباب الأول من أبواب ما يسجد عليه، الحديث ٢.
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٥: ٣٤٤، الباب الأوّل من أبواب ما يسجد عليه، الحديث ٥.
- ٤- (٤) وسائل الشيعه ٥: ٣٤٥، الباب الأوّل من أبواب ما يسجد عليه، الحديث ٦.

الشرح:

إطلاق النبات فيها بالإضافة إلى ما يؤكل بالتقييد الوارد في الروايات المتقدمه، ولو كان المراد «من لا يسجد» يعنى: لا يصلى، فلا حاجة إلى التقييد؛ لأنّ ما يؤكل لا يكون فراشا يصلى عليه حتى يسجد عليه فلا حاجة إلى ضمّ استثناء ما يؤكل إلى استثناء القطن والكتان.

ولكن مع ذلك في البين روايات استظهر منها جواز السجود على القطن والكتان، إحداهما: رواها داود الصرمي، قال: سألت أبا الحسن الثالث عليه السلام: هل يجوز السجود على القطن والكتان من غير تقيه؟ فقال: «جائز»^(١) وثانيها: مكاتبه الحسين بن كيسان الصنعاني، قال: كتبت إلى أبي الحسن الثالث عليه السلام أسأله عن السجود على القطن والكتان من غير تقيه ولا ضروره؟ فكتب إليّ: «ذلك جائز»^(٢) ثالثها: رواه ياسر الخادم، قال: مر بي أبو الحسن عليه السلام وأنا أصلى على الطبرى وقد ألقيت عليه شيئاً أسجد عليه، فقال: «مالك لا تسجد عليه أليس هو من نبات الأرض؟»^(٣) وقد حمل هذه الروايات مع الغمض عن اسنادها على التقيه في مقام المعارضه بين الروايات المتقدمه خصوصاً معتبره أبي العباس وبين هذه الروايات؛ لأنّ جواز السجود على القطن والكتان وغيرهما مقتضى قول المخالفين.

وقد يقال: إنّ الحمل على التقيه ولو في مقام الإفتاء إذا لم يكن بين الطائفتين جمع عرفي كما هو المقرر في بحث ترجيح أحد المتعارضين، ومع الجمع العرفي لا موضوع للتعارض، ويورد على هذا القول بأنّ الجمع العرفي بالحمل على الكراهه

ص: ٢٧٩

١- (١) وسائل الشيعة ٥: ٣٤٨، الباب ٢ من أبواب ما يسجد عليه، الحديث ٦.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٥: ٣٤٨، الباب ٢ من أبواب ما يسجد عليه، الحديث ٧.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٥: ٣٤٨، الباب ٢ من أبواب ما يسجد عليه، الحديث ٥.

الشرح:

فيما إذا ورد في أحد الخطابين أو في إحدى الطائفتين من الروايات النهي عن شيء وفي الخطاب الآخر أو في طائفة أخرى الترخيص فيه، وأمّا إذا كان مدلول أحد الخطابين جواز شيء ومدلول الآخر عدم جوازه وكذا في الطائفتين يتحقق التعارض بينهما، والمقام من قبيل الثاني، فإنّ الوارد في صحيحه هشام بن الحكم وكذا صحيحه حماد بن عثمان وغيرهما عدم جواز السجود على ما أكل ولبس، وقد تقدّم أنه ليس المراد ما يؤكل فعلاً أو يلبس كذلك، بل المراد ما فيه شأنه الأكل بأن يؤكل بعد علاج كما هو الحال في الحنطة ونحوها فيكون المراد ما يلبس ولو بعد العلاج، فيكون مدلولهما عدم جواز السجود على القطن والكتان فإنّ نوع ما يلبس خصوصاً في ذلك كان من القطن والكتان فيكون ما دلّ على جواز السجود عليهما معارضا مع ما دلّ على عدم جواز السجود عليهما. ولكن قد ذكرنا معتبره أبي العباس الفضل بن عبد الملك والوارد فيها: «لا يسجد إلا على الأرض أو ما أنبت الأرض إلا القطن والكتان»^(١) ومدلولها النهي عن السجود على القطن والكتان فيمكن حمل الترخيص فيه _ حيث إنه وارد بعد فرض النهي _ على الكراهة، ولكن الروايات المجوزة كلها ضعيفه سنداً ولا مجال لدعوى انجبار ضعفها بعمل الأصحاب حيث ذكرنا أنّ المشهور على عدم الجواز فتطرح، بل يمكن أن يقال بما أنّ هذه الروايات المجوزة مبتلى بالمعارض فلا تصلح أن تكون قرينه لحمل «لا يسجد» في معتبره الفضل بن عبد الملك على الكراهة.

وأمّا ما ورد في الصحيح عن منصور بن حازم، عن غير واحد من أصحابنا قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: إنا نكون بأرض بارده يكون فيها الثلج أفنجد عليه؟ قال: «لا»

ص: ٢٨٠

١- (١) وسائل الشيعه ٥: ٣٤٥، الباب الأوّل من أبواب ما يسجد عليه، الحديث ٦.

نعم، يجوز على القرطاس أيضا [١]

الشرح:

ولكن اجعل بينك وبينه شيئاً قطناً أو كتاناً» (١) فهي ناظره إلى صورته الاضطراب كما يظهر من السؤال، وعلى تقدير الإطلاق يرفع اليد عن إطلاقها بحملها على صورته الاضطراب لعدم احتمال الفرق بين صورتى التقية والاضطراب الوارد فى صحيحه على بن يقطين.

يجوز السجود على القرطاس

[١] جواز السجود على القرطاس وإن لم يكن مأخوذاً من نبات الأرض مقتضى إطلاق فتاوى جملة من الأصحاب نعم فى المحكى (٢) عن القواعد ونهايه الأحكام واللمعه وحاشيه النافع (٣) التقييد بصوره الأخذ من نبات الأرض.

ويستدل على الجواز مطلقاً بصحيحه على بن مهزيار، قال: سأل داود بن فرقد أبا الحسن عليه السلام عن القراطيس والكواغد المكتوبه عليها هل يجوز السجود عليها أم لا؟ فكتب: «يجوز» (٤) رواها الشيخ قدس سره فى التهذيب فى موضعين رواها فى أحدهما باسناده عن أحمد بن محمد، عن على بن مهزيار قال: سأل داود بن يزيد أبا الحسن عليه السلام (٥) وفى موضع آخر وسأل داود بن يزيد أبا الحسن الثالث عليه السلام (٦) ولا يخفى أن داود بن فرقد هو

ص: ٢٨١

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٥: ٣٥١، الباب ٤ من أبواب ما يسجد عليه، الحديث ٧.
 - ٢- (٢) حكاة النجفى فى جواهر الكلام ٨: ٧١٣.
 - ٣- (٣) قواعد الاحكام ١: ٢٦٣، ونهايه الأحكام ١: ٣٦٢، اللمعه الدمشقيه: ٢٧، حاشيه النافع (مخطوط) الورقه ٢٣٢.
 - ٤- (٤) وسائل الشيعه ٥: ٣٥٥، الباب ٧ من أبواب ما يسجد عليه، الحديث ٢.
 - ٥- (٥) تهذيب الأحكام ٢: ٣٠٩، الحديث ١٠٦.
 - ٦- (٦) المصدر السابق: ٢٣٥، الحديث ١٣٧.

الشرح:

داود بن أبي يزيد لا داود بن يزيد، وداود بن أبي يزيد من الرواه عن أبي الحسن موسى عليه السلام وله روايات عن أبي عبد الله عليه السلام فتوصيف أبي الحسن بالثالث عن الصدوق قدس سره (١) وعن الشيخ قدس سره في أحد الموضوعين لابد من الحمل على الاشتباه إمّا منهما أو من النساخ، فإنّ أبا الحسن الثالث هو الهادي عليه السلام .

وكيف ما كان، فالوجه في الاستدلال بها على الجواز هو ترك الاستفصال في الجواب عن كون القرطاس أو الكاغذ مأخوذا من النبات الذي لا يؤكل ولا يلبس أو من النبات أو غيره، ومن ذلك يظهر وجه الاستدلال بصحيحه جميل بن دراج، عن أبي عبد الله عليه السلام: أنّه كره أن يسجد على قرطاس عليه كتابه (٢) فإنّه بعد حمل الكراهه التي بالمعنى اللغوي على المنع الذي فيه ترخيص في الارتكاب بقريته ما تقدّم يكون مقتضى لازم الإطلاق وعدم ترك الاستفصال في الجواب ثبوت الترخيص في جميع ما يطلق على القرطاس والكاغد، أضف إليها صحيحه صفوان الجمال، قال: رأيت أبا عبد الله عليه السلام في المحمل يسجد على القرطاس وأكثر ذلك يومئ إيماءً (٣).

ولكن قد يورد على الاستدلال بأنّ الصحيحه الأخير حكايه فعل فلا- إطلاق فيه ولعل الإمام عليه السلام كان يسجد على القرطاس المصنوع ممّا لا يؤكل ولا يلبس، وأمّا الصحيحه الأولى فلأنّ الظاهر أنّ السائل كان يعلم جواز السجود على القرطاس وجهه سؤاله جواز السجود على القرطاس والكاغد المكتوبه والإمام عليه السلام في مقام الجواب يذكر أنّ الكتابه فيها لا يمنع عن جواز السجود عليها، وفي الصحيحه الثانيه في مقام

ص: ٢٨٢

١- (١) من لا يحضره الفقيه ١ : ٢٧٠ ، الحديث ٨٣٤ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٥ : ٣٥٦ ، الباب ٧ من أبواب ما يسجد عليه، الحديث ٣ .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٥ : ٣٥٥ ، الباب ٧ من أبواب ما يسجد عليه، الحديث الأول .

الشرح:

بيان كراهه السجود على المكتوبه، وأمّا القرطاس المحكوم بجواز السجود عليه مع قطع النظر عن كونه مكتوبا عليه أى قرطاس فلعدم كونه عليه السلام فى مقام بيان هذه الجهه لا- يكون لهما إطلاق، والحكم بجواز السجود على القرطاس المصنوع من الحشيش ونحوه ممّا لا يؤكل ولا يلبس لا يحتاج إلى دليل خاص فإنه مقتضى الأدله الأوليه نظير قوله عليه السلام: «السجود لا يجوز إلاّ- على الأرض أو على ما أنبتت الأرض إلاّ ما أكل ولبس»^(١) كما أنّ عدم جوازه فى القرطاس المصنوع من غير ذلك مقتضاها، وقد يجاب بأنّ صيروره النبات من الحشيش ونحوه أو غير ذلك قرطاسا من قبيل الاستحاله كاستحاله الحشيش بالاحتراق إلى الرماد، وجواز السجود على الحشيش ونحوه لا يقتضى جواز السجود على القرطاس المصنوع منهما، وعلى ذلك فعدم جواز السجود على القرطاس مقتضى ما دل على عدم جواز السجود على غير الأرض وغير النبات الذى لا يؤكل ولا يلبس، ويرفع اليد عن مقتضاه فى القدر المتيقن وهو المأخوذ من النبات إلاّ أن يقال تشخيص أنّ القرطاس مأخوذ من هذا القسم من النبات وأنه ليس مأخوذا حتى من القطن أمر صعب، بل هذا القسم من القرطاس يحسب من النوع النادر من القرطاس.

أضف إلى ذلك أنه يمكن أن يكون وجه سؤال داود بن فرقد عن القراطيس والكواغد المكتوبه هو أنه إذا أجاز الإمام عليه السلام السجود عليها مع الكتابه جاز السجود عليها مع عدم الكتابه، وبما أنه عليه السلام أجازها فلم يبق له حاجه عن السؤال عن السجود عليها مع عدم الكتابه ففى النتيجة سؤاله عن المكتوبه عليها لا يدلّ على أنّ جواز

ص: ٢٨٣

١- (١) وسائل الشيعه ٥ : ٣٤٣ ، الباب الأول من أبواب ما يسجد عليه، الحديث الأول .

فلا- يصحّ على ما خرج عن اسم الأرض [١] كالمعادن مثل الذهب والفضه والعقيق والفيروزج والقيز والزفت ونحوها، وكذا ما خرج عن اسم النبات كالرماد والفحم ونحوهما، ولا على المأكول والملبوس كالخبز والقطن والكتان ونحوها، ويجوز السجود على جميع الأحجار إذا لم تكن من المعادن.

الشرح:

السجود مع عدم الكتابه كان معلوما عنده قبل ذلك، بل الالتزام بأنّ القرطاس المأخوذ من النبات والقطن والكتان من قبيل الاستحاله غير ظاهر لو لم يكن خلافها أظهر وحينئذ وإن يكون التعارض بين ما دلّ على جواز السجود على القرطاس والكواغد على التقريب المتقدم وبين مثل صحيحه هشام بن الحكم العموم من وجه، يجتمعان في القرطاس الذي اتخذ من غير النبات أو من القطن والكتان فإنّ مقتضى صحيحه هشام بن الحكم عدم جواز السجود عليه، ومقتضى صحيحه داود بن فرقد جوازه ويفترقان في غير القرطاس ممّا لا يكون من النبات وفي القرطاس المأخوذ من النبات من غير المأكول والملبوس، ولكن لابد من تقديم ما دلّ على إطلاق جواز السجود على القرطاس متحفظا على عنوانه، حيث إنّ ظاهر ما ورد في القرطاس أنّ لعنوانه خصوصيه وظاهر عبارته المتن أيضا الأخذ بخصوصيته والالتزام بجواز السجود عليه مطلقا.

لا يصح السجود على ما خرج عن اسم الأرض كالمعادن

[١]- لا- يخفى أنه إذا شك في كون شيء من الأرض بالشبهه المفهوميه فلا ينبغي التأمل في أنّ الأصل جواز السجود عليه، فإنّ السجود المأمور به في الصلاه أمره دائر بين أن يتعلق بوضع الجبهه على خصوص غير المشكوك المفروض أو بما يعمه فيكون ما نحن فيه من صغريات دوران أمر المأمور به بين الأقل والأكثر والمطلق

ص: ٢٨٤

الشرح:

والمقيد ومقتضى الأصل العملى على ما هو المقرر فى محله عدم وجوب خصوص المقيد، وهذا بخلاف ما إذا كانت الشبهه موضوعيه فإنه لا يجوز الاقتصار والإتيان بالسجود على المشكوك؛ لأنّ تعلق الأمر بما هو فى مقام المتعلق محرز خارجا ولا شك فيه فيكون الشك فى انطباق ما هو المحرز فى مقام متعلق الأمر بالخارج على المأتى به فيكون من موارد قاعده الاشتغال إلا إذا كان فى البين أصل موضوعى.

وعلى ذلك فنقول: لم يرد فى شىء من الروايات عدم جواز السجود على المعدن، فإن كان المعدن بحيث لا يعدّ من أجزاء الأرض بأن كان مخلوقا فى الأرض ومتكونا فيه فلا ينبغى التأمل فى عدم جواز السجود عليه كالذهب والفضه، فإنهما كالحديد من الفلزات، ولصوقهما بالأجزاء الأرضيه بحيث يحتاج إلى أعمال الفكّ والتصفيه لا ينافى كونهما خارجين عن الأجزاء الأرضيه وكونهما مخلوقين فى باطن الأرض كما هو الحال فى النفط.

وأما إذا كان المعدن بحيث يعدّ من الأجزاء الأرضيه وكونهما كسائر الأحجار إلا أنه لخصوصيه خاصه به يطلق عليه المعدن كحجر الجص والنوره ونحوهما فلا بأس بالسجود عليها لكونه سجودا على الأرض، وعلى ذلك فما ذكره قدس سره من عدم جواز السجود على الفيروزج والعقيق محلّ تأمل بل منع؛ لأنّ الأحجار الكريمه كسائر الأحجار من الأرض، ولكن لخصوصيه فيها الموجهه لرغبه الناس إليها وكون وجودهما أمرا يوجد فى خصوص بعض الأمكنه قليلاً صار ذا قيمه عاليه.

وعلى الجملة، ما ذكر الماتن قدس سره من جواز السجود على جميع الأحجار غير المعادن لا يمكن المساعده؛ عليه لما تقدم من عدم قيام دليل على استثناء المعادن.

نعم، يمكن دعوى انصراف الأرض عن الأحجار الكريمه المشار إليها، ولكنها

الشرح:

أيضا محل تأمل.

كدعوى أن الفيروزج والعقيق كساير المعادن التي استحالت من الأرض، والاستحالة من الأرض كالاستحالة من النبات كالرماد والفحم لا يجوز السجود عليها.

وربما يقال صيروره الشجر بعد يبسه خشباً وإحراق الخشب بحيث يصير فحماً لا يوجب الاستحالة؛ ولذا لا يصير الخشب أو الأغصان اليابسه من الشجر طاهراً مع تنجسهما بصيرورتهما فحماً، وهذا لا ينافي عدم جواز السجود على الفحم؛ لأنَّ عنوان نبات الأرض ينتفى عن الفحم.

وبتعبير آخر، كما أن انجماد الماء صيرورته ثلجاً لا يوجب الاستحالة، بل ينتفى الوصف المقوم للماء؛ ولذا تنتفى أحكام الماء بصيرورته ثلجاً، كذلك صيروره الأغصان اليابسه أو الخشب فحماً يوجب انتفاء وصف النبات.

نعم، لا يجوز السجود على مثل القير والزفت، ويقال: الزفت النوع الأدنى من القير لعدم صدق الأرض عليه، بل يعدّ شيئاً مخلوقاً في الأرض كالنفط ويدلّ على ذلك أيضاً صحيحه زراره، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: أسجد على الزفت يعنى القير؟ فقال: «لا، ولا على الثوب الكرسف ولا على الصوف ولا على شىء من الحيوان»^(١) الحديث. ورواه محمد بن عمرو بن سعيد، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: «لا تسجد على القير ولا على القفر ولا على الصاروج»^(٢) ورواه الكليني قدس سره^(٣) إلا أنّه ترك ذكر القفر الذى يقال إنّ نوع ردى من القير الذى يقال له الزفت أيضاً، والصاروج النوره

ص: ٢٨٦

١- (١) وسائل الشيعة ٥: ٣٤٦، الباب ٢ من أبواب ما يسجد عليه، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٥: ٣٥٣، الباب ٦ من أبواب ما يسجد عليه، الحديث الأول.

٣- (٣) الكافي ٣: ٣٣١، الحديث ٦.

الشرح:

خالصه أو مختلطه، ولكن في معتبره معاويه بن عمار، قال سأل المعلى بن خنيس أبا عبد الله عليه السلام وأنا عنده عن السجود على القفر وعلى القير؟ فقال: «لابأس به»^(١) وصحيحه معاويه بن عمار أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة على القار؟ فقال: «لابأس به»^(٢) وصحيحته الأخرى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في السفينه _ إلى أن قال: _ «يصلّى على القير والقفر ويسجد عليه»^(٣). وصحيحه منصور بن حازم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «القير من نبات الأرض»^(٤) ولكن لا بد من حمل هذه الروايات مع اعتبار أسنادها على حال التقيه والضروره، خصوصاً بقرينه ما ورد في الصحيحه الأخيره حيث إنّ القير حال التقيه نبات الأرض في جواز السجود عليه وفرض الصلاة في السفينه التي معرض الضروره وحال التقيه.

وعلى الجملة، هذه الروايات إطلاقها معرض عنها عند الأصحاب وتعارضها ما في صحيحه زراره، عن أبي جعفر عليه السلام ^(٥) وكون جواز السجود على ما ذكر من فتاوى العامه قرينه حاله معروفه تمنع عن حمل النهي في صحيحه زراره على الكراهه كما لم يحمل ما ورد فيها من غيره على الكراهه مع أنّ مقتضى الروايات الوارده في أنه لا يجوز السجود إلا على الأرض أو على ما أنبتت الأرض غير ما أكل ولبس هو المنع.

ص: ٢٨٧

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٥: ٣٥٤، الباب ٦ من أبواب ما يسجد عليه، الحديث ٤.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٥: ٣٥٤، الباب ٦ من أبواب ما يسجد عليه، الحديث ٥.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٥: ٣٥٤، الباب ٦ من أبواب ما يسجد عليه، الحديث ٦.
 - ٤- (٤) وسائل الشيعه ٥: ٣٥٥، الباب ٦ من أبواب ما يسجد عليه، الحديث ٨.
 - ٥- (٥) تقدمت في الصفحه السابقه .

(مسأله ١) لا يجوز السجود في حال الاختيار على الخزف والآجر والنوره والجص المطبوخين، وقبل الطبخ لا بأس به [١].

(مسأله ٢) لا يجوز السجود على البلور والزجاجه [٢].

الشرح:

لا يجوز السجود على الخزف والآجر والنوره والجص

[١] تقييد جواز السجود على ما ذكر بما قبل الطبخ، والحكم بعدم جواز السجود على الخزف والآجر حال الاختيار لا يمكن المساعده عليه؛ فإن الشيء بطبخه لا يخرج عن عنوان الأرض حتى في الجص والنوره، وقد ورد جواز التيمم على الجص والنوره من غير تقييد بما قبل الطبخ، بل ورد في صحيحه الحسن بن محبوب، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الجص يوقد عليه بالعدره وعظام الموتى ثم يجصّص به المسجد أيسجد عليه؟ فكتب إليه بخطه: «أنّ الماء والنار قد طهراه» (١). وظاهرها فرض الطبخ في الجص الذي يسجد عليه.

لا يجوز السجود على البلور والزجاج

[٢] وذلك فإنهما غير داخلين في عنوان الأرض ولا ممّا أنبتته الأرض وإن قيل إنّ أصلهما الرمل والملح حيث إنّ صيرورتهما زجاجه أو بلوراً من الاستحاله وفقدان الصوره النوعيه لهما ولو عرفاً، ويؤيد ذلك روايه محمد بن الحسين أنّ بعض أصحابنا كتب إلى أبي الحسن الماضي عليه السلام يسأله عن الصلاه على الزجاج، قال: فلما نفذ كتابي إليه تفكّرت وقلت: هو ممّا أنبتت الأرض وما كان لي أن أسأل عنه، قال: فكتب إليّ: «لا تصلّ على الزجاج وإن حدثتك نفسك أنه ممّا أنبتت الأرض ولكنه من الملح

ص: ٢٨٨

١- (١) وسائل الشيعه ٣: ٥٢٧، الباب ٨١ من أبواب النجاسات، الحديث الأول .

الشرح:

والرمل وهما ممسوخان» (١) يعني أنّ الملح والرمل بصيرورتها زجاجاً مسخاً وتبدلاً بموجود آخر لا- أنّ كلاً منهما موجود ممسوخ فإنه لا- ينبغى التأمل في أنّ الرمل من الأجزاء الأرضية يجوز السجود عليه، والرواية على ما أوردها في الوسائل مرسله؛ لأنه لم يظهر من المراد من بعض أصحابنا، وظاهر أنّ محمد بن الحسين لم ير خط الإمام وكتابه عليه السلام وضمير قال في قوله: «قال: فكتب إلي» يعني قال: بعض أصحابنا نقل أنّ الإمام كتب إلي لا- تصلّ على الزجاج، ولعل الراوى الذى تخيل أنّ الزجاج ممّا أنبتته الأرض بتخيله أنّ الملح نبات الأرض، وفيما رواه على بن عيسى فى كتاب كشف الغمّة نقلاً عن كتاب الدلائل لعبدالله بن جعفر الحميرى، فى دلائل على بن محمد العسكري عليه السلام قال: وكتب إليه محمد بن الحسين بن مصعب يسأله (٢) الخ، ومسند على بن عيسى إلى كتاب الدلائل غير معلوم، ومحمد بن الحسن بن مصعب الظاهر أنه المراد من بعض أصحابنا فى مرسله محمد بن الحسين لم يثبت له توثيق كما قيل، ولكن لا يخفى أنّ ظاهر أبى الحسن الماضى هو الكاظم عليه السلام وظاهر النقل فى كشف الغمّة أنّ المكتوب إليه أبى الحسن الثالث عليه السلام .

يجوز السجود على الطين الأرمنى

[١] فإنّ كلاً من الطين الأرمنى والمختوم طين، والطين من أجزاء الأرض والخصوصية فى كل منهما واختصاص كل منهما بلون، الأحمر فى الأوّل والأبيض فى الثانى مع اشتراكهما فى إزالة الوسخ بهما لا ينافى كونهما من الأرض.

ص: ٢٨٩

١- (١) وسائل الشيعة ٥: ٣٦٠، الباب ١٢ من أبواب ما يسجد عليه، الحديث الأوّل.

٢- (٢) كشف الغمّة ٣: ١٧٧ _ ١٧٨ .

(مسأله ٤) فى جواز السجده على العقاقير والأدويه مثل لسان الثور وعنب الثعلب والخبه وأصل السوس وأصل الهندباء إشكال [١]، بل المنع لا- يخلو عن قوه، نعم لا- بأس بما لا- يؤكل منها شائعاً ولو فى حال المرض وإن كان يؤكل نادراً عند المخمسه أو مثلها.

الشرح:

الكلام فى حكم السجود على العقاقير والأدويه

[١] وجه الإشكال دعوى انصراف ما أُكل عمّا يؤكل فى فرض الحاجه إلى التداوى، ولكن لا يخفى أنه ليس شىء منها مأكولاً ولو حال المرض، بل استعمالها عند الحاجه إلى التداوى بشرب الماء الذى يطبخ بعضها فيه أو يغلى الماء بصبها فيه ولا يكون نفسها من المأكول.

وعلى الجملة، ما لا يجوز السجود عليه النبات وهو ممّا يؤكل، وأمّا ما يشرب ماؤه بعد الطبخ أو بعد الغليان فيه فغير داخل فى المنع ولو فرض أنّ بعض ما ذكر أو غيره يؤكل عند التداوى من بعض الأمراض فى المتعارف فلا يبعد دخوله فى الاستثناء الوارد فى صحيحه هشام بن الحكم وحماد بن عثمان من قوله عليه السلام: «إلاّ ما أُكل أو لبس» (١) فإنّ ظاهر الأكل فيهما الأكل المتعارف للإنسان، بلا فرق بين كون الغرض التغدى أو غيره من براء المرض ونحوه.

نعم، التعليل الوارد فى ذيل صحيحه هشام مقتضاه اختصاص المنع بغير الأدويه ممّا يكون الغرض من أكله التغدى والتلذذ، إلاّ أنه قد تقدم أنّ ما ذكر من قبيل الحكمه فلا ينافى الأخذ بالإطلاق الوارد فى صحيحه حماد بن عثمان.

نعم، ما يؤكل منها أو من غيرها فى النادر حتى فى حال المرض عند المخمسه ونحوها لا بأس بالسجود عليه لانصراف الاستثناء عنه.

ص: ٢٩٠

١- (١) وسائل الشيعه ٥: ٣٤٣، الباب الأوّل من أبواب ما يسجد عليه، الحديث ١ و ٢.

(مسأله ٥) لا بأس بالسجود على مأكولات الحيوانات كالتبن والعلف [١].

(مسأله ٦) لا يجوز السجود على ورق الشاي [٢] ولا على القهوة وفي جوازها على الترياك إشكال.

الشرح:

يجوز السجود على التبن والعلف

[١] وذلك لانصراف «ما أكل» إلى ما يأكله الإنسان نظير «ما لبس» ويؤيده التعليل الوارد في ذيل صحيحه هشام بن الحكم من قوله عليه السلام: «لأن أبناء الدنيا عبيد ما يأكلون ويلبسون» (١).

لا يجوز السجود على ورق الشاي

[٢] وهذا مبني على دعوى شمول الأكل الوارد في الروايات للشرب في مثل أوراق الشاي ولو بملاحظه التعليل الوارد في ذيل صحيحه هشام، ولكن قد تقدّم أمر التعليل الوارد فيها وعدم صدق الأكل على الشرب عند التكلم في العقاقير التي تطبخ ويشرب ماؤها، وأمّا القهوة فأكلها بعد طبخ مسحوقها وتجفيفه أمر متعارف، بخلاف بلع بعض أجزاء أوراق الشاي عند الشرب فإنه لعدم كون بلعه مقصوداً لا- اعتبار به، والترياك أكله من المعتادين متعارف، ومع الغرض عن ذلك فلا- يبعد كونه من قبيل الاستحالة ممّا يخرج من شبه العصير الخارج من الخشخاش حيث يغلى شبه العصير وتجري عليه العملية الخاصة حتى يصير ترياكاً.

وعلى كلّ، فلا يجوز السجود عليه لا أنّ في جوازه عليه إشكال يوجب الاحتياط بترك السجده عليه.

ص: ٢٩١

١- (١) وسائل الشيعة ٥: ٣٤٣، الباب الأوّل من أبواب ما يسجد عليه، الحديث الأوّل .

(مسأله ٧) لا يجوز على الجوز واللوز، نعم يجوز على قشرهما بعد الانفصال وكذا نوى المشمش والبندق والفسق [١].

الشرح:

لا يجوز السجود على الجوز واللوز

[١] ذكر قدس سره عدم جواز السجود على الجوز واللوز والتزم بجواز السجود على قشرهما بعد الانفصال، وألحق بالجوز واللوز نوى المشمش وأنه لا يجوز السجود عليه وأنه لو انفصل قشره جاز السجود على القشر، كما أن الأمر في البندق والفسق كذلك يجوز السجود على قشرهما بعد الانفصال فإنه بعد انفصال القشر لا يكون السجود على ما أُكُل، بخلاف السجود عليهما قبل الانفصال فإنه يعدّ عرفاً السجود على المأكول ولا أقل من السجود على الثمره، وقد ورد في صحيحه محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام: «لا بأس بالصلاه على البوريا والخصفه وكل نبات إلا الثمره» (١) وفي صحيحه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قلت له: أسجد على الزفت يعنى القير؟ فقال: «لا، ولا على الثوب الكرسف ولا على الصوف ولا على شىء من الحيوان ولا على طعام ولا على شىء من ثمار الأرض ولا على شىء من الرياش» (٢) بل قد يقال عدم جواز السجود على قشر اللوز والجوز بعد انفصاله أيضاً؛ لأن المراد بـ «ما أُكُل» في الروايات المتقدمه تحقق قابليه الأكل فيه لا تحقق خصوص الأكل الخارجى ولو فى بعض أفراده فقط بقرينه عطف «ما لبس» عليه واستثناء القطن والكتان، حيث إن الموجود فى القطن والكتان هو قابليتهما لللبس بعد العلاج، فمثل قشر اللوز يؤكل زمان لطافته، وكذا ورق العنب فلا يجوز السجود على الأول حتى بعد الانفصال، ولا على الثانى بعد اليبس.

ص: ٢٩٢

- ١- (١) وسائل الشيعه ٥ : ٣٤٥ ، الباب الأوّل من أبواب ما يسجد عليه، الحديث ٩ .
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٥ : ٣٤٦ ، الباب ٢ من أبواب ما يسجد عليه، الحديث الأوّل.

(مسأله ٨) يجوز على نخاله الحنطه والشعير وقشر الأرز [١].

الشرح:

وعلى الجملة، استثناء «ما أكل» نظير استثناء «ما لبس» ليس إلا. باعتبار تحقق المبدأ فيه وهو القابليه للأكل ولو في السابق فلا يجوز السجود على طعام فاسد، ولا على ثوب بعد اندراسه وخروجه عن قابليه اللبس، فالمبدأ الموجب لعدم جواز السجود على نبات كونه قابلاً للأكل ولو بعد العلاج وقابلاً لللبس ولو بعده، سواء بقيت القابليه فيه أو انقضت القابليه عنه، ولو كان المراد بـ «ما أكل أو لبس» في الروايات ما يكون قابلاً لهما فعلاً لجاز السجود على الثوب المذكوره والفاكهه والطعام المفروضين.

ولكن يمكن الجواب في مثل قشر اللوز بعد انفصاله و ورق العنب بعد ييسه يكون المنعدم الوصف المقوم لما لا يجوز السجود عليه، يعنى كونه ممّا يؤكل بخلاف الطعام الفاسد، فإن المنعدم فيه بنظر العرف الوصف غير المقوم؛ ولذا يوصف بأنه طعام فاسد وكذا في الثوب البالى حيث يوصف بأنه ثوب ولباس بال.

يجوز السجود على نخاله الحنطه والشعير وقشر الأرز

[١] كأنّ الوجه فيما ذكره عدم كون شىء منها ممّا أُكل، وأكل شىء منها مخلوطه بالدقيق والأرز المقشور لعدم كونه مقصوداً بالأكل، نظير بعض أجزاء ورق الشاي عند شربه حيث تقدم أنّ ذلك لا يصح في كون أوراقه ممّا أُكل، وقد يقال لا يعتبر كون شىء ممّا أُكل أن يؤكل مستقلاً فإنّ غير واحد من المأكولات يؤكل منضمّاً إلى غيره كالباذنجان والبطيخ ونحوهما؛ ولذا لايجوز السجود على شىء منها فإنه كان مدّه مديده من الزمان تؤكل هذه الحبوب مع القشور قبل أن يخترع المطاحن والمكائن الجديده، ولكن لو صحّ ذلك لما يفيد في زماننا هذا لخروج القشر المنفصل عن عنوان ما يؤكل وما كان مأكولاً هو القشر المتصل بها، واشتمالها في زماننا هذا ببعض القشور

ص: ٢٩٣

(مسأله ٩) لا بأس بالسجده على نوى التمر وكذا على ورق الأشجار وقشورها وكذا سعف النخل [١].

(مسأله ١٠) لا بأس بالسجده على ورق العنب بعد اليبس وقبله مشكل [٢].

(مسأله ١١) الذى يؤكل فى بعض الأوقات دون بعض لا يجوز السجود عليه مطلقاً [٣]، وكذا إذا كان مأكولاً فى بعض البلدان دون بعض.

الشرح:

المنفصله نظير بعض أجزاء ورق الشاى لعدم القصد به فى شربه لا يعد من المأكول، ومع ذلك فالأحوط ترك السجود على ما ذكر.

[١] لخروج كل ما ذكر عن عنوان النبات المأكول وصدق عنوان ما لا يؤكل عليها.

يجوز السجود على ورق العنب بعد اليبس

[٢] قد تقدم أنّ اليبس من ورق العنب يخرج عن عنوان ما يؤكل، وقبل اليبس وذهب لطافته مشكل عند الماتن فلعله لصدق ما يؤكل على الورق غير اليبس ولو فى حال لطافته، ولكن التفرقه بين حال ييسه وحال قبله مع انقضاء زمان لطافته وصيرورته من مأكولات الحيوانات مشكل.

فى حكم السجود على ما يؤكل فى بعض الأوقات دون بعض

[٣] قد ذكر قدس سره تبعاً للأكثر أنّ ما يؤكل من النبات فى مكان ولا يؤكل عند مكان آخر لا يجوز السجود عليه وألحق به ما كان مأكولاً فى زمان ولا يؤكل فى زمان آخر.

أمّا الأوّل فلا- ينبغى التأمل فيه فإنّ انتفاء وصف ما لا يؤكل من نبات وصدق كونه مأكولاً يكفى فيه الأكل فى بعض الأمكنه كبعض النبات من الأرض حيث يأكله أهل بعض القرى ولا يأكله أهل البلاد.

الشرح:

نعم، قد تقدّم أنّ ما كان أكله أمر غير عادي كالأكل في المخصصه لا يعدّ ممّا يؤكل. وأمّا كون شيء بحسب فصل مأكولاً ولا يؤكل في فصل آخر، فإن كان مع فرض عدم الاختلاف في نفس ذلك الشيء أصلاً فلا ينبغي أيضاً التأمل في صدق ما أُكل عليه حيث يكون ذلك الشيء ممّا أُكل، وإن كان مع التغيير فيه بحسب مرور الزمان لورق العنب وصيروره الورد ثمره فقد تقدّم أنّ مع خروج الشيء عن عنوان ما يؤكل أو دخوله في عنوانه هو المعيار في جواز السجود عليه وعدم جوازه.

لا يقال: ما الفرق بين عنوان المأكول والمكيل، وقد ذكروا أنّه إذا كان شيء في مكان مكيلاً أو موزوناً ومعدوداً أو غيره في مكان آخر كما يباع بالمشاهده فيه يجوز بيعه في المكان الثاني بغير كيل أو وزن وكيف لا يكون الأمر كذلك فيما لا يؤكل وما يؤكل؟

فإنه يقال: المأخوذ في مسأله بيع المكيل بالكيل والموزون بالوزن والمعدود بالعدد تعارف العاده في البيع، والعادات تختلف بحسب البلاد والأمكنه كما هو ظاهر قوله عليه السلام: «ما كان من طعام سميت فيه كيلاً فلا يصلح بيعه مجازفه»^(١) يعنى ما كان في العاده والمتعارف عندك كون شيء مكيلاً لا يجوز بيعه مجازفه، وهذا بخلاف وصف ما أُكل ولبس كما في روايات المقام فإنّ ظاهرهما بقريته ذكر اللبس والقطن والكتان ما كان الشيء بنفسه ولو بعد العلاج قابلاً لأن يؤكل ويلبس، فالمعتبر قابليه الشيء في نفسه لأحدهما ولو بعد العلاج، وإذا كان شيء قابلاً للأكل أو اللبس في مكان يصدق أنه ما أُكل ولبس.

ص: ٢٩٥

١- (١) وسائل الشيعه ١٧ : ٣٤١ ، الباب ٤ من أبواب عقد البيع، الحديث الأول.

(مسألة ١٢) يجوز السجود على الأوراد غير المأكولة [١].

(مسألة ١٣) لا يجوز السجود على الثمره قبل أوان أكلها [٢].

(مسألة ١٤) يجوز السجود على الثمار غير المأكولة أصلاً، كالحنظل ونحوه [٣].

(مسألة ١٥) لا بأس بالسجود على التبنك.

الشرح:

[١] بأن كان نفس الورد غير مأكول، وأمّا إذا كان نفسه مأكولاً فلا يجوز السجود عليه بلا فرق بين أكله قبل طبخه أو بعده.

حكم السجود على الثمار

[٢] والمراد ما لا يؤكل قبل ذلك الأوان، والوجه في عدم الجواز إمّا لحصول القابليه فيه وأن يتوقف أكله على بعض الأمور حتى كمرور الزمان لتنضج الثمره، فإنّ الطبخ بالشمس بمرور الزمان كالعلاج في الطبخ بالنار في بعض المأكولات، ولكن لا يخفى ما في الفرق بين الأمرين فإنّ مرور الزمان والنضج بالشمس يوجد القابليه بخلاف الطبخ بالنار ممّا يؤكل بعد الطبخ فإنه يوصف بقابليته للأكل قبل أن يطبخ.

[٣] قد يقال ماورد من النهى عن السجود على الثمره كما في صحيحه زاراه (١) مقتضى إطلاقها عدم الفرق في عدم الجواز بين حصول أوان أكله أو قبله، ولكن مقتضى إطلاق ماورد في جواز السجود على النبات من الأرض إلا ما أكل (٢) الجواز، والنسبه بين تلك الصحيحه وما ورد فيه جواز السجود على نبات الأرض غير ما أكل العموم من وجه، وبعد تساقط الإطلاقين في مورد الاجتماع يرجع إلى بعض الإطلاق

ص: ٢٩٦

١- (١) وسائل الشيعه ٥ : ٣٤٦ ، الباب ٢ من أبواب ما يسجد عليه، الحديث الأوّل .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٥ : ٣٤٣ ، الباب الأوّل من أبواب ما يسجد عليه، الحديث الأوّل .

(مسأله ١٦) لا يجوز على النبات الذي ينبت على وجه الماء [١].

الشرح:

الدال على جواز الصلاه على نبات الأرض إلا القطن والكتان (١) ومع الغض عن ذلك فالمرجع أصالة البراءة على ما تقدم وإن كان الأحوط الترك، ومما ذكرنا يظهر الحال في المسأله الآتية.

لا يجوز السجود على النبات الذي ينبت على وجه الماء

[١] قد ورد في بعض الروايات جواز السجود على النبات ومقتضى إطلاقها عدم الفرق بين نبات الأرض ونبات الماء كصحيحه محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «لا بأس بالصلاه على البوريا والخصفه وكل نبات إلا الثمره» كما في روايه الشيخ (٢) وإلا الثمره على روايه الفقيه (٣).

وعلى كلا- التقديرين فمدلولها جواز السجود على نبات الأرض والماء، ومعتبره الحسين بن أبي العلاء، عن أبي عبدالله عليه السلام قال ذكر أن رجلاً أتى أبا جعفر عليه السلام وسأله عن السجود على البوريا والخصفه والنبات؟ قال: «نعم» (٤) وفي مقابلهما الروايات المتقدمه الداله على عدم جواز الصلاه على غير الأرض ونباتها والنسبه العموم من وجه، فإن هذه الروايات تدل على عدم جواز السجود على العظم و الصوف ونحوها والصحيحان لا تنافيها كما أن الصحيحتين تدلان على جواز السجود على نبات الأرض وتلك الروايات لا تنافيهما، وتجتمعان في نبات وجه الماء فمقتضى

ص: ٢٩٧

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٥ : ٣٤٤ ، الباب الأول من أبواب ما يسجد عليه، الحديث ٣ .
 - ٢- (٢) تهذيب الأحكام ٢ : ٣١١ ، الحديث ١١٨ .
 - ٣- (٣) من لا يحضره الفقيه ١ : ٢٦١ ، الحديث ٨٠٤ .
 - ٤- (٤) وسائل الشيعه ٥ : ٣٤٦ ، الباب الأول من أبواب ما يسجد عليه، الحديث ١٠ .

الشرح:

الصحيحين جواز السجود عليه، ومقتضى تلك الروايات عدم جوازه، وبعد تساقط الإطلاق من الجانبين وعدم العام الفوق يرجع إلى أصالة البراءة عن اعتبار عدم كون النبات من خصوص الأرض.

وربما يدعى أنّ النبات لا يصدق إلا إذا كان من الأرض وإطلاقه على ما فى وجه الماء بالعناية والمشاكله كما يظهر من ملاحظه كلمات اللغويين، أو يدعى انصرافه إلى نبات الأرض وفيهما ما لا يخفى كما يظهر وجه هذا بملاحظه بعض الجوب فى الإناء وصب الماء فيه فىكون زرعاً بعد مده من الزمان، ولا فرق بين ذلك وبين النبات على وجه الماء ولم يبق فى البين إلا دعوى أنّ للروايات المشار إليها دلالة على خصوصيه نبات الأرض، ولكن لا يخفى أنّ الوارد فى صحيحه هشام بن الحكم: «السجود لا يجوز إلا على الأرض أو على ما أنبتت الأرض إلا ما أكل (١)». و«ما أنبتت الأرض» معطوف على «الأرض» بـ «أو» والوارد فى صحيحه حماد بن عثمان: «السجود على ما أنبتت الأرض إلا ما أكل ولبس» (٢) فىكون مدلول المعطوف بـ «أو»: لا يجوز السجود إلا على ما أنبتت الأرض إلا ما أكل ولبس، ومدلول الثانية يعين السجود على ما أنبتت الأرض إلا ما أكل أو لبس، والمعارضه بين صحيحه محمد بن مسلم (٣) الداله على تعين السجود على كل النبات مما لا يؤكل وبينهما العموم والخصوص المطلق لا من وجه حيث طرف النسبه فى الصحيحه الأولى أيضاً هو المستثنى أى يجوز السجود على ما أنبتت الأرض إلا ما أكل ولبس فىكون اللازم رعايه الخاص والأخص وتقييد

ص: ٢٩٨

-
- ١- (١) وسائل الشيعة ٥ : ٣٤٣ ، الباب الأوّل من أبواب ما يسجد عليه، الحديث الأوّل .
 - ٢- (٢) وسائل الشيعة ٥ : ٣٤٤ ، الباب الأوّل من أبواب ما يسجد عليه، الحديث ٢ .
 - ٣- (٣) تقدمت فى الصفحه السابقه .

(مسأله ١٧) يجوز السجود على القبقاب والنعل المتخذ من الخشب ممّا ليس من الملابس المتعارفه وإن كان لا يخلو عن إشكال، وكذا الثوب المتخذ من الخوص [١].

(مسأله ١٨) الأحوط ترك السجود على القنب.

الشرح:

الإطلاق في صحيحه محمد بن مسلم، فتدبر.

في السجود على القبقاب والنعل المتخذ من الخشب

[١] مراده قدس سره أنّ القبقاب والثوب من الخوص أى ورق النخل وإن يصدق عليهما الملبوس إلاّ أنهما ليسا من الملابس المتعارفه، بل هما نظير النبات المأكول عند الضروره حيث يصنع من الخوص نظير القلنسوه يلبسها الزراع وقت الصيف تحفظاً على جسدهم أو رؤوسهم من إصابه الشمس وتأثير حرارتها وإلاّ لم يكن السجود جازياً على الخشب وورق النخل وإن كانا بصوره أخرى كالسرير والحصير، وقد ورد فى الروايات جواز الصلاه والسجود على البوريا والخصفه وكلّ النبات إلاّ الثمره (١). فورق النخل وإن يكون صنع القلنسوه منه مقصوداً كصنع الحصير إلاّ أنّ القلنسوه المصنوعه منه ليس من القلنسوه المتعارفه، بل ممّا يلبسها الزراع عند الضروره كما ذكرنا بخلاف القطن والكتان فإنّ الثياب المصنوعه منهما ممّا يلبس ويعدّ من اللباس المتعارف.

وممّا ذكرنا يظهر الحال فى القنب حيث لا يبعد كونه ممّا يصنع منه البطانه للثياب وان يصنع منه الحبل والأكيسه للأمتعه، وقد تقدّم أنّ الملاك كون النبات ممّا يلبس.

ص: ٢٩٩

١- (١) وسائل الشيعه ٥: ٣٤٥، الباب الأوّل من أبواب ما يسجد عليه، الحديث ٩.

(مسأله ١٩) لا يجوز السجود على القطن لكن يجوز على خشبه وورقه [١]

(مسأله ٢٠) لابس بالسجود على قراب السيف والخنجر إذا كان من الخشب [٢] وإن كانا ملبوسين لعدم كونهما من الملابس المتعارفه.

(مسأله ٢١) يجوز السجود على قشر البطيخ والرقى والرمان بعد الانفصال [٣] على إشكال ولا- يجوز على قشر الخيار والتفاح ونحوهما.

(مسأله ٢٢) يجوز السجود على القرطاس وإن كان متخذاً من القطن أو الصوف أو الأبريسم والحرير وكان فيه شيء من النوره [٤] سواء كان أبيض أو

الشرح:

[١] فان خشب القطنه أو ورقه ليس ممّا يلبس فلا بأس بالسجود عليهما.

[٢] قد تقدّم الكلام فى نظير ذلك فى جواز السجود على القبقاب والنعل المتخذ من الخشب مما ليس من الملابس المتعارفه، ويضاف إلى ما تقدّم من جواز الصلاه على الخشب أنّ قراب السيف لا يوصف بكونه لباساً، وظاهر ما لبس أن يصنع منه اللباس.

فى السجود على القشور

[٣] فإنّ القشور المفروضه بعد انفصالها غير قابله للأكل فلا وجه للإشكال فى جواز السجود عليها، وهذا بخلاف قشر الخيار والتفاح ونحوها فإنّ أكلهما مع قشورهما أمر متعارف وقشورهما يعدّ ممّا يكون قابلاً للأكل.

يجوز السجود على القرطاس

[٤] قد تقدّم جواز السجود على القرطاس وأنه عدل للأرض ونباتها ممّا لا يؤكل ولا يلبس وعليه فلا فرق بين كونه مصنوعاً من القطن أو من غيره، وتقدم أيضاً جواز

ص: ٣٠٠

مصبوغاً بلون أحمر أو أصفر أو أزرق أو مكتوباً عليه إن لم يكن ممّا له جرم حائل ممّا لا يجوز السجود عليه كالمداد المتخذ من الدخان ونحوه، وكذا لا بأس بالسجود على المراوح المصبوغة من غير جرم حائل.

(مسألة ٢٣) إذا لم يكن عنده ما يصح السجود عليه من الأرض أو نباتها أو القرطاس أو كان ولم يتمكن من السجود عليه لحرّ أو برد أو تقيّه أو غيرها سجد على ثوبه [١] القطن أو الكتان وإن لم يكن سجد على المعادن أو ظهر كفه، والأحوط تقديم الأول.

الشرح:

السجود على النوره واشتمال القرطاس لها لا يمنع عن السجود عليه واللون لا يمنع عن الأخذ بإطلاق ما دل على جواز السجود عليه على التقريب المتقدم وكذا المداد إذا لم يكن لها جرم وكذا الحال في المراوح المصبوغة.

الكلام فيما لو لم يكن عنده ما يصح السجود عليه

[١] بلا خلاف يعرف كما يدل عليه ما في موثقه عمار، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلى على الثلج؟ قال: «لا، فإن لم يقدر على الأمراض بسط ثوبه وصلّى عليه» (١) وروايه عيينه بياع القصب، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أدخل المسجد في اليوم الشديد الحرّ فأكره أن أصلى على الحصى فأبسط ثوبي فأسجد عليه؟ قال: «نعم، ليس به بأس» (٢) ولعلّ هذا الخبر يناسب الحمل على التقيّه، وصحيحه القاسم بن الفضيل، قال: قلت للرضا عليه السلام: جعلت فداك الرجل يسجد على كفه من أذى الحرّ

ص: ٣٠١

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٥: ١٦٤، الباب ٢٨ من أبواب مكان المصلى، الحديث ٢.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٥: ٣٥٠، الباب ٤ من أبواب ما يسجد عليه، الحديث الأول.

الشرح:

والبرد؟ قال: «لا بأس به»^(١) وقد قيد الماتن قدس سره الثوب بما إذا كان من القطن والكتان والتزم بأنه إذا لم يمكن ذلك سجد على المعادن أو ظهر كفه وجعل السجود على المعادن بعد عدم إمكان السجود على الثوب من القطن والكتان مقدماً على السجود على الكف بنحو الاحتياط المستحب.

ويبقى الكلام في وجه تقييد الثوب بالقطن والكتان والعدول إلى خصوص المعادن أو الكف مع عدم إمكان الثوب منهما ويتمسك في التقييد بصحيحه منصور بن حازم، عن غير واحد من أصحابنا، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: إننا نكون بأرض بارده يكون فيها الثلج أفنجد عليه؟ قال: «لا، ولكن اجعل بينك وبينه شيئاً قطناً أو كتاناً»^(٢) فإن ظاهرها عدم جواز السجود على الثلج، وإنما تصل النوبه مع عدم إمكان السجود على نفس الأرض مباشرة السجود على القطن والكتان.

وربما يلتزم بجواز السجود على مطلق الثوب وإن كان من الصوف والشعر وغيرهما بدعوى أنّ صحيحه منصور بن حازم لادلاله لها على تقييد الثوب بالقطن والكتان، وذلك فإنّ السائل لم يفرض عدم وجود أرض خالية من الثلج في ذلك المحل بل كان سؤاله راجعاً الى جواز السجود على الثلج وأجاب الإمام عليه السلام لا يجوز ذلك بل عليه أن يجعل شيئاً من القطن والكتان فيسجد عليه، وهذه من الروايات الواردة في جواز السجود على القطن والكتان اختياراً التي حملناها على التقيه في مقام المعارضه بينها وبين ما تقدم من الروايات الداله على عدم جوازه فتحمل هذه الصحيحه أيضاً

ص: ٣٠٢

١- (١) وسائل الشيعه ٥ : ٣٥٠ ، الباب ٤ من أبواب ما يسجد عليه، الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٥ : ٣٥١ ، الباب ٤ من أبواب ما يسجد عليه، الحديث ٧.

الشرح:

على التقيه.

وفيه أنه لو كانت في الأرض المفروضه في السؤال موضعاً خالياً من الثلج لم يكن للسائل داع إلى الصلاة على نفس الثلج الذي يكون برده أشد بمراتب من بروده الأرض، وظاهر السؤال انحصار الصلاة في تلك الأرض الصلاة على الثلج؛ فلذا أجاب الإمام عليه السلام لا يجوز السجود على الأرض ويجعل بينه وبين الثلج شيئاً من القطن والكتان، سواء كان القطن وكذا الکتان بصورة الثوب أو الفراش أو غير ذلك، واحتمال أن القطن والكتان هو البديل الأول بعد عدم وجود ما يسجد عليه في حال الاختيار وماتقدم من السجود على الثوب هو البديل الثاني بلا وجه؛ فإن هذا يحتاج إلى تقييد الثوب من غير القطن والكتان من غير قرينه عليه، بل مقتضى الجمع بين هذه الصحيحه وماتقدم هو تقييد الثوب الوارد فيها بما إذا كان من القطن والكتان.

ودعوى أن قيد القطن والكتان قيد غالبى فلا يوجب تقييد إطلاق الثوب بهما كما ترى فإن كون الثوب من الصوف والشعر أمر معروف، بل هو الغالب في فرض فصل الشتاء والأمكنه الباردة كما هو مفروض مورد الصحيحه.

ونظير ماتقدم دعوى أن المراد من «شيئاً» في قوله عليه السلام (١) مطلق الشيء الصالح أن يكون حائلاً بين الثلج وبين مواضع السجود أو خصوص موضع الجبهه، و«قطناً وكتاناً» (٢) مثال للشيء الحائل، وكان غرض الإمام عليه السلام لا تصل النوبه في مفروض السؤال إلى الصلاة إيماءً للسجود، والوجه في كونها ضعيفه ظهور «قطناً أو كتاناً» كونه تمييزاً للشيء وبياناً له كما تقدم.

ص: ٣٠٣

الشرح:

وعلى الجملة، فالأحوط لو لم يكن أظهر رعايه السجود على الثوب من القطن والكتان مع التمكن، والأحوط لو لم يكن أظهر تقديم مطلق الثوب على غيره حيث لا يبعد انصراف صحيحه منصور بن حازم على صورته تمكنه من جعل القطن أو الكتان، ومع عدم التمكن يؤخذ بإطلاق ماورد في صحيحه هشام بن الحكم المرويه في آخر السرائر عن كتاب محمد بن علي بن محبوب، عن أبي عبدالله عليه السلام وسألته عن الرجل يصلى على الثلج؟ قال: «لا، فإن لم يقدر على الأرض بسط ثوبه وصلّى عليه» (١). وإلا يسقط اعتبار مسجد الجبهه فيصح السجود على كل ما لا يصح السجود عليه حال الاختيار؛ لعدم سقوط التكليف بالصلاه في هذا الحال وما هو معتبر في موضع الجبهه ليس مقوماً لعنوان السجود فلا تنتقل الوظيفه إلى الإيماء الذي لا يكون داخلاً في عنوان السجود إلا مع قيام الدليل عليه، وأمّا ما ذكر الماتن من السجود على المعادن أو ظهر الكف فقد تقدم أنّ المعدن المعدود من جزء الأرض مسجد اختياري ولا دليل على تقديم ما لا يعد من الأرض على سائر ما لا يصح السجود عليه حال الاختيار وما دل على السجود على ظهر الكف ضعيف، لورود ذلك في روايه أبي بصير وفي سندها علي بن أبي حمزه البطائني (٢)، وفي روايته الأخرى التي في سندها إبراهيم بن إسحاق الأنصاري (٣)، وأمّا ما ورد في صحيحه معاويه بن عمار من جواز السجود على القفر والقير (٤) فقد تقدم أنها تحمل في مقام المعارضه على التقية،

ص: ٣٠٤

١- (١) السرائر ٣: ٦٠٣.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٥: ٣٥١، الباب ٤ من أبواب ما يسجد عليه، الحديث ٥.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٥: ٣٥١، الباب ٤ من أبواب ما يسجد عليه، الحديث ٦.

٤- (٤) وسائل الشيعه ٥: ٣٥٤، الباب ٦ من أبواب ما يسجد عليه، الحديث ٤.

(مسأله ٢٤) يشترط أن يكون ما يسجد عليه ممّا يمكن تمكين الجبهه عليه [١] فلا يصحّ على الوَحْل والطين والتراب الذى لا تتمكن الجبهه عليه.

الشرح:

ولا يبعد جواز السجود حال التقية على كل شىء أخذاً بما ورد فى مشروعيه الصلاه تقية وإجزائها حتى فيما إذا كانت التقية بنحو المداراه، وكذا فى غير موارد التقية كما هو متقضى أصله البراءه عن اعتبار شىء خاص بعد تعذر السجود على ما يصح السجود عليه اختياراً.

يشترط فى محل السجود تمكين الجبهه عليه

[١] يدلّ على اعتبار تمكين الجبهه ممّا يسجد عليه جملة من الروايات منها صحيحه على بن يقطين، عن أبى الحسن الأول عليه السلام قال: سألته عن الركوع والسجود كم يجزى فيه من التسييح؟ فقال: «ثلاثه وتجزيك واحده إذا أمكنت جبهتك من الأرض» (١) وموثقه عمار، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: سألته عن حدّ الطين الذى لا يسجد عليه ما هو؟ فقال: «إذا غرقت الجبهه ولم تثبت على الأرض» (٢) الحديث ونحوهما غيرهما فلا يصحّ السجود على ما لا يستقرّ عليه الجبهه كالتراب الذى لا تتمكن الجبهه عليه.

نعم، إذا كان الطين كالتراب بحيث يستقرّ عليه الجبهه فلا مانع من جواز السجود عليه.

ص: ٣٠٥

١- (١) وسائل الشيعه ٦: ٣٠٠، الباب ٤ من أبواب الركوع، الحديث ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٥: ١٤٣، الباب ١٥ من أبواب مكان المصلى، الحديث ٩.

ومع إمكان التمكين لا بأس بالسجود على الطين، ولكن إن لصق بجبهته يجب [١] إزالته للسجده الثانيه، وكذا إذا سجد على التراب ولصق بجبهته يجب إزالته لها ولو لم يجد إلا الطين الذي لا يمكن الاعتماد عليه سجد عليه بالوضع من غير اعتماد.

(مسأله ٢٥) إذا كان في الأرض ذات الطين بحيث يتلطح به بدنه وثيابه في حال الجلوس للسجود والتشهد جاز له الصلاه مومياً للسجود ولا يجب الجلوس للتشهد [٢] لكن الأحوط مع عدم الحرج الجلوس لهما، وإن تلطخ بدنه وثيابه ومع الحرج أيضاً إذا تحمله صحت صلاته.

الشرح:

يجب إزالة الطين اللاصق للسجده الثانيه

[١] وذكر قدس سره إذا لصق بجبهته طين أو تراب في السجده الأولى يجب إزالته للسجده الثانيه بأن يضع جبهته على الطين أو التراب بعد إزالتهما عن جبهته ليصدق السجود بوضع جبهته على الأرض، ولكن لا يخفى أن المعتبر في السجده الصلاتيه كونه حدوثياً، وإذا رفع رأسه من السجده الأولى وعلى جبهته طين لاصق ينتفى السجود بعد رفع رأسه من الأرض، وإذا وضع جبهته ثانياً ولو مع لصوق الطين أو التراب يصدق أنه وضع جبهته على الأرض والطين، حيث إن ما على جبهته جزء من الأجزاء الأرضيه من غير حائل بينه وبين جبهته، وما ورد في مسح الجبهه من التراب (١) أثناء الصلاه لا دلالة له على حكم المقام فراجع.

الصلاه على أرض ذات طين

[٢] يستدل على ذلك بموثقه عمّار، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن الرجل

ص: ٣٠٦

الشرح:

يصيبه المطر وهو فى موضع لا يقدر أن يسجد فيه من الطين ولا يجد موضعاً جافاً؟ قال: «يفتتح الصلاة فإذا ركع فليركع كما يركع إذا صَلَّى فإذا رفع رأسه من الركوع فليوم بالسجود إيماءً وهو قائم يفعل ذلك حتى يفرغ من الصلاة ويتشهد هو قائم ويسلم» (١). وروى عن ذلك ابن ادريس فى آخر السرائر نقلاً عن كتاب محمد بن على بن محبوب عن أحمد، عن محمد بن أبى عمير، عن هشام بن الحكم، عن أبى عبدالله عليه السلام (٢).

ويقال فى وجه الاستدلال أنّ المراد فى السؤال عمّن لا يقدر على موضع يسجد فيه هو الموضع الجاف بمعنى أنه لا يجد الموضع الجاف لعدم وجود مكان صلب لا يتمكن منه من الصلاة عليه مع تلطخ ثوبه وبدنه، فإنّ هذا أمر نادر لا يقع فى الأراضى التى يصيبها المطر.

وعلى الجملة، المراد من عدم قدرته على السجود فيه تلطخ ثوبه وبدنه بالطين مع الصلاة فيها بالجلوس للسجود والتشهد، ولكن لا يخفى أنّ التعبير بلا يقدر على موضع يسجد فيه من الطين، عدم تحمّله السجود فيها ولو بتلطخ ثيابه التى لا يجد غيرها ويتعسر لبسها مع تلطخها.

وبتعبير آخر، لا ينحصر عدم القدره المعبر عنه عرفاً فى صورته فرض عدم وجود شىء من موضع الصلب ليقال إنّ فرض ذلك بعيد لكونه فرضاً لأمر نادر.

وأماً إذا تحمّل الحرج وصلى فيه مع تلطخ ثيابه وبدنه فقد التزم الماتن بصحة صلاته كما عليه الأكثر، بل المشهور من المعلقين على كلام الماتن بدعوى أنّ نفى الحرج يرفع التكليف امتناناً ولا يوجب زوال الملاك الموجب لمحبوبه العمل،

ص: ٣٠٧

١- (١) وسائل الشيعه ٥: ١٤٢، الباب ١٥ من أبواب مكان المصلى، الحديث ٤.

٢- (٢) السرائر ٣: ٦٠٣.

(مسأله ٢٦) السجود على الأرض أفضل [١] من النبات والقرطاس، ولا- يبعد كون التراب أفضل من الحجر، وأفضل من الجميع التربه الحسينيه فإنها تخرق الحجب السبع وتستتير إلى الأرضين السبع.

الشرح:

و وجود الملاك في السجود الاختياري كافٍ في الحكم بالصحة حيث يمكن للمكلف قصد التقرب بتحصيل الملاك الموجود فتصح عبادته، ولكن لا- يخفى أنّ ما ذكر له وجه فيما إذا استفيد انتفاء الإلزام من عموم قاعده نفى الحرج، وأمّا إذا قام دليل خاص على انتفاء التكليف عند طرؤ عنوان الحرج على متعلّق التكليف في مورد لا- يحرز وجود ملاك الإلزام فيه حتى حال الحرج، فإنّ انتفاء الإلزام في الفرض لم يحرز لكونه للامتنان مع وجود الملاك فيه لإمكان عدم الملاك فيه. نعم، لو قام دليل على استحباب ذلك العمل في نفسه مع كونه، شرطاً للواجب فبعد ارتفاع التكليف عن الواجب المقيد حال الحرج يصح الالتزام بصحة ذلك العمل في حال الحرج إذا تحمل الحرج وأتى به، بل التكليف بذلك الواجب يعود لخروجه عن كون التكليف به حرجياً، كما إذا توضأ المحدث بالأصغر أو اغتسل المحدث بالأكبر مع تحمل الحرج فيثبت بعدهما التكليف بالصلاه مع الطهاره المائيه في حقهما وذلك ببركه ما دل على مطلوبيه الوضوء والغسل في نفسيهما، والمفروض أنه لا يرتفع عن العمل بقاعده نفى العسر والحرج الاستحباب النفسى ليقال بعدم مطلوبيتهما حال الحرج.

السجود على الأرض أفضل وأفضل منه التربه الحسينيه

[١] كما يشهد لذلك ما ورد في ذيل صحيحه هشام بن الحكم، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «السجود على الأرض أفضل لأنه أبلغ في التواضع والخضوع لله عز

ص: ٣٠٨

(مسألة ٢٧) إذا اشتغل بالصلاة وفي أثنائها فقد ما يصح السجود عليه قطعها في سعة الوقت، وفي الضيق [١] يسجد على ثوبه القطن أو الكتان أو المعادن أو ظهر الكف على الترتيب.

الشرح:

وجل «(١) ولا يبعد أن يكون مقتضى تعليل أفضلية الأرض كون التراب منه أولى بالإضافة إلى الحجر، ويدل أيضاً على أفضلية الأرض روايه إسحاق بن الفضل حيث سأل أبا عبد الله عليه السلام عن السجود على الحصر والبوارى؟ قال: «لا بأس به وأن يسجد على الأرض إحب إلي» (٢) الحديث، ولكن لعدم ثبوت توثيق لإسحاق تصلح للتأييد.

وأمّا التربة الحسينيه فقد ورد في استحباب جعلها مسجداً روايات عديده وجرت سيره السلف الصالح عليها فقد ورد في السجود عليها ما ذكر في المتن وغيره فراجع.

الكلام في فقد ما يصح السجود عليه أثناء الصلاة

[١] وليكن المراد بضيق الوقت عدم إمكان إدراك ركعه قبل خروج الوقت مراعيّاً ما يعتبر في مسجد الجبهه.

لا يقال: مقتضى الإطلاق فيما ورد في جواز السجود على الثوب عدم الفرق بين سعة الوقت وضيقه وأنه مع عدم التمكن مما يعتبر في المسجد عند إرادته الإتيان بالصلاة يسجد على ثوبه مطلقاً أو ما إذا كان من القطن والكتان، أضف إلى ذلك عدم جواز قطع الصلاة المكتوبه.

فإنه يقال: أما عدم جواز قطع الصلاة ولو في سعة الوقت فهو للإجماع والتسالم

ص: ٣٠٩

١- (١) وسائل الشيعه ٥: ٣٦٧، الباب ١٧ من أبواب ما يسجد عليه، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٥: ٣٦٨، الباب ١٧ من أبواب ما يسجد عليه، الحديث ٤.

الشرح:

ولكون القطع يعدّ استخفافاً بالصلاة، وشيء منها لا يجرى في الفرض، حيث لا إجماع في مورد الكلام، ولا استخفاف بل القطع والتدارك تعظيم واعتناء بشأن الصلاة الواجبه.

وأما بالإضافه إلى التمسك بالإطلاق فقد ذكرنا مراراً أنّ المطلوب بين دخول الوقت وخروجه صرف وجود الطبيعي ومع تمكن المكلف فيه من صرف وجود الطبيعي الاختياري لا- تصل النوبه إلى الأمر بالطبيعي الاضطراري إلا إذا قام دليل خاص على جواز البدار في مورد.

وعلى ذلك فما ورد في المقام من جواز السجود على الثوب مطلقاً أو فيما إذا كان قطناً أو كتاناً ظاهرها بيان البديل للمسجد الاختياري، ولا نظر لها إلى فرض سعه الوقت أو ضيقه.

نعم، بعض الروايات ظاهرها فرض سعه الوقت كروايه أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: أكون في السفر فتحضر الصلاة وأخاف الرمضاء على وجهي كيف أصنع؟ قال: تسجد على بعض ثوبك، فقلت: ليس على ثوب يمكنني أن أسجد على طرفه ولا ذيله، قال: اسجد على ظهر كفك فإنها إحدى المساجد(١).

وجه الظهور أنّ الرمضاء شدّه الحرّ لوقوع الشمس على الحصى وهذا يكون بعد زوال الشمس إلى زمان، ولكن الروايه لضعفها سنداً ومعارضتها بروايه على بن جعفر المرويه في قرب الاسناد، عن أخيه عليه السلام قال: سألته عن الرجل يؤذيه حرّ الأرض في الصلاة ولا يقدر على السجود هل يصلح له أن يضع ثوبه إذا كان قطناً أو كتاناً؟ قال: «إذا

ص: ٣١٠

١- (١) وسائل الشيعه ٥ : ٣٥١ ، الباب ٤ من أبواب ما يسجد عليه، الحديث ٥.

(مسألة ٢٨) إذا سجد على ما لا يجوز باعتقاد أنه ممّا يجوز، فإن كان بعد رفع الرأس مضى [١] ولا شيء عليه.

الشرح:

كان مضطراً فليفعل» (١) والاضطرار إمّا للتقيه أو عدم التمكن ولو من الطهاره المائيه بالتأخير.

حكم السجود على ما لا يجوز السجود عليه

[١] وذلك لتحقق السجود وكون المسجد الأرض أو النابت منها واجب عند السجود فيسقط اعتباره عند النسيان والغفله كنسيان الذكر أو وضع بعض ساير الأعضاء.

وبتعبير آخر، يفوت محلّ الاشتراط برفع الرأس ويكون إعادة السجود على الأرض من الزيادة العمديه الموجهه للبطلان كما إذا أعاد السجود بعد رفع رأسه منها بوضع بعض ساير المساجد فالأمر يدور بين المضى فى الصلاه وبين إعادتها رأساً، ومقتضى حديث: «لا تعاد» (٢) هو الأول وقد يقال السجود المعتبر فى الصلاه هو السجود الخاص وهو السجود على الأرض أو ما أنبتته، وهذا المعتبر من السجود لم يحصل والحاصل لا يحسب سجوداً فما دام لم يركع فى الركعه الآتية فمحل تدارك السجود المعتبر باقٍ، وعليه فإن تذكّر بعد رفع رأسه من السجود فعليه الإعاده والمأتنى به فعل آخر وقع غفله أو نسياناً فلا يوجب بطلان الصلاه، ولا يقاس ذلك بترك ذكر الركوع والسجود نسياناً أو غفله فإنّ الذكر واجب آخر فى ظرف الركوع والسجود وغير دخيل فى تحققهما.

ص: ٣١١

١- (١) قرب الاسناد: ١٨٤ ، الحديث ٦٨٤ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ١ : ٣٧١ _ ٣٧٢ ، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨ .

وإن كان قبله جرّ جبهته إن أمكن [١] وإلا قطع الصلاة في السعة.

الشرح:

ولكن لا يخفى أنّ ظاهر الروايات كقوله عليه السلام: «السجود لا يجوز إلا على الأرض أو على ما أنبتت الأرض» (١) وقوله: «لا يسجد إلا على الأرض أو ما أنبتت الأرض» (٢) وقوله عليه السلام: لا يسجد على الزفت ولا على الثوب الكرسف (٣). هو الاشتراط في الصلاة وأنها لا تصحّ بسجده لا تجزى لا أنه لا تكون سجده إلا بوضع الجبهة على الأرض أو ما أنبتت، بل لو كان التعبير بهذا النحو أيضاً كما في قوله عليه السلام في وضع المساجد السبعة على الأرض: السجود على سبعة أعظم: الجبهة واليدين والركبتين والإبهامين من الرجلين (٤).

نعم، وضع الجبهة ولو مع الحائل على الأرض مقوم للسجود لما يأتي.

[١] بعد ما ذكرنا أنه يتحقق السجود بوضع الجبهة على الأرض ولو مع الواسطة فجّره إلى موضع يصح السجود عليه محصل للشرط، واعتبار كون المسجد من حين حدوث السجده أرضاً أو ما أنبتته غير ظاهر، بل المقدار المحرز كونه كذلك حال الذكر الواجب نظير اعتبار التمكين في السجده، حيث يعتبر التمكين حال الذكر الواجب، ويدل على ذلك مع الغمض عمّا ذكرنا الروايات الواردة في أنه إذا وضع جبهته على نبكه جرّها على الأرض كصحيحه معاوية بن عمار، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «إذا وضعت جبهتك على نبكه فلا ترفعها ولكن جرّها على الأرض» (٥) بدعوى عدم الفرق بين الوضع على موضع لا تستقر فيه الجبهة وبين ما لا يصح الوضع عليه، بل إذا كان

ص: ٣١٢

- ١- (١) وسائل الشيعه ٥: ٣٤٣، الباب الأول من أبواب ما يسجد عليه، الحديث الأول .
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٥: ٣٤٤، الباب الأول من أبواب ما يسجد عليه، الحديث ٣ .
- ٣- (٣) انظر وسائل الشيعه ٥: ٣٤٦، الباب ٢ من أبواب ما يسجد عليه، الحديث الأول.
- ٤- (٤) وسائل الشيعه ٦: ٣٤٣، الباب ٤ من أبواب ما يسجد السجود، الحديث ٢ .
- ٥- (٥) وسائل الشيعه ٦: ٣٥٣، الباب ٨ من أبواب السجود، الحديث الأول.

وفى الضيق أتم على ماتقدم [١] إن أمكن وإلا اكتفى به.

الشرح:

الموضع الذى وضعها عليه عالياً بكثير يكون وضعها عليه ممّا لا يسجد عليه فتدبر، ويأتى التفصيل فى بحث السجود.

[١] قد تقدّم المراد من الضيق فلا نعيد.

ص: ٣١٣

وهى مواضع:

أحدها: الحمام وإن كان نظيفاً، حتى المسلخ منه عند بعضهم ولا بأس بالصلاه على سطحه.

الثانى: المزبله.

الثالث: المكان المتخذ للكنيف ولو سطحاً متخذاً لذلك.

الرابع: المكان الكثيف (١) الذى يتنفر منه الطبع.

الخامس: المكان الذى يذبح فيه الحيوانات أو ينحر.

السادس: بيت المسكر.

السابع: المطبخ وبيت النار.

الثامن: دور المجوس إلا إذا رشّها ثمّ صلّى فيها بعد الجفاف.

التاسع: الأرض السبخه.

العاشر: كل أرض نزل فيها عذاب أو خسف.

الحادى عشر: أعطان الإبل وإن كنست ورشت.

الثانى عشر: مرابط الخيل والبغال والحمير والبقر ومرابض الغنم.

الثالث عشر: على الثلج والجمد.

الرابع عشر: قرى النمل وأوديتها وإن لم يكن فيها نمل ظاهر حال الصلاه.

الخامس عشر: مجارى المياه وإن لم يتوقع جريانها فيها فعلاً.

ص: ٣١٥

نعم، لا بأس بالصلاه على ساباط تحته نهر أو ساقيه ولا فى محل الماء الواقف.

السادس عشر: الطرق وإن كانت فى البلاد ما لم تضر بالمازّه وإلا حرمت وبطلت.

السابع عشر: فى مكان يكون مقابلاً لنار مضرمه أو سراج.

الثامن عشر: فى مكان يكون مقابله تمثال ذى روح من غير فرق بين المجسّم وغيره ولو كان ناقصاً نقصاً لا يخرجّه عن صدق الصوره والتمثال، وتزول الكراهه بالتغطيه.

التاسع عشر: بيت فيه تمثال وإن لم يكن مقابلاً له.

العشرون: مكان قبلته حائط ينزّ من بالوعه يبال فيها أو كنيف، وترتفع بستره وكذا إذا كان قدّامه عذره.

الحادى والعشرون: إذا كان قدّامه مصحف أو كتاب مفتوح أو نقش شاغل بل كل شىء شاغل.

الثانى والعشرون: إذا كان قدّامه إنسان مواجه له.

الثالث والعشرون: إذا كان مقابله باب مفتوح.

الرابع والعشرون: المقابر.

الخامس والعشرون: على القبر.

السادس والعشرون: إذا كان القبر فى قبلته وترتفع بالحائل.

السابع والعشرون: بين القبرين من غير حائل ويكفى حائل واحد من أحد الطرفين وإذا كان بين قبور أربعة يكفى حائلين أحدهما فى جهه اليمين أو اليسار والآخر فى جهه الخلف أو الأمام، وترتفع أيضاً ببعده عشره أذرع من كل جهه فيها القبر.

الثامن والعشرون: بيت فيه كلب غير كلب الصيد.

التاسع والعشرون: بيت فيه جنب.

الثلاثون: إذا كان قدامه حديد من أسلحه أو غيرها.

الواحد والثلاثون: إذا كان قدامه ورد عند بعضهم.

الثاني والثلاثون: إذا كان قدامه بيدّر حنطه أو شعير.

(مسألة ١) لا بأس بالصلاة في البيع والكنائس وإن لم ترش وإن كان من غير إذن من أهلها كسائر مساجد المسلمين.

(مسألة ٢) لا بأس بالصلاة خلف قبور الأئمة عليهم السلام ولا على يمينها وشمالها وإن كان الأولى الصلاة عند جهة الرأس على وجه لا يساوى الإمام عليه السلام .

(مسألة ٣) يستحب أن يجعل المصلى بين يديه ستره إذا لم يكن قدامه حائط أو صف للحيولة بينه وبين من يمر بين يديه إذا كان في معرض المرور وإن علم بعدم المرور فعلاً، وكذا إذا كان هناك شخص حاضر ويكفى فيها عود أو حبل أو كومه تراب، بل يكفى الخط ولا يشترط فيها الحليّة والطهاره وهى نوع تعظيم وتوقير للصلاه وفيها إشاره إلى الانقطاع عن الخلق والتوجه إلى الخالق.

(مسألة ٤) يستحب الصلاة في المساجد وأفضلها المسجد الحرام فالصلاه فيه تعدل ألف صلاة ثم مسجد النبي صلى الله عليه وآله والصلاه فيه تعدل عشره آلاف، ومسجد الكوفه وفيه تعدل ألف صلاة، والمسجد الأقصى وفيه تعدل ألف صلاة أيضاً، ثم مسجد الجامع وفيه تعدل مئه، ومسجد القبيله وفيه تعدل خمساً وعشرين، ومسجد السوق وفيه تعدل اثني عشر، ويستحب أن يجعل في بيته مسجداً أى مكاناً معدداً للصلاه فيه وإن كان لا يجرى عليه أحكام المسجد، والأفضل للنساء الصلاه في بيوتهن وأفضل البيوت بيت المخدع أى بيت الخزانة في البيت.

(مسألة ٥) يستحب الصلاة في مشاهد الأئمة عليهم السلام وهى البيوت التى أمر الله

تعالى أن ترفع ويذكر فيها اسمه، بل هي أفضل من المساجد، بل قد ورد في الخبر أنّ الصلاة عند علي عليه السلام بمئتي ألف صلاة، وكذا يستحب في روضات الأنبياء ومقام الأولياء والصلحاء والعلماء والعُباد بل الأحياء منهم أيضاً.

(مسألة ٦) يستحب تفريق الصلاة في أماكن متعدّده لتشهد له يوم القيمة ففي الخبر سأل الراوى أباعبدالله عليه السلام يصلى الرجل نوافله في موضع أو يفترقها قال عليه السلام: «لا، بل هاهنا وهاهنا فإنها تشهد له يوم القيامة» وعنه عليه السلام: «صلّوا من المساجد في بقاع مختلفة فإنّ كل بقعه تشهد للمصلى عليها يوم القيامة»^(١).

(مسألة ٧) يكره لجار المسجد أن يصلى في غيره لغيره كالمطر، قال النبي صلى الله عليه وآله: «لا صلاة لجار المسجد إلا في مسجده»^(٢) ويستحب ترك مؤاكلة من لا يحضر المسجد وترك مشاربته ومشاورته ومناكحته ومجاورته.

(مسألة ٨) يستحب الصلاة في المسجد الذي لا يصلى فيه ويكره تعطيله فعن أبي عبدالله عليه السلام: «ثلاثة يشكون إلى الله عزّ وجلّ مسجد خراب لا يصلى فيه أهله، وعالم بين جهّال، ومصحف معلق قد وقع عليه الغبار لا يقرأ فيه»^(٣).

(مسألة ٩) يستحب كثره التردد إلى المساجد فعن النبي صلى الله عليه وآله: «من مشى إلى مسجد من مساجد الله فله بكل خطوه خطاها حتى يرجع إلى منزله عشر حسنات ومحى عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات»^(٤).

(مسألة ١٠) يستحب بناء المسجد وفيه أجر عظيم، قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «من بنى مسجداً في الدنيا أعطاه الله بكل شبر منه مسيره أربعين ألف عام مدينه من ذهب

ص: ٣١٨

١- (١) وسائل الشيعة ٥: ١٨٨، الباب ٤٢ من أبواب مكان المصلى، الحديث ٧.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٥: ١٩٤، الباب ٢ من أبواب أحكام المساجد، الحديث الأوّل.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٥: ٢٠١، الباب ٥ من أبواب أحكام المساجد، الحديث الأوّل.

٤- (٤) وسائل الشيعة ٥: ٢٠١، الباب ٤ من أبواب أحكام المساجد، الحديث ٣.

وفضّه ولؤلؤ وزبرجد» وعن الصادق عليه السلام: «من بنى مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة» (١). [١]

الشرح:

فصل في الأمكنه المكروهه

يعتبر الوقف في صيروره المكان مسجداً

[١] لا ينبغي التأمل في اعتبار الوقف في صيروره المكان والبناء مسجداً حيث إنّ المسجد معبد للمسلمين في صلواتهم وغيرها من بعض أعمالهم الدينيه فيكون وقفه تحريراً لا يصير ذلك المكان والبناء ملكاً لأحد، بل يخرج عن ملك الباني والواقف فيكون من بيوت الله والمعبد للمسلمين، واحتاط قدس سره في صيرورته مسجداً باحتياط استحبابي إنشاء صيغه الوقف عليها وأن يكون وقفه بقصد القربه، وليس المراد ما يوهمه ظاهر عبارته بأن يقول وقفته قربه إلى الله من الاحتياط في التلفظ بقصد القربه أيضاً حيث لو كان وقف المسجد من قبيل العباده كما التزم بذلك جملة من الأصحاب في عتق العبد والأمه يكون كساير العبادات ممّا يكفي فيها أن يكون العمل بقصد القربه لا- أن يتلفظ بقصد التقرب، ولكن كما ذكره قدس سره يتحقق كون المكان مسجداً ببنائه بقصد أن يصير مسجداً وأن يجعل في اختيار الناس لأن يصلوا فيه وقصد التقرب معتبر في استحقاق الباني الواقف الثواب على عمله لافي تحقق أصل عنوان المسجديه، بل تحقق العنوان يحصل بالبناء بقصد كونه مسجداً وجعله معبداً للمسلمين في صلواتهم وغيرها ممّا يناسب المسجد من الأعمال واعتبار تحقق صلاه واحد أو أكثر أيضاً لزومه محلّ تأمّل ومنع، بل يكفي جعله في اختيار الناس وربما يقال لا يكفي المعاطاه في الوقف سواء كان وقف المسجد أو غيره من الأوقاف؛ لأنه يعتبر في الوقف التأييد واللزوم، والمعاطاه لا تنفيذ اللزوم وغايتها يكون التصرف بها جازياً مباحاً، وفيه أنّ

ص: ٣١٩

(مسألة ١١) الأحوط إجراء صيغته الوقف بقصد القربه في صيروته مسجداً [١] بأن يقول: وقفته قربه إلى الله تعالى، لكن الأقوى كفايه البناء بقصد كونه مسجداً مع صلاه شخص واحد فيه بإذن الباني فيجوز حينئذ حكم المسجديه وإن لم تجر الصيغه.

(مسألة ١٢) الظاهر أنه يجوز أن يجعل الأرض فقط مسجداً دون البناء والسطح [٢] وكذا يجوز أن يجعل السطح فقط مسجداً أو يجعل بعض الغرفات أو القباب أو نحو ذلك خارجاً فالحكم تابع لجعل الواقف والباني في التعميم والتخصيص، كما أنه كذلك بالنسبة إلى عموم المسلمين أو طائفه دون أخرى على الأقوى.

الشرح:

المعاطاه حتى في غير الوقف أيضاً من العقود اللازمه تنفيذ اللزوم كما قرر في محلّه من بحث البيع بنحو المعاطاه، ومع الإغماض عنه تكفى المعاطاه في وقف المساجد كما يستفاد ذلك من ذيل صحيحه أبي عبيده الحذاء المتقدمه (١).

[١] أقول: روى الخبر الأول في عقاب الأعمال (٢) بسند تقدم في عياده المريض والثاني رواه الكليني بسند صحيح عن أبي عبيده الحذاء، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول من بنى مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة قال أبو عبيده: فمرّ بي أبو عبد الله عليه السلام في طريق مكّه وقد سوّيت بأحجار مسجداً، فقلت له: جعلت فداك نرجو أن يكون هذا من ذلك، قال: نعم (٣).

[٢] الوقف داخل في الإنشاء الذي يكون القصد مقوماً له فما دام لم يقصد واقف

ص: ٣٢٠

١- (١) تقدمت آنفاً .

٢- (٢) ثواب الأعمال : ٢٩٠ .

٣- (٣) الكافي ٣ : ٣٦٨ ، الحديث الأوّل .

(مسأله ۱۳) يستحب تعمیر المسجد إذا أشرف على الخراب وإذا لم ينفع يجوز تخريبه وتجديد بنائه [۱] بل الأقوى جواز تخريبه مع استحكامه لإرادته توسيعه من جهة حاجه الناس.

الشرح:

المسجد في وقفه أمراً لا يجتمع مع كون المكان مسجداً فلا مانع منه، فقصد كون الأرض المملوكة له وقفاً ومسجداً لا ينافي عدم قصد ذلك في بعض غرفه أو قبابه عن كونه مسجداً، ومثله عدم جعل ساحه المسجد مسجداً.

نعم، إذا كان مراده من جعله مسجداً لأهل السوق أو المحلّه أو غيرهما أن ليس لغيرهم الصلاه فيه فهذا ينافي كونه مسجداً، فإنّ عنوان المسجد يتحقق بالوقف التحريري وإخراج المكان عن أى علقه إلى علقه عنوان المعبدية للمسلمين وتعنونه بعنوان بيت الله وإن كان بمعنى أنّ الغرض الداعي إلى بنائه مسجداً أن يكون لأهل السوق مكان حتى يجتمعون ويصلون فيه بحيث يكون مسجداً لهم لا ينافي صلاه كل مسلم فيه من أى طائفه وقبيله، فهذا النحو من الداعي لا ينافي وقف المسجد، وأمّا في الفرض فيكون المكان المفروض مصلى لا يترتب عليه أحكام المسجد.

يستحب تعمیر المسجد

[۱] إذا كان خرابه بحيث يكون حائطه أو سقفه في معرض السقوط على الماره أو الداخل فيه فلا يبعد وجوب نقضه وتخريبه بنحو الواجب الكفائي حفظاً للناس من ضرر تلف العضو أو النفس، وأمّا تخريب المسجد لأجل التوسعه مع إبقاء أرضه على المسجدية واستعمال آلاته وإنقاذه فيه فلا بأس؛ لأن المسجد ليس ملكاً لأحد لثلا يجوز التصرف فيه والتوسعه إحسان، ولا ينافيها الوقوف على حسب ما يوقفها

ص: ۳۲۱

الشرح:

أهلها(١) فإنَّ أهل الوقف في وقف المسجد قد وقف لكونه معبداً للمسلمين وإخراجه عن ملكه إلى عنوان بيت الله، وفي صحيحه عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سمعته يقول إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله بنى مسجده بالسميط ثمَّ إنّ المسلمين كثروا فقالوا: يا رسول الله لو أمرت بالمسجد فزيد فيه؟ فقال: نعم، فزيد فيه وبناه بالسعيدة ثمَّ إنّ المسلمين كثروا فقالوا: يا رسول الله لو أمرت بالمسجد فزيد فيه؟ فقال: نعم، فأمر به فزيد فيه وبنى جدرانهُ بالأُنثى والذكر(٢). الحديث.

ص: ٣٢٢

١- (١) وسائل الشيعة ١٩ : ١٧٥ ، الباب ٢ من أبواب كتاب الوقوف والصدقات، الحديث الأوّل .

٢- (٢) وسائل الشيعة ٥ : ٢٠٦ ، الباب ٩ من أبواب أحكام المساجد، الحديث الأوّل.

الأول: يحرم زخرفته أى تزيينه بالذهب بل الأحوط ترك نقشه بالصور [١].

الشرح:

فصل فى بعض أحكام المسجد

تحريم زخرفه المساجد

[١] عدم جواز تزيين المسجد بالنقش بالذهب وبالصور منسوب إلى المشهور وإن ناقش فيه صاحب الجواهر (١) فى حصول الشهره المعتدّ بها وأيّده بما فى الدروس من نسبه التحريم إلى قيل (٢)، ويستدل على ذلك بأنّه تضييع للمال فيدخل فى الإسراف وبأنّ هذا لم يكن فى زمان النبى صلى الله عليه وآله ويحسب بدعه وفيه ما لا يخفى؛ فإنّ البدعه إنّما تتحقق بإدخال شىء لم يكن من الدين فى الدين ومجرّد عدم وجود شىء فى المساجد زمان النبى صلى الله عليه وآله لا يوجب أن يكون وجوده فيها بدعه، وإذا كان الشىء فى المسجد بنظر المشرعه من تعظيم شعائر الله فلا يكون فيه أى منع، وإسراف المال وتبذيره إتلافه من غير غرض عقلايى .

وأما الصّور فإن كان المراد بها صور ذوى الأرواح فالمشهور عدم جوازها إذا كانت الصوره تامه، سواء كان النقش بها فى المسجد أو فى غيره، وأما إذا كانت الصوره ناقصه أو كان النقش نقش غير صور ذات الأرواح فالكلام فيه كما فى زخرفته، وأما روايه عمرو بن جميع، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاه فى المساجد المصوّره؟ فقال: «أكره ذلك ولكن لا يضركم ذلك اليوم ولو قد قام العدل لرأيتم كيف يصنع فى

ص: ٣٢٣

١- (١) جواهر الكلام ١٤ : ١٤٧ _ ١٥٠ .

٢- (٢) الدروس الشرعيه ١ : ١٥٦ .

الثانى: لا- يجوز بيعه ولا-بيع آلاته وإن صار خراباً ولم يبق آثار مسجديته، ولا إدخاله فى الملك ولا فى الطريق ولا يخرج عن المسجديه أبداً، ويبقى الأحكام من حرمة تنجيسه ووجوب احترامه وتصرف آلاته فى تعميره، وإن لم يكن معمراً تصرف فى مسجد آخر، وإن لم يمكن الانتفاع بها أصلاً يجوز بيعها وصرف القيمة فى تعميره أو تعمير مسجد آخر [١].

الشرح:

ذلك» (١) والروايه ضعيفه السند فإنّ فى سندها عده من المجاهيل وتعارضها روايه على بن جعفر، عن أخيه، قال: سألته عن المسجد يكتب فى القبلة القرآن أو الشىء من ذكر الله؟ قال: لا بأس، قال: وسألته عن المسجد ينقش فى قبلته بجصّ أو أصباغ؟ قال لا بأس به (٢). نعم، يمكن أن يكون المراد من النقش غير صورته ذوى الأرواح.

نعم، لا بأس بالالتزام بعدم جواز صورته ذوى الأرواح فى جانب القبلة سواء كانت بنحو المجسمه أو بنحو النقش، وسواء كانت صورته تامه أو ناقصه لكراهه الصلاه معها كما يدل عليه كصحيحه محمد بن مسلم، قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام: أصلّى والتمثيل قدامى وأنا أنظر إليها؟ قال: «لا اطرح عليها ثوباً» (٣) فإنّ المسجد مكان يكون الصلاه فيه أفضل فلا يناسبه فعل شىء يوجب نقض الصلاه مع عدم تمكن كل داخل من ستر التمثال بثوب.

لا يجوز بيع المسجد ولا آلاته

[١] أمّا عدم جواز بيع المسجد فقد تقدّم أنّ وقفه تحرير من علقه الملكيه

ص: ٣٢٤

١- (١) وسائل الشيعه ٥: ٢١٥، الباب ١٥ من أبواب أحكام المساجد، الحديث الأوّل.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٥: ٢١٥ _ ٢١٦، الباب ١٥ من أبواب أحكام المساجد، الحديث ٣.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٥: ١٧٠، الباب ٣٢ من أبواب أحكام المساجد، الحديث الأوّل.

الثالث: يحرم تنجيسه، وإذا تنجس يجب إزالتها فوراً [١] وإن كان في وقت الصلاة مع سعيته. نعم، مع ضيقه تقدّم الصلاة ولو صلى مع السعيه أثم لكن الأقوى صحه صلاته ولو علم بالنجاسه أو تنجس في أثناء الصلاة لا يجب القطع للإزاله وإن كان في سعه الوقت، بل يشكل جوازه، ولا بأس بإدخال النجاسه الغير

الشرح:

وجعلها معبداً فلا يدخل في الملك ولا في الطريق أو غير ذلك، وأمّا عدم جواز بيع آلاته التي تعد جزءاً من بناء المسجد فالحال فيها كالحال في نفس المسجد من كون وقفه تحريراً في ضمن تحرير المسجد من علقه الملكيه فيصرف تلك الآلات في ذلك المسجد إذا أمكن، وإلا يصرّف في مسجد آخر ومع عدم إمكان صرفه ولو في مسجد آخر يصرّف في ساير بناء الخير، وأمّا الآلات التي لا تعد جزءاً من البناء فلا يكون الوقف فيها تحريراً، بل هي إمّا وقف وتمليك للمسجد لينتفع بها في المسجد أو تمليك للمصلين فيها أو باق على ملك واقفها، وإنما أعطى للمصلين فيه الانتفاع بها فيه.

وعلى كل، فإن لم يمكن الانتفاع بها في ذلك المسجد أو مسجد آخر بعينها يباع ويصرف قيمتها فيه أو في مسجد آخر تحصيلاً لغرض الواقف مهما أمكن، وأمّا حرمة تنجيس المسجد بعد خرابه فإن كان خرابه بحيث لم يبق معه عنوان المسجديه فلا إشكال فيها إذا عدّ التنجيس هتكاً، وأمّا مع عدمه ففي الحرمه تأمّل على ما تقدّم في بحث الطهاره.

يحرم تنجيس المسجد

[١] هذا فيما إذا كان بقاؤه على نجاسته ولو في زمان قليل هتكاً للمسجد أو موجباً لسرايته وتلوث ساير مواضعه وإلا ففي وجوب الفوريه تأمّل، وبهذا يظهر أنه

المتعدّيه إلّا- إذا كان موجِباً للهِتكَ كالكثيره من العذره اليابسه مثلاً وإذا لم يتمكّن من الإزاله بأن احتاجت إلى معين ولم يكن سقط وجوبها، والأحوط إعلام الغير إذا لم يتمكّن وإذا كان جنباً وتوقفت الإزاله على المكث فيه فالظاهر عدم وجوب المبادره إليها، بل يؤخّرها إلى ما بعد الغسل ويحتمل وجوب التيمم والمبادره إلى الإزاله.

(مسأله ١) يجوز أن يتخذ الكنيف ونحوه من الأمكنه التي عليها البول والعذره ونحوهما مسجداً بأن يطم ويلقى عليها التراب النظيف ولا تضر نجاسه الباطن [١] في هذه الصوره وإن كان لا يجوز تنجيسه في ساير المقامات لكن الاحوط إزاله النجاسه أولاً أو جعل المسجد خصوص المقدار الطاهر من الظاهر.

الشرح:

لا يجب قطع الصلاه لإزالته بل يشكّل جوازه إلّا في المورد الذي ذكرناه حيث يتعين فيه القطع للإزاله إلّا مع ضيق وقت الصلاه، وأمّا ما ذكره قدس سره من احتمال أن يتيمم الجنب للمبادره إلى الإزاله مع تمكنه من الإزاله بالتأخير إلى ما بعد الغسل لا يمكن المساعده عليه فإنّ التيمم ممّن يتمكّن من الغسل غير صحيح ومجرّد الدخول إلى المسجد لا تكون من الغايات التي شرّع التيمم لأجلها كما تقدّم في محله.

في جواز جعل الكنيف مسجداً بعد الطم بالتراب

[١] ذكر قدس سره جواز جعل الكنيف مسجداً بأن يطم ويلقى عليه التراب الطاهر ولا تضر نجاسه الباطن في الفرض وإن لا يجوز تنجيس الباطن في ساير المقامات، ويدلّ على جواز جعله مسجداً عده من الروايات منها ما في صحيحه عبيدالله بن علي الحلبي أنه قال لأبي عبدالله عليه السلام: فيصلح المكان الذي كان حشّاً زماناً أن ينظف ويتخذ

الشرح:

مسجداً؟ فقال: «نعم، إذا ألقى عليه من التراب ما يواريه فإن ذلك ينظفه ويطهره»^(١) وصحيحه عبدالله بن سنان، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المكان يكون حشاً زماناً فينظف ويتخذ مسجداً؟ فقال: «ألق عليه من التراب حتى يتواري فإن ذلك يطهره إن شاء الله»^(٢) ونحوهما^(٣) غيرهما.

وكيف ما كان، يستفاد منها أن نجاسة الباطن لا يضرب بكونه مسجداً.

وبتعبير آخر، النجاسة السابقة للأرض قبل كونها مسجداً لا يضرب بجعلها مسجداً فلا دلالة على جواز تنجيس باطن المسجد بعد صيرورته مسجداً.

نعم، لا بأس بالالتزام بأنه إذا تنجس باطن المسجد دون ظاهره كما إذا نزلت الرطوبة النجسه الى باطن المسجد من غير أن يظهر في ظاهره شيئاً منها فلا يجب تطهير الباطن؛ لأن ما دل على إزالة النجاسة عن المسجد لا يقتضى ذلك، بل مقتضاه إزالة النجاسة الظاهره من ظواهر أرضه وجدرانه على ما تقدم في بحث وجوب تطهير المسجد من بحث الطهاره، وما ذكره قدس سره من أن الأحوط إزالة النجاسة أولاً أو جعل المسجد خصوص المقدار الظاهر منه لم يعلم وجهه بعد ما ورد إذا ألقى عليه من التراب ما يواريه فإن ذلك ينظفه ويطهره، أو ما ورد ألق عليه من التراب حتى يتواري فإن ذلك يطهره^(٤).

ص: ٣٢٧

١- (١) وسائل الشيعه ٥ : ٢٠٩ ، الباب ١١ من أبواب أحكام المساجد، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٥ : ٢١٠ ، الباب ١١ من أبواب أحكام المساجد، الحديث ٤.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٥ : ٢١٠ - ٢١١ ، الباب ١١ من أبواب أحكام المساجد .

٤- (٤) تقدم تخريجهما .

الرابع: لا- يجوز إخراج الحصى منه وإن فعل رده إلى ذلك المسجد أو مسجد آخر [١] نعم، لا- بأس بإخراج التراب الزائد المجتمع بالكنس أو نحوه.

الشرح:

لا يجوز إخراج الحصى من المسجد

[١] قد قيد في المدارك وغيرها بما إذا كان الحصى جزءاً من المسجد أو آلاته، وأمّا لو كانت قمامه كان إخراجها مستحباً كالتراب (١) الحاصل من كنس المسجد؛ لأنّه تنظيف للمسجد وعن المحقق في المعتبر كراهه إخراج الحصى منه (٢)، ويستدل على ذلك كما يظهر من صاحب الوسائل أيضاً بروايات بعضها وارده في تراب حول الكعبة أو البيت أو من حصياته كصحيحه محمد بن مسلم، قال: سمعت أبا عبدالله يقول: «لا ينبغي لأحد أن يأخذ من ترابه ما حول الكعبة وإن أخذ منه شيئاً رده» (٣).

وصحيحه معاوية بن عمار، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: «أخذت سكاً من سكّ المقام وتراباً من تراب البيت وسبع حصيات؟ فقال: «بئس ما صنعت، أمّا التراب والحصى فردّه» (٤) ولعلّ في الحصى والتراب خصوصيه؛ ولذا أمره بالردّ إلى مكانه والشك لفساده بالإخراج لا يقيد؛ ولذا لم يأمره بالرد ولكن لا يمكن أن يستفاد من هاتين غير حكم حصى المسجد الحرام.

نعم، في موثقه زيد الشحام على روايه الكليني، قلت لأبي عبدالله عليه السلام أخرج من المسجد وفي ثوبي حصاه؟ قال: «فردّها أو اطرحتها في مسجد» (٥) ومثلها روايه

ص: ٣٢٨

١- (١) مدارك الأحكام ٤ : ٣٩٩ .

٢- (٢) المعتبر ٢ : ٤٥٢ .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٥ : ٢٣١ ، الباب ٢٦ من أبواب أحكام المساجد، الحديث الأول .

٤- (٤) وسائل الشيعه ٥ : ٢٣٢ ، الباب ٢٦ من أبواب أحكام المساجد، الحديث ٢ .

٥- (٥) الكافي ٤ : ٢٢٩ ، الحديث ٤ .

الخامس: لا يجوز دفن الميت في المسجد إذا لم يكن مأموناً من التلوّث [١] بل مطلقاً على الأحوط.

السادس: يستحب سبق الناس في الدخول إلى المساجد، والتأخر عنهم في الخروج منها.

السابع: يستحب الإسراع فيه، وكنسه، والابتداء في دخوله بالرجل اليمنى، وفي الخروج باليسرى، وأن يتعاهد نعله تحفظاً عن تنجيسه، وأن يستقبل القبلة، ويدعو ويحمد الله ويصلى على النبي صلى الله عليه وآله، وأن يكون على طهاره.

الثامن: يستحب صلاة التحية بعد الدخول، وهي ركعتان، ويجزئ عنها الصلوات الواجبه أو المستحبه.

التاسع: يستحب التطيب ولبس الثياب الفاخره عند التوجه إلى المسجد.

العاشر: يستحب جعل المطهره على باب المسجد.

الحادى عشر: يكره تعليه جُدران المساجد، ورفع المناره عن السطح، ونقشها بالصور غير ذوات الأرواح، وأن يجعل لجدرانها شرفاً، وأن يجعل لها محاريب داخله.

الشرح:

وهب بن وهب، عن جعفر، عن أبيه (١)، ولا يبطل الإطلاق فيهما وفي المدارك حكى عن المعتمر استدلاله على الكراهه بروايه هب بن وهب وقال: هذه الروايه ضعيفه جداً فإنّ راويها هب بن وهب (٢). ولم يذكر موثقه زيد الشحام مع أنها مثل روايه هب بن وهب.

لا يجوز دفن الميت في المسجد

[١] يظهر من تقييده بما إذا لم يكن مأموناً من التلوّث أنّ الموجب للمنع هو

ص: ٣٢٩

١- (١) وسائل الشيعه ٥: ٢٣٢، الباب ٢٦ من أبواب أحكام المساجد، الحديث ٤.

٢- (٢) مدارك الأحكام ٤: ٣٩٩. وانظر المعتمر ٢: ٤٥٢.

الثاني عشر: يكره استطراق المساجد إلا أن يصلى فيها ركعتين، وكذا إلقاء النُخامه والنُخاعه، والنوم إلا لضروره، ورفع الصوت إلا- في الأذان ونحوه، وإنشاد الضالّه، وحذف الحصى، وقراءه الأشعار غير المواعظ ونحوها، والبيع، والشراء، والتكلم في أمور الدنيا، وقتل القمل، وإقامه الحدود، واتخاذها محلاً للقضاء والمرافعه، وسلّ السيف، وتعليقه في القبله، ودخول من أكل البصل والثوم ونحوهما ممّا له رائحه تؤذى الناس، وتمكين الأطفال والمجانين من الدخول فيها، وعمل الصنائع، وكشف العوره والسيره والفخذ والركبه، وإخراج الريح.

(مسأله ٢) صلاه المرأه فى بيتها أفضل من صلاتها فى المسجد.

(مسأله ٣) الأفضل للرجال إتيان النوافل فى المنازل والفرائض فى المساجد.

الشرح:

تلويث باطن المسجد أو مطلقاً وإن احتاط بعدم الجواز فى صوره الأيمن أيضاً، ولا ينبغى التأمل فى أنه لا يجوز جعل المسجد مقبره للموتى، فإنّ هذا الجعل ينافى عنوان المسجديه؛ لكراهه الصلاه على القبر وبين القبور والإتيان بالصلاه فى المساجد مستحبه كما تقدم.

نعم، دفن ميت أو ميتين كبانى المسجد وواقفه فيه لا يسلب عنوان المسجديه ولا ينافيه، ولكن الأحوط للبانى والواقف إذا أراد دفنه بعد موته فيه أن يعين لدفنه مكاناً ويجعل المسجد غير ذلك المكان.

ص: ٣٣٠

لا- إشكال فى تأكّد رجحانهما فى الفرائض اليوميّه أداءً وقضاءً جماعه وفرادى حضراً وسفراً للرجال والنساء [١] وذهب بعض العلماء إلى وجوبهما وخصّه بعضهم بصلاه المغرب والصبح وبعضهم بصلاه الجماعه وجعلهما شرطاً فى صحّتها وبعضهم جعلهما شرطاً فى حصول ثواب الجماعه، والأقوى استحباب الأذان مطلقاً والأحوط عدم ترك الإقامة للرجال.

الشرح:

فصل فى الأذان والإقامة

الأذان والإقامة مستحبان

[١] إن كان المراد من تأكّد رجحانهما التأكّد ثبوتاً مطلقاً بمعنى أنّ الطلب المتعلّق بهما بملاك لا يتخلف عن الشدّه بحسب الصلوات والحالات والأشخاص فيأتى أنّ الأمر ليس كذلك، بل الطلب المتعلّق بهما يختلف بحسب ما ذكر، وإن كان المراد أنّ الدليل على رجحانهما مؤكّد لتعدّد الدليل على رجحانهما وإن اختلف الملاك فيهما بحسب ما تقدم فلا يبعد ذلك كما نذكر، وما ذكر قدس سره من أنّ فى أصحابنا من يلتزم بوجوب الأذان والإقامة لعلّه يريد الالتزام بوجوبهما فى الجملة، وإلا فالقائل بوجوبهما مطلقاً من بين الأصحاب غير ظاهر فإنّ المحكى عن المفيد قدس سره (١) والمنسوب إلى الأكثر أنّهما واجبان على الرجال، وعن بعض الأصحاب وجوبهما فى الجماعه وإن لم يقيدوا الجماعه بجماعه الرجال، والمحكى عن الشيخ قدس سره أنّ الأذان والإقامة شرط فى ثواب الجماعه حيث قال فى المحكى عنه: ومتى أصبت جماعه بغير

ص: ٣٣١

الشرح:

أذان وإقامه لم تحصل فضيله الجماعه والصلاه ماضيه(١). والمحكى عن السيد وبعض آخر وجوب الإقامه فى الصلوات اليوميه مطلقاً ولكن وجوب الأذان مختص بصلاتي المغرب والصبح(٢).

وكيف كان يقع الكلام فى مقامين، الأول: فى الأذان، والثانى: فى الاقامه.

أما الأول فالمشهور بين الأصحاب أنّ الأذان للصلوات اليوميه مستحب بلا فرق بين الصلوات إلّا فى تأكّد الاستجاب فى بعضها وعدم تأكّده فى البعض الآخر، ويستدل على ذلك بمثل صحيحه يحيى الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا أذنت فى أرض فلاه وأقت صلي خلفك صفان من الملائكه وإن أقت ولم تؤذن صلي خلفك صف واحد»(٣) وصحيحه محمد بن مسلم، قال: قال لى أبو عبدالله عليه السلام: «إنك إذا أذنت وأقت صلي خلفك صفان من الملائكه، وإن أقت إقامه بغير أذان صلي خلفك صف واحد»(٤) وفى مثلهما تأمل فى الشمول لصلاه الجماعه وظاهرهما الصلاه الفرادى، وأوضح منهما صحيحه عبيدالله بن على الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام، عن أبيه عليه السلام أنّّه كان إذا صلي وحده فى البيت أقام إقامه ولم يؤذن(٥). وصحيحه عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «يجزيك إذا خلوت فى بيتك إقامه واحده بغير أذان»(٦).

ص: ٣٣٢

١- (١) حكاه عنه المحقق فى المعتبر ٢: ١٣٢. وانظر المبسوط ١: ٩٥.

٢- (٢) حكاه الحكيم فى المستمسك ٥: ٥٢٦. جمل العلم والعمل (رسائل المرتضى) ٣: ٢٩.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٥: ٣٨١، الباب ٤ من أبواب الاذان والإقامه، الحديث الأول.

٤- (٤) وسائل الشيعه ٥: ٣٨١، الباب ٤ من أبواب الاذان والإقامه، الحديث ٢.

٥- (٥) وسائل الشيعه ٥: ٣٨٥، الباب ٥ من أبواب الاذان والإقامه، الحديث ٦.

٦- (٦) وسائل الشيعه ٥: ٣٨٤، الباب ٥ من أبواب الاذان والإقامه، الحديث ٤.

الشرح:

ولكن لابد من الالتزام بعدم وجوب الأذان حتى في صلاة الجماعة لصحيحه على بن رثاب، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام قلت: تحضر الصلاة ونحن مجتمعون مكان واحد أتجزئنا إقامه بغير أذان؟ قال: «نعم» (١) ومثلها رواه الحسن بن زياد، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «إذا كان القوم لا ينتظرون أحداً اكتفوا بإقامه واحده» (٢) والمراد بإقامه واحده الاختصار بالإقامه من غير الأذان لعدم تكرار الإقامه، نظير ما ورد في روايه عبدالرحمان بن أبي عبدالله، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: «يقصر الأذان في السفر كما تقصر الصلاة تجزى إقامه واحده» (٣).

والحاصل أن روايه الحسن بن زياد للمناقشه في سندها لكونه مردداً بين الحسن بن زياد الطائى الثقه وبين الحسن بن زياد الصيقل الذى لم يثبت له توثيق صالحه للتأييد فقط، فتكون النتيجة عدم وجوب الأذان فى الصلاة بلا فرق بين صلاة الفردى وصلاة الجماعة وتعليق الاختصار بالإقامه على ما إذا خلوت فى صحيحه عبدالله بن سنان، وعلى ما إذا صلّيت وحدك بالبيت فى صحيحه عبيد الله بن على الحلبي، يحمل على تأكد الاستحباب فى الأذان لصلاة الجماعة، وكذا فى روايه أبى بصير، عن أحدهما عليهما السلام قال: سألته أيجزى أذان واحد؟ قال: «إن صلّيت جماعه لم يجز إلا أذان وإقامه وإن كنت وحدك تبادر أمراً تخاف أن يفوتك يجزيك إقامه إلا الفجر والمغرب» (٤) والروايه ضعيفه سنداً لكون الراوى عن أبى بصير البطائنى وعلى

ص: ٣٣٣

- ١- (١) وسائل الشيعه ٥ : ٣٨٥ ، الباب ٥ من أبواب الاذان والاقامه ، الحديث ١٠ .
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٥ : ٣٨٥ ، الباب ٥ من أبواب الأذان والإقامه ، الحديث ٨ .
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٥ : ٣٨٥ ، الباب ٥ من أبواب الأذان والإقامه ، الحديث ٩ .
- ٤- (٤) وسائل الشيعه ٥ : ٣٨٨ ، الباب ٧ من أبواب الأذان والإقامه ، الحديث الأول .

الشرح:

تقدير الإغماض يحمل على تأكيد الاستحباب وعدم أجزاء الإقامه بوحدها عن ذلك الاستحباب.

وأما موثقه عمار، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سئل عن الرجل يؤذن ويقيم ليصلي وحده فيجىء رجل آخر فيقول له نصلي جماعه هل يجوز أن يصلياً بذلك الأذان والإقامه؟ قال: «لا، ولكن يؤذن ويقيم» (١) فلا- دلالة لها على وجوب الأذان والإقامه فإن حكم الأذان والإقامه كان مفروغاً عنه عند السائل، وسؤاله راجع إلى أن الطلب المتعلق بالأذان والإقامه في الجماعه يمتثل بالأذان والإقامه الواقعتين عمّن كان يريد الصلاه الفرادى أم لا فمدلولها عدم الإجزاء.

وأما أن الحكم المتعلق بها في صلاه الجماعه الوجوب أو الاستحباب المؤكد فلا- يدخل في مدلولها، وأما التفصيل بين صلاتي المغرب والصبح وبين غيرهما من الصلوات اليومية فيستدل على ذلك بصحيحه صفوان بن مهران، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «الأذان مثنى مثنى والإقامه مثنى مثنى ولا بد في الفجر والمغرب من أذان وإقامه في الحضر والسفر لأنه لا يقصر فيهما في حضر ولا- سفر وتجزيك إقامه بغير أذان في الظهر والعصر والعشاء الآخرة، والأذان والإقامه في جميع الصلوات أفضل» (٢) وصحيحه عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «تجزيك في الصلاه إقامه واحده إلا الغداه والمغرب» (٣) وموثقه سماعه، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «لاتصل الغداه والمغرب إلا بأذان وإقامه ورخص في سائر الصلوات بالإقامه والأذان

ص: ٣٣٤

١- (١) وسائل الشيعة ٥: ٤٣٢، الباب ٢٧ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٥: ٣٨٦، الباب ٦ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٢.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٥: ٣٨٧، الباب ٦ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٤.

الشرح:

أفضل»(١) ولكن ظاهر قوله عليه السلام: «والأذان والإقامة في جميع الصلاة أفضل» ظاهره الانحلال وأن الأذان حتى في كل من صلاتي المغرب والصبح أيضاً أفضل وهذا مقتضاه الاستحباب وإن اختلفت الفضل بالإضافة إلى الصلاتين وسائرهما، ومع الإغماض عن ذلك فتحمل على تأكيد الاستحباب في الأذان للصلاتين بقريته صحيحه عمر بن يزيد، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الإقامة بغير أذان في المغرب؟ فقال: «ليس به بأس وما أحب أن يعتاد»(٢) ولا ينافي الحمل على تأكيده التعبير بقوله عليه السلام في صحيحه صفوان بن مهران: «ولابد في الفجر والمغرب من أذان وإقامة في الحضر والسفر»(٣) نظير الحمل على الاستحباب فيما ورد في استلام الحجر الأسود من أنه لا بد للطائف من استلامه حيث يراد اللابديه في درك الفضل، هذا كله بالإضافة إلى الأذان.

وأمّا بالإضافة إلى الإقامة فلا ينبغي التأمّل في أنّ الإقامة غير واجبه بالإضافة إلى النساء وإن كانت مستحبه لها كاستحباب الأذان لصلاتها كما تشهد لذلك صحيحه عبد الله بن سنان، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة تؤذّن للصلاه؟ فقال: «حسن إن فعلت وإن لم تفعل أجزأها أن تكبر وأن تشهد أن لا إله إلا الله وأنّ محمداً رسول الله»(٤) وصحيحه جميل بن دراج، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة أعليها أذان وإقامه؟ قال: «لا»(٥) والمراد عدم ثبوتها على المرأة نظير ثبوتها على الرجل

ص: ٣٣٥

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٥ : ٣٨٧ ، الباب ٦ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث ٥.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٥ : ٣٨٧ ، الباب ٦ من أبواب الاذان والاقامه، الحديث ٦ .
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٥ : ٣٨٦ ، الباب ٦ من أبواب الاذان والاقامه، الحديث ٢.
 - ٤- (٤) وسائل الشيعه ٥ : ٤٠٥ ، الباب ١٤ من أبواب الاذان والاقامه، الحديث الأوّل.
 - ٥- (٥) وسائل الشيعه ٥ : ٤٠٦ ، الباب ١٤ من أبواب الاذان والاقامه، الحديث ٣.

الشرح:

فلا ينافي أصل مشروعيتها في حقها أيضاً كما هو ظاهر قوله عليه السلام في الصحيحه الأولى: «حسن إن فعلت» وإذا كان الأذان مشروعاً في حقها كان الأمر في الإقامه كذلك بالأولويه؛ لأن مشروعيه الأذان لصلاتها من غير مشروعيه الإقامه غير محتمل.

وأمّا الإقامه فوجبها على الرجال في صلواته اليومية يظهر من كلمات بعض الأصحاب كما حكى (١) ذلك عن الشيخين (٢) والسيد (٣) وابن الجنيد (٤) وعن الوحيد البهبهاني (٥) الميل اليه واختاره صاحب الحدائق (٦).

ويستدل على ذلك بوجه منها موثقه عمار، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا بد للمريض أن يؤذن ويقيم إذا أراد الصلاه ولو في نفسه إن لم يقدر على أن يتكلم به. سئل فإن كان شديد الوجع؟ قال: لا بد من أن يؤذن ويقيم لأنه لا صلاه إلا بأذان وإقامه (٧).

ووجه الاستدلال أنّ ظاهر الموثقه وجوب كل من الأذان والإقامه وقد رفعنا اليد عن ظهورها بالإضافة إلى الأذان حيث بينا استحبابه، وأمّا بالإضافة إلى الإقامه فلا وجه لرفع اليد عن ظهورها، بل لا يبعد أن يكون ظهورها اشتراط الصلاه بها

ص: ٣٣٦

- ١- (١) حكاة السيد الخوئي في المستند ١٣ : ٢٣٢ .
- ٢- (٢) المفيد في المقنع : ٩٩ . والطوسي في النهايه : ٦٥ .
- ٣- (٣) جمل العلم والعمل (رسائل المرتضى) ٣ : ٢٩ .
- ٤- (٤) حكاة عنه العلامه في المختلف ٢ : ١١٩ .
- ٥- (٥) في حاشيته على المدارك : ١٧٤ .
- ٦- (٦) الحدائق الناضره ٧ : ٣٦٣ .
- ٧- (٧) وسائل الشيعه ٥ : ٤٤٤ ، الباب ٣٥ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٢ .

الشرح:

ولا يلزم من التفكيك بين الأذان والإقامة استعمال (لا) النافية الداخلة على الصلاة في معنيين من نفي الكمال ونفي الصحة وذلك لما تقرر في محله أنّ مفادها نفي الطبيعي مطلقاً، لكن الداعى لنفيه يختلف فتاره يكون عدم الكمال وأخرى نفي الصحة وكون الداعى بالإضافة إلى نفيه مع عدم الأذان الكمال وفي الإقامة عدم صحة الصلاة أو عدم جواز تركها لا يكون من قبيل استعمال اللفظ في معنيين.

ودعوى الملازمة بين الأذان والإقامة في حكمهما للإجماع بأن كان أحدهما واجباً ووجب الآخر وإن استحب استحب الآخر، والتفصيل خرق للإجماع كما نقل ذلك عن العلامة لا يمكن المساعدة عليها أولاً لعدم الإجماع على اتحاد حكمهما كما تقدم، وثانياً أنّ الإجماع على تقديره مدركى يستظهر من بعض الروايات الواردة في المقام كموثقه عمار ونحوها.

ويستدل أيضاً على وجوب الإقامة بصحيحه عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «يجزيك إذا خلوت في بيتك إقامة واحده بغير أذان»^(١) فإنّ ظاهرها _ كما قيل _ أنّ الإقامة بوحدها أدنى ما تجرى في الصلاة، وفيه أنّ ظاهرها أنّ الإقامة بوحدها في صلاة فرادى تجزى عن الأذان أيضاً وأنه يعطى لتلك الصلاة ثواب الصلاة الكاملة، بخلاف صلاة الجماعة فإنه لا يعطى بها ذلك الثواب إلا بالأذان والإقامة فمدلولها عدم تأكد استحباب الأذان في الصلاة الفرادى، بخلاف صلاة الجماعة فان استحبابه فيه مؤكّد، وأمّا أنّ الإقامة واجبه حتى في صلاة المنفرد أو استحبابها مؤكّد فلا دلالة على شيء من الأمرين.

ص: ٣٣٧

١- (١) وسائل الشيعه ٥: ٣٨٤، الباب ٥ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث ٤.

الشرح:

وممّا ذكرنا يظهر الحال فى موثقه سماعه حيث يستدل بها على وجوب الإقامه فى جميع الصلوات اليوميه، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «لا تصلى الغداه والمغرب إلا بأذان وإقامه وخصص فى ساير الصلوات بالإقامه والأذان أفضل» (١) حيث إن مدلولها _ بعد أن قام الدليل على عدم وجوب الأذان حتى فى صلاه الغداه والمغرب وبعد بيان ما فى ذيل الموثقه أن الأذان فى غيرها من الصلوات أيضاً أفضل _ أنه لا تأكّد فى استحباب الأذان قبل الإقامه فى غير صلاتى الغداه والمغرب، ويجوز الاكتفاء فيها بالإقامه حيث إن هذا ظاهر الترخيص فى غيرهما من الصلوات، وأمّا أن الإقامه واجبه أو انها مستحبه مؤكّده فهذا خارج عن مدلولها.

وكذا يظهر الحال ممّا ذكرنا من صحيحه محمد بن مسلم والفضيل بن يسار عن أحدهما عليهما السلام قال: «تجزيك إقامه فى السفر» (٢) فإن ظاهرها بقريته ما تقدم عدم استحباب الأذان مؤكّداً فى السفر، بل يجوز الاكتفاء بالإقامه، وأمّا أن الإقامه واجبه أو مستحبه مؤكّده فلا دلالة لها على ذلك.

وعلى الجملة، مثل هذه الروايه ناظره إلى مقام الامتثال فإن كان شىء معتبراً فى الصلاه بنحو الوجوب والاشتراط كان ما يدل على الإجزاء عنه أقل الواجب والشرط وإن كان معتبراً فى كمالها مطلقاً أو مؤكّداً كان ما يدل على الاجزاء الفرد الأدنى من المستحب مطلقاً أو المستحب المؤكّد.

وقد يستدل على وجوب الاقامه بما ورد فى بعض الروايات من أن: «الاقامه

ص: ٣٣٨

١- (١) وسائل الشيعه ٥: ٣٨٤ _ ٣٨٥، الباب ٥ من أبواب الاذان والاقامه، الحديث ٥.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٥: ٣٨٥، الباب ٥ من أبواب الاذان والاقامه، الحديث ٧.

الشرح:

من الصلاة» (١) أو أنّ الإقامه لا تكون بلا وضوء أو: لا تتكلم في الإقامه (٢). ونحو ذلك، وماورد في أنّ من نسي الأذان والإقامه حتى دخل في الصلاة يقطعها لتداركهما، كما في صحيحه الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا افتتحت الصلاة فنسيت أن تؤذن وتقيم ثم ذكرت قبل أن ترقع فانصرف وأذن وأقم واستفتح الصلاة، وإن كنت قد ركعت فأتم على صلاتك» (٣) وفي صحيحه محمد بن مسلم، عن أبي عبدالله عليه السلام قال في الرجل ينسى الأذان والإقامه حتى يدخل في الصلاة، قال: «إن كان ذكر قبل أن يقرأ فليصل على النبي صلى الله عليه وآله وليقم، وإن كان قد قرأ فليتم صلاته» (٤).

ووجه الاستدلال أنه لو كانت الإقامه مستحبه لما جاز لتركها قطع الصلاة الواجبه، وفيه أنّ قطعها لا تحرم في الفرض لدلاله النص على جوازها ولو لتدارك المستحب، وليس في البين دليل على ثبوت حرمة قطع الصلاة مطلقاً، بل لو كان خطاب كان إطلاقها يقتضى حرمة قطعها تعين رفع اليد عنها في مورد قيام الدليل على جواز قطعها.

وأما ما ورد في أنّ الإقامه من الصلاة فمع الإغماض عن ضعف سنده فالتزليل راجع إلى أنّ التهيؤ للصلاه بالإقامه لا يناسب التكلم فيها بغير ما يرجع إلى أمر الصلاة من تعديل الصفوف والتكلم في تقديم الإمام ونحوه؛ ولذا ورد الترخيص فيه في أثنائها وأنّ الإقامه حال الحدث يوجب فصل الوضوء أو الغسل بين الإقامه والدخول

ص: ٣٣٩

- ١- (١) وسائل الشيعه ٥: ٣٩٦، الباب ١٠ من أبواب الأذان والاقامه، الحديث ١٢.
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٥: ٣٩٣، الباب ١٠ من أبواب الأذان والإقامه .
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٥: ٤٣٤، الباب ٢٩ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٣.
- ٤- (٤) وسائل الشيعه ٥: ٤٣٤، الباب ٢٩ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٤.

الشرح:

فى الصلاة كيف فإن أول الصلاة وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم، والاستدلال بوجوب الإقامه للصلوات بما ورد فى قضائها من أنه يؤذن للأولى منها ويقيم ويجزى لكل واحده من البواقي إقامه (١). كما ترى فإن القضاء تابع للأداء، وإذا لم تكن الإقامه واجبه فى الأداء فلا- تجب فى القضاء فإجزاء الإقامه لكل من البواقي تابع لحكم الإقامه فى الأداء، فإن كانت الإقامه مستحبه مؤكده يكفى فى القضاء الاكتفاء بها من غير أذان إلا للأولى منها، وإن كانت واجبه أجزاء فى القضاء أيضاً كذلك بلا حاجة إلى الأذان لكل من البواقي.

وقد تحصيل من جميع ما ذكرنا أنه ليس فى البين ما يظهر منه وجوب الإقامه ولا شرطيتها للصلوات اليومية إلا موثقه عمارة على التقريب المتقدم، ولكن فى مقابلها صحيحه صفوان بن مهران، عن أبى عبدالله عليه السلام حيث ورد فيها: «والأذان والإقامه فى جميع الصلوات أفضل» (٢) حيث ظاهرها الانحلال بالإضافه إلى كل من الصلوات بالإضافه إلى كل من الأذان والإقامه بمعنى أن كلاً من الأذان قبل الإقامه والإقامه للصلوات أفضل، فإنه فرق بين أن يقال بأن الأذان قبل الإقامه لكل صلاة أفضل وبين أن يقال إن الأذان والإقامه لكل صلاة أفضل.

أضف إلى ذلك أن الصلوات اليومية مبتلى بها فى كل يوم خمس مرات ولو كان الأذان أو الإقامه فقط معتبره فيها كاعتبار ساير الشرايط للصلاه لكان الاعتبار أمراً ظاهراً مرتكزاً فى أذهان المتشرعه جيلاً بعد جيل، وليس الأمر كذلك، وقد تقدم أن الملتزم بوجوب الإقامه جمع قليل من أصحابنا والمشهور بين نافٍ لاعتبارها أو متردد فى

ص : ٣٤٠

١- (١) وسائل الشيعه ٥ : ٤٤٦ ، الباب ٣٧ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٥ : ٣٨٦ ، الباب ٦ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٢.

فى غير موارد السقوط [١] وغير حال الاستعجال والسفر وضيق الوقت.

الشرح:

اعتبارها، بل يستفاد ممّا ورد كون الصلاه مع الإقامه صلاه جماعه يصلّى خلفه صف من الملائكه ونحوها ظاهرها استحباب الإقامه، حيث إنّ الجماعه فى الصلاه غير واجبه، وهذا الارتكاز قرينه عرفيه على كون الإقامه كالأذان أمر استحبابى، وفى صحيحه محمد بن مسلم وصحيحه يحيى الحلبي عن أبى عبدالله عليه السلام قال: «إن أقمتم ولم تؤذن صلّى خلفك صف واحد» (١).

[١] قد احتاط قدس سره وجوباً فى الإقامه بالإضافة إلى الرجال فى جميع الصلوات اليوميه واستثنى منه موارد سقوط الإقامه التى تعرض لتلك الموارد فيما بعد، وأضاف إلى تلك الموارد صور الاستعجال والسفر وضيق الوقت وكأنه لا يلزم الاحتياط أو لا يجوز فى هذه الصور.

أقول: أمّا الفرق فى الاحتياط بالإقامه للصلوات فى غير السفر وجواز تركه فى السفر فلا أعرف له وجهاً.

نعم، ورد فى بعض الروايات بالإضافة إلى ترك الأذان فى السفر وفى صحيحه محمد بن مسلم والفضيل بن يسار عن أحدهما عليهما السلام قال: «يجزيك إقامه فى السفر» (٢) وأمّا بالإضافة إلى الاستعجال فقد ورد فى الصحيح عن معاذ بن كثير، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: «إذا دخل الرجل المسجد وهو لا يأتّم بصاحبه وقد بقى على الإمام آيه أو آيتان فخشى إن هو أذن وأقام أن يركع فليقل: قد قامت الصلاه قد قامت الصلاه الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله وليدخل فى الصلاه» (٣) وورد سقوط اعتبار السوره بعد

ص: ٣٤١

١- (١) وسائل الشيعه ٥ : ٣٨١ ، الباب ٤ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٥ : ٣٨٥ ، الباب ٥ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٧ .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٥ : ٤٤٣ ، الباب ٣٤ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث الأول.

وهما مختصان بالفرائض اليوميّة [١] وأمّـاً في سائر الصلوات الواجبه فيقال: «الصلاه» ثلاث مرات [٢].

الشرح:

الفاتحه في الركعتين الأولتين في صورته الاستعجال كما في صحيحه عبيدالله بن علي الحلبي، عن أبي عبدالله قال: «لا بأس بأن يقرأ الرجل في الفريضة بفاتحه الكتاب في الركعتين الأولتين إذا ما أعجلت به حاجه أو تخوّف شيئاً» (١) ولكن استفاده حكم الإقامه من مثل الصحيحه مشكل جداً، والتعدى من الروايه الأولى إلى مطلق صور الاستعجال مع المناقشه في سنده أيضاً كذلك.

نعم، لا بأس بجواز ترك الإقامه في صورته ضيق الوقت بحيث إذا أقام تقع بعض الصلاه خارج الوقت لدوران الشروع في الصلاه بلا إقامه بين التعيين والتخير ولا تكون الإقامه في الفرض احتياطاً.

[١] بلا فرق بين الأدائيه والقضائيه على ما تقدم، وفي صحيحه زراره، عن جعفر قال: «... وكان عليك قضاء صلوات فابدأ بأولهن فأذن لها واقم ثم صلّها ثم صلّ ما بعدها بإقامه إقامه لكل صلاه» (٢) ونحوها غيرها، وموثقه عمار عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سئل عن الرجل إذا أعاد الصلاه هل يعيد الأذان والإقامه؟ قال: «نعم» (٣) وإطلاق الإعاده يعمّ القضاء أيضاً إلى غير ذلك.

[٢] بلا- خلاف يعرف ويشهد لعدم مشروعيتها لسائر الصلوات الروايات المتعدده الوارده في عدم الأذان والإقامه في صلاه العيدين كصحيحه محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الصلاه في الفطر والأضحى؟ قال: «ليس فيهما

ص: ٣٤٢

١- (١) وسائل الشيعه ٦ : ٤٠ ، الباب ٢ من أبواب القرآن، الحديث ٢ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٢٩٠ ، الباب ٦٣ من أبواب المواقيت، الحديث الأول .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٨ : ٢٧٠ _ ٢٧١ ، الباب ٨ من أبواب قضاء الصلوات، الحديث ٢ .

نعم، يستحب [١] الأذان في الأذن اليمنى من المولود والإقامة في أذنه

الشرح:

أذان ولا إقامة وليس بعد الركعتين ولا قبلهما صلاة» (١) وصحيحه زراره، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «ليس يوم الفطر ولا يوم الأضحى أذان ولا إقامة، أذانهما طلوع الشمس، إذا طلعت خرجوا، وليس قبلهما ولا بعدهما صلاة» (٢) وصحيحه عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «صلاة العيد ركعتان بلا أذان ولا إقامة وليس قبلهما ولا بعدهما شيء» (٣) إلى غير ذلك، وورد في صحيحه إسماعيل بن جابر، والظاهر أنه الجعفي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قلت له: أرأيت صلاة العيدين هل فيهما أذان وإقامة؟ قال: «ليس فيهما أذان ولا إقامة، ولكن ينادى: الصلاة، ثلاث مرّات» (٤) الحديث، وظاهر «ينادى» الدعوه إلى القيام للصلاة وهذا يناسب صورته إقامتها جماعه فلا يحتاج في الفرادى إلى شيء وكذا الحال في صلاة الآيات حيث ورد في صحيحه عمر بن يزيد عن رهط سمى بعضهم عنهما عليهما السلام وبعضهم عن أحدهما عليه السلام: تبدأ فتكبر بافتتاح الصلاة ثم تقرأ أم الكتاب (٥). الحديث وظاهرها عدم اعتبار الأذان والإقامة فيها.

نعم، لا يبعد أن يكون الدعوه إلى القيام بها في صورته إيقاعها جماعه كالدعوه إلى القيام بصلاة العيدين؛ لأنّ الحاجه إلى الدعوه إلى القيام بهما يجرى فيها أيضاً.

يستحب الأذان والإقامة في أمور

[١] قد ذكر قدس سره استحباب الأذان والإقامة في مورد آخر واستحباب الاذان فقط في

ص: ٣٤٣

- ١- (١) وسائل الشيعه ٧: ٤٢٩، الباب ٧ من أبواب صلاة العيد، الحديث ٤.
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٧: ٤٢٩، الباب ٧ من أبواب صلاة العيد، الحديث ٥.
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٧: ٤٢٩، الباب ٧ من أبواب صلاة العيد، الحديث ٧.
- ٤- (٤) وسائل الشيعه ٧: ٤٢٨، الباب ٧ من أبواب صلاة العيد، الحديث الأول.
- ٥- (٥) وسائل الشيعه ٧: ٤٩٢، الباب ٧ من أبواب صلاة الكسوف والآيات، الحديث الأول.

اليسرى يوم تولده أو قبل أن تسقط سَيْرَتَه، وكذا يستحب الأذان في الفلوات عند الوحشه من الغول وسحره الجن، وكذا يستحب الأذان في أذن من ترك اللحم أربعين يوماً وكذا كل من ساء خلقه. والأولى أن يكون في أذنه اليمنى، وكذا الدابه إذا ساء خلقها.

الشرح:

موردين أمّ الأُول فيستحب أن يؤذّن في الأذن اليمنى من المولود والإقامه في أذنه اليسرى في أوّل يوم ولادته أو قبل أن تسقط سِرَتَه، ويستدل على ذلك بروايات أحدها معتبره السكونى، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله من ولد له مولود فليؤذّن في أذنه اليمنى بأذان الصلاه، وليقم في أذنه اليسرى فإنّها عصمه من الشيطان الرجيم» (١) وفي مرسله الصدوق في الفقيه: وقال عليه السلام: «المولود إذا ولد يؤذّن في أذنه اليمنى ويقام في اليسرى» (٢) ولا يبعد أن يكون ظاهرها زمان ولاده الطفل فيعم اليوم الأوّل.

وفي روايه حفص الكناسى، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «مروا القابله أو بعض من يليه أن يقيم الصلاه في أذنه اليمنى فلا يصيبه لمم ولا تابعه أبداً» (٣) وظاهر هذه أيضاً أوّل زمان بعد الولاده عرفاً والوارد في هذه الروايه الإقامه في أذنه اليمنى، ولعل المراد بها الأذان حيث قد يطلق الإقامه ويراد منها الأذان كما يطلق الأذان ويراد به الإقامه.

وقد تقدّم ذلك ما ورد في بعض الروايات من الاكتفاء في الصلاه بإقامه واحده حيث ذكرنا من المراد من الواحده أن لا يكون معه أذان وكأنّ الأذان أيضاً إقامه، وأمّ جواز ما ذكر قبل أن يسقط سِرَتَه فهذا ورد في روايه أبي يحيى الرازى، عن

ص: ٣٤٤

١- (١) وسائل الشيعه ٢١ : ٤٠٥ ، الباب ٣٥ من أبواب أحكام الأولاد، الحديث الأوّل .

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ١ : ٢٩٩ ، الحديث ٩١١ .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٢١ : ٤٠٦ ، الباب ٣٥ من أبواب أحكام الأولاد، الحديث ٣.

الشرح:

أبي عبدالله عليه السلام قال: إذا ولد لكم المولود أى شىء تصنعون به، إلى أن قال: وأذن في أذنه اليمنى وأقم في اليسرى يفعل بذلك به قبل أن تقطع سرتة(١). ولكن الرواية ضعيفه سنداً، بل وكذلك روايه حفص الكناسى(٢) وكون حفص من رواه تفسير القمى لا- يفيد التوثيق وإن التزم به بعض مشايخنا طاب ثراه؛ لأنّ الوجه الذى ذكرنا من أنّ مجرد كون شخص من رواه كامل الزيارات يجرى فى رواه التفسير أيضاً كما يظهر ذلك لمن تتبع جميع رواياتها وملاحظه الإرسال ووجود المجاهيل والنقل عن غير المعصوم فى روايات الكتابين وقولهما أنّ ما يوردان من الروايات من الثقات مبنى على الغالب فى غالب الأبواب والموارد.

والمورد الثانى الذى ذكر الماتن استحباب الأذان فيه عند الوحشه من الغول فى الفلوات وسحره الجن، وقد ورد ذلك فى بعض الروايات منها روايه جابر الجعفى، عن محمد بن على عليهما السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله إذا تغولت بكم الغيلان فأذّنوا بأذان الصلاه»(٣) ومرسله الصدوق، قال: قال الصادق عليه السلام: «إذا تغولت لكم الغول فأذّنوا»(٤) ولعل ذكر الفلوات فى كلام الماتن لكون توغلّ الغول يتفق فيها ويدخل فى الغول ما يفعله سحره الجن.

والمورد الثالث الذى ذكر الماتن فيه استحباب أن يؤذن فى أذن من ترك اللحم وارد فى عدّه من الروايات التى بعضها معتبره سنداً ومعلّله بأنّ من ترك أكل اللحم ساء

ص: ٣٤٥

١- (١) وسائل الشيعة ٢١: ٤٠٦، الباب ٣٥ من أبواب أحكام الأولاد، الحديث ٢.

٢- (٢) تقدمت فى الصفحه السابقه .

٣- (٣) وسائل الشيعة ٥: ٤٥٦، الباب ٤٦ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٤ .

٤- (٤) من لا يحضره الفقيه ١: ٢٩٨، الحديث ٩١٠ .

الشرح:

خلقه ومن ساء خلقه فأذنوا في أذنه، كما في صحيحه هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام (١)، وفي روايه أبي حفص الأبار، عن أبي عبد الله عليه السلام عن آبائه، عن علي عليه السلام قال: «كلوا اللحم فإنَّ اللحم من اللحم، واللحم ينبت اللحم، ومن لم يأكل اللحم أربعين يوماً ساء خلقه، وإذا ساء خلق أحدكم من إنسان أو دابه فأذنوا في أذنه الأذان كله» (٢) والروايه ضعيفه سنداً، وحيث إنَّ الماتن لا يلاحظ أمر السند في السنن يلتزم بالاستحباب فيما ذكره.

في أقسام الأذان

[١] المراد أنَّ الأذان للإعلام بدخول وقت الصلاة في نفسه مستحب وأن لا يصلى المؤذن أو غيره بذلك الأذان عند دخول الوقت، ومشروعيته الأذان لذلك مقتضى السير المستمره بين المتشرعه من الأعصار السابقه كما يشهد بذلك أيضاً الروايات الواردة في بيان الأجر والثواب له كصحيحه معاويه بن وهب، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله من أذن في مصر من أمصار المسلمين سنه وجبت له الجنة» (٣). ونحوها غيرها، ومعتبره زراره، عن أبي عبد الله عليه السلام أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال لابن مكتوم وهو يؤذن بليل فإذا أذن بلال فعند ذلك فامسك (٤). بل ربما يقال إنَّ أصل الأذان للإعلام بدخول الوقت والصلاه بالأذان تكون بالأذان الإعلامي ولكنه فاسد لما

ص: ٣٤٦

- ١- (١) وسائل الشيعه ٢٥ : ٤٠ ، الباب ١٢ من أبواب الأطمعه المباحه، الحديث الأول .
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٢٥ : ٤٢ ، الباب ١٢ من أبواب كراهه ترك أكل اللحم، الحديث ٨ .
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٥ : ٣٧١ ، الباب ٢ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث الأول.
- ٤- (٤) وسائل الشيعه ٥ : ٣٨٩ ، الباب ٨ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٤ .

ويشترط في أذان الصلاة كالإقامة قصد القربه [١] بخلاف أذان الإعلام فإنه لا يعتبر فيه ويعتبر أن يكون أول الوقت، وأمّا أذان الصلاة فمتّصل بها وإن كان في آخر الوقت.

الشرح:

ورد في مشروعيه الأذان في قضاء الصلوات مع أنه لا إعلام فيه لدخول الوقت، وكذا ما ورد في استحباب الصلاة بأذان وإقامه ولو فيما إذا صلّى وحده من غير تفصيل فيها بين أن يصلى آخر الوقت أو وسطه أو عند دخول الوقت، وقد نقل عن ظاهر حواشى الشهيد أنّ الأذان مشروع للصلاة خاصه والإعلام بدخول الوقت تابع لذلك الأذان (١)، ولكن قد تقدم أنّ ما ورد في مشروعيه الأذان كصحيحه معاويه بن وهب (٢) ظاهره أذان الإعلام، فإنّ كون شخص مؤذناً في مصر من الأمصار ظاهره كون أذانه إعلامياً وإن صلى بذلك الأذان بعض أهل ذلك المصر نعم إذا أذن المؤذن بداع إعلام دخول الوقت ولصلاته كفى فيكون أذانه ذا العنوانين.

يعتبر في أذان الصلاة قصد القربه

[١] ذكر قدس سره في التفرقة بين الأذان للإعلام والأذان للصلاة في أمرين:

أحدهما: عدم اعتبار قصد التقرب في الأذان للإعلام، بخلاف الأذان المعتبر للصلاة فإنه يعتبر فيه قصد التقرب كاعتبار قصد التقرب في الإقامة.

وثانيهما: أنّ الأذان للصلاة يؤتى متصلاً بالصلاة ولو صلى المكلف في آخر الوقت بخلاف الأذان الإعلامي فإنه يؤتى به عند دخول الوقت ولو انفصل عن الصلاة، والمراد بعدم اعتبار قصد القربه في الأذان الإعلامي سقوط التكليف به حتى فيما إذا

ص: ٣٤٧

١- (١) نقلها عنه في جواهر الكلام ٩ : ٥ _ ٦ .

٢- (٢) تقدمت في الصفحة السابقه.

الشرح:

وقع بلا- قصد التقرب، ويجوز الاعتماد عليه في دخول الوقت فيما إذا كان المؤذن ثقة وعارفاً بدخول الوقت كما ورد في الروايات جواز الاعتماد على أذان المخالفين (١).

وأما الثواب المترتب عليه فلا يترتب إلا إذا وقع بنحو من قصد التقرب كما هو الحال في جميع التوصليات كان من الواجب أو المستحب، وأما الأذان للصلاة كالإقامة لها فيعتبر فيه قصد التقرب لما تقدم من أن الاستفادة من الروايات كون الأذان والإقامة موجبين لكمال الصلاة وقد ذكر سلام الله عليه في موثقه عمار: «لاصلاة إلا بأذان وإقامة» (٢). ويظهر ذلك من غيرها أيضاً والمرتكز في أذهان المتشرعة بما أنهما في أنفسهما ذكر الله واعتراف بالله ورساله نبيه ودعوه إلى امتثال أمره بالصلاة فلا يوجبان الكمال فيها إلا وقعا بنحو يناسب العبادة والتهيؤ للصلاة.

وقد يقال باعتبار قصد التقرب في الإقامة لما ورد من أن الإقامة من الصلاة (٣)، وظاهر كونها من الصلاة اعتبارها أنه يعتبر في الإتيان بها من قصد التقرب، وفيه ما تقدم من أن أول الصلاة التكبير وآخرها التسليم (٤)، وتنزيل الإقامة منزله الصلاة من جهة رعايه بعض الأمور المعتبرة في الصلاة في الإقامة أيضاً التي منها قصد التقرب أمر ممكن، ولكن هذا التنزيل لم يرد في روايه معتبره والعمده في اعتبارهما بنحو يقعا قريباً ارتكاز المتشرعة، وكونهما في أنفسهما بحيث لو لا القرينه كما في أذان الإعلام يقتضيان حصول التقرب بهما لو لا قصد ما ينافي التقرب، ومع الغمض عن ذلك

ص: ٣٤٨

١- (١) وسائل الشيعه ٥ : ٣٧٨ ، الباب ٣ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث الأول .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٥ : ٤٤٤ ، الباب ٣٥ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث ٢ .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٥ : ٣٩٦ ، الباب ١٠ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث ١٢ .

٤- (٤) وسائل الشيعه ٦ : ١١ ، الباب الأول من أبواب تكبيره الإحرام، الحديث ١٠ .

اللَّهِ أَكْبَرُ أَرْبَع مَرَّاتٍ [١] وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَحَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ وَحَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ وَحَيَّ عَلَى خَيْرِ الْعَمَلِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ كُلُّ وَاحِدٍ مَرَّتَانِ.

الشَّرْحُ:

مقتضى الإطلاق في بعض ما ورد فيهما عدم اعتبار قصد التقرب وكونهما توصلين.

نعم، الرجوع إلى أصله البراءة عن اعتبار قصد التقرب فيهما مشكل؛ لأنَّ الثواب لا يترتب إذا لم يقعا بنحو قربى، سواء قلنا بكونهما من العبادة أو قلنا بأنهما من المستحب التوصلى والإتيان بهما بدون قصد التقرب غير محرّم فيما لم يقصد تشريعهما مطلقاً، حيث إنّ الاستصحاب في عدم اعتبارهما أذاناً أو إقامه مقيداً بقصد التقرب لا يثبت كونهما أذاناً وإقامه مطلقتين، وكذلك أصله البراءة عن الاشتراط لا يثبت جعلهما مطلقتين أذاناً وإقامه.

والأمر الثانى فى التفرقة بين الأذان الإعلامى والأذان للصلاة ظاهر، بل ورد فى الروايات على ما تقدم مشروعىه الأذان لقضاء الصلاة وهذا لا يناسب الالتزام بأنّ الأذان مشروع للإعلام فقط، بل مقتضى الروايات الأمر بها كالأمر بالإقامه لكل صلاة سواء أتى بالصلاة أول الوقت أو فى غيره.

فصول الأذان

[١] كون ما ذكر أذاناً بلا- فرق بين وقوعه إعلاماً لدخول الوقت أو كونه للصلاة مجمع عليه بين الأصحاب، ويدلّ على ذلك جملة من الأخبار منها صحيحه المعلى بن خنيس، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يؤذّن فقال الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر أشهد أن

الشرح:

لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله (١)، إلى آخر ما ذكر في المتن.

و روى الكليني قدس سره في الصحيح عن إسماعيل الجعفي، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «الأذان والإقامة خمسته وثلاثون حرفاً فعدّ ذلك بيده واحداً واحداً الأذان ثمانيه عشر حرفاً والإقامة سبعة عشر حرفاً» (٢). والرواية معتبرة؛ لأنّ إسماعيل الجعفي هو إسماعيل بن جابر الجعفي الثقة، بل لو كان إسماعيل بن عبد الخالق الجعفي أو إسماعيل بن عبد الرحمان الجعفي أيضاً لا يضرّ باعتبارها لأنّ الأوّل ثقة والثاني لو لم يثبت وثاقته فهو ممدوح إلى غير ذلك، وذكر النجاشي أنّ إسماعيل بن جابر راوى الأذان (٣). ولكن في مقابلها جملة من الروايات ظاهرها أنّ جميع فصول الأذان مثنى مثنى كالإقامة كصحيحه صفوان الجمال، قال: سمعت أبا عبد الله يقول: «الأذان مثنى مثنى والإقامة مثنى مثنى» (٤). ولكن لم يرد في هذه الصحيحه تحديد حروف الأذان بستة عشر، غايه الأمر إطلاقها يقتضى كون الله أكبر في أوّل الأذان أيضاً مثنى فيرفع اليد عنه بدلاله التحديد الوارد في صحيحه إسماعيل الجعفي، وبالأمر بأربع تكبيرات في صحيحه زراره، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «يا زراره تفتتح الأذان بأربع تكبيرات وتختمه بتكبيرتين وتهليلتين» (٥). حيث ظاهرها أيضاً اعتبار الأربع في الأذان.

نعم، في صحيحه عبد الله بن سنان، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الأذان؟ قال:

ص: ٣٥٠

١- (١) وسائل الشيعة ٥: ٤١٥، الباب ١٩ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث ٦.

٢- (٢) الكافي ٣: ٣٠٢، الحديث ٣.

٣- (٣) رجال النجاشي: ٣٢، الرقم ٧١.

٤- (٤) وسائل الشيعة ٥: ٤١٤، الباب ١٩ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث ٤.

٥- (٥) وسائل الشيعة ٥: ٤١٣، الباب ١٩ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث ٢.

الشرح:

«تقول الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله، حتى على الصلاة حتى على الفلاح، حتى على الفلاح حتى على خير العمل حتى على خير العمل، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله لا إله إلا الله» (١) واحتمال تقييد التكبيره فى هذه الصحيحه بالأربع بعيد جداً وإن قال الشيخ قدس سره أنها وردت فى مقام بيان كيفية التكبيره فى الأذان فلا ينافى تقييدها بكون مثنى ومثنى مرتين بقرينه صحيحه اسماعيل الجعفى وصحيحه زراره (٢) وما هو بمفادهما وقد ذكروا أنه يتعين هذا الحمل لجريان السيره، وذكر بعضهم أنه يجوز الاقتصار على التكبيره مثنى مثنى كغيرها من فصول الأذان، وما ورد فى الروايات من أنها أربع تكبيرات يحمل على الأفضليه وجريان السيره على الأربع لكونها أفضل لا لعدم أجزاء غيرها.

وعلى الجملة، مقتضى الجمع العرفى فى المستحبات هو الالتزام بالأفضل والأفضل لا تقييد ما ورد فى الثانى بالأول خصوصاً مع بعده فى نفسه هذا كله بالاضافه إلى الأذان.

وأمّا بالاضافه إلى الإقامه فقد ورد فى صحيحه إسماعيل الجعفى (٣) أنها سبعة عشر حرفاً حيث يحذف من أولها التكبيره بتبديلها بمرتين عوض أربع مرات ويضاف إليها قد قامت الصلاة بمرتين فيما قبل التكبيره من آخرها ويقتصر بالتهليله الواحده فى آخرها وفيما رواه الشيخ باسناده عن محمد بن على بن محبوب، عن على بن

ص: ٣٥١

١- (١) وسائل الشيعه ٥: ٤١٤، الباب ١٩ من أبواب الاذان والاقامه، الحديث ٥.

٢- (٢) تهذيب الأحكام ٢: ٦١، ذيل الحديث ٥.

٣- (٣) تقدمت فى الصفحه السابقه .

الله أكبر في أولها مرتان، ويزيد بعد حي على خير العمل «قد قامت الصلاة» مرتين، وينقص من لا إله إلا الله في آخرها مره.

الشرح:

السندی، عن ابن أبي عمير، عن ابن أذنيه، عن زراره والفضيل بن يسار، عن أبي جعفر عليه السلام في حديث المعراج بعد بيان الأذان بثمانية عشر حرفاً قال: «والإقامه مثلها إلا أن فيها: قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة بين حي على خير العمل حي على خير العمل وبين الله أكبر»^(١).

ويدل على اعتبار قد قامت الصلاة في الإقامه أيضاً صحيحه عبدالله بن مسكان عن ابن أبي عمير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتكلم في الاقامه؟ قال: «نعم، فإذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة فقد حرم الكلام على أهل المسجد»^(٢) الحديث. وقد ورد في بعض الروايات كون الإقامه مثل الأذان مثنى مثنى ولا بد من رفع اليد عن إطلاقها مع اعتبار قد قامت الصلاة فيها بحيث تصير سبعة عشر حرفاً وقد ورد في بعض الروايات كصحيحه معاوية بن وهب، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الأذان مثنى مثنى والإقامه واحده واحده»^(٣) ولا بد من الالتزام بجواز الاختصار على الإقامه مره واحده في فصولها إذا أذن مثنى مثنى بثمانية عشر حرفاً بالأولويه، ويشهد لذلك صحيحه أبي همام (إسماعيل بن همام) عن أبي الحسن عليه السلام قال: «الأذان والإقامه مثنى مثنى، وقال: إذا أقام مثنى ولم يؤذن أجزاءه في الصلاة المكتوبه، ومن أقام الصلاة واحده واحده ولم

ص: ٣٥٢

١- (١) وسائل الشيعه ٥ : ٤١٦ ، الباب ١٩ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٨.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٥ : ٣٩٥ ، الباب ١٠ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٧.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٥ : ٤١٥ ، الباب ١٩ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٧.

الشرح:

يؤذن لم يجزئه إلاّ بالأذان» (١) والمراد من النفي نفى مرتبه الأفضليه، وإلاّ فقد تقدّم أجزاء إقامه واحده بغير أذان بناء على أنّ المراد من الإقامه الواحده الإقامه بمره واحده لا الإقامه بغير أذان.

و على الجملة، لا يبعد الالتزام باستحباب الإقامه واحده واحده فيما إذا أذن لصلاته ولو مثنى مثنى، وفيما لو لم يؤذن فإنه لا بد من كون الإقامه مثنى مثنى، بل يمكن أن يقال في صورته ترك الأذان فيجزى الإقامه واحده واحده في غير التكبيره، وأمّا التكبيره فلا بد من أن تكون مثنى ويستدل على ذلك بصحيحه عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «الإقامه مره مره إلاّ قول الله أكبر الله أكبر فإنه مرتان» (٢) وبها يرفع اليد عن إطلاق صحيحه معاويه بن وهب (٣) بالإضافه إلى التكبيره في الإقامه حيث بإطلاقها تدل على كفايه الواحده في التكبيره أيضاً، ولكن الحمل على اختلاف مراتب الاستحباب يمنع عن الالتزام بالتقييد.

يستحب الصلاة على محمد وآله عند ذكر اسمه

[١] ظاهر بعض الأصحاب كصاحب الوسائل قدس سره وجوبها عند ذكره صلوات الله عليه وآله حيث عنون الباب بوجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله كلّما ذكر في أذان أو غيره وأورد في الباب صحيحه زراره، عن أبي جعفر عليه السلام المرويّه في الفقيه والكافي وأشار إلى ما يدل على ذلك في التشهد والذكر حيث ورد فيها قال: «وصلّ على النبي صلى الله عليه وآله كلّما

ص: ٣٥٣

١- (١) وسائل الشيعه ٥: ٤٢٣، الباب ٢٠ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث الأوّل.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٥: ٤٢٥، الباب ٢٢ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٣.

٣- (٣) المتقدمه في الصفحه السابقه .

وأما الشهادة لعلى عليه السلام بالولاية وإمره المؤمنين فليست جزءاً منهما [١] ولا بأس بالتكرير في حى على الصلاة أو حى على الفلاح للمبالغه فى اجتماع الناس ولكن الزايد ليس جزءاً من الأذان ويجوز للمرأه الاجتراء عن الأذان بالتكبير والشهادتين بل بالشهادتين وعن الإقامه بالتكبير وشهاده أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله.

الشرح:

ذكرته أو ذكره ذاكر عندك فى أذان أو غيره» (١) وظاهر الأمر وإن كان هو الوجوب إلا أن المراد الاستحباب؛ لأن المرتكز فى أذهان المتشرعه أن تركها عند ذكره صلوات الله عليه لا يترتب عليه إثم بل لو كان هذا واجباً مطلقاً لكان فى زمانه عليه السلام من المسلمات ولم تكن حاجه إلى الأمر بها، واستمرار المتشرعه على الإتيان بها عند ذكر اسمه المبارك لا ينافى كون استحبابها مرتكزاً فى أذهانهم نظير القنوت فى الركعه الثانيه فى الصلوات.

فى الشهاده الثالثه

[١] قد تقدم ما ورد فى الروايات من فصول الأذان والإقامه وليست الشهاده الثالثه من أجزائهما وفصولهما.

نعم، لا بأس بذكرها بعد الشهاده بالرساله مره أو مرتين إعلاناً للولايه والوصايه من بعد الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله من غير قصد الجزئيه من الأذان والإقامه فإن الأذان والإقامه ليستا كالصلاه فى بطلانها بكلام آدمى، وإذا جاز التكلم فى أثنائهما بكلام آدمى من العاديات، فالتكلم بما هو ترويج وتذكير لأمر الولايه التى أهم عماد للمدين أولى خصوصاً بعد انقضاء زمان التقيه وصيروره الولايه لأهل البيت شعاراً يعرف الشيعه بها

ص: ٣٥٤

١- (١) من لا يحضره الفقيه ١: ٢٨٤، الحديث ٨٧٥، والكافي ٣: ٣٠٣، الحديث ٧.

الشرح:

وما قال الصدوق قدس سره ناظر إلى صورته تشريعها في الأذان والإقامة بعنوان الجزء وجعلها من فصولهما، وكذا صورته ذكرهما في الأذان والإقامة ممن يدخل في الغلاة ويريد أن ينسبه إلى مذهب الحق والإماميه تلك الطائفة الباطله.

ودعوى أن الشهاده الثالثه قد وردت في شواذ الأخبار كما يظهر ذلك ممّا ذكره الشيخ في النهايه من قوله فأما ما روى في شواذ الأخبار من قول أن عليّاً ولى الله وآل محمد خير البريه فممّا لا يعمل به في الأذان والإقامه (١)، وفي خبر الاحتجاج عن القاسم بن معاويه، عن الصادق عليه السلام أنه إذا قال أحدكم لا إله إلا الله محمداً رسول الله فليقل على ولى الله (٢). وعموم هذا الخبر يعمّ الأذان والإقامه فرجحان ذكر ولايته عليه السلام وأولاده مستفاد من أخبار التسامح في السنن لبلوغ الثواب فيه لا يمكن المساعدة عليها فإنه إن أريد الذكر بعنوان الجزئيه وكون ذكر الولايه من فصول الأذان فهذا مقطوع خلافه؛ لما تقدم من الروايات التي ذكرت فيها وفصولها، وأما مجرد ذكرها على نحو ما تقدم فلا يحتاج إلى التمسك بأخبار التسامح فإن ذكرها عند كل مناسبه ترويح وإبلاغ لما هو أهم عماد للدين.

وممّا ذكرنا يظهر الحال في تكرار حيّ على الصلاه وحيّ على الفلاح بأزيد من مرتين لغرض ترغيب الناس للاجتماع إلى الصلاه فانه إذا لم يكن التكرار كذلك بقصد الجزئيه من الأذان فلا بأس به وقد روى الكليني باسناده عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لو أن مؤذناً أعاد في الشهاده وفي حيّ على الصلاه أو حيّ على الفلاح المرتين والثلاث وأكثر من ذلك إذا كان إماماً يريد به جماعه القوم ليجمعهم لم يكن به

ص: ٣٥٥

١- (١) النهايه : ٦٩ .

٢- (٢) الاحتجاج ١ : ٢٣١ .

الشرح:

بأس»(١) وفي السند على بن أبي حمزة ولا يضرّ ضعفها؛ لأنّ الحكم الذى ذكرنا على القاعده وفي صحيحه زراره قال: قال لى أبو جعفر عليه السلام: «إن شئت زدت على التثويب حتى على الفلاح مكان الصلاه خير من النوم»(٢) وما يظهر منها جواز أصل التثويب فى الأذان كبعض الروايات محمول على رعايه التقيه وقد ورد فى صحيحه معاويه بن وهب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التثويب الذى يكون بين الأذان والإقامه؟ فقال: «ما نعرفه»(٣).

وأمّا استحباب الأذان والإقامه للمرأة فقد تقدّم استحبابها عليها أيضاً ولكن ليست كالرجل فى مرتبه استحبابهما للرجال كما يشهد بذلك صحيحه عبد الله بن سنان، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة تؤذن للصلاه؟ فقال: «حسن إن فعلت وإن لم تفعل أجزأها أن تكبر وأن تشهد أن لا إله إلا الله وأنّ محمّداً رسول الله»(٤) ومعتبره أبى مريم الأنصارى، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إقامه المرأة أن تكبر وتشهد أن لا إله إلا الله وأنّ محمداً عبده ورسوله»(٥) بل لا يبعد أن يقال يجوز للمرأة أن تكتفى فى أذانها بالشهادتين ولو من غير تكبيره لما فى صحيحه زراره قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام النساء عليهن أذان؟ فقال: «إذا شهدت الشهادتين فحسبها»(٦) وحيث إنّ الأذان من المستحبات والتقييد فيها غير ظاهر.

ص: ٣٥٦

- ١- (١) وسائل الشيعه ٥: ٤٢٨، الباب ٢٣ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث الأوّل.
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٥: ٤٢٦، الباب ٢٢ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٢.
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٥: ٤٢٥، الباب ٢٢ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث الأوّل.
- ٤- (٤) وسائل الشيعه ٥: ٤٠٥، الباب ١٤ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث الأوّل.
- ٥- (٥) وسائل الشيعه ٥: ٤٠٦، الباب ١٤ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٤.
- ٦- (٦) وسائل الشيعه ٥: ٤٠٥، الباب ١٤ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٢.

ويجوز للمسافر والمستعجل الإتيان بواحد [١] من كل فصل منهما كما يجوز ترك الأذان والاكتفاء بالإقامة بل الاكتفاء بالأذان فقط.

الشرح:

حكم المسافر والمستعجل بالنسبة إلى الأذان والإقامة

[١] جواز الاكتفاء بالإقامة من غير أذان في السفر وارد في صحيحه عبد الرحمان بن أبي عبد الله، عن الصادق عليه السلام أنه قال: «يجزى في السفر إقامة بغير أذان» (١). وكذا في صحيحه محمد بن مسلم والفضيل بن يسار، عن أحدهما عليهما السلام قال: «تجزيك إقامة في السفر» (٢). وأمّا كفاية الأذان والإقامة كلّ منهما بالاكتفاء بواحد من كل فصل منهما في السفر وصوره الاستعجال فربما يستظهر من معتبره بريد بن معاوية، عن جعفر عليه السلام قال: «الأذان يقصر في السفر كما تقصر الصلاة، الأذان واحداً واحداً والإقامة واحده» (٣). بدعوى أنّ المراد من واحده في ناحيه الإقامة هو واحده واحده فصولها، بل في الحدائق نقلها واحده واحده (٤). ولكن الموجود في الرواية على ما في الوسائل والوافي واحده من غير تكرار، ومعنى الحديث أنّ التقصير في الأذان في السفر الإتيان من كل فصل منها بواحد وإتيان إقامة واحده أى من غير أذان، وقد ورد في روايه عبدالرحمان بن أبي عبد الله، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: «يقصّر الأذان في السفر كما تقصر الصلاة تجزى إقامة واحده» (٥). وصحيحته المتقدمه قال: «يجزى في السفر إقامة واحده».

ص: ٣٥٧

- ١- (١) وسائل الشيعة ٥ : ٣٨٤ ، الباب ٥ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث الأول .
- ٢- (٢) وسائل الشيعة ٥ : ٣٨٥ ، الباب ٥ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث ٧ .
- ٣- (٣) وسائل الشيعة ٥ : ٤٢٤ ، الباب ٢١ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث ٢ .
- ٤- (٤) الحدائق الناضرة ٧ : ٤٠٥ .
- ٥- (٥) وسائل الشيعة ٥ : ٣٨٥ ، الباب ٥ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث ٩ .

الشرح:

نعم، يمكن أن يقال إذا جاز في السفر الإتيان بكل فصل من الأذان مرّه واحده جاز الاكتفاء في فصول الإقامه بمّرّه واحده لما ورد في جواز الإتيان بالإقامه واحده واحده ولو في الحضر.

وبتعبير آخر، يختلف الأذان بحسب الحضر والسفر والإقامه لا يختلف بحسبهما، ويجوز الاكتفاء في فصولها واحداً واحداً كما في صحيحه معاويه بن وهب، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «الأذان مثنى مثنى والإقامه واحده واحده» (١) ولا ينافي ذلك صحيحه أبي همام المتقدمه، عن أبي الحسن عليه السلام قال: «الأذان والإقامه مثنى مثنى، وقال: إذا أقام مثنى مثنى ولم يؤذن أجزاءه في الصلاه المكتوبه، ومن أقام الصلاه واحده واحده ولم يؤذن لم يجزئه إلا بأذان» (٢) فإنّ الوجه في عدم المنافاه كون الإقامه في الفرض مسبوقه بالأذان المشروع في السفر وليس إقامه بلا أذان، ومما ذكر يظهر الحال في الاستعجال فإنه أيضاً يكفي الأذان بالاكتفاء واحداً واحداً وكذا الإقامه، فإنّ الاكتفاء في الأذان بذلك في الاستعجال مشروع كما يدلّ على ذلك صحيحه أبي عبيده الحذاء، قال: رأيت أبا جعفر عليه السلام يكبر واحده واحده في الأذان فقلت له: لم تكبر واحده واحده؟ فقال: «اللبأس به إذا كنت مستعجلاً» (٣) بناءً على أنّ المراد من التكبيره فصول الأذان كما ليس ببعيد وإلا قال لِمَ تكبر في الأذان واحده من غير تكرار واحده.

وأمّا ما ذكر قدس سره: بل الاكتفاء بالأذان فقط، فلم يظهر وجهه فإنّ ما ورد في الروايات الاكتفاء بالإقامه واحده وظاهراً كما تقدم الاكتفاء بالإقامه من غير أذان.

ص: ٣٥٨

١- (١) وسائل الشيعه ٥: ٤١٥، الباب ١٩ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٧.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٥: ٤٢٣، الباب ٢٠ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث الأوّل.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٥: ٤٢٥، الباب ٢١ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٤.

ويكره الترجيع [١] على نحو لا يكون غناءً وإلا فيحرم وتكرار الشهادتين جهراً بعد قولهما سرّاً أو جهراً، بل لا يبعد كراهه مطلق تكرار واحد من الفصول إلا للإعلام.

الشرح:

وعلى الجملة، مشروعيه الأذان للصلاة بلا إقامه لم تثبت والثابت مشروعيه الإقامه للصلاة بلا أذان لها. نعم، الاتيان بالأذان فقط لاحتمال مشروعيتها بلا إقامه لا يضرّ والله العالم.

يكره الترجيع في الأذان

[١] يحتمل أن يكون المراد من الترجيع في الأذان بمعنى الترجيع في قراءة القرآن بمعنى تحسين الصوت كما احتمله في محكي البحار (١) ويكون بمدّه وتردده وقد فسّر في بعض الكلمات بتكرار فصوله مطلقاً أو تكرار التكبيره والشهادتين أو خصوص تكرار الشهادتين أو تكرارهما جهراً بعد قولهما سرّاً أو جهراً، وظاهر الماتن كراهه كل من ذلك إلا التكرار بغرض الإعلام وقيد الترجيع والترديد بما لا يبلغ حدّ الغناء وإلا فيحرم، ويقع الكلام في الدليل على الكراهه فإنّه لو بنى على قاعده التسامح في السنن وعمومها بالإضافه إلى ماورد في شيء النهى أيضاً وأنه لا يختص بما ورد فيه الأمر والثواب، وأنه يصدق البلوغ حتى فيما كان البلوغ بضميمه تفسير من فقيه لثم ما ذكر فانه قد ورد في الفقه الرضوى بعد ذكر فصول الأذان وعددها ليس فيها ترجيع ولا ترديد (٢). ولكن الفقه الرضوى لم يحرز كونه روايه فضلاً عن الاعتبار، وقاعده التسامح على تقدير الالتزام بها تجرى في موارد ورود الروايه _ وإن لم تكن معتبره _

ص: ٣٥٩

١- (١) بحار الانوار ٨١ : ١٥٠ ، الحديث ٤٤ .

٢- (٢) فقه الرضا عليه السلام : ٩٦ .

(مسأله ١) يسقط الأذان في موارد:

أحدها: أذان عصر يوم الجمعة إذا جمعت [١] مع الجمعة أو الظهر وأما مع التفريق فلا يسقط.

الشرح:

في ثواب لعمل، وقد يقال إن كراهه التكرار في فصول الأذان إلا في صورته الإعلام مستفاده من روايه أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لو أن مؤذناً أعاد في الشهاده وفي حى على الصلاه أو حى على الفلاح المرّتين والثلاث وأكثر من ذلك إذا كان إماماً يريد به جماعه القوم ليجمعهم لم يكن به بأس» (١) فإن مفهوم الشرطيه ثبوت البأس في غير ذلك، وأقل البأس الكراهه وهذا أيضاً مبنى على قاعده التسامح لضعف الروايه بعلى بن أبى حمزه.

في موارد سقوط الأذان

أولاً: أذان عصر يوم الجمعة إذا جمعت مع الجمعة

[١] اختلف الأصحاب في سقوط الأذان لصلاه العصر يوم الجمعة إذا جمعت مع الجمعة أو الظهر فالمحكي عن الشيخ قدس سره في المبسوط (٢) سقوطه وهو المنقول عن ظاهر المفيد في المقنعه (٣) وقال في النهايه أنه غير جاز (٤)، وفصل ابن ادريس بين جمع العصر مع صلاه الجمعة فيسقط وأمّا مع صلاه العصر فلا (٥)، وعن الأردبيلي (٦)

ص: ٣٦٠

١- (١) وسائل الشيعه ٥: ٤٢٨، الباب ٢٣ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث الأوّل.

٢- (٢) المبسوط ١: ١٥٠.

٣- (٣) انظر المقنعه: ١٦٢.

٤- (٤) النهايه: ١٠٧.

٥- (٥) السرائر ١: ٣٠٤.

٦- (٦) مجمع الفائده والبرهان ٢: ١٦٤ - ١٦٥.

الشرح:

وتلميذه صاحب المدارك عدم سقوطه وانه كالجمع بين العصر والظهر في ساير الايام، ونقل في المدارك عدم سقوطه عن المقنعه وأنه وجدته في عبارتها(١).

وكيف كان فيستدل على السقوط تاره بما ورد في الجمع بينهما؛ لصحيحه عبدالله بن سنان، عن الصادق عليه السلام: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله جمع بين الظهر والعصر بأذان وإقامتين وجمع بين المغرب والعشاء في الحضر من غير عله بأذان واحد وإقامتين»(٢) وصحيحه عمر بن أذينة، عن رهط منهم الفضيل وزراره، عن أبي جعفر عليه السلام: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله جمع بين الظهر والعصر بأذان وإقامتين وجمع بين المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين»(٣).

ولكن لا- يخفى أن مدلولها كون الجمع بين الصلاتين في أى يوم وليله يكون بأذان وإقامتين، وأمّا سقوط الأذان من الصلاه الثانيه بنحو الترخيص فلا ينافى أصل استحبابه لها أو أنه بنحو العزيمه فلا دلالة لها على ذلك.

وبتعبير آخر، كما أن الجمع بين الصلاتين بنحو الرخصه لا- التعيين وكذلك ترك الأذان للثانيه، ولذا لم يذكر جملة من الأصحاب سقوط الأذان في موارد الجمع بين الصلاتين حتى الماتن قدس سره في كلامه.

وأخرى يستدل على السقوط في يوم الجمعة في خصوص أذان صلاه العصر بموثقه حفص بن غياث التي رواها الشيخ والكليني عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام قال:

ص: ٣٦١

١- (١) مدارك الاحكام ٣ : ٢٦٤ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٢٢٠ ، الباب ٣٢ من أبواب المواقيت، الحديث الأول.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ٢٢٣ ، الباب ٣٢ من أبواب المواقيت، الحديث ١١ .

الشرح:

«الأذان الثالث يوم الجمعة بدعه»^(١) بدعوى أن المراد بالأذان الثالث الأذان لصلاة العصر فإنَّ أذان صلاة العصر وإن كان أذاناً ثانياً إلاَّ أنَّه إذا أُطلق الأذان على كل من أذان الظهر وإقامته يكون أذان صلاة العصر ثالثاً؛ ولذا عبّر بالثالث أو أنَّ إطلاق الأذان الثالث بلحاظ أذان صلاة الفجر والظهر، ونوقش في الموثقة بضعف سندها بحفص بن غياث، ولكن المناقشه مبنيه على عدم اعتبار روايه العامي وإن كان ثقه، ولكن الصحيح أنَّ حفص بن غياث وإن كان عامياً بترياً إلاَّ أنَّ له كتاب معتمد^(٢) عليه أو أنَّ الأصحاب عملوا برواياته كما عن الشيخ قدس سره^(٣) ولكن دلالتها على عدم مشروعيه الأذان لصلاة العصر يوم الجمعة قاصره فإنَّ من المحتمل جداً أن يكون المراد بالأذان الثالث تكرار الأذان لصلاة الجمعة كما يقال إنه ابتدعه عثمان^(٤) ويؤيده التعبير بالبدعه.

وعلى الجملة، ما دلَّ على مشروعيه الأذان لكل من الصلوات الخمسه أو لصلاة العصر كالظهر والعشاء مقتضى إطلاقه مشروعيته لصلاة العصر في يوم الجمعة حتى مع الجمع بين الظهرين أو العشاءين أو بين الجمعة والعصر، وفي موثقه سماعه: «لاتصلَّ الغداه والمغرب إلاَّ بأذان وإقامه ورخص في ساير الصلوات بالإقامه، والأذان أفضل»^(٥) وما ورد في أنَّ وقت صلاة العصر يوم الجمعة وقت صلاة الظهر في ساير الأيام قد تقدّم أنَّ وقت وجوب الظهرين يدخل في جميع الأيام بزوال الشمس،

ص: ٣٦٢

-
- ١- (١) تهذيب الأحكام ٣: ١٩، الحديث ٦٧، والكافي ٣: ٤٢١، الحديث ٥.
 - ٢- (٢) الفهرست: ١١٦، الرقم ٢٤٢.
 - ٣- (٣) العده ١: ١٤٩.
 - ٤- (٤) كتاب الأم ١: ٢٢٤، وقت الأذان للجمعه.
 - ٥- (٥) وسائل الشيعه ٥: ٣٨٥، الباب ٥ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٥.

الشرح:

وغايه ما تدل هذه الروايات أنّ الأذان للإعلام بدخول وقت العصر في سائر الأيام في صورته التفريق لا يكون مشروعاً في يوم الجمعة في صورته الجمع بين الجمعة والعصر أو حتى في صورته الجمع بين الظهر والعصر، وأمّا سقوط الأذان لصلاة العصر فلا يدلّ شيء منها على ذلك.

نعم، في صورته الجمع بين الصلاتين كما أنّ الجمع ليس بمعنى عدم جواز التفريق كذلك ترك الأذان للصلاة الثانية.

وقد يدعى استقرار سيره النبي صلى الله عليه وآله والمعصومين عليهم السلام على ترك الأذان للعصر يوم الجمعة عند الجمع بين الصلاتين، ولو لم يكن الأذان لصلاة العصر ساقطاً وكان مشروعاً لنقل عنهم صدورهم فمن التزامهم بالترك يستكشف عدم المشروعيه، وقد اعتمده صاحب الجواهر(1) في عدم المشروعيه، ولكن في خصوص الجمع بين صلاة الجمعة والعصر لاختصاص السير الجاريه على ذلك، ويقال إنّ السير وإن كانت مستقره على ذلك ولكن هذا لا يكشف عن عدم المشروعيه، ولعلها كانت للتخفيف والتسهيل للناس والإسراع في تفرغ ذمتهم عن صلاة العصر رعايه لحال الضعفاء من المأمومين حيث لا تكون نافله.

أقول: المحرز من السقوط أذان الإعلام لدخول وقت العصر الذي كان عند التفريق، وأمّا الأذان للصلاة فلم يحرز جريان السيره على تركها في مقام الجمع بين الصلاتين حتى بالإضافة إلى صلاة العصر يوم الجمعة فلاحظ ذيل روايه زريق، عن أبي عبدالله عليه السلام(2).

ص: ٣٦٣

١- (١) جواهر الكلام ٩ : ٥٦ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٧ : ٣٢٨ ، الباب ١٣ من أبواب صلاة الجمعة، الحديث ٤ .

الثانى: أذان عصر يوم عرفه إذا جمعت مع الظهر لا مع التفريق [١].

الشرح:

وعلى الجملة سقوط أذان الإعلام عند الجمع فى يوم الجمعة بل مطلقاً لعدم الموضوع لها.

ثانياً: أذان عصر يوم عرفه إذا جمعت مع الظهر

[١] يصلى الظهر بأذان وإقامه يوم عرفه ثم يصلى صلاه العصر من غير أذان بلا خلاف يعرف. ويبقى الكلام فى جهات أمّا أصل السقوط فيدل عليه جملة من الروايات منها صحيحه عبدالله بن سنان، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: «السّنه فى الأذان يوم عرفه أن يؤذن ويقيم للظهر ثم يصلى ثم يقوم فيقيم للعصر بغير أذان وكذلك فى المغرب والعشاء بمزدلفه» (١) وصحيحه معاويه بن عمار، عن أبى عبدالله عليه السلام حيث ورد فيها: «فإذا انتهيت إلى عرفات فاضرب خباك بنمره _ ونمره بطن عرنه _ دون الموقف ودون عرفه فإذا زالت الشمس يوم عرفه فاغتسل وصل الظهر والعصر بأذان واحد وإقامتين فإنما تعجل العصر وتجمع بينهما لتفرغ نفسك للدعاء فإنه يوم دعاء ومسأله» (٢) وصحيحه الحلبي، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «الغسل يوم عرفه إذا زالت الشمس وتجمع بين الظهر والعصر بأذان وإقامتين» (٣) وصحيحته الأخرى عن أبى عبدالله عليه السلام قال: «لا تصلّ المغرب حتى تأتى جمعاً فصل بها المغرب والعشاء بأذان وإقامتين» (٤) وصحيحه منصور بن حازم، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: «صلاه المغرب

ص: ٣٦٤

- ١- (١) وسائل الشيعه ٥ : ٤٤٥ ، الباب ٣٦ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث الأوّل.
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ١٣ : ٥٢٩ ، الباب ٩ من أبواب إحرام الحج، الحديث الأوّل.
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ١٣ : ٥٣٠ ، الباب ٩ من أبواب إحرام الحج، الحديث ٢.
- ٤- (٤) وسائل الشيعه ١٤ : ١٤ ، الباب ٦ من أبواب الوقوف بالمشعر، الحديث الأوّل .

الشرح:

والعشاء بجمع بأذان واحد وإقامتين ولا تصل بينهما شيئاً، قال: هكذا صلى رسول الله صلى الله عليه وآله (١) وهل السقوط في كل من الموردين من يوم عرفه والجمع في المزدلفه بنحو العزيمة حتى لا يشرع الأذان للصلاه الثانيه من صلاتي العصر والعشاء أو أنه بنحو الرخصه فقد يقال مقتضى صحيحه عبدالله بن سنان أن الجمع بين الصلاتين بلا أذان للثانيه بأن يصلى بالإقامه من غير أذان سنّه فيكون خلافها بدعه فلا- يجوز الأذان حينئذ للصلاه الثانيه بلا فرق بين عرفه والمزدلفه، وقد ورد في الصحيح عن الصادق عليه السلام: «كل بدعه ضلاله وكل ضلاله سبيلها إلى النار» (٢).

وعلى الجملة ظاهر الصحيحه بيان السنه في نفس الأذان يوم عرفه لا السنه في صلاه العصر ليقال إن السنه في تقديمها وجمعها مع صلاه الظهر ترخيص ولا يكون التفريق بدعه، بل يكون خلاف الترخيص نظير ما ذكرنا في صحيحه عمر بن أذينة، عن رهط، عن أبي جعفر عليه السلام في الجمع بين الصلاتين بأذان وإقامتين (٣). ومن الجهات المشار إليها هي أن سقوط مشروعيه الأذان لصلاه العصر يختص بمن كان في عرفه يوم التاسع من ذى الحجه أو يعم جميع الأمكنه يوم عرفه، الوارد في الصحيحه يوم عرفه ومقتضى إطلاقه عدم الفرق في صورته الجمع بين الظهرين بين مكان ومكان ولكن مقابلته بصلاتي المغرب والعشاء بمزدلفه يوجب عدم ظهورها في صلاتي الظهر والعصر في ساير الأمكنه، أضف إلى ذلك أن المتيقن من مرجع الضمير الغائب هو الحاج.

ص: ٣٦٥

١- (١) وسائل الشيعه ١٤ : ١٥ ، الباب ٦ من أبواب الوقوف بالمشعر، الحديث ٣ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٨ : ٤٥ ، الباب ١٠ من أبواب نافله شهر رمضان، الحديث الأول .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ٢٢٣ ، الباب ٣٢ من أبواب المواقيت، الحديث ١١ .

الثالث: أذان العشاء في ليله المزدلفه مع الجمع أيضاً لا مع التفريق [١].

الشرح:

ثالثاً: أذان العشاء في ليله المزدلفه

[١] ومن الجهات المشار إليها أنّ حكم سقوط الأذان للعصر رخصه أو عزمه يختص بصوره الجمع بين الظهرين وكذا في المغرب والعشاء بمزدلفه فإنّ قوله عليه السلام في صحيحه عبدالله بن سنان ثم يقوم فيقيم للعصر بغير أذان (١). نظير ثمّ يقيم للظهر ثم يصلى في أنّ المراد الترتب في الوجود لا أن يوجد الفعل بعد ذلك ولو بفصل طويل من التأخير، ومن تلك الجهات ما يظهر من بعض الروايات أنّ مقتضى الجمع بين الصلاتين أي المغرب والعشاء بمزدلفه عدم الإتيان بناقله المغرب بينهما، بل يأتي بها بعد صلاة العشاء كصحيحه منصور بن حازم، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: صلاة المغرب والعشاء بجمع بأذان وإقامتين، لا تصل بينهما شيئاً هكذا صلّى رسول الله صلى الله عليه وآله (٢). ورواه عنسه بن مصعب، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إذا صليت المغرب بجمع أصلى الركعات بعد المغرب؟ قال: «لا، صلّ المغرب والعشاء ثم صلّ الركعات بعد» (٣).

ولكن في صحيحه أبان بن تغلب، قال: صلّيت خلف أبي عبدالله عليه السلام المغرب بالمزدلفه، فلما انصرف أقام الصلاة فصلّى العشاء الآخرة لم يركع بينهما، ثم صلّيت معه بعد ذلك بسنه فصلّى المغرب ثم قام فتنفل بأربع ركعات (٤). ومقتضى الجمع بين ذيلها وما تقدم حمل الإتيان بناقله بعد صلاة العشاء على الأفضليه أو على جواز كلا الأمرين بناءً على المناقشه في سند روايه عنسه بن مصعب (٥)؛ وذلك لعدم تمام

ص: ٣٦٦

- ١- (١) وسائل الشيعه ٥ : ٤٤٥ ، الباب ٣٦ من أبواب المواقيت، الحديث الأوّل .
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٢٢٥ ، الباب ٣٤ من أبواب المواقيت، الحديث الأوّل .
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ١٤ : ١٥ ، الباب ٦ من أبواب الوقوف بالمشعر، الحديث ٤ .
- ٤- (٤) وسائل الشيعه ٤ : ٢٢٤ ، الباب ٣٣ من أبواب المواقيت، الحديث الأوّل .
- ٥- (٥) تقدمت قبل قليل .

الرابع: العصر والعشاء للمستحاضه التي تجمعهما مع الظهر والمغرب [١].

الشرح:

الدليل على النهى ليحمل على الكراهه فى العباده بمعنى المفضوليه والنهى فى صحيحه ابن حازم من النهى فى مقام توهم الوجوب الشرطى.

رابعاً: أذان العصر والعشاء للمستحاضه

[١] وقد يقال إن مقتضى الجمع بين الصلاتين سقوط الأذان للصلاه الثانيه وبما أن المستحاضه الكثيره وظيفتها الجمع بين صلاه الظهر بغسل واحد، وكذا العشاءين فيسقط الأذان لصلاتها الثانيه، سواء جمع بين الصلاتين فى أول وقتها أو فى آخر وقتها ولكن لم يظهر دليل على هذا السقوط، وقد يقال إن الاستحاضه حدث ويغترف هذا الحدث بمقدار الجمع بين الصلاتين من غير أذان لصلاتها الثانيه، وأمّ الزيادة على ذلك بأن تؤذن لصلاتها الثانيه أو تفرّق بين الصلاتين فلا دليل على الاغتفار، وفيه أن الأذان للصلاه الثانيه لا يزيد على إتيان المستحاضه بمستحبات فى الصلاه كالإتيان بالزايده على الذكر الواجب فى الركوع والسجود، وتكرار التسيّحات فى الركعتين الأخيرتين والقنوت فى الصلاه، والصلوات على النبى الأكرم وآله والإتيان بثلاث تسليمات وكما أن التأخير فى الصلاه بذلك لا بأس به وكذا الأذان والإقامه لها، بل لا يضرها الإتيان ببعض تعقيبات الصلاه الأولى قبل الشروع فى الثانيه.

نعم، يمكن أن يقال إذا جاز الاكتفاء فى الجمع بين الصلاتين من غير أذان للثانيه جاز للمستحاضه أيضاً هذا النحو من الجمع، وهذا لا يوجب سقوط الأذان للثانيه عن الاستحباب وكون الأذان لها أفضل، ولعل الماتن قدس سره يرى سقوط الأفضليه فى موارد مطلق الجمع وأدرج الجمع من المستحاضه فى تلك الكبرى، ولكن لم يذكر هذه الكبرى وظاهر عدم ذكره عدم التزامه بها، وعليه يكون التزامه بسقوط

الخامس: المسلوس ونحوه فى بعض الأحوال التى يجمع بين الصلاتين [١]

الشرح:

الأفضليه فى المستحاضه بلا وجه حيث لم يرد فى شىء من الروايات الوارده فى جمع المستحاضه بين الصلاتين بغسل واحد أنها تترك الأذان للصلاه الثانيه، بل الوارد فى الروايات جواز اكتفاء النساء بدل الأذان والإقامه بما تقدم من التكبيره والشهادتين ونحوها.

خامساً: المسلوس إذا جمع بين الصلاتين

[١] قد تقدم فى من له سلس البول والغائط والريح أن لو كان له فتره تسع تلك الفتره للصلاتين مع الاكتفاء بأجزائها الواجبه فقط يتعين عليه الإتيان بها فى تلك الفتره مقتصرأ على الواجبات، وفى هذا الفرض كما يسقط الأذان للصلاتين تسقط الإقامه وسائر ما يستحب فى الصلاه تحفظاً على الطهور المعتبر فيها.

وأماً إذا كانت الفتره كافيه لها ولو مع الإتيان بالمستحبات جاز لكل من الصلاتين الأذان والإقامه وتقدم أنه وإن يجوز الاكتفاء عند الجمع بين الصلاتين بل بدونه بالإقامه من غير أذان إلا أن الأذان للصلاه الثانيه لا يسقط عن الاستحباب بلا فرق بين الإتيان بها فى أول الوقت أو وسطه وآخره، وقد تقدم أيضاً أن الصلاه مع خروج البول أثناءها صلاه اضطراريه على ما يستفاد من صحيحه منصور بن حازم (١) وغيرها فلا تصل النوبه إليها ولو مع التمكن من الصلاه الاختياريه فى آخر الوقت.

نعم، إذا كان من به سلس ممن ليست فتره له بل يخرج منه قطرات البول أثناء الصلاه فلا يبعد الالتزام بسقوط الأذان عن الصلاه الثانيه عند الجمع بينها لصحيحه حريز، عن أبى عبدالله عليه السلام أنه قال: «إذا كان الرجل يقطر منه البول والدم إذا كان حين

ص: ٣٤٨

١- (١) وسائل الشيعه ١: ٢٩٧، الباب ١٩ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٢.

كما إذا أراد أن يجمع بين الصلاتين بوضوء واحد.

الشرح:

الصلاه اتّخذ كيساً وجعل فيه قطناً ثم علّقه عليه وأدخل ذكره فيه ثم صلى، يجمع بين الصلاتين الظهر والعصر، يؤخّر الظهر ويعجّل العصر بأذان وإقامتين، ويؤخر المغرب ويعجّل العشاء بأذان وإقامتين^(١) ثم يقع الكلام فى أنّ السقوط بنحو الرخصه أو بنحو العزيمه، وقد يقال هذه الصحيحه تقيد إطلاق ما دل على ثبوت الأذان لكل صلاه^(٢) ومع التقييد يكون الأذان للصلاه الثانيه بدعه وكل بدعه ضلاله^(٣).

ولكن لا يخفى أنّ الأمر بالجمع بين الصلاتين بوضوء واحد أمر جاز، وأنّ الأمر بالجمع كذلك للتوسعه عليه، فغايه دلالتها على أنّ التوسعه بوضوء واحد عند الجمع فى صورته الاكتفاء بأذان واحد وإقامتين فلا يكون مع الأذنين توسعه، بل يكون عليه تجديد الوضوء للصلاه الثانيه لا أنّ الأذان لها غير مشروع.

ثم إنّ الصحيحه وارده فيمن يقطر منه البول والدم وبالإضافه إلى المبطون والمسلس بسلس الريح يمكن الالتزام بما ذكره إذا بنى على أنّ مقتضى الجمع بين الصلاتين من دائم الحدث ذلك، ويلحق بذلك المستحاضه أيضاً، ولكن الكبرى غير ثابتة، والتعدى من سلس البول إليها بدعوى عدم الفرق بين سلس البول وبينها مشكله، كما تقدم فى بحث المسلس والمبطون من مباحث الوضوء.

نعم، ترك الأذان للصلاه الثانيه فى مفروض الكلام أحوط مورد تأمل؛ لأنّ اغتفار الحدث فى صورته الجمع بين الصلاتين بالإضافه إلى الصلاه الثانيه غير ظاهر، بل الأحوط تجديد الوضوء للصلاه الثانيه إذا لم يخرج شىء من الحدث عند الوضوء لها.

ص: ٣٦٩

- ١- (١) وسائل الشيعه ١ : ٢٩٧ ، الباب ١٩ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث الأول .
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٥ : ٤٤٤ ، الباب ٣٥ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٢ .
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٨ : ٤٥ ، الباب ١٠ من أبواب نافله شهر رمضان، الحديث الأول .

ويتحقق التفريق بطول الزمان بين الصلاتين [١] لا بمجرد قراءه تسييح الزهراء أو التعقيب والفصل القليل، بل لا يحصل بمجرد فعل النافله مع عدم طول الفصل

الشرح:

في المراد من الجمع بين الصلاتين

[١] قد يقال إنّ المراد من الجمع بين الصلاتين الإتيان بهما في وقت إحداهما بأن يصلى العصر في وقت الظهر، كما إذا صلى العصر قبل أن يصير الفياء بمقدار المثل أو صلى الظهر بعد ما صار مقداره، ويكون المراد من التفريق الإتيان بكل منهما في وقته الخاص من وقت الاستحباب، ولكن لا يخفى بُعد هذا القول فإنه إذا أتى بالعصر في أول آن صيروره الظل مثله وأتى بصلاه الظهر قبله بحيث إذا فرغ من الظهر صار الظل مثله فيصدق أنه جمع بين الصلاتين، بل يمكن استفاده كون ذلك ممّا ورد في جمع المستحاضه بين الصلاتين بغسل من قوله عليه السلام: «تؤخر هذه وتعجل هذه» (١).

وقد يقال إنّ المراد من الجمع أن لا يتوسط بين الصلاتين نافله كما يستظهر ذلك من روايه محمد بن حكيم، عن أبي الحسن عليه السلام قال: «إذا جمعت بين صلاتين فلا تطوع بينهما» (٢) وفي روايته الأخرى قال: سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول: «الجمع بين الصلاتين إذا لم يكن بينهما تطوع، فإذا كان بينهما تطوع فلا جمع» (٣) وفي سند الأولى سلمه بن الخطاب ولم يوثق وفي سند الثانية محمد بن موسى عن محمد بن عيسى أو محمد بن عيسى فالواسطه مردّد بين الضعيف والثقه، بل في محمد بن موسى أيضاً كذلك وقد عبّر المحقق الهمداني (٤) عن كل منهما بالموثقه ولا يدري وجهه.

ص: ٣٧٠

- ١- (١) وسائل الشيعه ٢: ٣٧١، الباب الأوّل من أبواب الاستحاضه، الحديث الأوّل .
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ٢٢٤، الباب ٣٣ من أبواب الاستحاضه، الحديث ٢ .
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤: ٢٢٤، الباب ٣٣ من أبواب الاستحاضه، الحديث ٣ .
- ٤- (٤) مصباح الفقيه ١١: ٢٤٣ .

والأقوى أنّ السقوط فى الموارد المذكوره رخصه [١] لا عزيمه وإن كان الاحوط الترك خصوصاً فى الثلاثه الأولى.

الشرح:

نعم، فى معتبره الحسين بن علوان، عن جعفر بن محمد عليهما السلام قال: «رأيت أبى وجدى القاسم بن محمد يجمعان مع الأئمه المغرب والعشاء فى الليله المطيره ولا يصلّيان بينهما شيئاً» (١).

ولكن هذه حكايه فعل فلا يدلّ على عدم تحقق الجمع بين الصلاتين بالنافله بينهما، وعلى ذلك فالمرجع الصدق العرفى بأن لا يكون بين الصلاتين فصل طويل بحيث يقال إنه فرق بين الصلاتين، خصوصاً مع الاشتغال بينهما بأمر لا يرتبط بالصلاه، وأمّا مجرد النافله من غير تطويل والاشتغال بالتعقيب كذلك أو بما يرتبط بالصلاه كصلاه الاحتياط وسجدة السهو ونحو ذلك فلا يوجب عدم تحقق الجمع بلا تأمّل.

سقوط الأذان رخصه لا عزيمه

[١] قد تقدم بيان الوجه فى السقوط فى كل مورد من الموارد المذكوره وذكرنا أنّ المراد بالسقوط بنحو الرخصه معناه عدم سقوط أصل استحباب الأذان، والمراد بالعزيمه عدم جواز الإتيان به بقصد المشروعيه وأصل الاستحباب.

نعم، فى مورد صاحب السلس الذى له فتره تسع واجبات الصلاه فقط أو لا تكفى للأذان والإقامه أو بالإقامه فقط لا يجوز الإتيان بالأذان؛ لأنّ المكلف فى تلك الفتره متمكن من حبس بوله والصلاه مع الطهاره فلا يجوز له تفويت تلك الفتره كلاً أو بعضاً.

ص: ٣٧١

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٢٢٥ ، الباب ٣٣ من أبواب المواقيت، الحديث ٤ .

(مسألة ٢) لا يتأكد الأذان لمن أراد إتيان فوائت في دور واحد لما عدا الصلاة الأولى فله أن يؤذن للأولى منها ويأتي بالبواقي بالإقامة وحدها لكل صلاة [١].

الشرح:

في أذان وإقامة الفوائت

[١] ويدل على ذلك صحيحه زراره، عن أبي جعفر عليه السلام في حديث قال: إذا كان عليك قضاء صلوات فابدأ بأولهن فأذن لها وأقم ثم صلها وصل ما بعدها بإقامه لإقامه لكل صلاة (١). وصحيحه محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى الصلوات وهو جنب اليوم واليومين والثلاثة ثم ذكر بعد ذلك؟ قال: «يتطهر ويؤذن ويقيم في أولهن ثم يصلي ويقيم بعد ذلك في كل صلاة فيصلى بغير أذان حتى يقضى صلاته» (٢). ومقتضى ظاهرهما أن الحكم جارٍ في كل وقت يقضى الملكف فيه الصلوات المتعدده التي قضاؤها على عهدته، فلو قضى عده منها في وقت وعده منها في وقت آخر يكون له في الوقت الآخر أيضاً الأذان والإقامة لأولهن ثم يأتي بالبواقي بالإقامة.

ويقع الكلام في جهتين:

الأولى: مع قطع النظر عن الروايتين ونحوهما هل كان مقتضى ما دل على مشروعيه الأذان لكل صلاة مشروعيته لكل صلاة يقضيها أم ليس في البين ما يدل على مشروعيه الأذان لكل صلاة قضائه؟ الظاهر أن بعض ما دل على مشروعيه الأذان والإقامة لكل صلاة يعم الأدائه والقضائه كقوله عليه السلام في صحيحه صفوان بن مهران، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الأذان مثني مثني، والإقامة مثني مثني، ولا بد في الفجر

ص: ٣٧٢

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٢٩٠ ، الباب ٦٣ من أبواب المواقيت، الحديث الأول .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٨ : ٢٥٤ ، الباب الأول من أبواب قضاء الصلوات، الحديث ٣ .

الشرح:

والمغرب من أذان وإقامه في الحضر والسفر؛ لأنه لا يقصّر فيهما في حضر ولا سفر وتجزيك إقامه بغير أذان في الظهر والعصر والعشاء الآخرة»^(١) فإنه مقتضى التعليل في صلاة المغرب والغداة، عدم الفرق بين الأدائيه والقضائيه، وكذا الحال في الترخيص في البواقي ولموثقه عمار، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سئل عن الرجل إذا أعاد الصلاة هل يعيد الأذان والإقامه؟ قال: «نعم»^(٢) فإن الإعاده بمعناها اللغوى يشمل القضاء بالمعنى المصطلح وإذا كان إعاده الأذان والإقامه مشروعاً في الإعاده ولو في خارج الوقت يكون الأذان والإقامه فيمن ترك الصلاة في وقتها ولو نسياناً مشروعين؛ لعدم احتمال الفرق بين الأمرين، ويمكن أن يستظهر ذلك بما ورد في موثقه عمار الأخرى من أمر المريض بالأذان والإقامه لصلاته معللاً بأنه لا صلاة إلا بأذان وإقامه^(٣). فالمقتضيه من الصلوات اليوميه أيضاً صلوات يوميه قد تبدل وقت أدائها، وقد تقدّم أنّ الخارج منها سائر الصلاة كالعيدين والآيات، وظاهر الماتن قدس سره أيضاً استحباب الأذان لكل صلاة مقضيه والمستفاد من صحيحه زراره ومحمد بن مسلم^(٤) أنه لا تأكد في استحبابه لغير الصلاة الأولى عند قضاء الصلوات، بل الاكتفاء في قضاء غير الأولى بالإقامه من غير أذان ويفهم منهما بملاحظه ما تقدّم أنّ ما ورد فيهما نوع تسهيل لأمر القضاء في مقام الإتيان بالصلوات مع التحفظ على المستحب فيها.

ثم إنّ المراد من أولهن في قوله عليه السلام: «فابدأ بأولهن فأذن لها واقم» هل هو الفائته

ص: ٣٧٣

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٥: ٣٨٦، الباب ٦ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٢.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٨: ٢٧٠ - ٢٧١، الباب ٨ من أبواب قضاء الصلوات، الحديث ٢.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٥: ٤٤٤، الباب ٣٥ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٢.
 - ٤- (٤) تقدمتا في الصفحه السابقه.

(مسألة ٣) يسقط الأذان والإقامة في موارد: أحدها: الداخل في الجماعة التي أذنوا لها وأقاموا وإن لم يسمعهما [١] ولم يكن حاضراً حينهما وكان مسبقاً، بل مشروعيه الإتيان بهما في هذه الصورة لا تخلو عن إشكال.

الشرح:

أولاً- حتى يكون ظاهرها اعتبار الترتيب في قضاء الفوائت بترتيب فوتها كما يشير إلى ذلك عبارته الماتن قدس سره لمن أراد الإتيان بها في دور واحد، أو أن المراد من «أولهن» أول ما يريد قضائها من تلك الصلوات حين القضاء المعبر عنه مجلس القضاء؟ الظاهر هو الثاني حيث ظاهر الصحيحه عدم الحاجة إلى تكرار الأذان في البقية بعد الإتيان بالأولى بالأذان والإقامة عند قضاء الصلوات المتعدده، وأنه لو كان قضاؤها في أوقات مختلفه وتعدد مجلس القضاء يفعل ذلك في قضاء الصلاة الأولى لا أن الأذان يختص فقط بالفائتة أولاً بحيث لا يتكرر الأذان وإن تكرر مجلس قضائها.

وعلى الجملة، فالظاهر من الصحيحه هو البدء بالأذان والإقامة لأولهن في القضاء لا لأولهن عند الفوت.

موارد سقوط الأذان والإقامة

الأول: عمّن دخل في الجماعة التي أذن لها وأقيم

[١] سقوط الأذان والإقامة عمّن يدخل في صلاة الجماعة التي أذن لها وأقيم ولكن لم يكن حاضراً عندهما ولم يسمع شيئاً منهما حين الأذان والإقامة أمر متسالم عليه بين الأصحاب؛ ولذا لم يتعرض لهذا السقوط جمع منهم لوضوحه، ويستفاد ذلك من الروايات كالروايات الداله على إدراك الشخص الإمام في التشهد أو السجده الأخيره من صلاته كموثقه عمار، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يدرك الإمام وهو قاعد يتشهد وليس خلفه إلا رجل واحد عن يمينه؟ قال: «لا يتقدم الإمام

الشرح:

ولا يتأخر الرجل ولكن يقعد الذي يدخل معه خلف الإمام فإذا سلّم الإمام قام الرجل فأتّم صلاته»^(١) فإذا سقط الأذان والإقامة عن هذا الشخص الذي لم يدرك مع الجماعة شيئاً من صلاته فسقوطهما عمّن أدرك صلاته معه يكون بالأولوية.

ومعتبره معاذ بن كثير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا دخل الرجل المسجد وهو لا يأتي بصاحبه وقد بقي على الإمام آية أو آيتان فخشى إن هو أذن وأقام أن يركع فليقل: قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله وليدخل في الصلاة»^(٢) حيث تدل بمفهوم قيد «لا- يأتّم» أنه إذا كان الإمام ممّن يؤتم به فلا- مورد للأذان والإقامة، وموثقه عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام حيث سئل عن الرجل يؤذن ويقيم ليصلّى وحده فيجىء رجل آخر فيقول له نصلى جماعه هل يجوز أن يصلوا بذلك الأذان والإقامة؟ قال: «لا، ولكن يؤذن ويقيم»^(٣) حيث يظهر منها أنّ سقوط الأذان والإقامة فيما إذا وقعا لصلاة الجماعة كان إجراؤهما مفروغاً عنه عند السائل، وإنما سأل عن صورته الأذان والإقامة للصلاة الفرادية، ويظهر منها أيضاً أنه إذا لم يؤذن ولم يُقم لصلاة الجماعة لا يسقط الأذان والإقامة في الداخل فيها؛ ولذا قيد الماتن بما إذا أذنوا لها وأقاموا.

والكلام في سقوط الأذان والإقامة عن المأموم المسبوق لا- يختص بصوره انعقاد الجماعة في المسجد كما هو ظاهر إطلاق الموثقه.

ثم إنّ الظاهر عدم اختصاص سقوط الأذان والإقامة بالمأموم المسبوق، بل تسقطان عن الإمام أيضاً إذا حضر بعد الأذان والإقامة لصلاة الجماعة كما يشهد لذلك

ص: ٣٧٥

-
- ١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٣٩٢، الباب ٤٩ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٣.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعة ٥: ٤٤٣، الباب ٣٤ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث الأول.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعة ٥: ٤٣٢، الباب ٢٧ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث الأول.

الشرح:

صحيحه حفص بن سالم، أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام إذا قال المؤذن قد قامت الصلاة أيقوم الناس على أرجلهم أو يجلسون حتى يجيء إمامهم؟ قال: «لا» بل يقومون على أرجلهم فإن جاء إمامهم وإلا فليؤخذ بيد رجل من القوم فيقدم» (١) ورواها الصدوق باسناده عن حفص بن سالم يعني أبي الولاد الحنات (٢). كما رواها الشيخ باسناده عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم عن أبي الوليد حفص بن سالم (٣) والظاهر أنّ أبا الوليد من سهو القلم أو من غلط النسخة والصحيح أبو الولاد حفص بن سالم وظاهر جواز إمامه الإمام من غير أن يسمع أذان الجماعة وإقامتها، ومعتبره السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن آبائه، عن علي عليهم السلام: «أنّ النبي صلى الله عليه وآله كان إذا دخل المسجد وبلال يقيم الصلاة جلس» (٤) وظاهرها أنه إذا دخل المسجد بعد فراغه من الإقامة لم يجلس، بل يشرع في الصلاة.

بل لا- يبعد الالتزام بأنّ الإمام إذا سمع الأذان والإقامة واستمع إليهما يجوز له الدخول في الصلاة بدون أذان وإقامة لصلاة الجماعة ولو كان استماعه إليهما من شخص يصلّي منفرداً، ويستظهر ذلك من موثقه عمرو بن خالد، عن أبي جعفر عليه السلام قال: كنّا معه فسمع إقامه جار له بالصلاة فقال: قوموا فقمنا فصلينا معه بغير أذان ولا إقامة، وقال: «يجزيكم أذان جاركم» (٥) ويؤيده بل يدلّ عليه روايه أبي مريم الأنصاري، قال:

ص: ٣٧٦

- ١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٣٧٩، الباب ٤٢ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث الأوّل .
- ٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ١: ٣٨٥، الحديث ١١٣٦ .
- ٣- (٣) تهذيب الأحكام ٢: ٢٨٥، الحديث ٤٥ .
- ٤- (٤) وسائل الشيعه ٥: ٤٣٨، الباب ٣١ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث ٢ .
- ٥- (٥) وسائل الشيعه ٥: ٤٣٧، الباب ٣٠ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث ٣ .

الثانى: الداخلى فى المسجد للصلاه منفرداً أو جماعه وقد أقيمت [١] الجماعه

الشرح:

صلى بنا أبو جعفر عليه السلام فى قميص بلا- إزار ولا- رداء ولا أذان ولا إقامه إلى أن قال: فقال: وإني مررت بجعفر وهو يؤذن ويقيم فلم أتكلّم فأجزأني ذلك (١).

بقى الكلام فيما ذكره الماتن قدس سره من أنّ مشروعيه الأذان والإقامه فيما ذكره أى فى المأموم المسبوق محل إشكال، والوجه فى ذلك هو استقرار السيره المتشرعه على ترك الأذان والإقامه من المأموم إذا أراد الدخول فى جماعه أذّنوا لها وأقاموا حفظاً على حرمة الجماعه المنعقده حيث يكفى فى إقامتها الأذان والإقامه لها من واحد، وكأنّ هذا أيضاً أمراً مرتكباً فى أذهان المتشرعه من زمان الأئمه عليهم السلام حيث فرض معاذ بن كثير (٢) فى ترك أذانه وإقامته كون الداخلى الجماعه لا- يأتى بصاحبه.

وأما الاستدلال على ذلك بما ورد فى روايه معاويه بن شريح عن أبى عبدالله من قوله: «ومن أدرك الإمام وهو فى الركعه الأخيره فقد أدرك فضل الجماعه، ومن أدركه وقد رفع رأسه من السجده الأخيره وهو فى التشهد فقد أدرك الجماعه وليس عليه أذان ولا إقامه، ومن أدركه وقد سلم فعليه الأذان والإقامه» (٣) فلا دلالة لها على عدم مشروعيه فإنه فرق بين قوله: «ليس له أذان وإقامه» وبين «ليس عليه» فلا يدل الثانى على عدم مشروعيه.

الثانى: عمّن دخل المسجد للصلاه منفرداً أو جماعه

[١] لم يقيد جماعه قيد المسجد بل ذكروا أنه إذا دخل شخص للصلاه منفرداً أو

ص: ٣٧٧

- ١- (١) وسائل الشيعه ٥: ٤٣٧، الباب ٣٠ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٢.
- ٢- (٢) تقدمت فى الصفحه: ٣٧٥.
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٨: ٣٩٣، الباب ٤٩ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٦.

حال اشتغالهم ولم يدخل معهم أو بعد فراغهم مع عدم تفرق الصفوف فإنهما يسقطان لكن على وجه الرخصة لا العزيمة على الأقوى، سواء صلى جماعه إماماً أو مأموماً أو منفرداً [١].

الشرح:

جماعه أخرى ليصلوا أيضاً جماعه لم يؤذّنوا ولم يقيموا، سواء كانت الجماعه الأولى لم تتم أو تمت، ولكن لم يتفرقوا، نعم لو تفرقت صفوفهم أذّنوا وأقاموا وكذلك يؤذن المنفرد و يقيم بعد التفرق.

ويستدل على ذلك بموثقه أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قلت له: الرجل يدخل المسجد وقد صلى القوم أيؤذن ويقيم؟ قال: «إذا كان دخل ولم يتفرق الصف صلى بأذانهم وإقامتهم وإن كان تفرق الصف أذن وأقام» (١) وموثقه زيد بن علي، عن آبائه، عن علي عليه السلام قال: دخل رجلان المسجد وقد صلى علي عليه السلام بالناس فقال لهما علي عليه السلام: «إن شئتما فليؤم أحدهما صاحبه ولا يؤذن ولا يقيم» (٢).

والتعبير عن هذه الروايه بالموثقه؛ لأنّ عمرو بن خالد الراوى عن زيد أيضاً ثقّه وثقه ابن فضال (٣)، والمفروض في الموثقتين الداخل في المسجد ولا تعمّان الداخل في غيره ولو كان في البين إطلاق بحيث يعم الداخل في غيره لما توجب الموثقتان التقييد فيه؛ لأنّ فرض الدخول في المسجد قيد غالبى وإلّا ففي التعدى عن الداخل في المسجد إلى غيره إشكال، بل مقتضى استحباب الأذان والإقامة لكل صلاه وأنهما أفضل هو ذكر الأذان والإقامة بعد فراغ الجماعه الأولى عن صلاتهم، سواء تفرق

ص: ٣٧٨

١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٤١٤، الباب ٦٥ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث الأوّل.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٨: ٤١٥، الباب ٦٥ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٣.

٣- (٣) اختيار معرفه الرجال ٢: ٤٩٨، الحديث ٤١٩.

الشرح:

الصفوف أم لا وسواء أراد الداخل الصلاه منفرداً أو جماعه.

نعم، من أراد الدخول جماعه وأدركها أو أدرك من ثوابها بما تقدّم في الأمر الأول يسقط عنه الأذان والإقامة، بل مشروعيتها بالإضافة الى الداخل فيه محل تأمل على ما تقدم.

نعم، يحتمل استظهار الإطلاق من روايه معاويه بن شريح، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا جاء الرجل مبادراً والإمام راع أجزاءه تكبيره واحده _ إلى أن قال _ ومن أدركه وقد رفع رأسه من السجده الأخيره وهو في التشهد فقد أدرك الجماعه وليس عليه أذان ولا إقامة، ومن أدركه وقد سلم فعليه الأذان والإقامة»^(١) فيقال قوله عليه السلام الإتيان بالمبادره إلى الجماعه يتحقق في الإتيان بالمساجد نوعاً ومقتضاه جواز الإتيان بالأذان والإقامة إذا دخل بعد تسليمه الإمام، ولكن لا يخفى ما في الاستظهار وعلى تقديره فالروايه ضعيفه لا يمكن أن يرفع اليد بها عن ظاهر الموثقتين.

لا يقال: موثقه زيد لم يفرض فيها تفرق الصفوف وعدمه.

فإنه يقال: فإنها حكاية فعل ولعله كان قبل تفرق الصفوف كما هو ظاهر موثقه أبي بصير وقد ناقش في موثقه أبي بصير صاحب المدارك قدس سره^(٢) بأن أبا بصير مشترك ولا يعلم أنّ المراد منه، وفيه أنّ أبا بصير الوارد في الروايات مع عدم القرينه يراد منه ليث المرادى ويحيى بن أبي القاسم وكلاهما ثقة فلا مورد للإشكال في سندها.

ومما ذكرنا يظهر الحال في موثقه عمار، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل أدرك الإمام

ص: ٣٧٩

١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٤١٥ _ ٤١٦، الباب ٦٥ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٤.

٢- (٢) مدارك الأحكام ٣: ٢٦٦ _ ٢٦٧.

الشرح:

حين سَلَّم، قال: «عليه أن يؤذن ويقيم ويفتتح الصلاة»^(١) فإنه لم يفرض فيها الدخول في المسجد فيحمل على الداخل في غيره.

وعلى الجملة، فلا ينبغي التأمل في الحكم ويؤيده ما رواه الشيخ باسناده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن أبي علي، قال: كُنَّا عند أبي عبد الله عليه السلام فأتاه رجل فقال: جعلت فداك صلينا في المسجد الفجر وانصرف بعضنا وجلس بعض في التسبيح فدخل علينا رجل المسجد فأذن فمنعناه ودفعناه عن ذلك، فقال أبو عبد الله عليه السلام أحسنت ادفعه عن ذلك وامنعه أشد المنع، فقلت: فإن دخلوا فأرادوا أن يصلوا فيه جماعة؟ قال: يقومون في ناحية المسجد ويبدو بهم إمام^(٢).

ورواها الصدوق قدس سره في الفقيه باسناده إلى محمد بن أبي عمير، عن أبي علي الحراني^(٣). وظاهر هذه وإن كان السقوط بنحو العزيمه إلا أن سندها ضعيف بجهالة أبي علي الحراني.

وقد يقال بأنه يظهر السقوط بنحو العزيمه من موثقه زيد^(٤) أيضاً، حيث إن ظاهر النهي عن الأذان والإقامة عدم مشروعيتها في الفرض، ولكن يجرى في هذا النهي ما تقدم من أنه في مقام توهم المشروعيه في غير هذا الحال فيكون مفادها ثبوت الترخيص في الترك بمعنى سقوط الاستحباب المؤكد في الفرض.

وبتعبير آخر، لا استفاد من موثقه أبي بصير إلا سقوط الاستحباب المؤكد الثابت

ص: ٣٨٠

١- (١) وسائل الشيعة ٥ : ٤٣١ ، الباب ٢٥ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٥ .

٢- (٢) تهذيب الأحكام ٣ : ٥٥ ، الحديث ١٠٢ .

٣- (٣) من لا يحضره الفقيه ١ : ٤٠٨ ، الحديث ١٢١٧ .

٤- (٤) تقدمت في الصفحه ٣٧٨ .

الشرح:

لهما في غير هذا الحال، ونحوها روايته الأخرى المرويه في الكافي والتهذيب قال: سألته عن الرجل ينتهي إلى الإمام حين يسلم، قال: ليس عليه أن يعيد الأذان فليدخل معهم في أذانهم فإن وجدهم قد تفرقوا أعاد الأذان(١). حيث ذكرنا فرق بين قوله: ليس عليه أذان، وبين قوله: ليس له أذان، وظاهر الأول سقوط الحكم السابق لاسقوط أصل الترخيص والمشروعيه.

أضف إلى ذلك أن لو قلنا بعدم القدر في كونها مضمرة فإن أبابصير الذي يروى عنه ابن مسكان هو ليث المرادى، ولكن سندها ضعيف حيث لم يعلم أن ما في سندها صالح بن سعيد الذي لم يوثق أو خالد بن سعيد الذي وثقه النجاشي ووصفه بأبا سعيد القمط(٢).

وعلى الجملة، ليس في هذا الفرض ما تمت دلالاته على سقوط أصل الاستحباب.

ومما ذكر يظهر الحال في روايه معاويه بن شريح(٣) بناءً على ظهورها في الداخل في المسجد حيث تكون تأييداً بأن السقوط بنحو الترخيص لا نفى المشروعيه، وكذا الحال في روايه زيد النرسي التي رواها في المستدرك(٤) عن كتابه، والروايه التي رواها وإن كانت مخدوشه من حيث المتن والسند فإن النسخه التي رويت هذه الروايه منها كانت بنحو الوجداه لا الروايه، ولكن مع ذلك ظاهر صدرها هو أن السقوط بنحو الرخصه لا العزيمه.

ص: ٣٨١

-
- ١- (١) الكافي ٣: ٣٠٤، الحديث ١٢، تهذيب الأحكام ٢: ٢٧٧، الحديث ٢.
 - ٢- (٢) رجال النجاشي: ١٤٩، الرقم ٣٨٧.
 - ٣- (٣) تقدمت في الصفحه: ٣٧٩.
 - ٤- (٤) مستدرك الوسائل ٤: ٤٦، الباب ٢٢ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث الأول.

الشرح:

ثم إنَّ الظاهر عدم الفرق في سقوط الأذان والإقامة عن الداخل في المسجد بين ما إذا أراد حين الدخول الصلاة جماعة بالجماعة القائمة فيه أو أن يصلي فرادى فإنه مقتضى ترك الاستفصال في الجواب الوارد في موثقه أبي بصير، قال: قلت له: الرجل يدخل المسجد وقد صلى القوم أيؤذن ويقيم؟ قال: «إن كان دخل ولم يتفرق الصف صلى بأذانهم وإقامتهم وإن كان تفرق الصف أذن وأقام» (١) فإنه عليه السلام لم يستفصل في الجواب أن هـ كان عالماً بتأخيره في الدخول وأنه لم يدرك الجماعة أم لا ، ففي الأول كان قاصداً للصلاة فرادى أو في جماعة أخرى غير تلك الجماعة لا محاله.

ودعوى اختصاصه أيضاً بمن يريد الدخول في تلك الجماعة كما ترى.

وعلى الجملة، ففي الموثقه كفايه في سند الإطلاق ولا حاجة إلى روايه أبي علي الحرائي التي تقدم ضعف سندها (٢).

لا- يقال: المفروض في الروايات دخول الرجل بعد تمام الصلاة وما ذكر الماتن قدس سره من عدم الفرق في السقوط بين ما يدخل والجماعة المقامه باقيه ولكنه لا- يقصد الدخول بل يقصد أن يصلي فرادى أو جماعة بجماعة أخرى لا استفاد من الروايات.

فإنه يقال: إذا بنينا شمول موثقه سماعه لمن دخل المسجد قبل تفرق الصفوف وأنه يسقط الأذان والإقامة ولو كان من قصده أن يصلي منفرداً يكون سقوطهما عمّن يدخل أثناءها ولا يريد إلا الصلاة منفرداً أو بجماعة أخرى بطريق أولى، فإنه إذا كان احترام الجماعة السابقه موجب لأن يصلي الداخل بأذانهم وإقامتهم فالداخل أثناء

ص: ٣٨٢

١- (١) وسائل الشيعه ٥ : ٤٣٠ ، الباب ٢٥ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث ٢ .

٢- (٢) في الصفحه : ٣٨٠ .

ويشترط في السقوط أمور:

أحدها: كون صلاته وصلاته الجماعة كلاهما [١] أدائيه فمع كون إحداهما أو كليهما قضائيه عن النفس أو عن الغير على وجه التبرع أو الإجاره لا يجرى الحكم.

الشرح:

الجماعه أولى بذلك.

وأما ما روى في المستدرک من کتاب زيد النرسی، عن عبيد بن زرارہ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا أدركت الجماعة وقد انصرف القوم ووجدت الإمام مكانه وأهل المسجد قبل أن ينصرفوا أجزاء أذانهم وإقامتهم فاستفتح الصلاه لنفسك، وإذا وافيتهم وقد انصرفوا عن صلاتهم وهم جلوس أجزاء إقامه بغير أذان، وإن وجدتهم وقد تفرقوا وخرج بعضهم عن المسجد فأذن وأقم لنفسك» (١) فقد تقدّم عدم إمكان الاعتماد عليه؛ لأنه لم يثبت النسخه المحكيه هي بتمامها أصل زيد النرسی الذي ذكر النجاشي طريقه إليه وطريق الشيخ حيث رواه عن ابن أبي عمير عن زيد هو طريقه إلى محمد بن أبي عمير حيث ذكر في الفهرست طريقه إلى جميع كتب محمد بن أبي عمير ورواياته ولكن زيد النرسی لم يثبت له توثيق ولا أنّ النسخه التي وقعت بيدي النوري قدس سره بطريق الوجداده هو أصل زيد النرسی، وعليه فلا يمكن الاستدلال بها على أنّ السقوط بنحو الرخصه وأنّ الملاك في التفرق خروج بعض القوم.

شروط سقوط الأذان والإقامه

[١] لأنّ ماورد في المقام من الروايات التي اعتمدنا عليها ظاهرها إقامه صلاه الوقت وكون الداخل إلى المسجد يريد فريضه الوقت منفرداً أو جماعه، وظاهر موثقه

ص: ٣٨٣

١- (١) مستدرک الوسائل ٤ : ٤٦ ، الباب ٢٢ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث الأول .

الثانى: اشتراكهما فى الوقت فلو كانت السابقيه عصرًا وهو يريد أن يصلى المغرب لا يسقطان [١]

الثالث: اتحادهما فى المكان عرفاً فمع كون إحداهما داخل المسجد والأخرى على سطحه يشكل السقوط وكذا مع البعد كثيراً.

الرابع: أن تكون صلاه الجماعة السابقيه مع الأذان والإقامة فلو كانوا تاركين لا يسقطان عن الداخلين وإن كان تركهم من جهه اكتفائهم بالسمع من الغير [٢]

الشرح:

أبى بصير (١) أن الداخل يصلى صلاته بذلك الأذان والإقامة حيث صلى القوم صلاتهم قبله بهما وبذلك يظهر اعتبار الأمر الثانى فإن القوم إذا صلوا العصر فى آخر الوقت وبقوا إلى صلاه المغرب فدخل داخل ليصلى صلاه المغرب فلا يجزى أذانهم وإقامتهم لصلاه عصرهم عن صلاه مغرب هذا الداخل؛ لما تقدم من أن ظاهر الموثقه هو أن يصلى الداخل صلاته بذلك الأذان والإقامة التى أتى بهما قبل ذلك لتلك الصلاه.

[١] إذا لم يكن المكان متحداً بحيث كان الداخل فى مسجد والتى أقام القوم صلاتهم فى مسجد آخر كسطح المسجد الذى هو أيضاً وقف مسجداً فلا يشمل الحكم، وأملاً إذا كان بحيث يُعَد ما دخل فيه الداخل من المسجد هو الذى صلى القوم فيه قبله تلك الصلاه بأذان وإقامه فالظاهر دخول الفرض فى مدلول الموثقه.

[٢] ظاهر الموثقه الاكتفاء بأذان الجماعة السابقيه وإقامتها فلا يعم الحكم ما إذا لم يؤذنوا ولم يقيموا لجماعتهم كما إذا اكتفوا بسمع الأذان والإقامة من الغير، ومما ذكر أنه إذا جاء قوم بعد صلاه الجماعة الأولى وتركوا الأذان والإقامة لعدم تفرق الصفوف فى الجماعة التى أذنوا وأقاموا وقبل تفرق صفوف الجماعة الثانيه جاء قوم آخرين

ص: ٣٨٤

الخامس: أن تكون صلاتهم صحيحة [١].

فلو كان الإمام فاسقاً مع علم المأمومين لا يجرى الحكم، وكذا لو كان البطلان من جهة أخرى.

الشرح:

وأرادوا أن يقيموا جماعه أو أرادوا الصلاة فرادى لا يسقطان؛ لأنّ ظاهر الموثقه بل وغيرها فرض الأذان والإقامة للجماعه التي لم تتفرق صفوفهم.

[١] ذكر قدس سره أنّ سقوط الأذان عمّن يصلى قبل تفرق الصفوف أو أثناء الجماعه الأولى منفرداً أو بجماعه أخرى أن تكون صلاه الجماعه التي أقاموها وأذنوا وأقاموا لها صحيحة لم تكن صلاتهم باطله كما إذا كان إمامهم فاسقاً ولكن المأمومين جاهلون بفسقه فإنّ صلاه كل من الإمام إذا لم يقصد الإمامه وكذا صلاه المأمومين محكوم به بالصحة باعتقادهم وكذا كان بطلان الجماعه من جهة أخرى كعلوّ مكان الإمام عن المأمومين ونحو ذلك مع غفله المأمومين عن ذلك.

أقول: ظاهر هذا الكلام سقوط الأذان والإقامة في فرض صحه صلاه القوم لا اعتبار صحه صلاتهم جماعه كما يظهر من مثال فسق الإمام مع جهل المأمومين، فإنّ الظاهر ممّا ورد أنّ كون الإمام ثقه في دينه شرط في انعقاد الجماعه، وكذا عدم علوّ مكان صلاه الإمام شرط في انعقادها.

نعم، يحكم مع جهل المأمومين بفسق الإمام وكذا غفلتهم عن علوّ مصلاه بصحه صلاتهم؛ لأنّ تركهم القراءة في الأوليين للعذر فيعم صلاتهم حديث «لا تعاد» (١) كما أنّ الإمام صلاته صحيحة لعدم تركه ممّا يعتبر في الصلاه الفرادى إذا لم يقصد الإمامه، ولا بد من الالتزام أنّ الموجب لسقوط الأذان والإقامة عن الداخل في المسجد هو كون

ص: ٣٨٥

١- (١) وسائل الشيعه ١: ٣٧١ _ ٣٧٢، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨.

الشرح:

صلاه جماعه أهل المسجد صحيحه عندهم وإن كانت باطله واقعاً عند الداخل واستفاده ذلك من الروايات مشكل.

نعم، فى موارد اقتضاء التقية يحكم بترك الأذان والإقامة ولو كانت التقية بنحو المداراه فهذا شىء آخر، ولعلّ الإطلاق فى الروايات بلحاظ هذه الحالة وإلا فالوارد فى موثقه عمار، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: سئل عن الأذان هل يجوز أن يكون من غير عارف، قال: «لا يستقيم الأذان ولا يجوز أن يؤذن به إلا رجل مسلم عارف، فإن علم الأذان وأذن به ولم يكن عارفاً لم يجز أذانه ولا إقامته ولا يقتدى به»^(١) ومعتبره معاذ بن كثير، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: «إذا دخل الرجل المسجد وهو لا يأتى بصاحبه وقد بقى على الإمام آيه أو آيتان فخشى إن هو أذن وأقام أن يركع فليقل: قد قامت الصلاه قد قامت الصلاه الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله وليدخل فى الصلاه»^(٢).

وما قال بعض الأكابر قدس سره لا يبعد الاكتفاء فيما إذا استند البطلان إلى فقد شرط الإيمان بل هو الأظهر نظراً إلى ما هو المعلوم خارجاً من عدم انعقاد الجماعه للشيعة فى الجوامع العامه فى عصر صدور هذه النصوص، وإنما كان المتصدى لها غيرهم فيظهر من ذلك أنّ العبره بجماعه المسلمين من غير اختصاص بطائفه خاصه كما ترى.

نعم، لا بأس بالالتزام بأنه لا يعتبر صحه صلاه المأمومين فى إحراز اتصال الصفوف والاتصال المعتبر فى انعقاد الجماعه كما ربّما يستظهر ذلك من صلاه الجماعه التى يقيمها على عليه السلام فى مسجد الكوفه وهذا أمر آخر.

ص: ٣٨٦

١- (١) وسائل الشيعة ٥: ٤٣١ _ ٤٣٢، الباب ٢٦ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث الأوّل .

٢- (٢) وسائل الشيعة ٥: ٤٤٣، الباب ٣٤ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث الأوّل .

السادس: أن يكون في المسجد فجر بيان الحكم في الأمكنه الأخرى محل إشكال وحيث إنّ الأقوى كون السقوط على وجه الرخصة [١] فكل مورد شك في شمول الحكم له الأحوط أن يأتي بهما كما لو شك في صدق التفرق وعدمه أو صدق اتحاد المكان وعدمه أو كون صلاة الجماعة أدائيه أو لا أو أنهم أذّنوا وأقاموا لصلاتهم أم لا نعم لو شك في صحة صلاتهم حمل على الصحة.

الثالث: من موارد سقوطهما إذا سمع الشخص أذان غيره أو إقامته فإنه يسقط عنه سقوطاً على وجه الرخصة، بمعنى أنه يجوز له أن يكتفى بما سمع إماماً كان الآتى بهما أو مأموماً أو منفرداً وكذا في السامع لكن بشرط أن لا يكون ناقصاً وأن الشرح:

[١] لا فرق في جواز الأذان والإقامة لصلاته في الموارد المفروضة حتى بناء على كون السقوط بنحو العزيمة؛ لأنّ مقتضى الأصل كون صلاة الجماعة أدائيه وأنهم لم ياذنوا ولم يقيموا للجماعة.

نعم، الأصل عدم تحقق التفرق إذا كان الشك فيه بنحو الشبهه الموضوعيه، وكذا فيما ذكر الماتن من حمل صلاة جماعتهم على الصحة كما هو الحال في حمل فعل الغير عليها عند الشك في صحته وفساده، وأمّا إذا كان الشك في التفرق بنحو الشبهه الحكميه فمضافاً الى جواز الأذان والإقامة بنحو الاحتياط فيمكن الإتيان بنيه الاستحباب أخذاً بإطلاق ما دل على مشروعيتها لكل صلاة، وخروج الفرض عن الإطلاق لإجمال دليل الخروج غير محرز.

نعم، لا يبعد أن يكون من تفرق الصف الوارد في موثقه أبي بصير تفرق الصفوف فلا يصدق عدم تفرق الصف مع بقاء صف إلا إذا كان المأمومين بصف واحد فقط عند صلاة الجماعة.

يسمع تمام الفصول، ومع فرض النقصان يجوز له أن يتم ما نقصه القائل ويكتفى به وكذا إذا لم يسمع التمام يجوز له أن يأتي بالبقية ويكتفى به لكن بشرط مراعاة الترتيب [١].

الشرح:

يسقط الأذان والإقامة إذا سمع أذان وإقامة غيره

[١] يستدل على ذلك بروايات منها صحيحه عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا أذن مؤذن فنقص الأذان وأنت تريد أن تصلي بأذانه فأتم ما نقص هو من أذانه» (١).

ولكن في الاستدلال بها على ما ذكر تأمل بل منع فإن مفادها أن كل مورد جاز للإنسان أن يصلي صلاته منفرداً أو جماعه بأذان الغير ونقص ذلك الغير من الأذان فأتم الناقص من أذانه، بمعنى أنه يجوز له الاكتفاء بأذانه مع إكمال نقصه، وأمّا أى مورد يجوز للمكلف أن يصلي صلاته بأذان الغير فلا- دلالة لها على تعيين ذلك المورد، وقد تقدم أن الإمام يجوز له الدخول في صلاته بأذان المؤذن وإقامته، سواء كان المؤذن هو المقيم أو أن المقيم غيره.

وأمّا أن سماع شخص أذان الغير أو إقامته يوجب أن يكتفى بذلك السماع في صلاته كما هو المراد ممّا ذكر في المقام فلا بد من إقامه دليل آخر عليه، ويقال يستفاد ذلك من روايه أبي مريم الأنصاري، قال: صلى بنا أبو جعفر عليه السلام في قميص بلا إزار ولا- رداء ولا أذان ولا إقامة، إلى أن قال _ فقال: وإنى مررت بجعفر وهو يؤذن ويقيم فلم أتكلم فأجزأني ذلك (٢). وموثقه عمرو بن خالد، عن أبي جعفر عليه السلام: كُنّا معه فسمع إقامة جار له بالصلاه فقال: قوموا فقمنا فصلينا معه بغير أذان ولا إقامة، قال: «يجزيكم أذان

ص: ٣٨٨

١- (١) وسائل الشيعة ٥: ٤٣٧، الباب ٣٠ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث الأول .

٢- (٢) وسائل الشيعة ٥: ٤٣٧، الباب ٣٠ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث ٢ .

ولو سمع أحدهما لم يجزئ للآخر، والظاهر أنه لو سمع الإقامه فقط فأتى بالأذان لا يكتفى بسماع الإقامه لفوات الترتيب [١] حينئذ بين الأذان والإقامه.

الشرح:

جاركم» والظاهر سماع أبي جعفر عليه السلام أذان الجار أيضاً وإلا فسماع الإقامه لا يدل على أن هـ أذن لصلاته أيضاً كما لا بد من فرض الجار عارفاً لما يأتي من عدم العبره بأذان غير العارف، وإذا جاز الدخول في الصلاه بسماع أذان الغير وإقامته فبضميمه صحيحه عبدالله بن سنان المتقدمه تكون النتيجة أنه إذا نقص الغير الأذان وأكمل السامع جاز له الاكتفاء بذلك الأذان، بل قد يقال إنه لا حاجة إلى الإتمام بل له الاكتفاء بسماع البعض واستظهر القائل من روايه أبي مريم الأنصاري التي لا يبعد اعتبارها حيث إن قوله عليه السلام فيها: «وإني مررت بجعفر وهو يؤذن ويقيم فلم أتكلم فأجزاني ذلك» ظاهر في فرض سماع البعض كما يقال: مررت بفلان يصلى، فإنه ليس المراد رؤيه تمام صلاته، ويقال: مررت بفلان وهو يقرأ القرآن مع أنه ليس المراد سماع تمام قراءته مع أن الوارد في صحيحه عبدالله بن سنان إكمال نقص المؤذن لا إكمال ما لا يسمع من المؤذن.

وعلى ذلك فالإكفاء بسماع البعض إما كافٍ أو لا يفيد في الإكفاء به إتمامه، وأيضاً مدلول الرويتين جواز الاجتراء بسماع أذان الغير وإقامته لا سقوط أصل استحبابهما ومشروعيتهما حيث يكفي في صدق الاجتراء سقوط مرتبه التأكيد في الاستحباب في فرض السماع.

[١] قد تقدم أنه لا دليل على مشروعيه الأذان للصلاه من غير ذكر الإقامه لها فإن سماع الإقامه يجوز له الدخول في الصلاه من غير أذان كما هو ظاهر موثقه عمرو بن خالد، عن أبي جعفر عليه السلام (١) وأمّا إذا أذن بعد سماعهما فهذا الأذان لا يكفي في الدخول

ص: ٣٨٩

الرابع: إذا حكى أذان الغير أو إقامته فإن له أن يكتفى بحكايتهما [١]

(مسأله ٤) يستحب حكاية الأذان عند سماعه، سواء كان أذان الإعلام أو أذان الإعظام أى أذان الصلاة جماعه أو فرادى مكروهاً كان أو مستحباً، نعم لا يستحب حكاية الأذان المحرم.

الشرح:

فى الصلاة؛ لأنه من الدخول فى الصلاة بالأذان من غير إقامه، وشىء من روايه أبى مريم الأنصارى (١) أو موثقه ابن خالد لا يدل على إجزائه، بل لو لم يكن ظاهر الأولى كفايه سماع تمام الأذان والإقامه فلا ينبغى التأمل فى أنها تعم سماع بعض الأذان وبعض الإقامه، ومدلول الثانيه كفايه سماع الإقامه فى الدخول فى الصلاة من غير حاجه إلى الأذان وذكر الإقامه كما هو مفاد قوله: «فقمنا فصلينا معه بغير أذان ولا إقامه» (٢).

الكلام فى حكاية الأذان

[١] ينبغى التكلم فى مقامين، الأول: استحباب حكاية الأذان والإقامه، والثانى: فى جواز الاكتفاء بالحكاية للدخول فى صلاته.

أمّ المقام الأوّل فلا ينبغى التأمل فى استحباب حكاية الأذان عند سماع فصولها كما يشهد لذلك صحيحه محمد بن مسلم، عن جعفر عليه السلام قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا سمع المؤذن يؤذن قال مثل ما يقوله فى كل شىء (٣) وصحيحه زراره قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام: ما أقول إذا سمعت الأذان؟ قال: «اذكر الله مع كل ذاكر» (٤).

ص: ٣٩٠

١- (١) المتقدمه فى الصفحه ٣٨٨.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٥: ٤٣٧، الباب ٣٠ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٣.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٥: ٤٥٤، الباب ٤٥ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث الأوّل.

٤- (٤) وسائل الشيعه ٥: ٤٥٥، الباب ٤٥ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٥.

والمراد بالحكاية أن يقول مثل ما قال المؤذن عند السماع من غير فصل معتد به [١] وكذا يستحب حكاية الإقامه أيضاً لكن ينبغي إذا قال المقيم قد قامت

الشرح:

والحكاية تارة تكون بإعادة الألفاظ الصادره عن المؤذن ولو من غير توجه إلى معانيها أو مع التوجه إلى مفادها، والقصد في كلتا صورتين حكاية ما تلفظ به المؤذن، وبما أن هذه الحكايات مسبوقة بسماع الفصول فإن كان قصد المؤذن الأذان لصلاته فلا ينبغي التأمّل في إجزائه، وأمّا إذا كان بقصد الإعلام أو بغير ذلك فلا دليل على الاجتزاء به لصلاته فإنّ الدليل على الاجتزاء بالسماع عمدته رواه أبو مريم الأنصاري، وموثقه عمرو بن خالد، عن أبي جعفر عليه السلام (١) وهما لا تشملان غير المورد الذي ذكرناه، كما أنه لا دليل على الاكتفاء في صلاته بمجرّد الحكايات، ثمّ إذا قصد مع حكاية الفصول عنوان الأذان لصلاته، وكذا مع حكاية الإقامه عنوان الإقامه لها كفى وإن لم يكن أذان المؤذن، للصلاه بل للإعلام أو لغيره من الأذان المشروع.

وأمّا إذا كان الأذان غير مشروع فلا يجوز حكايته بعنوان حكاية الأذان.

وقيل إذا كان قصد الحكاية ذكر الله فلا بأس فإنّ ذكر الله حسن على كل حال، ولكن لا يخفى أنّ حسن ذكر الله فيما إذا لم ينطبق عليه عنوان التأييد والتشويق إلى الباطل، وفي الحكايات في بعض موارد الأذان غير المشروع لو لم يكن في جلّها عنوان تأييد وتشويق للمؤذن المفروض وهذا العمل غير جائز.

[١] قد تقدّم أنّ روايات الحكايات وارده في الأذان ومنها صحيحه محمد بن مسلم التي رواها الصدوق في كتاب العلل بسند صحيح عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال له: يا محمد بن مسلم لا تدعّن ذكر الله عزّ وجلّ على كل حال ولو

ص: ٣٩١

الصلاه أن يقول هو اللهم أقمها وأدمها واجعلني من خير صالحى أهلها، والأولى تبديل الحيعلات بالحولقه بأن يقول: لا حول ولا قوه إلا بالله.

الشرح:

سمعت المنادى ينادى بالأذان وأنت على الخلاء فاذا ذكر الله عزّوجلّ وقل كما يقول المؤذن» ومثل هذه داله على مشروعيه حكاية الأذان على كل حال، والمراد بالحكاية أن يقول عقيب ما يقول المؤذن مثل مايقول بقصد حكاية أذانه الذى هو ذكر الله فى نوع فصوله وأمّا حكاية الإقامه كذلك فلم يظهر من الروايات.

نعم، حكاية فصولها التى من ذكر الله سبحانه يحسب من ذكر الله وهو حسن، وأمّا فصولها التى لا تدخل فى عنوان ذكر الله فاستحباب حكايتها محل تأمل إلا أن يدخل إطلاق فتاوى جملة من الأصحاب بالاستحباب فى أخبار من بلغ مع الالتزام باستفاده استحباب العمل من تلك الأخبار.

والمدرّك فى ذلك ما روى فى دعائم الإسلام عن أبى عبد الله جعفر بن محمد عليهما السلام حيث ورد فيها فإذا قال: قد قامت الصلاه، فقل: اللهم أقمها وأدمها واجعلنا من خير صالحى أهلها عملاً(١). وأيضاً قال فى دعائم الاسلام وروينا عن على بن الحسين عليهما السلام أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان إذا سمع المؤذن قال كما يقول حتى على الصلاه حتى على الفلاح حتى على خير العمل، قال: لا حول ولا قوه إلا بالله(٢). والرواية فى كلا الموردین مرفوعه والالتزام بثبوت الاستحباب بهما مبنى على قاعده التسامح فى السنن وقد تقدم أنها غير تامه ولا يثبت الاستحباب الشرعى بها.

ص: ٣٩٢

(مسأله ٥) يجوز حكاية الأذان وهو في الصلاة [١] لكن الأقوى حينئذ تبديل الحيعلات بالحولقه.

(مسأله ٦) يعتبر في السقوط بالسمع عدم الفصل الطويل بينه وبين الصلاة [٢].

الشرح:

تجوز حكاية الأذان وهو في الصلاة

[١] فإن شمول ما دل على حكاية الأذان لمن كان حال الصلاة لا يخلو عن تأمل فإن الأذان في نفسه نداء للصلاة وحكايته أيضاً نداء لها وذكر لله ورسوله فلا يعم من كان مشغولاً وداخلاً في الصلاة.

نعم، حكاية بعض فصولها التي من ذكر الله لا بأس بها وكذا ذكر الرساله والشهاده بها، وأمّا غيرهما ممّا يدخل في كلام الآدمي فلا يجوز حال الصلاة.

ودعوى أنّ إطلاق ما دلّ على استحباب الحكايه حال الصلاة مقتضاه سقوط مانعيه الحيعلات عن المانعيه والقاطعيه في الفرض لا- يمكن المساعده عليها؛ فإنّ إطلاق أدلّه الاستحباب بل عمومها لا يصلح لتقييد أدله الموانع، فإنّ استحباب الجهر بالأذان والإفصاح لا- يعمّ صورته كونه موجباً لخروج صلاه المصلّي عن صورته الصلاة مع أنّ في إطلاق ما دلّ على استحباب حكاية الأذان وشموله لحال الصلاة تامٌّ لا كما تقدّم.

[٢] فإنّ سماع الأذان والإقامه لا يزيد في الحكم عن نفس الأذان والإقامه كما لا يجوز الاكتفاء بين الأذان والإقامه لصلاته مع الإتيان بالصلاه مع فصل طويل بينهما وبين الصلاة بحيث لا يعدّ ذلك الأذان والإقامه أذاناً وإقامه لها فكذا الحال في سماعهما من الغير.

ص: ٣٩٣

(مسأله ٧) الظاهر عدم الفرق بين السماع والاستماع [١].

(مسأله ٨) القدر المتيقن من الأذان الأذان المتعلق بالصلاه [٢] فلو سمع الأذان الذى يقال فى أذن المولود أو وراء المسافر عند خروجه إلى السفر لا يجزيه؟

(مسأله ٩) الظاهر عدم الفرق بين أذان الرجل والمرأه [٣] إلا إذا كان سماعه على الوجه المحرم أو كان أذان المرأه على الوجه المحرم.

الشرح:

عدم الفرق فى السقوط بين السماع والاستماع

[١] حيث إن الوارد فى موثقه عمرو بن خالد، عن أبى جعفر عليه السلام عنوان السماع فىكون ثبوت الحكم فى الاستماع بالأولويه.

فإن الروايات الواردة فى المقام لا يستفاد منها إلا سماع الأذان للصلاه بقرينه ذكر الاقامه معه فيها فراجع، بل فى الاكتفاء بسماع صلاه الإعلام أيضاً لا يخلو عن الإشكال؛ لما ذكرنا من أن العمده فى المقام ما لا يشمل الوارد فيه غير أذان الصلاه وإقامتها.

[٢] قيل باستحباب الأذان وراء المسافر عند خروجه فى السفر، ولكن ورود ذلك غير ظاهر؛ لعدم وجدان روايه تدل على ذلك، وظاهر الماتن أيضاً مشروعيته ولعله أيضاً مبنى على التسامح فى أدله السنن بحيث يعم الفتوى من جمله من الأصحاب بالاستحباب فيما إذا احتمل أن بعضهم وجدوا روايه داله على ذلك مطلقاً.

المعتبر سماع أذان الرجل لا المرأه

[٣] ظاهر ما تقدم من روايه أبى مريم الأنصارى وموثقه عمرو بن خالد (١).

ص: ٣٩٤

(مسأله ١٠) قد يقال يشترط في السقوط بالسمع أن يكون السامع من الأول قاصداً الصلاة فلو لم يكن قاصداً وبعد السماع بنى على الصلاة لم يكف في السقوط وله وجه [١].

الشرح:

ظاهرهما سماع أذان الرجل وإقامته فالحاق سماع أذان المرأه بسمع اذان الرجل لا يخلو عن إشكال؛ لاحتمال الخصوصية في الرجل، وما ورد في ذيل موثقه عمرو بن خالد من قول أبي جعفر عليه السلام: «ويجزىكم أذان جاركم» لا إطلاق فيه لانصرافه إلى أذان الرجل فإنه لم يكن متعارفاً من النساء الأذان والإقامة جهراً بحيث يسمع جيرانهن.

[١] لعل الوجه في ذلك أن السامع في روايه أبي مريم الأنصاري هو الإمام عليه السلام وكذا في موثقه عمرو بن خالد ولا يحتمل أنه انقدح له عليه السلام الصلاة بذلك السماع بعد تمام السماع، ولكن لا يبعد التمسك بما ورد في ذيل الموثقه من قوله عليه السلام: «يجزىكم اذان جاركم» فإنّ الظاهر أنّ مفاده قضيه كليّه وهى جواز الاكتفاء فى الأذان والإقامة للصلاه سماعها عن الجار، سواء كان قصد السامع الصلاة من حين السماع أو بعد تمام السماع.

ص: ٣٩٥

يشترط فى الأذان والإقامة أمور:

الأول: النيه ابتداءً واستدامه على نحو سائر العبادات فلو أذن أو أقام لا بقصد القربه لم يصح [١] وكذا لو تركها فى الأثناء نعم لو رجع إليها وأعاد ما أتى به من الفصول لا مع القربه معها صح ولا يجب الاستيناف هذا فى أذان الصلاه، وأمّا أذان الإعلام فلا يعتبر فيه القربه كما مرّ، ويعتبر أيضاً تعيين الصلاه التى يأتى بهما لها مع الاشتراك فلو لم يعين لم يكف كما أنه لو قصد بهما صلاه لا يكفى لأخرى بل يعتبر الإعادة والاستيناف.

الشرح:

فصل فى شروط الأذان والإقامة

الأول: النيه

[١] عنوان الأذان للصلاه والإقامة لها عنوان قصدى ولا بد فى الإتيان بكل منهما قصد عنوانهما ولو بنحو الإجمال كما فى ساير الأفعال التى تكون عناوينها قصدية.

وبتعبير آخر، اتصاف الأذان بكونه أذاناً إعلامياً أو للصلاه فى أول وقتها يحتاج إلى القصد، ويدل على ذلك أيضاً ما ورد من اعتبار الأذان قبل الإقامة مع أنه قد يكون صورتها واحده كما فى ما يجزى عن المرأه فى أذانها وإقامتها فيكون تقديم الأذان على إقامتها بالقصد لامحاله نظير تقديم نافله الفجر على صلاه الفجر بعد طلوعه، وحيث تقدم فى تقسيم الأذان إلى أذان الصلاه وأذان الإعلام كون الأول عباده فلا بد من وقوعه بقصد التقرب ولو فقد قصد التقرب فى الأثناء بطل ذلك الواقع بلا قصد

الثانى: العقل والإيمان [١]، وأمّا البلوغ فالأقوى عدم اعتباره خصوصاً فى الأذان وخصوصاً فى الإعلامى فيجزى أذان المميز وإقامته إذا سمعه أو حكاه أو فيما لو أتى بهما للجماعه وأما إجراؤهما لصلاه نفسه فلا إشكال فيه.

الشرح:

التقرب، ولو تداركه ثانياً بقصد التقرب صح ولا يحتاج إلى الاستيناف لعدم بطلان الأذان بالزيادة كذلك والتشريع بالمقدار الذى وقع بلا قصد التقرب غايته تحسب زياده، والزيادة فى الأذان والإقامه غير مبطله إذا وقعا بتمام فصولهما.

الثانى: العقل والإيمان

[١] لا- اعتبار بأذان المجنون إعلماً فلا يجوز الاعتماد على أذانه فى إحراز دخول الوقت كما لا يتحقق منه الأذان لصلاته لعدم كون الصلاه مشروعاً فى حقّه كى يشرع أذانه وإقامته لها.

أضف إلى ذلك ارتكاز المشرعه فى أنهم لا يعتمدون على أذان المجنون لا فى الإعلام ولا فى أذانه لصلاه الجماعه.

ويعتبر الإيمان فى صحه الأذان والإقامه عند المشهور، ويستدل على ذلك بموثقه عمار، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سئل عن الأذان هل يجوز أن يكون من غير عارف؟ قال: «لا يستقيم الأذان ولا يجوز أن يؤذن به إلا رجل مسلم عارف فإن علم الأذان وأذن به ولم يكن عارفاً لم يجر أذانه ولا إقامته ولا يقتدى به» (١) فإنّ ظاهرها عدم ترتيب أثر الأذان من الاكتفاء بأذان واحد فى صلاه الجماعه ونحوها على أذان غير العارف وذكر قيد العارف بعد فرض المسلم كالصريح فى أنّ المراد منه الاعتقاد بولايه الأئمه عليهم السلام .

ص: ٣٩٨

١- (١) وسائل الشيعه ٥ : ٤٣١ ، الباب ٢٦ من أبواب الأذان والاقامه، الحديث الأوّل.

الشرح:

وأما الاستدلال على اعتبار الإيمان بروايه معاذ بن كثير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا دخل الرجل المسجد وهو لا يتم بصاحبه وقد بقى على الإمام آيه أو آيتان فخشى إن هو أذن وأقام أن يركع فليقل: قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة الله أكبر الله أكبر» (١) الخ، فالاستدلال بهما على اشتراط الإيمان في المؤذن والمقيم لا يخلو عن تأمل فإن مدلولها عدم الاكتفاء بذلك الأذان والإقامة فيما إذا كان الإمام لا يؤتم به ولو كان ذلك الأذان والإقامة لذلك الإمام من مؤذن عارف، وهذا غير اشتراط الإيمان في المؤذن والمقيم، ومثلها روايه محمد بن عذا فر، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «أذن خلف من قرأت خلفه» (٢) حيث إن إطلاق الأمر بالأذان خلفه يعم ما إذا أذن وأقام له مؤمن أم غيره.

وربما يستدل على عدم اعتبار الإيمان بصحيحه عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا أذن مؤذن فنقص الأذان وأنت تريد أن تصلى بأذانه فأتم ما نقص هو من أذانه» (٣) حيث إن نقصان المؤذن الأذان تركه حتى على خير العمل، وإذا جاز الاكتفاء بأذانه عند السماع مع إكمال نقصه جاز الاكتفاء به إذا لم يكن في أذانه نقص.

ولكن لا يخفى أنه لم يظهر وجه تعيين النقص في حي على خير العمل ليكشف فرض المؤذن غير عارف، وعلى تقدير الإغماض فغايتها كفايه أذانه عند السماع منه، وأما الاكتفاء بأذانه ولو لم يسمعه فلا دلالة لها على ذلك.

وأما أذان الصبي وعدم اعتبار البلوغ فيقع الكلام في جهتين الأولى: صحه أذان الصبي المميز وإقامته بالإضافة إلى الصلاة التي يصلى وهذا مما لا ينبغي التأمّل في

ص: ٣٩٩

-
- ١- (١) وسائل الشيعة ٥: ٤٤٣، الباب ٣٤ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث الأول .
 - ٢- (٢) وسائل الشيعة ٥: ٤٤٣، الباب ٣٤ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث ٢ .
 - ٣- (٣) وسائل الشيعة ٥: ٤٣٧، الباب ٣٠ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث الأول .

الشرح:

جوازه؛ لما تقدم من مشروعيه الصلوات اليوميه وغيرها فى حقه، ولازم ذلك مشروعيه وضوئه وغسله وسائر ما يعتبر فى الصلاه، سواء كان من شرط صحتها أو شرط كمالها كما هو الحال فى الأذان والإقامه ويكفى فى ذلك ما ورد فى الروايات مثل صحيحه محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام فى الصبى متى يصلّى؟ قال: «إذا عقل الصلاه، قلت: متى يعقل الصلاه وتجب عليه؟ قال: لستّ سنين(١)».

الجهه الثانيه: إجزاء أذانه وإقامته للغير أو لصلاه الجماعه، فظاهر جمله من الروايات هو الاجزاء ففى صحيحه عبدالله بن سنان، قال: «لا بأس أن يؤذن الغلام الذى لم يحتلم»(٢) ونحوها موثقه طلحه بن زيد، عن جعفر، عن أبيه عن على عليه السلام(٣)، وموثقه غياث بن إبراهيم، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: «لا بأس بالغلام الذى لم يبلغ الحلم أن يؤم القوم وأن يؤذن»(٤) ولكن يعارضها فى إمامته روايه إسحاق بن عمار، عن جعفر، عن أبيه أنّ علياً عليه السلام كان يقول: «لا بأس أن يؤذن الغلام قبل أن يحتلم ولا يؤم حتى يحتلم، فإن أمّ جازت صلاته وفسدت صلاه من خلفه»(٥) وحيث إنّ عدم جواز إمامته فى صلاه الجماعه متسالم عليه عند المشهور فلا بأس بالأخذ بما دلّ على إجزاء أذانه وإقامته وإن لم نقل بجواز إمامته.

ص: ٤٠٠

- ١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ١٨ ، الباب ٣ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ٢.
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٥ : ٤٤٠ ، الباب ٣٢ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٢.
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٥ : ٤٤٠ ، الباب ٣٢ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٣.
- ٤- (٤) وسائل الشيعه ٥ : ٤٤١ ، الباب ٣٢ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٤.
- ٥- (٥) وسائل الشيعه ٨ : ٣٢٢ ، الباب ١٤ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٧.

وأما الذكوريه فتعتبر فى أذان الإعلام [١] والأذان والإقامه لجماعه الرجال غير المحارم ويجزيان لجماعه النساء والمحارم على إشكال فى الأخير والأحوط عدم الاعتداد.

نعم، الظاهر أجزاء سماع أذانهم بشرط عدم الحرمة كما مرّ وكذا إقامتهم.

الشرح:

تعتبر الذكوريه فى أذان الإعلام

[١] لا- ينبغى التأميل فى عدم مشروعيه أذان الإعلام للنساء فإنّ المطلوب فى أذان الإعلام بدخول الوقت إعلام الناس به وهذا يحصل برفع الصوت فى ذلك الأذان فقله عليه السلام فى صحيحه معاويه بن وهب: «من أذن فى مصر من أمصار المسلمين سنه وجبت له الجنة» (١) منصرف إلى أذان الرجل، وفى معتبره محمد بن مروان، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «المؤذن يغفر له مدّ صوته ويشهد له كل شىء سمعه» (٢).

وأما الاستدلال على ذلك بقوله عليه السلام فى صحيحه زراره: «كلّما اشتد صوتك من غير أن تجهد نفسك كان من يسمع أكثر وكان أجرك فى ذلك أعظم» (٣) مقتضاه يعمّ أذان الإعلام وأذان الصلاه، وغايته أنّ رفع الصوت فى الأذان ينصرف عن المرأه التى رفع الجهر عنها فى الصلوات الجهرية فضلاً عن الأذان المستحب، والعمده فى عدم مشروعيه أذان الإعلام عن المرأه؛ لأنّ الغرض منه إعلام الناس المتوقف على رفع الصوت ومطلوبه العفاف الكامل عن المرأه الموقوف على تسترها فضلاً عن أن تصعد جداراً وتؤذن للناس بمدّ صوتها ويجرى ذلك فى أذانها لجماعه الرجال حتى فيما كانت النساء مع الرجال فى الايتمام بالإمام من غير فرق بين كون الرجال أجنب أو محارم.

ص: ٤٠١

- ١- (١) وسائل الشيعه ٥ : ٣٧١ ، الباب ٢ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث الأوّل .
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٥ : ٣٧٤ ، الباب ٢ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ١١ .
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٥ : ٤١٠ ، الباب ١٦ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٢ .

الثالث: الترتيب بينهما بتقديم الأذان على الإقامة [١] وكذا بين فصول كل، منهما فلو قَدِمَ الإقامة عمداً أو جهلاً أو سهواً أعادها بعد الأذان، وكذا لو خالف الترتيب فيما بين فصولهما فإنه يرجع إلى موضع المخالفه ويأتي على الترتيب إلى الآخر، وإذا حصل الفصل الطويل المخل بالموالاه يعيد من الأول من غير فرق أيضاً بين العمد وغيره.

الشرح:

نعم، لا- بأس بأذاتها في جماعه النساء التي تتقدمهن المرأه فإنّ ما ورد في جماعه النساء ظاهره عدم الفرق في إقامتهن الجماعه بينهن وبين الرجال إلا- ما ورد في تلك الروايات من وقوف إمامهن في وسط صفهن، وإذا كان يجزى في جماعه الرجال أذان الإمام وإقامته أو أذان بعض المأمومين وإقامته كان الأمر في جماعه النساء أيضاً كذلك.

وأم-اً ما ذكر الماتن قدس سره من الأقوى الحكم بإجزاء سماع أذان المرأه وإقامتها للرجل عن أذان نفسه وإقامته فلا دليل عليه حتى فيما إذا كان السامع امرأه قد سمعت أذان المرأه فلا دليل على إجزائه على ما تقدّم من أنّ الدليل على إجزاء السماع لا يشمل أذان المرأه وإقامتها.

الثالث: الترتيب بينهما بتقديم الأذان على الإقامة

[١] اعتبار تقديم الأذان على الإقامة بمعنى أنه إذا عكس الأمر بأن أقام ثم أذن بطل فلا بد من إعادته الإقامة إذا أراد أن يصلى صلاته بأذان وإقامه أو بإقامه، ويدلّ على اعتبار تقديم الأذان بهذا المعنى الروايات الواردة في استحباب الفصل بين الأذان والإقامة بجلوس وذكروا منها صحيحه البنظي، قال: قال: القعود بين الأذان والإقامة في الصلوات كلّها إذا لم يكن قبل الإقامة صلاه يصلّيها» (١) حيث إنّها واضحة الدلالة على

ص: ٤٠٢

الشرح:

أنَّ الإقامه تعتبر قبل البدء بالصلاه فريضه الوقت بعد الأذان حتى لو كانت لها نافله يصلّيها بعد الأذان وقبل الإقامه للصلاه، ومنها الروايات الناهيه عن التكلم إذا قال المؤذن قد قامت الصلاه إلّا في التكلم في تقديم الإمام كموثقه عمار، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن الرجل ينسى أن يفصل بين الأذان والإقامه حتى أخذ في الصلاه أو أقام للصلاه؟ قال: «ليس عليه شيء» (١). فإنّ عدم تذكّر الفصل بين الأذان والإقامه حتى يدخل في الصلاه أو في الإقامه مقتضاه اعتبار وقوع الإقامه بعد الأذان كاعتبار وقوع الصلاه بعده، وصحيحه ابن أبي عمير، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يتكلم في الإقامه؟ قال: نعم، فإذا قال المؤذن: قد قامت الصلاه فقد حرم الكلام على أهل المسجد، إلّا أن يكونوا قد اجتمعوا من شتى وليس لهم إمام فلا بأس أن يقول بعضهم لبعض تقدّم يا فلان (٢). والحرمة بمعنى الكراهه لأنّ أول الصلاه هي تكبيره الإحرام وما ورد في الجواز كصحيحه حماد بن عثمان (٣). ويستحب إعادة الإقامه إذا تكلم في أثنائها لصحيحه ابن أبي عمير، عن أبي عبدالله عليه السلام وأوضح ما في الباب في الدلاله على أنّ محلّ أذان الصلاه قبل إقامتها صحيحه زراره، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: رجل شك في الأذان وقد دخل في الإقامه؟ قال: يمضى _ إلى أن قال: _ يا زراره إذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشكك ليس بشيء (٤).

وأمّا اعتبار الترتيب بين فصولها فيدل عليه ما ورد في الروايات البيانيه لفصول

ص: ٤٠٣

- ١- (١) وسائل الشيعه ٥: ٣٩٨، الباب ١١ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٥.
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٥: ٣٩٥، الباب ١٠ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٧.
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٥: ٣٩٥، الباب ١٠ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٩.
- ٤- (٤) وسائل الشيعه ٨: ٢٣٧، الباب ٢٣ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث الأوّل.

الشرح:

الأذان والإقامة وما ورد في ترك بعض فصولهما من تدارك المنسى وإعادته ما يترتب عليه من فصولهما كصحيحه زراره، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من سها في الأذان فقدّم أو أخر أعاد على الأوّل الذي أخره حتى يمضى على آخره» (١) وموثقه عمار الساباطي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام أو سمعته يقول: «إن نسي الرجل حرفاً من الأذان حتى يأخذ في الإقامة فليمض في الإقامة فليس عليه شيء، فإن نسي حرفاً من الإقامة عاد إلى الحرف الذي نسيه، ثم يقول من ذلك الموضع إلى آخر الإقامة» (٢) وما ورد في هذه الموثقة من عدم الاعتناء بالخلل في الأذان وأنه يعتنى بالخلل في الإقامة ليس من جهة اعتبار الترتيب في الإقامة دون الأذان بل باعتبار الاكتفاء بالصلاة بالإقامة من غير أذان.

وبتعبير آخر، المستفاد من صحيحه زراره وموثقه عمار اعتبار الترتيب بين فصول الأذان والإقامة من غير فرق بين صورته العلم والجهل والسهو، وموثقته الأخرى المروية في الفقيه قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل نسي من الأذان حرفاً فذكره حين فرغ من الأذان والإقامة؟ قال: «يرجع إلى الحرف الذي نسيه فليقله وليقل من ذلك الحرف إلى آخره ولا يعيد الأذان كلّ ولا الإقامة» (٣) ولعلّ المراد بعدم لزوم الإعادة في ناحيه الإقامة أنه لو نسي منها حرفاً لا يعيدها من الأصل بل يرجع إلى الحرف المنسى ويتم ما بعدها؛ لما تقدم من اعتبار كون الأذان قبل الإقامة، وقد ذكر المحقق الهمداني أنّ الوجه فيما ورد في موثقه عمار الأولى بعدم تدارك الخلل في الأذان بعد الدخول في الإقامة هو عدم بقاء المحل لتدارك النقص في الأذان بعد

ص: ٤٠٤

١- (١) وسائل الشيعه ٥ : ٤٤١ ، الباب ٣٣ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث الأوّل.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٥ : ٤٤٢ ، الباب ٣٣ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث ٢ .

٣- (٣) من لا يحضره الفقيه ١ : ٢٨٩ ، الحديث ٨٩٤ .

الرابع: الموالاه بين الفصول من كل منهما على وجه تكون صورتها محفوظه بحسب عرف المتشرعه، وكذا بين الأذان والإقامه وبينهما وبين الصلاه، فالفصل الطويل المخل بحسب عرف المتشرعه بينهما، أو بينهما وبين الصلاه مبطل [١].

الشرح:

الدخول فى الإقامه (١) لاعتبار وقوع الأذان قبل الإقامه، ولكن لا يخفى أنه إنما يمكن الالتزام بما ذكره لو كان التذكر بالخلل فى الأذان بعد الفراغ من الإقامه وسقوط التكليف بها، وحيث إنَّ الأذان محلّه قبل الإقامه الصحيحه لا يكون التكليف بالأذان قابلاً للتدارك والمفروض فى الموثقه التذكر بالخلل فى الأذان بعد الشروع فى الإقامه لا بعد الفراغ منها.

أضف إلى ذلك أنّ الأذان والإقامه أو الإقامه من غير أذان شرط فى كمال الصلاه أو جزءان مستحبان للصلاه فما دام لم يدخل فى الصلاه يكون تداركهما أمراً ممكناً ولو بتدارك نقص الأذان وإتمامه وإعادة الإقامه كما لو أذن وأقام لصلاته وتأخر فى الدخول فى الصلاه إلى أن فاتت الموالاه بينهما وبين الصلاه، وإنما يتصور سقوط التكليف ما إذا كان التكليف بالشىء نفسياً عبادياً أو توصلياً وأتى به ولم يأت بالواجب المستقل أو المستحب المستقل وقوعه قبل ذلك الواجب الذى فرغ عنه كما هو الحال فى نافله الظهر قبل فريضه الظهر.

الرابع: الموالاه بين فصولهما

[١] وأمّا اعتبار الموالاه بين أجزاء وفصول الأذان والإقامه فلائ كلاً منهما عمل واحد ولكل منهما عنوان، والمرتكز فى أذهان المتشرعه أنّ المعترف فى العمل الواحد

ص: ٤٠٥

الخامس: الإتيان بهما على الوجه الصحيح بالعربية [١] فلا يجرى ترجمتهما ولا مع تبديل حرف بحرف.

الشرح:

بنحو الواجب الارتباطى أو المستحب الارتباطى أن لا- يفصل بين أجزاء ذلك العمل بحيث ينسى الأول عند الإتيان بالجزء اللاحق، ولا- يعدّ الآتى مشتغلاً بذلك العمل إلا- مع قيام قرينه عامه أو دليل خاص على عدم اعتبار الموالاه، كما هو الحال بالاضافه إلى أعمال العمرة والحج وغسل الجنابه وغيرها، وبذلك يظهر أنّ اتصاف الأذان والإقامه بأنهما للصلاه يكون بتحقق الموالاه بينهما وبين الصلاه، حيث إنّهما من الأجزاء المستحبه لها أو من المقدمات التى يحصل بها التهيؤ للصلاه والقيام إليها كما هو مفاد بعض فصولهما خصوصاً فصول الاقامه لها.

الخامس: الاتيان بهما على الوجه الصحيح بالعربية

[١] كما هو مقتضى الروايات الواردة فى بيان كيفية الأذان والإقامه حتى فى الأذان للإعلام حيث إنّ ظاهر ما ورد فى أذان الإعلام أنّ فصوله وكيفيته هى الكيفية والفصول فى الأذان للصلاه يؤتى به إعلاماً لدخول الوقت، ولا يصدق ما ورد فى بيانها لا على ترجمه ولا صورته تبديل حرف إلى آخر فضلاً عن تغيير الكلمه.

وبتعبير آخر كما أنّ القرآن لا- يصدق على ترجمته ولا الصلاه على ما يأتى الشخص بصوره أفعاله مع ترجمه القراءه والأذكار كذلك لا- يصدق الأذان والإقامه على ترجمتها، وإنما يصدق أنه ترجمه القرآن أو ترجمه قراءه الصلاه وأذكارها، ومقتضى توقيفيه العباده أن يؤتى بأصلها لا بترجمتها وما يشابهها فى الشكل والصوره.

السادس: دخول الوقت فلو أتى بهما قبله [١] ولو لا عن عمد لم يجتزئ بهما وإن دخل الوقت في الأثناء، نعم لا يبعد جواز تقديم الأذان قبل الفجر للإعلام وإن كان الأحوط إعادته بعده.

الشرح:

السادس: دخول الوقت

[١] كما هو مقتضى قوله عليه السلام في صحيحه معاوية بن وهب: «لا- تنتظر بأذانك وإقامتك إلا دخول وقت الصلاة» (١). ومقتضاها بطلانها إذا أتى بهما أو ببعض منهما قبل الوقت.

نعم، قد يقال بمشروعيه الأذان للإعلام قبل طلوع الفجر، ويستدل على ذلك بصحيحه عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قلت له: إن لنا مؤذناً يؤذن بليل، فقال: «أما إن ذلك ينفع الجيران لقيامهم إلى الصلاة» (٢). وفي صحيحته الأخرى قال: سألته عن النداء قبل طلوع الفجر؟ قال: «لا بأس وأمّ السنه مع الفجر» (٣). ولا يبعد أن يقال إذا أتى المؤذن بالأذان إعلماً لدخول الوقت فهذا غير جائز فإنه مع العلم والعمد يدخل في عنوان الكذب، وأمّ إذا أذن ليقوم النساء إلى الإتيان بالصلاة في أوّل الوقت من غير قصد استحباب هذا الأذان بنفسه فلا- بأس بذلك، بل يمكن أن يقال باستحبابه بعنوان إيقاظ الناس إلى الصلاة في أول وقتها، بل يمكن تسريه الاستحباب بهذا العنوان إلى ما يتعارف في أكثر البلاد للمؤمنين بقراءه المناجات قبل الفجر وكيف كان فالأحوط لو لم يكن أقوى عدم جواز الصلاة بهذا الأذان، سواء دخل الوقت في أثنائه بعد الفراغ منه، فإنّ ظاهر الأذان المشروع للصلاة كالإقامه أن يكون الإتيان به بعد

ص: ٤٠٧

١- (١) وسائل الشيعه ٥: ٣٨٨ - ٣٨٩، الباب ٨ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث الأوّل.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٥: ٣٩٠ - ٣٩١، الباب ٨ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٧.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٥: ٣٩١، الباب ٨ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٨.

الشرح:

دخول وقت الصلاة كما هو ظاهر الروايات الواردة في استحباب الأذان والإقامة للصلاة.

ثم إنه قد روى الشيخ في المجالس والأخبار باسناده إلى زريق عن أبي عليه السلام قال: كان ربما يقدم عشرين ركعه يوم الجمعة في صدر النهار فإذا كان عند زوال الشمس أذن وجلس جلسه ثم أقام وصلى الظهر، وكان لا يرى صلاة عند الزوال يوم الجمعة إلا الفريضة، ولا يقدم صلاة بين يدي الفريضة إذا زالت الشمس وكان يقول: هي أول صلاة فرضها الله على العباد صلاة الظهر يوم الجمعة مع الزوال، وقال رسول الله صلى الله عليه وآله: لكل صلاة أول وآخر لعله يشغل سوى صلاة الجمعة وصلاة المغرب وصلاة الفجر وصلاة العيدين، فإنه لا يقدم بين يدي ذلك نافله، قال: وربما كان يصلى يوم الجمعة ست ركعات إذا ارتفع النهار وبعد ذلك ست ركعات أخر، وكان إذا ركعت الشمس في السماء قبل الزوال أذن وصلى ركعتين فما يفرغ إلا مع الزوال ثم يقيم للصلاة فيصلى الظهر ويصلى بعد الظهر أربع ركعات ثم يؤذن ويصلى ركعتين ثم يقيم فيصلى العصر (١). وظاهرها جواز أذان الظهر يوم الجمعة قبل الزوال.

ولو كان أمر سندها تاماً أمكن الالتزام بجواز أذان الظهر يوم الجمعة قبيل الزوال، ولكن سندها غير تام فإن نفس زريق الخلقاني لم يثبت وثاقته والرواي عنه محمد بن خالد الطيالسي على ما ذكر في الوسائل (٢) في طريق الشيخ إلى روايات زريق وهو أيضاً لم يثبت وثاقته.

ص: ٤٠٨

١- (١) الأملالي: ٦٩٥، المجلس ٣٩، الحديث ٢٥.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣٠: ١٤٤، الفائدة الثانية، الرقم ٥١.

السابع: الطهاره من الحدث فى الإقامه على الأحوط، بل لا يخلو عن قوه [١] بخلاف الأذان.

الشرح:

السابع: الطهاره من الحدث

[١] المحكى عن جماعه اشتراط الطهاره فى الإقامه دون الأذان، ولكن المشهور التزموا بالاستحباب فلو أذن وأقام بلا وضوء ثم دخل فى الصلاه من غير فصل طويل بين الأذان والإقامه وبين الصلاه فقد صلاها بأذان وإقامه، والأمر بالوضوء فى الإقامه بل النهى عن الاكتفاء بالإقامه حال الحدث وإن ورد فى عده من الروايات إلّا- أنها تحمل على الأفضليه أو كراهه الإقامه حال الحدث بمعنى كونها أقل ثواباً، بخلاف الأذان فإنّ الحدث لا يوجب نقص ثوابه كصحيحه زراره، عن أبى جعفر عليه السلام أنه قال: «تؤذن وأنت على غير وضوء وأنت فى ثوب واحد قائماً أو قاعداً وأينما توجهت ولكن إذا أقمت فعلى وضوء متهيئاً للصلاه» (١) وصحيحه الحلبي، عن أبى عبدالله عليه السلام: «لا- بأس أن يؤذن الرجل من غير وضوء ولا- يقيم إلّا- وهو على وضوء» (٢) ونحوها صحيحه عبدالله بن سنان (٣)، وصحيحه على بن جعفر فى كتابه عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن الرجل يؤذن أو يقيم وهو على غير وضوء أيجزبه ذلك؟ قال: أمّا الأذان فلا- بأس، وأمّا الإقامه فلا يقيم إلّا على وضوء، قلت: فإن أقام وهو على غير وضوء أيصلّى بإقامته؟ قال: لا (٤).

وقد يستظهر من صحيحه زراره، عن أبى جعفر عليه السلام (٥) من أنّ التهيؤ إلى الصلاه

ص: ٤٠٩

- ١- (١) وسائل الشيعه ٥ : ٣٩١ ، الباب ٩ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث الأول.
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٥ : ٣٩١ ، الباب ٩ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٢ .
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٥ : ٣٩٢ ، الباب ٩ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٣ .
- ٤- (٤) وسائل الشيعه ٥ : ٣٩٣ ، الباب ٩ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٨ .
- ٥- (٥) المتقدمه آنفاً.

الشرح:

حال الإقامه بالاستقبال والطهاره والقيام استحباب آخر غير استحباب الإقامه، فإنّ ظاهر الأمر بفعل عند الإتيان بالمستحب غير ظاهر في وحده المطلوب وشرطيه ذلك الفعل للمستحب، بخلاف الواجبات فإنّ ظاهر الأمر بفعل عند الإتيان بالواجب هو الاشتراط إلاّ أن يقوم قرينه على الخلاف، ولكن النهى عن الإقامه حال الحدث وبيان عدم الاكتفاء بها للصلاه إذا أتى بها حال الحدث ظاهره الاشتراط كما هو ظاهر صحيحه على بن جعفر المتقدمه(١).

نعم، يمكن حمل هذا النهى أيضاً على استحباب الإعاده بمعنى كون إعادتها أفضل، كما يحمل النهى عن التكلم أثناء الإقامه والأمر بإعادتها على ذلك فإنه ورد في صحيحه محمد بن مسلم، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «لا تتكلم إذا أقيمت الصلاه فإنك إذا تكلمت أعدت الإقامه»(٢) إلاّ أنّ الحمل على استحباب الإعاده كذلك لقيام القرينه على تماميه الإقامه ولو مع التكلم وهى صحيحه حماد بن عثمان، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتكلم بعد ما يقيم الصلاه؟ قال: «نعم»(٣) ومثل هذه القرينه لم تعمّ ناحيه النهى عن الصلاه بالإقامه حال الحدث.

والمتحصل ممّا دلّ على استحباب الإقامه للصلوات اليوميه مقتضى إطلاعها عدم اعتبار شىء فيها إلاّ ماورد في بيان فصول الإقامه، و ورود الأمر بفعل عند الإتيان بالأذان والإقامه غير ظاهر في شرطيته لهما، بل القرينه العامه على تعدد الملا-ك في نوع المستحبات مقتضاها الحمل على استحباب ذلك الفعل عند الإتيان بها إلاّ إذا كان في

ص: ٤١٠

١- (١) في الصفحه السابقه .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٥ : ٣٩٤ ، الباب ١٠ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٣ .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٥ : ٣٩٥ ، الباب ١٠ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٩ .

الشرح:

البين أمر بإعادتهما إذا أتى بهما بدون ذلك الفعل.

نعم النهى عن الإتيان بهما عند فعل أو حال ظاهره المانع أو شرطيه ضده وكذا الأمر بالإعادة فإن الأمر بالإعادة كالنهي لا يرفع اليد عن ظهوره في الشرطيه أو المانع إلا بالقرينه على أفضله الإعادة لإدراك المستحب المؤكّد.

ومما ذكرنا يظهر الحال فيما ذكره الماتن المستحبات في الأذان والإقامة من استحباب القيام فإنّ الوارد في عدة من الروايات من النهى عن الإقامة إلا وهو قائم، ومقتضاها أيضاً كما ذكرنا اشتراط القيام فيها.

نعم، لم يرد فيه الأمر بالإعادة إذا أتى بالإقامة جالساً، ولكن ورد في الإقامة بلا وضوء أنّها لا تكفى في الدخول في الصلاة.

اللهم إلا- أن يقال إذا كان الأمر بفعل عند الإتيان بالمستحب غير ظاهر في الاشتراط في ناحيه صحته، بل المتبادر منه الاشتراط في كمالها لا يكون النهى عنه أيضاً عند فعل أو حال ظاهراً في مانعيته عن صحته مع وجود الدال على صحته من إطلاق الأمر به، بل تكون النهى عنه عند ذلك الفعل أو الحال ظاهراً في كراهته بمعنى حصول المنقصة في ملاكها؛ لأنّ الغالب لاستحباب الفعل مراتب.

نعم، لا- يبعد أن يكون ظاهر النهى عن الاكتفاء بذلك المنهى عنه فساده وبهذا يمتاز الطهاره في حال الإقامة عن القيام حالها حيث لم يرد الأمر بإعادة الإقامة إذا أقام جالساً وورد النهى عن الاكتفاء بها إذا أقام حال الحدث عن الدخول في الصلاة بها كما في صحيحه على بن جعفر (1) المرويه كما قبلها في باب 9 من أبواب الأذان والإقامة.

ص: 411

(مسأله) إذا شك في الإتيان بالأذان بعد الدخول في الإقامة لم يعتن به [١] وكذا لو شك في فصل من أحدهما بعد الدخول في الفصل اللاحق، ولو شك قبل التجاوز أتى بما شك فيه.

الشرح:

الحكم في الشك بالإتيان بالأذان

[١] قد تقدم أنّ عدم الاعتناء بالشك في الإتيان بالأذان بعد الدخول في الإقامة وارد في صحيحه زواره الوارده في قاعده التجاوز، وأمّا عدم الاعتناء بالشك في بعض فصولهما بعد الدخول في الفصل اللاحق داخل في الكبرى الوارده فيها: «إذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشكك ليس بشيء» (١) حيث إنّ المراد بقريته ورودها في الشك في أجزاء الصلاه أنّ المراد بالشيء أعم من الجزء والكل، وقد تقدّم اعتبار الترتيب في فصول الأذان والإقامه كالترتيب المعتبر في أجزاء الصلاه فيكون الشك في الفصل السابق منهما بعد الدخول في الفصل اللاحق من الشك في شيء بعد تجاوز محلّه.

وأمّا الاعتناء بالشك في فصل قبل الدخول في اللاحق من الشك في المحل ومقتضى القاعده بل وبعض ما ورد من روايات القاعده، ودعوى أنّ ظاهر قوله عليه السلام: «إذا خرجت من شيء ودخلت في غيره» (٢) ظاهر الشيء المعنون بعنوان فلا يعمّ تجاوز بعض أجزاء الشيء والشك فيه بعد مضي محلّه غايه تطبيق الكبرى على أجزاء الصلاه تعبد وحسبان كل من أجزائها شيئاً كما ترى.

نعم، الشك في مثل حرف من كلمه بعد الشروع في حرفها الآخر لا يدخل في القاعده لانصراف قوله عليه السلام: «إذا خرجت من شيء ودخلت في غيره» عن مثلها.

ص: ٤١٢

١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٢٣٧، الباب ٢٣ من أبواب الخلل الواقع في الصلاه، الحديث الأوّل .

٢- (٢) تقدمت آنفاً .

فصل [فى مستحبات الاذان والاقامه]

فصل [فى مستحبات الاذان والاقامه]

يستحب فيهما أمور:

الأول: الاستقبال [١]. الثانى: القيام. الثالث: الطهاره فى الأذان، وأما الإقامه

الشرح:

فصل فى مستحبات الأذان والاقامه

فصل [فى مستحبات الاذان والاقامه]

اشاره

[١] يستدل على استحباب الاستقبال فى الأذان بالإجماع مؤيداً بخبر دعائم الإسلام عن على عليه السلام: «يستقبل المؤذن القبلة فى الأذان والإقامه فإذا قال: حى على الصلاه حى على الفلاح حوّل وجهه يميناً وشمالاً» (١) ويؤيد أيضاً بإطلاق قوله عليه السلام: «خير المجالس ما استقبل به القبله» (٢).

أقول: قد تقدّم أنّ مجرد دعوى الإجماع بل مع ثبوت الاتفاق لا يمكن الاعتماد عليه فى مثل المسأله؛ لاحتمال كون اعتماد الجلل أو البعض وإن لم يكن الكلّ على خبر دعائم الإسلام بضميمه ما يقال من التسامح فى أدله السنن، أو بإطلاق ما ورد المرسله (٣) المرويه فى مفتاح الفلاح (٤) والشرايع (٥)، ولعدم تمام ما بنوا عليه من التسامح فى أدله

ص: ٤١٣

١- (١) دعائم الاسلام ١ : ١٤٤ .

٢- (٢) وسائل الشيعه ١٢ : ١٠٩ ، الباب ٧٦ من أبواب أحكام العشره، الحديث ٣ .

٣- (٣) وهى الحديث الثانى المذكور قبل قليل .

٤- (٤) مفتاح الفلاح : ١٣ .

٥- (٥) شرائع الاسلام ٤ : ٨٦٤ .

فقد عرفت أنّ الأحوط بل لا يخلو عن قوه اعتبارها فيها، بل الأحوط اعتبار

الشرح:

السنن بالمعنى الذى ذكره، وضعف خبر دعائم الإسلام سنداً، وعدم دلالة المرسله على استحباب الأذان مستقبلاً، فإن غايه مدلولها استحباب الجلوس فى كل مجلس إلى القبله، وهذا بيان للاستحباب النفسى للجلوس المذكور لبيان للاستحباب المؤكّد للأذان مستقبلاً كما هو المهم فى المقام يشكل الحكم باستحبابه فى ناحيه الأذان مع قوله عليه السلام فى صحيحه زراره، عن أبى جعفر عليه السلام: «تؤذّن وأنت على غير وضوء فى ثوب واحد، قائماً أو قاعداً وأينما توجهت، ولكن إذا أقمت فعلى وضوء متهيئاً للصلاه» (١) اللهم إلا أن يقال التسالم على استحباب الأذان مستقبلاً إلى القبله لا يمكن أن يستند إلى ما ذكر فإن الالتفات يميناً وشمالاً غير مذكور فى كلمات الأصحاب، ولو كان المستند للاستحباب روايه الدعائم (٢) لكان الالتفات مذكوراً ولو فى كلمات جماعه.

وقد يقال يستفاد استحباب الاستقبال حال الأذان من صحيحه محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام قال: سألته عن الرجل يؤذّن وهو يمشى أو على ظهر دابته وعلى غير طهور؟ فقال: «نعم، إذا كان التشهد مستقبل القبله فلا بأس» (٣) فإن المتفاهم من الجواب أن أقل ما يدرك من الاستحباب أن يكون تشهد المؤذّن مستقبل القبله ونحوها صحيحه الحلبي، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: قلت له: يؤذّن الرجل وهو على غير القبله؟ قال: «إذا كان التشهد مستقبل القبله فلا بأس» (٤) وما فى صحيحه زراره، عن أبى جعفر عليه السلام (٥) كما نقلناها من التفصيل بين الأذان والإقامه يحمل التهيؤ للصلاه حال

ص: ٤١٤

- ١- (١) وسائل الشيعه ٥: ٣٩١، الباب ٩ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث الأوّل .
- ٢- (٢) تقدمت فى الصفحه السابقه .
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٥: ٤٠٣، الباب ١٣ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٧ .
- ٤- (٤) وسائل الشيعه ٥: ٤٥٦، الباب ٤٧ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث الأوّل .
- ٥- (٥) تقدمت فى الصفحه السابقه .

الاستقبال والقيام أيضاً فيها، وإن كان الأقوى الاستحباب [١].

الشرح:

الإقامة ومن التهيؤ الاستقبال في تمام الإقامة على الاستحباب المؤكد وفي الأذان على غير المؤكد، وإجزاء الاستقبال في التشهد في الأذان في درك الاستحباب من الاستقبال في الأذان بمعنى أن الاستقبال في خصوص تشهد الأذان مؤكد لا في تمامه.

وأما الاستحباب في الإقامة فيمكن أن يستند إلى ما ورد في صحيحه زراره عن أبي جعفر عليه السلام من الأمر بالإقامة متهيئاً للصلاة بعد الأمر بالأذان من غير وضوء قياماً وعوداً وأينما توجه فإنّ التهيؤ للصلاة يدخل فيه القيام والاستقبال والطهارة.

الثاني والثالث: القيام والطهارة

[١] أما اعتبار القيام في الإقامة كاعتبار الطهارة حالها فقد تقدم الكلام فيه، وأما استحبابهما في الأذان فيمكن استظهار نديهما فيه مّا ورد في استحباب الفصل بين الأذان والإقامة بالجلوس بينهما، والترخيص في الأذان مطلقاً أو مع الحدث لا ينافي نديهما وذكر قدس سره أنّ الأحوط رعايه الاستقبال والقيام أيضاً في الإقامة لقوله عليه السلام صحيحه زراره، عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: «تؤذن وأنت على غير وضوء في ثوب واحد قائماً أو قاعداً وأينما توجهت، ولكن إذا أقمت فعلى وضوء متهيئاً للصلاة» (١) فإنّ التهيؤ للصلاة يعمّ الاستقبال والقيام بل تقدم الإشارة إلى الروايات التي ورد فيها ولا تقيم إلا أنت على الأرض، وفي موثقه أبي بصير: «ولا تقيم وأنت راكب أو جالس إلا من علّه أو تكون في أرض ملصّه» (٢) وفي صحيحه البزنطي: «ولا يقيم إلا وهو قائم» (٣) إلى غير

ص: ٤١٥

- ١- (١) وسائل الشيعة ٥: ٣٩١، الباب ٩ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث الأول .
- ٢- (٢) وسائل الشيعة ٥: ٤٠٣، الباب ١٣ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث ٨ .
- ٣- (٣) وسائل الشيعة ٥: ٤٠٢، الباب ١٣ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث ٦ .

الرابع: عدم التكلم فى أثناءهما بل يكره بعد «قد قامت الصلاة» للمقيم، بل لغيره أيضاً فى صلاة الجماعة إلا فى تقديم إمام، بل مطلق ما يتعلق بالصلاة كتسوية صف ونحوه، بل يستحب له إعادتها حينئذ [١].

الشرح:

ذلك، وقد تقدم أنه لا يستفاد من هذه الروايات فساد الإقامة فى غير حال القيام، بل غاية مدلولها عدم الكمال فى الإقامة بلا قيام.

الرابع: عدم التكلم فى أثناءهما

[١] وفى صحيحه زراره، عن أبى جعفر عليه السلام: «إذا أقيمت الصلاة حرم الكلام على الإمام وأهل المسجد إلا فى تقديم إمام» (١) وموثقه ابن أبى عمير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتكلم فى الإقامة؟ قال: «نعم، فإذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة فقد حرم الكلام على أهل المسجد إلا أن يكونوا قد اجتمعوا من شتى وليس لهم إمام فلا بأس أن يقول بعضهم لبعض تقدم يافلان» (٢) والمتفاهم العرفى عدم الخصوصية لأمر الإمام، بل نظيره ما يتكلم فى أمر يرجع إلى صلاة الجماعة كتسوية الصفوف والالتزام بكراهه التكلم لما ورد فى صحيحه حماد بن عثمان (٣) بعدم البأس فى التكلم بعد الدخول أو تمام الإقامة.

نعم، يستحب الإعادة بعد التكلم لما ورد فى صحيحه محمد بن مسلم، قال أبو عبد الله عليه السلام: «لا تتكلم إذا أقمت الصلاة فإنك إذا تكلمت أعدت الإقامة» (٤).

ص: ٤١٦

- ١- (١) وسائل الشيعه ٥: ٣٩٣، الباب ١٠ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث الأول .
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٥: ٣٩٥، الباب ١٠ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث ٧ .
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٥: ٣٩٥، الباب ١٠ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث ٩ .
- ٤- (٤) وسائل الشيعه ٥: ٣٩٤، الباب ١٠ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث ٣ .

الخامس: الاستقرار في الإقامة [١] السادس: الجزم في أواخر فصولهما مع التأنى في الأذان والحد في الإقامة على وجه لا ينافي قاعده الوقف [٢].

الشرح:

الخامس: الاستقرار في الإقامة

[١] يستظهر ذلك من بعض الروايات كالنهي عن الإقامة راكباً ورجله في الركاب (١) والأمر بها على الأرض قائماً (٢) وإن الإقامة من الصلاة (٣)، ولكن الاستظهار من بعض ما ذكر لا يخلو عن التأمل، بل المنع.

نعم، في روايه سليمان بن صالح، عن أبي عبدالله عليه السلام: «وليتمكن في الإقامة كما يتمكن في الصلاة فإنه إذا أخذ في الإقامة فهو في صلاة» (٤).

السابع: الجزم في أواخر فصولهما

[٢] كما يشهد لذلك صحيحه زراره، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «الأذان جزم بأفصح الألف والهاء والإقامة حدرأ» (٥) وفي روايه خالد بن نجیح، عن الصادق عليه السلام الأذان والإقامة مجزومان (٦) وفي صحيحه زراره، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «لا يجزيك من الأذان إلا ما أسمعت نفسك أو فهمته وأفصح بالألف والهاء» (٧).

ص: ٤١٧

- ١- (١) وسائل الشيعة ٥: ٤٠٣، الباب ١٣ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث ٩.
- ٢- (٢) وسائل الشيعة ٥: ٤٠٢، الباب ١٣ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث ٦.
- ٣- (٣) وسائل الشيعة ٥: ٣٩٦، الباب ١٠ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث ٢.
- ٤- (٤) وسائل الشيعة ٥: ٤٠٤، الباب ١٣ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث ١٢.
- ٥- (٥) وسائل الشيعة ٥: ٤٠٨، الباب ١٥ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث ٢.
- ٦- (٦) وسائل الشيعة ٥: ٤٠٩، الباب ١٥ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث ٤.
- ٧- (٧) وسائل الشيعة ٥: ٤٠٩، الباب ١٥ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث ٦.

السابع: الإفصاح بالألف والهاء من لفظ الجلاله فى آخر كل فصل هو فيه.

الثامن: وضع الإصبعين فى الأذنين فى الأذان [١].

التاسع: مدّ الصوت فى الأذان ورفعہ ويستحب الرّفْع فى الإقامه أيضاً إلا أن هـ دون الأذان [٢].

الشرح:

وما ذكره قدس سره كغيره من أنّ الحدر فى الإقامه يكون على وجه لا ينافى قاعده الوقف على السكون والوصل بالحركه مبنى على لزوم رعايه تلك القاعده، وإلا فالإطلاق فى صحيحه زرارہ وغيرها يدفع لزوم رعايتها، ولم يثبت توقف صحه القراءه على لزوم رعايتها وعدم كون رعايتها نظير ساير محسنات القراءه ممّا ذكرها أهل التجويد.

الثامن: وضع الإصبعين بالأذنين فى الأذان

[١] كما يدلّ على ذلك صحيحه الحسن بن السرى، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: «من السنّه إذا أذن الرجل أن يضع إصبعيه فى أذنيه» (١) و«السنه أن تضع إصبعيك فى أذنيك فى الأذان» (٢).

التاسع: مدّ الصوت فى الأذان

[٢] كما فى صحيحه معاويه بن وهب أنه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن الأذان؟ فقال: «اجهر به وارفع به صوتك وإذا أقيمت فدون ذلك» (٣) وفى صحيحه عبدالله بن سنان،

ص: ٤١٨

١- (١) وسائل الشيعه ٥ : ٤١١ ، الباب ١٧ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث الأوّل .

٢- (٢) وسائل الشيعه ٥ : ٤١٢ ، الباب ١٧ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٢ .

٣- (٣) وسائل الشيعه ٥ : ٤٠٩ ، الباب ١٦ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث الأوّل .

العاشر: الفصل بين الأذان والإقامة بصلاة ركعتين أو خطوه أو قعده أو سجده أو ذكر أو دعاء أو سكوت بل أو تكلم [١] لكن في غير الغداة بل لا يبعد كراهته فيها.

الشرح:

عن عبدالله عليه السلام قال: «كان طول حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله قائمه فكان عليه السلام يقول لبلال إذا أذن: «أعل فوق الجدار وارفع صوتك بالأذان» (١) الحديث.

العاشر: الفصل بين الأذان والإقامة بركعتين أو غيرها

[١] كما يستظهر ذلك من موثقه عمار الساباطي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا قمت إلى صلاة فريضه فأذن وأقم وافصل بين الأذان والإقامة بقعود أو بكلام أو بتسييح» (٢) وفي موثقه الأخرى عن أبي عبدالله عليه السلام في حديث قال: «سألته عن الرجل ينسى أن يفصل بين الأذان والإقامة بشيء حتى أخذ في الصلاة أو أقام للصلاة قال: «ليس عليه شيء وليس له أن يدع ذلك عمداً» (٣) ولكن ورد في روايه حماد بن عمرو وأنس بن محمد، عن أبيه جميعاً، عن جعفر بن محمد، عن آبائه في وصيه النبي صلى الله عليه وآله لعلى عليه السلام أنه قال: «وكره الكلام بين الأذان والإقامة في صلاة الغداة» (٤) ولكن السند ضعيف جداً ودلالاتها أيضاً لا تخلو عن تأمل؛ لاحتمال أن يكون المراد التكلم بين فصول الأذان وبين فصول الإقامة لا بينهما، وعلى تقدير الإغماض أو دعوى الإطلاق فالكراهه ثبوتها مبنيه على ما يقال من أنها مقتضى أخبار التسامح في السنن.

ص: ٤١٩

- ١- (١) وسائل الشيعه ٥ : ٤١١ ، الباب ١٦ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث ٧ .
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٥ : ٣٩٧ ، الباب ١١ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث ٤ .
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٥ : ٣٩٨ ، الباب ١١ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث ٥ .
- ٤- (٤) وسائل الشيعه ٥ : ٣٩٤ ، الباب ١٠ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث ٢ .

(مسألة ١) لو اختار السجده يستحب أن يقول في سجوده: ربّ سجدت لك خاضعاً خاشعاً [١] أو يقول: لا إله إلا أنت سجدت لك خاضعاً خاشعاً، ولو اختار القعدة يستحب أن يقول: اللهم اجعل قلبي باراً ورزقي داراً وعملي ساراً واجعل لي عند قبر نبيك قراراً ومستقرّاً، ولو اختار الخطوه أن يقول: بالله أستفتح وبمحمد صلى الله عليه وآله أستنجح وأتوجه اللهم صلّ على محمد وآل محمد واجعلني بهم وجيهاً في الدنيا والآخرة ومن المقربين.

(مسألة ٢) يستحب لمن سمع المؤذن يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله أن يقول: وأنا أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله صلى الله عليه وآله أكتفى بها عن كل من أبي وجحد وأعين بها من أقر وشهد.

(مسألة ٣) يستحب في المنصوب للأذان أن يكون عدلاً رفيع الصوت مبصراً بصيراً بمعرفة الأوقات، وأن يكون على مرتفع مناره أو غيرها.

الشرح:

[١] وفي روايه ابن أبي عمير، عن أبيه، عن أبي عبد الله، قال: «من أذن ثم سجد فقال: لا إله إلا أنت ربي سجدت لك خاضعاً خاشعاً غفر الله له ذنوبه» (١) ومرفوعه جعفر بن محمد بن يقطان (يقطين) إليهم عليهم السلام قال: يقول الرجل إذا فرغ من الأذان وجلس: اللهم اجعل قلبي باراً ورزقي داراً واجعل لي عند قبر نبيك صلى الله عليه وآله قراراً ومستقرّاً (٢). وعن فقه الرضا كما في مستدرک الوسائل: وأما المنفرد فيخطو تجاه القبلة خطوه برجله اليمنى ثم يقول: بالله أستفتح وبمحمد صلى الله عليه وآله أستنجح وأتوجه، اللهم صلّ على محمد وآل محمد واجعلني بهم وجيهاً (٣) الخ.

ص: ٤٢٠

-
- ١- (١) وسائل الشيعة ٥: ٤٠٠، الباب ١١ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث ١٥.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعة ٥: ٤٠١، الباب ١٢ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث الأوّل.
 - ٣- (٣) فقه الرضا عليه السلام: ٩٨، مستدرک الوسائل ٤: ٣٠، الباب ١٠ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث ٢.

(مسأله ٤) من ترك الأذان أو الإقامه أو كليهما عمداً حتى أحرم للصلاه لم يجز له قطعها لتداركهما [١] نعم إذا كان عن نسيان جاز له القطع ما لم يركع منفرداً كان أو غيره حال الذكر لا ما إذا عزم على الترك زماناً معتداً به ثم أراد الرجوع بل وكذا لو بقى على التردد كذلك، وكذا لا يرجع لو نسي أحدهما أو نسي بعض فصولهما بل أو شرايطهما على الأحوط.

الشرح:

الكلام فيمن ترك الأذان أو الإقامه

[١] لا يقال: قول الماتن قدس سره لم يجز قطعها لتداركهما، لا يجتمع مع قوله سابقاً حيث احتاط في الإقامه وجوباً على الرجال.

فإنه يقال: لم يلتزم قدس سره في شرطيه الإقامه لصلاه الرجل وإنما التزم بوجوبها النفسى قبل صلاته نفسياً، وعليه فإذا تركها ودخل في الفريضة يكون دخولها فيها صحيحاً فلا- يجوز قطعها لعدم جواز قطع الفريضة بلزوم إتمامها كوجوب إتمام العمره والحج، وبهذا يظهر أنه إنما يرفع اليد عن قاعده عدم جواز قطع الفريضة بقيام النص على الجواز ولا ينبغي التأمل في قيامه مورد نسيان الأذان والإقامه والشروع في الصلاه، فمقتضى بعض الروايات جواز قطعها والعود إلى الأذان والإقامه ما لم يركع كما في صحيحه الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا افتتحت الصلاه فنسيت أن تؤذن وتقيم ثم ذكرت قبل أن ترقع فانصرف وأذن وأقم واستفتح الصلاه، وإن كنت قد ركعت فأتم على صلاتك» (١) وما في صحيحه داود بن سرحان، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل نسي الأذان والإقامه حتى دخل في الصلاه، قال: «ليس عليه شيء» (٢) لا يعارضها؛

ص: ٤٢١

١- (١) وسائل الشيعه ٥: ٤٣٤، الباب ٢٩ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٥: ٤٣٤، الباب ٢٩ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٢.

الشرح:

لأنَّ ترك الأذان والإقامة حتى بناءً على وجوب الإقامة احتياطاً أو فتوى لا يوجب بطلان الصلاة على ماتقدم ولو كان الترك عمدياً فضلاً عن النسيان.

وبتعبير آخر، مفاد صحيحه الحلبي الترخيص في قطع الصلاة في صورة النسيان والإتيان بالصلاة الأفضل وصحيحه محمد بن مسلم، عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال: «الرجل ينسى الأذان والإقامة حتى يدخل في الصلاة، قال: «إن كان ذكر قبل أن يقرأ فليصل على النبي صلى الله عليه وآله وليقم وإن كان قد قرأ فليتم صلاته»^(١) والاختلاف بينهما بالتحديد بما قبل الركوع وبما لم يقرأ محمول على مراتب استحباب الأذان والإقامة في الفرض، وأنَّ استحبابهما في الفرض قبل أن يركع وإن كان ثابتاً ولكنه قبل أن يقرأ أكد، وأمّا تقييد ما لم يقرأ بما إذا لم يركع كما فعله لا يعدّ جمعاً عرفياً بينهما؛ لأنَّه من إلغاء قيد ما لم يقرأ والإطلاق في الصحيحتين مقتضاهما عدم الفرق بين من صلّى منفرداً أو كان إماماً في صلاة الجماعة، وظاهر الصحيحتين جواز الرجوع عند التذكر لا- ما إذا عزم الترك عند التذكر زماناً معتداً ثم انقده في نفسه إرادته الرجوع أو بقي متردداً في الرجوع وعدمه ثمَّ أراد الرجوع فإن الرجوع كذلك خارج عن مدلولهما هذا فيما إذا نسي الأذان والإقامة، وأمّا إذا نسي أحدهما فإن كان المنسى هو الأذان فقط فلا دليل في البين على جواز الرجوع، بل لم يرد في شيء من الروايات جوازه حتى في روايه ضعيفه، وأمّا إذا كان المنسى الإقامة فقط فمقتضى حسنه الحسين بن أبي العلاء، عن أبي عبدالله عليه السلام جوازه ما لم يقرأ، قال: سألته عن الرجل يستفتح صلاته المكتوبه ثم يذكر أنَّه لم يقم؟ قال: «فإن ذكر أنَّه لم يقم قبل أن يقرأ فليسلم على النبي صلى الله عليه وآله ثم يقيم

ص: ٤٢٢

١- (١) وسائل الشيعه ٥ : ٤٣٤ ، الباب ٢٩ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث ٤ .

الشرح:

ويصلّي، وإن ذكر بعد ما قرأ بعض السوره فليتم على صلاته»^(١) وهذه الحسنه وإن كانت مطلقه من حيث الإتيان بالأذان وعدمه إلا أنه في صورته نسيان الأذان مع الإقامه يرفع اليد عن التحديد الوارد فيها بقربنه صحيحه الحلبي المتقدمه^(٢) بالالتزام بجواز الرجوع حتى بعد القراءه وقبل الركوع، وأمّا بالإضافه إلى صورته نسيان الإقامه فقط فيلتزم بالتحديد بما لم يقرأ.

ودعوى عدم احتمال الفرق بين الصورتين كما ترى هذا مع قطع النظر عن صحيحه على بن يقطين، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل ينسى أن يقيم الصلاه وقد افتتح الصلاه؟ قال: «إن كان قد فرغ من صلاته فقد تمت صلاته وإن لم يكن فرغ من صلاته فليعد»^(٣) وإلا فمقتضاها جواز الرجوع مادام لم يفرغ من صلاته، ويمكن دعوى أنه إذا جاز الرجوع إلى الإقامه قبل الفراغ من الصلاه جاز الرجوع إلى الأذان والإقامه أيضاً، وتحمل اختلاف الروايات على اختلاف تأكّد الاستحباب في الرجوع وعدمه باختلاف التذکر قبل القراءه وقبل الركوع وقبل الفراغ من الصلاه، ولكن قد ادعى أنّ صحيحه على بن يقطين معرض عنها عند الأصحاب، وعليه يكون الاحتياط في عدم الرجوع إلى التفصيل السابق بين الأذان والإقامه؛ لاحتمال أنّ الرجوع في غير ما تقدم من قطع الصلاه الفريضة.

ومما ذكرنا يظهر أنّ الأحوط لو لم يكن أقوى عدم جواز الرجوع إذا كان المنسى بعض فصول الأذان أو الإقامه بعد الدخول في الصلاه؛ لأنه مع عدم قيام الدليل على

ص: ٤٢٣

١- (١) وسائل الشيعه ٥: ٤٣٥، الباب ٢٩ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٥.

٢- (٢) في الصفحه ٤٢١.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٥: ٤٣٣، الباب ٢٨ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٣.

(مسألة ٥) يجوز للمصلي فيما إذا جاز له ترك الإقامة تعمّيد الاكتفاء بأحدهما [١] لكن لو بنى على ترك الأذان فأقام ثم بدا له فعله أعادها بعده.

(مسألة ٦) لو نام في خلال أحدهما أو جُنَّ أو أغمى عليه أو سكر ثم أفاق جاز له البناء ما لم تفت الموالاه مراعيًا لشرطيه الطهاره في الإقامة لكن الأحوط الإعادة فيها مطلقاً [٢].

الشرح:

جوازه يكون الرجوع من قطع الصلاة الفريضة ولا أقل من احتمال حرمة في الفرض.

[١] قد يقال إنَّ المستفاد من الروايات استحباب كل من الأذان والإقامة للصلاه استقلالاً، غايه الأمر اشتراط الترتيب بين الأذان والإقامة فيما إذا أراد المكلف الإتيان بهما معاً لصلاته، ويترتب على ذلك أنه يجوز له الاكتفاء بواحد من الأذان والإقامة فيما إذا تعمّيد الاكتفاء بأحدهما، ولكن لو بدا له بعد الإقامة أن يأتي صلاته بأذان أيضاً فله إعادة الإقامة لحصول الترتيب المعتمد بينهما، ولكن لا يخفى أنه ليس في البين ما يدل على استحباب الأذان للصلاه بلا إقامة، والمراد من قوله عليه السلام: والأذان والإقامة في جميع الصلوات أفضل، يعنى اقتران الأذان بالإقامة في جميع الصلوات أفضل من الإتيان بها بإقامه من غير أذان كما هو ظاهر صحيحه ابن مهران الجمال وموثقه سماعه (١) وغيرهما.

الكلام فيما إذا نام في أحدهما أو ارتد

[٢] قد ذكر قدس سره في بحث نواقض الوضوء أنّ كل ما أزال العقل من موجبات الوضوء ونواقضه، وعليه فإن اتفق النوم ولو حال المشى بحيث غلب على القلب

ص: ٤٢٤

١- (١) وسائل الشيعه ٥: ٣٨٦ و ٣٨٧، الباب ٦ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث ٢ و ٥.

خصوصاً فى النوم وكذا لو ارتد عن مله ثم تاب [١].

الشرح:

والسمع والبصر أو الإغماء أو الجنون أو السكر ولو كان بزمان قليل بحيث لم تفت الموالاه فإن كان فى الأذان أتمه، وإن كان فى الإقامه أتمها بعد تحصيل الطهاره، ولكن احتاط فى الإقامه بالإعاده فبعد تحصيل الطهاره خصوصاً فى النوم، حيث إن النوم كما وصفناه ناقض للوضوء بلاخلاف بيننا بخلاف الجنون والإغماء والسكر فإن كونها من النواقض محل كلام كما تقدم فى بحث النواقض، وهذا بناءً على أن غايه ما يستفاد من الروايات اعتبار الطهاره حال الاشتغال بفصول الإقامه لا اعتبارها حتى فى الآت المتخلله بينها كاعتبارها فى الصلاه.

وقد يستظهر من بعض الروايات أن اعتبار الطهاره فى الإقامه نظير اعتبارها فى الصلاه، حيث ورد فى روايه سليمان بن صالح، عن أبى عبدالله عليه السلام: «فإنه إذا أخذ فى الإقامه فهو فى صلاه» (١) وروايه أبى هارون المكفوف، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «يا أبا هارون الإقامه من الصلاه» (٢) وروى عبدالله بن جعفر، عن عبدالله الحسن، عن على بن جعفر، عن أخيه قال: سألته عن المؤذن يحدث فى أذانه وإقامته؟ قال: «إن كان الحدث فى الأذان فلا بأس وإن كان فى الإقامه فليتوضأ وليقم إقامه» (٣) ولكن لضعف الروايات لا يكون الإعاده إلا بنحو الاحتياط لا الحكم بالفساد مضافاً إلى ضعف دلاله الروايتين الأولتين لانصراف التنزيل فيهما إلى الترغيب إلى ترك التكلم ورعايه الاستقرار.

[١] وقد ورد فى موثقه عمار، عن أبى عبدالله عليه السلام: «لا يستقيم الأذان ولا يجوز أن

ص: ٤٢٥

- ١- (١) وسائل الشيعه ٥: ٤٠٤، الباب ١٣ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ١٢.
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٥: ٣٩٦، الباب ١٠ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ١٢.
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٥: ٣٩٣، الباب ٩ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ٧.

(مسألة ٧) لو أذن منفرداً وأقام ثم بدا له الإمامه يستحب له إعادتهما [١].

(مسألة ٨) لو أحدث في أثناء الإقامة اعادها بعد الطهارة بخلاف الأذان، نعم يستحب فيه أيضاً الإعادة بعد الطهارة [٢].

الشرح:

يؤذن به إلا رجل مسلم عارف» (١) فالارتداد في زمان قصير كالآنات لا يمنع عن إتمام ما أتى به من الأذان والإقامة بعد توبته ورجوعه إلى الإسلام ولا فرق بين المرتد الملى والفطرى إذا بنى على قبول توبه المرتد الفطرى وصيرورته مسلماً بعد توبته، ولو بنى على حبط الأعمال السابقه وإغائها فأيضاً لا فرق بينهما.

يستحب إعادتها لمن أذن منفرداً ثم بدا له الإمامه

[١] كما يدل على ذلك موثقه عمار، عن أبى عبدالله عليه السلام _ فى حديث _ قال: سئل عن الرجل يؤذن ويقيم ليصلّى وحده فيجىء رجل آخر فيقول له نصلى جماعه هل يجوز أن يصلّى بذلك الأذان والإقامة؟ قال: «لا، ولكن يؤذن ويقيم» (٢) والالتزام بإعادتهما من الإمام فقط وكون الإعادة استجباً وشرطاً فى كمال الجماعه لا احتياطاً وجوباً حتى بالإضافة إلى إعاده الإقامة وحتى بناءً على ما ذكره الماتن بالإضافة إلى اعتبار الإقامة فى الصلوات محل تأمّل.

يعيد المصلى الإقامة لو أحدث أثناءها دون الأذان

[٢] قد تقدّم الكلام فى ذلك فى ذيل المسألة السادسة فراجع، ولكن الجمع بين

ص: ٤٢٤

١- (١) وسائل الشيعة ٥ : ٤٣١ ، الباب ٢٦ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث الأول .

٢- (٢) وسائل الشيعة ٥ : ٤٣٢ ، الباب ٢٧ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث الأول .

(مسألة ٩) لا يجوز أخذ الأجره على أذان الصلاة ولو أتى به بقصدها بطل [١] وأمّا أذان الإعلام فقد يقال بجواز أخذها عليه لكنه مشكل، نعم لأبأس بالارتزاق من بيت المال.

الشرح:

الاحتياط في تلك المسألة والإفتاء في هذه المسألة لا يخلو عن تهافت إلا أن يحمل ما ذكره في هذه المسألة على صورته فوت الموالاته.

الكلام في أخذ الأجره على الأذان

[١] وكأن المراد أنه لا يجوز أخذ الأجره على الأذان وإذا لم يجرز أخذها عليه لا يتحقق قصد التقرب حتى بنحو الداعى إلى الداعى؛ لأنّ المبعد لا يكون مقرباً حتى بنحو الداعى إلى الداعى، وإنما لا ينافى قصد التقرب أخذها إذا كان أخذها جازياً فلا منافاه بين كون الأمر الجائز هو الداعى إلى قصد التقرب أو يكون الأمر الراجح داعياً إليه.

وقد ورد في معتبره السكونى، عن جعفر، عن أبيه، عن على عليه السلام قال: آخر ما فارقت عليه حبيب قلبى أن قال: يا على إذا صلّيت فصلّ صلاة أضعف من خلفك ولا تتخذن مؤذناً يأخذ على أذانه أجراً، وقال: أتى رجل أمير المؤمنين عليه السلام قال: يا أمير المؤمنين إنى لأحبّك، فقال له: ولكنى أبغضك، قال: ولم؟ قال: لأنك تبغى فى الأذان كسباً وتأخذ على تعليم القرآن أجراً (١). وهذه الأخيره رواها الشيخ فى الموثق باسناده إلى محمد بن الحسن الصفار (٢). وربما يناقش فى دلالتها فى حرمة أخذ الأجره فإنه يكفى فى البعض الاستمرار على الكراهه كما هو الحال فى أخذ الأجره على تعليم

ص: ٤٢٧

١- (١) وسائل الشيعه ٥: ٤٤٧، الباب ٣٨ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث ١ و ٢.

٢- (٢) تهذيب الأحكام ٦: ٣٧٦، الحديث ٢٢٠.

الشرح:

القرآن فإنّ تعليمه له ماله شرعاً؛ ولذا يجوز جعله مهراً في النكاح كما يشهد لذلك الموثقه بنفسها حيث ورد في ذيلها من قول على عليه السلام: وسمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: من أخذ على تعليم القرآن أجراً كان حظه يوم القيامة (١). حيث إنّه لو لم يجر أخذ الأجره لكان حظه يوم القيامة العقاب وما عليه من المظالم.

وأما معتبره السكوني فقد يناقش فيها بأنّ قرينه السياق تقتضى أن يكون أخذ المؤذن الذي يأخذ الأجره على أذانه مكروهاً، حيث إنّ رعايه الإمام صلاه الأضعف من المأمومين غير لازم، اللهم إلا أن يقال قرينه السياق غير تامه؛ لأنه لا منافاه بين كون النهى بالإضافة إلى أخذ الأجير المفروض غير جازي ولكن يجوز للإمام ترك رعايه الأضعف من المأمومين.

ومما ذكر يظهر حال التفكيك بين أخذ الأجره على تعليم القرآن وعدم جواز أخذ الأجره على الأذان، ومقتضى الإطلاق في المعبره والموثقه عدم الفرق بين الأذان لصلاه الجماعة أو للإعلام، وإن كان الأذان للإعلام توصلياً لا يعتبر فيه قصد التقرب، فإنّ النهى عن أخذ الأجره إرشاد إلى إلغاء الأذان عن الماله فيكون أخذ الأجره عليه أكلاً لها بالباطل.

نعم، لا بأس بالارتزاق من بيت المال فإن مصرفها مصلحه المسلمين وقضاء مؤنه المتصدى للأذان ولو للإعلام من مصالحهم.

ثمّ إنّ الكلام في الجواز وعدمه فيما إذا كان في الأذان المؤذن انتفاعاً للغير كما في الأذان لصلاه الجماعة أو للإعلام أو الأجير لقضاء الصلاه على الميت، وأما أخذ الأجره

(مسأله ١٠) قد يقال إنَّ اللحن في أذان الإعلام لا يضرُّ وهو ممنوع [١].

الشرح:

على أذان صلاة نفسه فهو غير جازٍ لا يحتاج في عدم جوازه إلى الرواية لكون أخذ الأجره عليه من أكل المال بالباطل كما إذا أخذ الأجره عن الغير ليغسل الأجير ثوب نفسه إلى غير ذلك ممَّا يكون أخذ المال بإزائه من أكله بالباطل عرفاً والنهي عن أكل المال بالباطل في قوله سبحانه «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ» (١) إرشاد إلى عدم صيروره المال ملكاً للأخذ على ما هو المقرر في محله.

الكلام في اللحن بالأذان

[١] وذلك فإنَّ المستحب والمتعلق به الأمر الاستجابي هو الأذان إعلاماً لدخول الوقت، وقد ورد بيان كَيْفِيَةِ الأذان للصلاه والإعلام في الروايات والملحون لا- يكون داخلاً- في متعلِّق الأمر وكون الغرض منه الإعلام ويحصل بالملحون لا- يقتضى استحباب الملحون.

ص: ٤٢٩

فصل [فى شروط قبول الصلاه وزياده ثوابها]

ينبغى للمصلى بعد إحراز شرائط صحه الصلاه ورفع موانعها السعى فى تحصيل شرائط قبولها ورفع موانعه، فإنّ الصحه والإجزاء غير القبول، فقد يكون العمل صحيحاً ولا- يعدّ فاعله تاركاً بحيث يستحق العقاب على الترك لكن لا يكون مقبولاً للمولى، وعمده شرائط القبول إقبال القلب على العمل فإنه روحه وهو بمنزله الجسد، فإن كان حاصلاً فى جميعه فتمامه مقبول، وإلا فبمقداره فقد يكون نصفه مقبولاً وقد يكون ثلثه مقبولاً وقد يكون ربعه وهكذا، ومعنى الإقبال أن يحضر قلبه ويتفهم ما يقول ويتذكر عظمه الله تعالى وأنه ليس كسائر من يخاطب ويتكلم معه بحيث يحصل فى قلبه هيئته منه، وبملاحظه أنه مقصر فى أداء حقه يحصل له حاله حياء وحاله بين الخوف والرجاء بملاحظه تقصيره مع ملاحظه سعه رحمته تعالى، وللإقبال وحضور القلب مراتب ودرجات، وأعلىها ما كان لأمرالمؤمنين (صلوات الله عليه) حيث كان يخرج السهم من بدنه حين الصلاه ولا يحسّ به، وينبغى له أن يكون مع الخضوع والخشوع والوقار والسكينه، وأن يصلى صلاه مودّع، وأن يجدد التوبه والإنابه والاستغفار، وأن يكون صادقاً فى أقواله كقوله: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ» (١) وفى سائر مقالاته، وأن يلتفت أنه لمن ينجى وممن يسأل وللمن يسأل.

وينبغى أيضاً أن يبذل جهده فى الحذر عن مكائد الشيطان وجائله ومصائده

ص: ٤٣١

التي منها إدخال العجب في نفس العابد، وهو من موانع قبول العمل، ومن موانع القبول أيضاً حبس الزكاه وسائر الحقوق الواجبه، ومنها الحسد والكبر والغيبه، ومنها أكل الحرام وشرب المسكر، ومنها النشوز والإباق، بل مقتضى قوله تعالى: «إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنْ الْمُتَّقِينَ» (١) عدم قبول الصلاه وغيرها من كل عاص وفاسق.

وينبغي أيضاً أن يجتنب ما يوجب قله الثواب والأجر على الصلاه كأن يقوم إليها كسلاً ثقيلاً في سكره النوم أو الغفله أو كان لاهياً فيها أو مستعجلاً أو مدافعاً للبول أو الغائط أو الريح أو طامحاً ببصره إلى السماء، بل ينبغي أن يخشع ببصره شبه المغمض للعين، بل ينبغي أن يجتنب كل ما ينافي الخشوع وكل ما ينافي الصلاه في العرف والعهاده وكل ما يشعر بالتكبر أو الغفله.

وينبغي أيضاً أن يستعمل ما يوجب زياده الأجر وارتفاع الدرجه كاستعمال الطيب ولبس أنظف الثياب والخاتم من عقيق والتمشط والاستياك ونحو ذلك.

ص: ٤٣٢

١- (١) سورة المائده: الآيه ٢٧ .

فصل [فى واجبات الصلاة وأركانها]

واجبات الصلاة أحد عشر: النيه والقيام وتكبيره الإحرام والركوع والسجود والقراءة والذكر والتشهد والسلام والترتيب والموالاه [١]

والخمسه الأولى أركان بمعنى أنّ زيادتها ونقيصتها عمداً وسهواً موجب للبطلان، لكن لا يتصور الزيادة فى النيه بناءً على الداعى وبناءً على الإخطار غير قاده، والبقية واجبات غير ركنيه فزيادتها ونقصها عمداً موجب للبطلان لا سهواً.

الشرح:

فصل فى واجبات الصلاة وأركانها

[١] إن كان المراد من واجبات الصلاة تعداد أجزائها فاللازم ذكر الجلوس بين السجدين من أجزائها فإن الجلوس بينهما غير دخيل فى تحقق السجده، بل هو واجب فى ضمن سائر أجزاء الصلاة، غاية الأمر وجوبه غير ركن فلا يوجب تركه سهواً موجباً لبطلان الصلاة، وإن كان المراد بيان الأجزاء وشرايط نفس الأجزاء فى مقابل ساير الشرايط التى تعتبر فى الصلاة حتى فى الآت المتخلله بين الأجزاء ممّا تقدم ذكرها نظير الطهاره الستر كما يؤيد ذكر الموالاه والترتيب فلا- موجب لترك ذكر الطمأنينه والاستقرار.

وكيف كان، فذكر النيه من واجبات الصلاة مورد الخلاف فإنه قد يقال إنها ليست بجزء الصلاة ولا من شرط أجزائها.

وبتعبير آخر، أنّها ليست داخله فى المسمى ولا- فى المأمور به أى فى متعلق الأمر، بل هى شرط لتأثير أجزاء الصلاة فى المصلحه الملحوظه فى الصلاة حيث

ص: ٤٣٣

الشرح:

لاتصير تلك المصلحه فعليه إلا بالقصد إليها بنحو التقرب والإخلاص، ويتمكن من الإتيان كذلك بعد تعلق الأمر بنفس الصلاه ويستدل على ذلك بصحة قول القائل: أردت الصلاه فصليت، فإن هذا القول صحيح بلا عنايه وتجوز فتكون التيه خارجه عن المسمى، حيث لو كانت داخله فيه جزءاً من الصلاه لزم اتحاد العرض والمعروض، حيث تكون النيه مع كونه عرضاً معروضاً، وإن كانت شرطاً لزم تقدمها على نفسها؛ لأن قيد المعروض، كذات المعروض مقدم على عارضه، وكذا أنها غير داخله في متعلق الأمر؛ لعدم كونها بنفسها غير اختياريه ولا يكون الخارج عن الاختيار من أجزاء متعلق الأمر أو شرطه، وعلى ذلك لو فرض قيام دليل على كونها جزءاً أو شرطاً فاللزام التصرف فيه وتأويله.

نعم، لا مانع من كون الإراده شرطاً في فعله صلاح متعلق الأمر بأن تكون الصلاه المراده عله تامه للمصلحه فلا تكون الإراده من المقتضى، بل شرطاً في تأثير المقتضى الذي يعبر عنه بالأجزاء مع شرايطها، وإن كان مراد القائل بشرطيه النيه ذلك فنعم الوفاق وإلا فلا يمكن مساعدته عليه.

أقول: لا- يخفى ما فيه فإن الإراده عرض قائم بالنفس حيث أراد الفاعل فعلاً، غايه الأمر للإرادته إضافة إلى الفعل لكن لامطلقاً حتى بالإضافه إلى المراد بالذات الذي هو نفس الإراده، نظير العلم فإنه عرض قائم بالنفس وله إضافة إلى المعلوم بالعرض لا بالإضافه إلى المعلوم بالذات الذي هو نفس العلم، وعلى ما ذكر لا يلزم اتحاد العارض والمعروض ولا تقدم الشيء على نفسه أصلاً حيث إن المعروض للإرادته نفس الفاعل وليست للإرادته إضافة إلى نفسها.

وأمّا ما ذكر من أنها ليست أمراً اختيارياً ليؤخذ جزءاً أو شرطاً لمتعلق الأمر فقد تقدم في بحث التعبدى والتوصيلى فى بحث الأصول أنّ نفس صرف القدره فى أحد

الشرح:

طرفى الفعل بنفسه أمر اختياري، وإنما يخرج الفعل عن الاختيار إلى الاضطرار إذا لم يكن فى البين للفاعل قدره على الصرف فى أى من الطرفين، والإيراده بمعنى الاختيار مفروض فى موارد التكليف فالاختيار الفعلى والبناء القلبى عليه فعلاً أو مستقبلاً من الشخص القادر الملتفت أمر يمكن تعلق التكليف به كيف فالأفعال التى عناوينها قصديه ولا- تحصل خارجاً إلا فيما إذا قصد بالفعل تحقق العنوان يتعلق بها الأمر فىكون قصد حصول العنوان داخلاً فى متعلق الأمر لامحاله، وإذا كان الفعل من هذا القبيل عباده يكون القصد إليه بنحو الإخلاص والقرب مأخوذاً فى متعلق الطلب أيضاً ثبوتاً، وكذا الحال فى الفعل الذى عنوانه ذاتى ولكنه من قبيل العباده.

وأماً إذا لم يكن من قبيل العباده فلا- يكون القصد إليه مأخوذاً فى متعلق الطلب؛ لأن الإتيان بالفعل الذى تعلق به التكليف لا ينفك عن قصده مع الالتفات، سواء كان مع إحراز التكليف به أو احتمالاً أو حتى مع الغفله عنه، وإذا أمكن أخذ قصد التقرب والإخلاص فى متعلق الأمر يكون أخذه بنحو الجزء من متعلق الأمر على ما بيناه فى بحث الواجب التبعدى والتوصيلى لا بنحو الاشتراط؛ لأن التقرب يحصل بالإتيان بنفس الفعل بداع الأمر المتعلق به ولو كان قصد الإخلاص والتقرب مأخوذاً فى المتعلق جزءاً أمكن الإتيان بداعى الأمر الضمنى المتعلق بذات الفعل، بخلاف ما أخذ قصد التقرب والإخلاص شرطاً فإن الأمر حينئذ لا يتعلق بذات الفعل حتى ضمناً؛ لعدم انحلال الأمر بالحصه أى المقيده إلى أمرين ضمنيين، بخلاف الأمر بالمركب على ما بين ذلك فى البحث المشار إليه.

ولا يمكن لمن التزم بأن قصد التقرب يكون مأخوذاً فى متعلق الأمر ثبوتاً بنحو الجزء فى ذلك البحث والتزم فى المقام بأن قصد التقرب يكون مأخوذاً فى الصلاه وغيرها من العبادات شرطاً.

الشرح:

ثم إن كان قصد التقرب الإتيان بأجزاء العمل بداعى الأمر بها فاللازم أن يستمر هذا الداعى من أول أجزاء العمل إلى آخرها، حيث إن تمام تلك الأجزاء يعتبر أن يقع بداع ذلك الأمر فلا يعقل الزيادة في النية وإن كانت بمعنى الإخطار وهو غير لازم في وقوع العمل عباده فالزيادة في الإخطار بمرات في العمل لا يوجب بطلانها، بل يجوز ذلك عمداً، ويمكن القول بكون الزيادة فيه أفضل لكونها أنسب بحضور القلب.

وأما تكبيره الإحرام فلا- ينبغى التأمّل في أنها جزء من الصلاة فيكون نقصها ولو سهواً موجباً لبطلان الصلاة والمشهور أنّ زيادتها كنقيصتها موجب لبطلانها؛ ولذا جعلوها من الأركان للصلاة وعرفوا الركن ما يبطل الصلاة بزيادتها ونقصها ولو سهواً، ولكن سيأتي المناقشه في بطلان الصلاة بزيادتها سهواً، وأما القيام فهو معتبر في الصلاة حال التكبير والقراءة وعند الهوى إلى الركوع وبعد الركوع، وبما أنّ القيام شرط للتكبيره مطلقاً يكون تركه حال التكبيره تركاً للتكبيره الواجبه بخلاف، وكذا القيام عند الهوى إلى الركوع فإنّ الهوى منه إليه مقوم لعنوان الركوع فيكون تركه موجباً لترك الركوع، وأما القيام حال القراءة والذكر كنفس القراءة والذكر لا يكون تركه سهواً موجباً لبطلان الصلاة، وهكذا الحال في القيام بعد الركوع فإنه لا يوجب تركه سهواً موجباً لبطلان الصلاة.

ففي النتيجة إذا كان معنى الركن ما يوجب نقصه بطلان الصلاة حتى فيما إذا كان سهواً فالأركان أربعة: النية وتكبيره الإحرام والركوع والسجود يعنى السجدين من الركعه الواحده، وأما إذا كان ما يوجب زيادتها أيضاً ولو سهواً موجب لبطلان فالأركان من أجزاء الصلاة: الركوع والسجدين، ولكن لفظ الركن لم يرد في خطاب شرعى موضوعاً للحكم، بل هو تعبير من العلماء والمناسبه للمعنى اللغوى ما يكون نقصه موجباً لفقد الشيء لا زيادتها، وعليه فأركان الصلاة أربعة كما ذكرنا.

فصل فى الستر والسائر ٧٠٠٠

الستر فى غير الصلاة ٧٠٠٠

يجب على المرأه ستر تمام بدنھا عمّن عدا الزوج والمحارم ١٢٠٠٠

يجب ستر الشعر الموصول بالشعر ١٦٠٠٠

يحرّم النظر إلى ما يحرم النظر إليه فى المرأه ١٧٠٠٠

لا يعتبر فى الستر الواجب سائر مخصوص أو كيفيه خاصه ١٩٠٠٠

الستر فى حال الصلاة ١٩٠٠٠

الواجب ستر البشره والأحوط ستر الشبح المرئى خلف الثوب ٢٣٠٠٠

يجب على المرأه ستر جميع بدنھا حتى الرأس والشعر ٢٣٠٠٠

يجب على المرأه ستر المستثنيات إذا كان من ينظر بريبه ٢٨٠٠٠

يجب على المرأه ستر رقبتها حال الصلاة ٢٩٠٠٠

الأمه كالحره فى جمىع ما ذكر من المستثنى والمستثنى منه ٣٠

المبعضه كالحزّه فى الستر ٣٢

الصبيّه غير البالغه حكمها حكم الأمه فى عدم وجوب ستر رأسها ورقبتها ٣٥

إذا بلغت الصبيّه أثناء الصلاه ٣٧

الستر شرط فى الصلاه الواجبه والمستحبه ٣٧

يشترط الستر فى سجدهتى السهو ٣٧

يشترط فى الطواف الستر ٣٨

إذا بدت العوره فى أثناء الصلاه لم تبطل ٤٠

يجب الستر من جمىع الجوانب ٤١

يجب الستر عن نفسه ٤٣

الستر الواجب بنفسه يحصل بكل ما يمنع النظر وهو لا يكفى فى الستر الصلاتى ٤٥

فصل فى شرايط لباس المصلى ٥١

الأول: الطهاره ٥١

الثانى: الإباحه ٥١

لو صلى بالمغصوب عالماً عامداً بطلت صلاته ٥٦

حكم الصلاه فى المغصوب وما بحكمه ٥٩

إذا استقرض ثوباً ونوى عدم أداء عوضه فهو من المغصوب ٦٦

الثوب الذى تعلق به الخمس أو الزكاه مع عدم الأداء بحكم المغصوب ٦٨

الثالث: أن لا يكون من أجزاء الميتة ... ٦٩

أمارات تذكیه الحيوان ... ٧٧

فی حکم اللحم أو الشحم أو الجلد المأخوذ من يد الكافر ... ٨٤

حمل أجزاء الميتة مبطل للصلاه ... ٨٥

الصلاه فی الميتة جهلاً لا یوجب الإعادة ... ٨٦

تجوز الصلاه فی المشكوك كونه جلد الحيوان أو غيره ... ٨٧

الرابع: أن لا يكون من أجزاء ما لا يؤكل لحمه ... ٨٧

أمثله ما تجوز الصلاه فيه ... ٩٠

الكلام فی ما يستثنى مما لا يؤكل ... ٩٢

لا تجوز الصلاه فی أجزاء السمور والقاقم والفنك والحواصل ... ٩٩

الفرق بين الشرط الفلسفى والمانع وبين المراد منهما فى الاصطلاح الفقهى ... ١٠٤

فى مدلول موثقه عبدالله بن بكير ... ١١٢

فى مدلول روايه على بن حمزه ... ١١٥

فى الأصل الموضوعى عند دوران الحيوان بين كونه مما يؤكل أو لا يؤكل ... ١١٧

تجوز الصلاه فيما شك فى كونه من أجزاء الحيوان ... ١٢٥

الصلاه فى غير المأكول جاهلاً أو ناسياً صحيحه ... ١٢٦

لا فرق بين فيما يحرم أكله سواء كان بالأصالة أو بالعرض ... ١٢٩

الخامس: أن لا يكون من الذهب للرجال ... ١٣٠

يجوز للنساء لبس الذهب ... ١٣٥

لا بأس بالمشكوك كونه ذهباً في الصلاة وغيرها ... ١٣٦

لا بأس بكون قاب الساعة من الذهب ... ١٣٧

السادس: أن لا يكون حريراً محضاً للرجال ... ١٣٨

يجوز لبس الحرير مع الضروره ... ١٤٤

يجوز للنساء لبس الحرير ... ١٤٦

في لبس الحرير الممتزج بغيره والصلاه فيه وحمله ... ١٤٨

لا بأس بغير الملبوس من الحرير في الصلاة وغيرها ... ١٥١

لا يجوز جعل البطانه من الحرير ... ١٥١

يجوز جعل الابريسم بين الظهره والبطانه ... ١٥٢

يجوز استخدام الحرير في عصابه الجروح والقروح ... ١٥٦

يجوز لبس الحرير لمن كان قَمِلاً ... ١٥٦

لا تجب إعادة الصلاة على من صَلَّى في الحرير جهلاً أو نسياناً ... ١٥٧

تجوز الصلاة فيما شك أنه حرير محض أو مخلوط ... ١٥٩

إذا اضطر إلى لبس الحرير صَلَّى فيه ... ١٦٠

حكم الصلاة في الميتة والمغصوب والذهب والنجس ... ١٦١

إذا اضطر إلى الممنوعات قَدَم النجس ... ١٦٣

يجوز للصبي لبس الحرير ... ١٦٤

يحرم لباس الشهره ... ١٦٤

فى صلاه العارى ... ١٦٧

إذا وجد ساتراً لإحدى عورتيه قدّم الدبر ... ١٧٣

تستحب صلاه الجماعه للعراه ... ١٧٤

الأحوط تأخير الصلاه إذا احتمل وجود الساتر آخر الوقت ... ١٧٧

فيما إذا كان عنده ثوبان ويعلم إجمالاً بأن أحدهما لا تجوز الصلاه فيه ... ١٧٨

فى ساتر المستلقى أو المضطجع للصلاه ... ١٨١

حكم الصلاه فى الثوب الطويل ... ١٨٢

تجوز الصلاه فيما يستر ظهر القدم ... ١٨٣

فصل فيما يكره من اللباس ... ١٨٩

فصل فيما يستحب من اللباس ... ١٩٣

فصل فى مكان المصلى ... ١٩٥

يشترط فى مكان المصلى الإباحه ... ١٩٥

يشترط العلم فى بطلان الصلاه فى المغصوب ... ٢٠٣

لا فرق بين النافله والفريضه فى بطلان الصلاه فى المغصوب ... ٢٠٨

لو صلى على مغصوب فُرش على مباح بطلت صلاته ... ٢١٢

لو صلى على سقف مباح مغصوب ما تحته بطلت صلاته ... ٢١٣

الكلام فيما إذا صلى فى مكان مباح وسقفه مغصوب ... ٢١٤

تبطل الصلاة على الدابة المغصوبه ... ٢١٥

فى الصلاة على الأرض التى تحتها تراب مغصوب ... ٢١٦

تبطل الصلاة فى السفينه المغصوبه ... ٢١٧

الكلام فى الصلاة على الدابه التى خيط خرجها بخيط مغصوب ... ٢١٧

حكم صلاه المحبوس فى المكان المغصوب ... ٢١٨

فى صلاه من اعتقد الغصبيه فصلّى ... ٢١٩

الأقوى صحه صلاه الجاهل بالحكم الشرعى ... ٢٢٠

لا تجوز الصلاة فى الأرض المغصوبه المجهول مالكها ... ٢٢١

الكلام فى شراء دار من مال غير مخمس أو مزكى ... ٢٢٣

لا يجوز للورثه التصرف فى تركه من عليه زكاه أو خمس ... ٢٢٤

لا يجوز التصرف فى تركه من عليه دين مستغرق لها ... ٢٢٥

لا يجوز التصرف فى التركة إذا كان بعض الورثه قاصراً أو غائباً ... ٢٣٠

يعتبر فى التصرف فى ملك الغير إحراز رضا المالك ... ٢٣٠

تجوز الصلاة فى الأراضى المتسعه اتساعاً عظيماً ... ٢٣١

يجب على الغاصب الخروج من المكان المغصوب ... ٢٣٥

إذا دخل المكان المغصوب جهلاً أو نسياناً وجب عليه الخروج ... ٢٣٦

إذا أذن المالك بالصلاه ثم رجع عن إذنه وجب الخروج ... ٢٣٨

لا تجوز الصلاة إذا كان الإذن عن خوف أو غيره ... ٢٤٠

الكلام فى دوران الصلاه كامله حال الخروج أو ادراك ركعه بعده ... ٢٤١

يشترط فى المكان كونه قاراً ... ٢٤٣

أن لا يكون المكان معرضاً لعدم إمكان الاتمام ... ٢٥٢

أن لا يكون المكان ممّا يحرم البقاء فيه ... ٢٥٣

أن لا يكون المكان ممّا يحرم الوقوف والقيام والقعود عليه ... ٢٥٣

أن يكون المكان ممّا يمكن أداء الأفعال فيه ... ٢٥٤

سابعاً: أن لا يكون المكان مقدماً على قبر المعصوم ... ٢٥٦

أن لا يكون المكان نجساً نجاسه متعديه ... ٢٦١

محاذاه الرجل للمرأة ... ٢٦٢

الصلاه فى جوف الكعبه وعلى سطحها ... ٢٧٣

فصل فى مسجد الجبهه من مكان المصلى ... ٢٧٧

فى اعتبار طهاره مسجد الجبهه وكونه من الأرض ... ٢٧٧

يجوز السجود على القرطاس ... ٢٨١

لا يصح السجود على ما خرج عن اسم الأرض كالمعادن ... ٢٨٤

لا يجوز السجود على الخزف والآجر والنوره والجص ... ٢٨٨

لا يجوز السجود على البلور والزجاج ... ٢٨٨

يجوز السجود على الطين الأرمنى ... ٢٨٩

الكلام فى حكم السجود على العقاقير والأدويه ... ٢٩٠

يجوز السجود على التبن والعلف ... ٢٩١

لا يجوز السجود على ورق الشاي ... ٢٩١

لا يجوز السجود على الجوز واللوز ... ٢٩٢

يجوز السجود على نخاله الحنطه والشعير وقشر الأرز ... ٢٩٣

يجوز السجود على ورق العنب بعد اليبس ... ٢٩٤

فى حكم السجود على ما يؤكل فى بعض الأوقات دون بعض ... ٢٩٤

حكم السجود على الثمار ... ٢٩٦

لا يجوز السجود على النبات الذى ينبت على وجه الماء ... ٢٩٧

فى السجود على القبقاب والنعل المتخذ من الخشب ... ٢٩٩

فى السجود على القشور ... ٣٠٠

يجوز السجود على القرطاس ... ٣٠٠

الكلام فيما لو لم يكن عنده ما يصح السجود عليه ... ٣٠١

يشترط فى محل السجود تمكين الجبهه عليه ... ٣٠٥

يجب إزالة الطين اللاصق للسجده الثانيه ... ٣٠٦

الصلاه على أرض ذات طين ... ٣٠٦

السجود على الأرض أفضل وأفضل منه التربه الحسينيه ... ٣٠٨

الكلام فى فقد ما يصح السجود عليه أثناء الصلاه ... ٣٠٩

حكم السجود على ما لا يجوز السجود عليه ... ٣١١

فصل فى الأمكنه المكروهه ... ٣١٩

يعتبر الوقف فى صيروره المكان مسجداً ... ٣١٩

يستحب تعمير المسجد ... ٣٢١

فصل فى بعض أحكام المسجد ... ٣٢٣

تحرم زخرفه المساجد ... ٣٢٣

لا يجوز بيع المسجد ولا آلاته ... ٣٢٤

يحرم تنجيس المسجد ... ٣٢٥

فى جواز جعل الكنيف مسجداً بعد الطم بالتراب ... ٣٢٦

لا يجوز إخراج الحصى من المسجد ... ٣٢٨

لا يجوز دفن الميت فى المسجد ... ٣٢٩

فصل فى الأذان والإقامه ... ٣٣١

الاذان والاقامه مستحبان ... ٣٣١

يستحب الأذان والإقامه فى أمور ... ٣٤٣

فى أقسام الأذان ... ٣٤٦

يعتبر فى أذان الصلاه قصد القربه ... ٣٤٧

فصول الأذان ... ٣٤٩

يستحب الصلاه على محمد وآله عند ذكر اسمه ... ٣٥٣

فى الشهاده الثالثه ... ٣٥٤

ص: ٤٤٥

حكم المسافر والمستعجل بالنسبه إلى الأذان والإقامه ... ٣٥٧

يكره الترجيع فى الأذان ... ٣٥٩

فى موارد سقوط الأذان ... ٣٦٠

أولاً: أذان عصر يوم الجمعة إذا جمعت مع الجمعة ... ٣٦٠

ثانياً: أذان عصر يوم عرفه اذا جمعت مع الظهر ... ٣٦٤

ثالثاً: أذان العشاء فى ليله المزدلفه ... ٣٦٦

رابعاً: أذان العصر والعشاء للمستحاضه ... ٣٦٧

خامساً: المسلوس إذا جمع بين الصلاتين ... ٣٦٨

فى المراد من الجمع بين الصلاتين ... ٣٧٠

سقوط الأذان رخصه لا عزيمه ... ٣٧١

فى أذان وإقامه الفوائت ... ٣٧٢

موارد سقوط الأذان والإقامه ... ٣٧٤

الأول: عمّن دخل فى الجماعه التى أذن لها وأقيم ... ٣٧٤

الثانى: عمّن دخل المسجد للصلاه منفرداً أو جماعه ... ٣٧٧

شروط سقوط الأذان والإقامه ... ٣٨٣

يسقط الأذان والإقامه إذا سمع أذان وإقامه غيره ... ٣٨٨

الكلام فى حكايه الأذان ... ٣٩٠

تجوز حكايه الأذان وهو فى الصلاه ... ٣٩٣

عدم الفرق فى السقوط بين السماع والاستماع ... ٣٩٤

المعتبر سماع أذان الرجل لا المرأة ... ٣٩٤

فصل فى شروط الأذان والإقامة ... ٣٩٧

الأول: النيه ... ٣٩٧

الثانى: العقل والإيمان ... ٣٩٨

تعتبر الذكوريه فى أذان الإعلام ... ٤٠١

الثالث: الترتيب بينهما بتقديم الأذان على الإقامة ... ٤٠٢

الرابع: الموالاه بين فصولهما ... ٤٠٥

الخامس: الاتيان بهما على الوجه الصحيح بالعريه ... ٤٠٦

السادس: دخول الوقت ... ٤٠٧

السابع: الطهاره من الحدث ... ٤٠٩

الحكم فى الشك بالإتيان بالأذان ... ٤١٢

فصل فى مستحبات الأذان والإقامة ... ٤١٣

الأول: الاستقبال ... ٤١٣

الثانى والثالث: القيام والطهاره ... ٤١٥

الرابع: عدم التكلم فى أثنائهما ... ٤١٦

الخامس: الاستقرار فى الإقامة ... ٤١٧

السابع: الجزم فى أواخر فصولهما ... ٤١٧

ص: ٤٤٧

الثامن: وضع الإصبعين بالأذنين في الأذان ... ٤١٨

التاسع: مدّ الصوت في الأذان ... ٤١٨

العاشر: الفصل بين الأذان والإقامة بركعتين أو غيرها ... ٤١٩

الكلام فيمن ترك الأذان أو الإقامة ... ٤٢١

الكلام فيما إذا نام في أحدهما أو ارتد ... ٤٢٤

يستحب إعادتها لمن أذن منفرداً ثم بدا له الإمامة ... ٤٢٦

يعيد المصلي الإقامة لو أحدث أثناءها دون الأذان ... ٤٢٦

الكلام في أخذ الأجره على الأذان ... ٤٢٧

الكلام في اللحن بالأذان ... ٤٢٩

فصل في شروط قبول الصلاة وزياده ثوابها ... ٤٣١

فصل في واجبات الصلاة وأركانها ... ٤٣٣

الفهرس ... ٤٣٧

(٤٤٨)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
الغمامة اصحمان



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩